الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة:العلوم الاقتصادية

تخصص:تقنيات التحليل الاقتصادي والمالي،نمذجة و استشراف.

محددات ظاهرة الفقر في الجزائر

دراسة تحليلية و قياسية للفترة 1995-2016

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث(ل. م. د)في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبة
نسرين عوام

إشراف الأستاذ الدكتور
أ.د. السعيد بريكة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
جبار بوكثير	أستاذ محاضر-أ-	جامعة أم البواقي	رئيسا
السعيد بريكة	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفا
فوزي شوق	أستاذ محاضر-أ-	جامعة أم البواقي	عضوا
شوقي جدي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تبسة	عضوا
محمد جصاص	أستاذ محاضر-أ-	جامعة قسنطينة2	عضوا
عنتر بوتيارة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة المسيلة	عضوا

السنة الجامعية 2018/ 2019

إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ(التوبة، الآية 60)

شكـــــــــر وتقديـــــــر

....رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين...(النمل:19)

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم،

ويسرت لنا سبله، وأعنتنا على تحصيله، وعلمتنا ما لم نعلم،

ثم الصلاة والسلام على خير المعلمين محمد سيد الخلق وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان **للأستاذ الدكتور السعيد بريكة**

لإشرافه على هذه الأطروحة، ومساعدته وتوجيهاته القيمة.

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي

"الدكتور فوزي شوق"و"الأستاذ إبراهيم عدلي"

على صبرهم وعلى مساعدتهم لي،

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء اللجنة الكرام على تفضلهم بقراءة و مناقشة هذه الأطروحة،

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذتي، أصدقائي وعائلتي وخاصة أبي الذي منحني كل ما أحتاجه من دعم مادي و معنوي، كما أشكر كل من شجعني من قريب أو بعيد ومد يد العون لي.

نسرين

إهـــــــــــــداء

إلى أعز ما أملك والديّ الكريمين شفاهم الله،

إلى منبع الحنان أمي الغالية،

إلى قدوتي في الحياة وصديقي أبي الحبيب،

إلى زوجة أبي شفاها الله،

إلى جميع إخوتي وأخواتي الأعزاء،

إلى أبناء أخواتي الصغار،

إلى جميع أساتذتي الكرام في كلية العلوم الاقتصادية،

إلى صديقاتي :ليندة، عبير،أمال، زينب ،سندس، تفاحة، حفيظة

إلى جميع زملائي وأصدقائي

في قسم العلوم الاقتصادية

إلى كل من علمني حرفا

إلى كل محب للعلم.

إلى كل فقيـر و محتـاج

أهدي عملي المتواضع...

نسرين

فهـــرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير **الإهداء** **فهرس المحتويات** **فهرس الجداول والأشكال**	 **I-I** **I-I**
مقدمة	**24-2**
توطئة	**3-2**
إشكالية الدراسة	**4**
فرضيات الدراسة	**5**
أهداف الدراسة	**5**
أهمية الدراسة	**6**
أسباب اختيار الدراسة	**6**
منهج الدراسة والأدوات المستخدمة	**7-6**
صعوبات الدراسة	**7**
الدراسات السابقة	**22-7**
حدود الدراسة	**23**
هيكل الدراسة	**24-23**
الفصل الأول : الإطار المرجعي لظاهرة الفقر	**85-26**
تمهيد	**26**
المبحث الأول: ماهية ظاهرة الفقر	**44-27**
المطلب الأول:ظاهرة الفقر في الفكر الاقتصادي و أهم النظريات المفسرة لها	**30-27**
الفرع الأول:الفقر في الفكر الكلاسيكي	**27**
الفرع الثاني:الفقر في الفكر النيوكلاسيكي	**29**
الفرع الثالث: النظرية الماركسية لتفسير الفقر	**29**

الفرع الرابع: النظرية الكينزية لتفسير الفقر	30
الفرع الخامس : نظرية الحلقة المفرغة للفقر	30
المطلب الثاني: تعريف ظاهرة الفقر	37-31
الفرع الأول: تعريف الفقر لغة	31
الفرع الثاني: تعريف بعض الباحثين لظاهرة الفقر	32
الفرع الثالث: تعريف الفقر حسب المدارس الاقتصادية المختلفة	33
الفرع الرابع: : تعريف بعض المؤسسات الدولية للفقر	34
الفرع الخامس : تعريف بعض الفقراء للفقر	34
المطلب الثالث: تصنيفات الفقر و أهم أسبابه، استراتيجيات الحد منه	41-37
الفرع الأول: أهم تصنيفات الفقر	37
الفرع الثاني: أسباب الفقر	38
الفرع الثالث: استراتيجيات الحد من الفقر	39
المطلب الرابع: أهم مقاربات الفقر	44-41
الفرع الأول:مقاربة الرفاه	41
الفرع الثاني: مقاربة الحاجات الأساسية	42
الفرع الثالث: مقاربة القدرات (الإمكانات)	43
الفرع الرابع: مقاربة الفقر الذاتي	43
الفرع الخامس : مقاربة قدرة الأسرة على الاستهلاك	44
المبحث الثاني: قياس ظاهرة الفقر	62-45
المطلب الأول: قياس الفقر حسب المقاربة أحادية البعد	45
الفرع الأول: خطوط الفقر	45
الفرع الثاني: مؤشرات الفقر(المؤشرات التقليدية البسيطة)	48
المطلب الثاني: قياس الفقر متعدد الأبعاد(المؤشرات المركبة لقياس الفقر)	52
الفرع الأول: مؤشر التنمية البشرية(HDI)	53
الفرع الثاني: مؤشر الفقر البشري(HPI)	53
الفرع الثالث: مؤشر التنمية البشرية حسب الجنس	55

الفرع الرابع: العلاقة بين دليل التنمية البشرية و دليل الفقر البشري	55
الفرع الخامس: مؤشر مشاركة المرأة (IPF)	55
الفرع السادس : دليل الفقر متعدد الأبعاد(MPI)	55
الفرع السابع : قياس الفقر وفق نظرية المجموعات الغامضة	59
المطلب الثالث: اختيار الأسلوب الأنسب لقياس الفقر	60
المطلب الرابع : مشكلات قياس الفقر	60
المبحث الثالث: العلاقة بين الفقر و بعض المتغيرات الاقتصادية، الإجتماعية والسياسية	74-63
المطلب الأول: علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاقتصادية	63
الفرع الأول: علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي	63
الفرع الثاني: علاقة الفقر بالتضخم	63
الفرع الثالث: علاقة الفقر بتوزيع الدخول	66
المطلب الثاني: علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاجتماعية	68
الفرع الأول: علاقة الفقر بالبطالة	68
الفرع الثاني: علاقة الفقر بالنمو السكاني	69
الفرع الثالث: علاقة الفقر بالتعليم	69
الفرع الرابع: علاقة الفقر بالصحة	70
الفرع الخامس: العلاقة بين الفقر وجودة المياه والصرف الصحي	71
المطلب الثالث: علاقة الفقر بالتنمية البشرية	72
المطلب الرابع: علاقة الفقر بالسياسة و الفساد	72
الفرع الأول: علاقة الفقر بالسياسة	72
الفرع الثاني: علاقة الفقر بالفساد	74
المبحث الرابع: الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة في مكافحة الفقر	75
المطلب الأول: أهم الأهداف الإنمائية للألفية	75
المطلب الثاني: نتائج أهداف التنمية الإنمائية المسطرة لغاية 2015	75
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة	77
المطلب الرابع: مؤتمر المحيط والشراكة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	83

خلاصة	85
الفصل الثاني: واقع ظاهرة الفقر في الجزائر	154-87
تمهيد.	87
المبحث الأول:مراحل تطور الاقتصاد الجزائري .	105-88
المطلب الأول: المرحلة الأولى : مرحلة الانتظار (1962-1966)	88
المطلب الثاني: المرحلة الثانية:مرحلة المخططات التنموية (1967- 1987)	91
الفرع الأول: الفترة التنموية (1967-1979)	91
الفرع الثاني: تقييم المخططات التنموية للفترة (1967-1979)	93
الفرع الثالث: الفترة التنموية (1980-1989)	94
المطلب الثالث: مرحلة الثالثة :مرحلة برامج الإصلاحات الاقتصادية (1989-1999)	96
المطلب الرابع : مرحلة الإنعاش الاقتصادي(2001-2014).	99
الفرع الأول:برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	99
الفرع الثاني: برنامج دعم النمو الأول 2005- 2009 .	101
الفرع الثالث: برنامج الإنعاش الاقتصادي (الخماسي) 2010-2014	103
المبحث الثاني :تطور ظاهرة الفقر في الجزائر	117-106
المطلب الأول: جذور ظاهرة الفقر و تعريفها في الجزائر	106
الفرع الأول: انتشار الفقر في العالم و الدول العربية	106
الفرع الثاني: جذور ظاهرة الفقر في الجزائر	107
الفرع الثالث: تعريف ظاهرة الفقر في الجزائر	109
المطلب الثاني: عوامل انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر	109
المطلب الثالث: آثار ظاهرة الفقر على المجتمع الجزائري	112
المطلب الرابع: خصائص ظاهرة الفقر في الجزائر	115
المبحث الثالث: قياس ظاهرة الفقر في الجزائر	137-118
المطلب الأول: ظروف قياس الفقر في الجزائر	118
المطلب الثاني: خطوط الفقر المعتمدة في الجزائر	120
المطلب الثالث: تطور معدل الفقر في الجزائر و بعض مؤشراته	125

الفرع الأول : تطور معدل الفقر في الجزائر	125
الفرع الثاني : تطور بعض مؤشرات الفقر في الجزائر	126
المطلب الرابع: خريطة الفقر في الجزائر	135
المبحث الرابع : استراتيجيات مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.	153-137
المطلب الأول: المحاور الرئيسية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر	138
المطلب الثاني : وسائل مكافحة الفقر في الجزائر	141
المطلب الثالث : إستراتيجية الجزائر في مكافحة ظاهرة الفقر بالاعتماد على الزكاة	147
الفرع الأول: التعريف بصندوق الزكاة الجزائري و تنظيمه الإداري	147
الفرع الثاني: استثمار أموال الزكاة (صندوق استثمار الزكاة)	149
المطلب الرابع: إستراتيجية الجزائر في مكافحة ظاهرة الفقر وفق الأهداف الإنمائية للتنمية	150
خلاصة	154
الفصل الثالث: تحليل لبعض محددات ظاهرة الفقر في الجزائر	156
تمهيد	156
المبحث الأول: المحددات الاقتصادية لظاهرة الفقر في الجزائر	175-157
المطلب الأول: الفقر والمديونية في الجزائر	157
المطلب الثاني: الفقر وتوزيع الدخل في الجزائر	161
المطلب الثالث : التحويلات الاجتماعية والفقر في الجزائر	165
المطلب الرابع : الفقر والاستهلاك العائلي في الجزائر	169
المبحث الثاني: المحددات الاجتماعية لظاهرة الفقر في الجزائر	198-176
المطلب الأول: الفقر والكثافة السكانية في الجزائر	176
المطلب الثاني: الفقر والبطالة في الجزائر	180
المطلب الثالث: الفقر والصحة في الجزائر	186
المطلب الرابع: الفقر والتعليم في الجزائر	192
المبحث الثالث: دليل التنمية البشرية و الفساد كمحددات لظاهرة الفقر في الجزائر	212-199

المطلب الأول: علاقة التنمية البشرية بالفقر	**199**
المطلب الثاني: الفقر ودليل التنمية البشرية في الجزائر	**201**
المطلب الثالث: واقع مؤشر الفقر البشري في الجزائر	**205**
المطلب الرابع: الفساد والفقر في الجزائر	**209**
خلاصة	**214-213**
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأهم محددات ظاهرة الفقر في الجزائر	**-216**
تمهيد.	**216**
المبحث الأول:مدخل نظري للاقتصاد القياسي.	**233-217**
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وعلاقته بفروع العلوم الأخرى	**217**
الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي	**217**
الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالفروع الأخرى	**218**
المطلب الثاني: النموذج الاقتصادي و أهم مكوناته	**219**
الفرع الأول: مفهوم النموذج الاقتصادي	**219**
الفرع الثاني: مكونات بناء النموذج الاقتصادي	**220**
الفرع الثالث: أنواع النماذج	**221**
المطلب الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	**222**
الفرع الأول: المرحلة الأولى: تعيين النموذج (وضع مرحلة الفروض)	**222**
الفرع الثاني: المرحلة الثانية : تقدير معلمات النموذج (مرحلة اختبار الفروض)	**224**
الفرع الثالث: تقييم المعلمات المقدرة للنموذج	**225**
الفرع الرابع: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ	**226**
المطلب الرابع : النماذج الانحدارية	**228**
الفرع الأول: الانحدار الخطي البسيط.	**228**
الفرع الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد(الخطي العام)	**230**
الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد	**232**
المبحث الثاني : الإطار النظري للأساليب و الاختبارات القياسية المستخدمة	**234-251**
المطلب الأول: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية	**234**

المطلب الثاني : طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP	**238**
المطلب الثالث: طريقة الانحدار التدريجي stepwise regression	**242**
الفرع الأول: مفهوم طريقة الانحدار التدريجي وكيفية تطبيقها	**242**
الفرع الثاني : مزايا و عيوب طريقة الانحدار التدريجي	**243**
المطلب الرابع: الإطار النظري للاختبارات الإحصائية و القياسية المستخدمة في الدراسة	**244**
الفرع الأول: الاختبارات الإحصائية	**244**
الفرع الثاني: الاختبارات القياسية	**248**
المبحث الثالث : عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية	**280-252**
المطلب الأول تحديد متغيرات الدراسة واختبار عدد العوامل المناسبة	**253**
الفرع الأول : تحديد متغيرات الدراسة	**253**
الفرع الثاني : اختيار عدد العوامل المناسبة	**255**
الفرع الثالث : اختيار المتغيرات المناسبة	**257**
المطلب الثاني : اختبار إستقرارية متغيرات الدراسة و تقدير النموذج	**259**
الفرع الأول : اختبار إستقرارية متغيرات الدراسة	**259**
الفرع الثاني : التوقعات النظرية لإشارة المعلمات	**261**
الفرع الثالث: تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة الانحدار المتدرج	**262**
المطلب الثالث الدراسة الإحصائية و القاسية للنموذج	**264**
الفرع الأول : الدراسة الإحصائية للنموذج	**264**
الفرع الثاني: الدراسة القياسية للنموذج	**268**
الفرع الثالث: الدراسة الاقتصادية للنموذج	**274**
المطلب الرابع: التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية	**276**
خلاصة	**282-281**
الخاتمة	**289-284**
قائمة المراجع	**304-291**

أولاً:فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	تطور حجم الاستثمارات للفترة (1963- 1966)	90
(2-2)	المخصصات الاستثمارية للفترة(1967-1979)	93
(2-3)	إجمالي الاستثمار خلال الفترة(1980-1989)	95
(2-4)	برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات	100
(2-5)	توزيع الإعتمادات على المجالات القطاعية للفترة(2005-2009)	103
(2-6)	توزيع المخصصات الاستثمارية العامة على مختلف القطاعات(2010-2014)	104
(2-7)	خطوط الفقر في الجزائر للفترة (1988-2000)	122
(2-8)	تطور نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت عتبة 1دولار في اليوم في الجزائر	124
(2-9)	تطور معدل الفقر في الجزائر للفترة (2001-2013)	127
(2-11)	تطور فجوة الفقر خلال الفترة (1988-2000)	128
(2-12)	تطور مؤشر انتشار الفقر للفترة مابين(1990-2011)	128
(2-13)	تطور مؤشر الفقر البشري و مكوناته في الجزائر للفترة (2000-2012)	130
(2-14)	قيم دليل التنمية البشرية في الجزائر و أهم مؤشراته للفترة (2000-2014)	132
(2-15)	تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في مناطق البرمجة الإقليمية بين(2006-2012)	134
(2-16)	توزيع البلديات حسب المؤشر الإجمالي للفقر	136
(3-1)	تطور مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل خلال الفترة الممتدة من (1995-2011)	163
(3-2)	تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة(2010-2015)	166
(3-3)	تطور التحويلات الاجتماعية بالنسبة للناتج الداخلي في الجزائر للفترة(2000-2015)	168
(3-4)	تطور الأجر الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة(1994-2012)	170
(3-5)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(1995-2016)	170
(3-6)	نصيب الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني	171
(3-7)	توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب الأعشار لسنة 2011	172
(3-8)	الأسعار والأرقام الاستدلالية للأسعار	173

(3-9)	النفقات المنزلية السنوية للثقافة والترفيه (وفق تحقيق الإنفاق الاستهلاكي للأسر سنة 2011)	174
(3-10)	بعض المؤشرات الديموغرافية للسكان المقيمين الجزائريين خلال الفترة(2013-2015)	179
(3-11)	توزيع البطالين حسب الجنس و الطبقة في الجزائر للفترة(2000-2011)	183
(3-12)	توزيع البطالين حسب السن في الجزائر للفترة(2011-2014)	184
(3-13)	توزيع البطالين حسب المستوى التعليمي والشهادات المتحصل عليها في الجزائر للفترة (2012-2014)	185-186
(3-14)	نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر (2000-2010) وفقا لتعادل القوة الشرائية	189
(3-15)	المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 1995 إلى 2006	190
(3-16)	عدد الأطباء حسب قطاع النشاط للفترة (2013-2014)	191
(3-17)	إجمالي التردد المدرسي، نسبة الأطفال في سن التمدرس الابتدائي والمترددين على المدرسة الابتدائية في الجزائر،(2012-2013)	193-194
(3-18)	تطور عدد التلاميذ –المتربصين –الطلبة في المنظومة التربوية	196-197
(3-19)	تطور مؤشر التنمية البشرية عند الرجال و النساء	204
(3-20)	تطور نسبة الأفراد الذين من المتوقع أن يموتو قبل سن الأربعين(2000-2010)	206
(3-21)	تطور نسبة الأفراد الأقل من خمس سنوات ناقصي الوزن في الفترة(5 199-2006)	207
(4-1)	القيم الذاتية و نسب الجمود (valeur propre)	256
(4-2)	تشبعات العوامل بعد عملية تدوير العوامل	258
(4-3)	نتائج اختبار ديكي فولر المطور adf للسلاسل محل الدراسة	261-260
(4-4)	نتائج تقدير نموذج الدراسة	252
(4-5)	اختبار ستودينت t.student	254
(4-6)	نتائج اختبار Ramsey	257
(4-7)	اختبار ARCH لثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج	258
(4-8)	نتائج اختبار مضاعف لاغرانج L M	261

ثانياً: فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الحلقة المفرغة للفقر	31
(1-2)	تطور مفهوم الفقر	36
(1-3)	معامل جيني على منحنى لورنز	40
(1-3)	مكونات دليل الفقر المتعدد الأبعاد	46
(2-1)	تطور معدل الفقر في الجزائر للفترة (2001-2013)	126
(2-2)	توزيع البلديات حسب المؤشر العام للفقر	137
(3-1)	تطور نسبة أرصدة الدين الخارجي إلى الدخل الوطني الإجمالي خلال الفترة 1995-2016	160
(3-2)	إجمالي الدخل الوطني المحلي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)	161
(3-3)	تطور نصيب الفرد الجزائري من الناتج الوطني المحلي خلال الفترة (1995-2016)	162
(3-4)	تطور حجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (2000-2012)	165
(3-5)	إجمالي عدد سكان الجزائر خلال الفترة(1995-2016)	177
(3-6)	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة(1995-2016)	181
(3-7)	تطور النفقات العامة على قطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)	188
(3-8)	تطور النفقات العامة على قطاع التعليم في الفترة (1995-2016)	195
(3-9)	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة(1995-2014)	202
(3-10)	تطور نسبة السكان المتاح لهم مصدر محسن للمياه خلال الفترة(1995-2015)	208
(3-11)	تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)	210
(4-1)	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	227
(4-2)	محاور المركبات الأساسية	240
(4-3)	تمثيل القيم الذاتية	257
(4-4)	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء jarque -bera	271
(4-5)	اختبار إستقرارية البواقي	272
(4-6)	اختبار إستقرارية معلمات النموذج	274

مقـــــدمـــــــة

أولاً :توطئة

إن الفقر ظاهرة قديمة عرفت ونشأت مع الإنسان، بحيث لم تعرف اقتصاديات العالم مهما كانت قوتها ظاهرة تاريخية مؤثرة و ملازمة لحياه الشعوب مثل ظاهرة الفقر، وأصبحت واحدة من أهم المشاكل التي تواجهها المجتمعات وحكوماتها ومصدر قلق للجميع،كونها استفحلت بالرغم من كل الحلول والإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي اتخذتها هذه الدول، فقد شهدت فترة القرن العشرين إعادة الاهتمام بالآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يسببها تفشي الفقر باتساع مساحته وزيادة تغلغله خاصة في الدول النامية وبخاصة تلك التي فاق نموها السكاني نموها الاقتصادي، وتتفاوت تبعاً لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد هذه الظاهرة والتقليل من تداعياتها.

لا تكاد تخلو دولة من الفقر، مهما كان حجم اقتصادها، إلا أن درجة تواجده في العالم الثالث ليست نفسها في العالم المتقدم، وهذا ما جعل الكثير من المتخصصين يصرح بأن تفسير ظاهرة الفقر ليست بالأمر الهين لكثرة العوامل والمتغيرات المادية وغير المادية التي تؤثر وتتأثر بهذه الظاهرة من جهة وتفاعل هذه المتغيرات مع عدة عوامل مختلفة من جهة أخرى.

وتعد ظاهرة الفقر ظاهرة جد معقدة لأنها ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في آن واحد، لذا ونظرا لاختلاف أبعاده فقد تعددت وجهات النظر في مفهوم الفقر، فهو يبقى مفهوم نسبي، فقد تطور عبر الزمن فلم يعد يقتصر على الجانب النقدي (فقر الدخل) فقط، بل هو الحرمان من التعليم والتأهيل والرعاية الصحية وصعوبة التخلص من الأمراض، ونوعية السكن والبطالة وصولا لحرية إبداء الرأي والمشاركة السياسية.

تحتل ظاهرة الفقر مكانة أساسية في مجال البحث العلمي، من حيث البحث على أنجع الطرق لقياس الظاهرة كان آخرها مؤشر الفقر متعدد الأبعاد والذي يشمل ثلاثة أبعاد هي الصحة، التعليم والمستوى المعيشي، وشرح و تطوير مقاربات مختلفة لتفسير الفقر.

لذا ترتب على الاهتمام المتزايد للمجتمعات والحكومات والمنظمات الدولية بقضايا الفقر عدة نتائج وجهود نظرية وتطبيقية من حيث تطور مفهوم الفقر ومؤشرات قياسه، ودراسة أهم أبعاده ومحدداته من أجل أيجاد الحلول ووضع الاستراتيجيات الملائمة لمكافحة هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف منه ومن أثارها السلبية على المجتمعات.

وتعتمد الدول التي تعاني من مشكلة الفقر في سعيها للحد من هذه الظاهرة على مجموعة متنوعة من السياسات الاجتماعية كتقديم إعانات عينية وتحويلات مالية للأسر الفقيرة وللبطالين والمتقاعدين، واقتصادية كدعم وتوجيه الاستثمار نحو المناطق المتضررة، وتنمية المناطق الريفية، ترقية

الخدمات الصحية وتحسين جودة التعليم ومحاربة الأمية، بالإضافة إلى تنمية مهارات الأفراد عن طريق توفير فرص التكوين والتدريب، وقد تبنت المنظمات الدولية وأخذت على عاتقها مهمة مكافحة الفقر وأعطت هذه المشكلة اهتماما بالغا، فهي تقوم مساعدة الدول الفقيرة عن طريق تنفيذها لعدة برامج ونشاطات من أجل مساعدة الدول الفقيرة من حدة الفقر.

تعد سنة 2015 محطة لتقييم مدى نجاح وتحقيق الأهداف التنموية للألفية التي أقرتها الأمم المتحدة ، فبالرغم من النجاحات المحققة، إلا أنه لا يزال نحو نصف سكان العالم البالغ عددهم ستة مليارات نسمة على أقل من دولارين للفرد الواحد، ويعيش خمس السكان على أقل من دولار واحد يوميا للفرد وهو حد الفقر المدقع، وتبلغ نسبة الأطفال الذين يموتون قبل الخامسة في العالم الثالث إلى عددهم في لدول المتقدمة20/1، أما متوسط الدخل في الدول المتقدمة إلى الدول الفقيرة 37/1 .

أما على المستوى المحلي فالجزائر كغيرها من الدول التي تعاني من تفشي الظاهرة تحاول القضاء على الفقر، فتعود أسباب الظاهرة للفترة الاستعمارية نتيجة استغلال فرنسا لخيرات و ثروات البلاد و عملت على تفقير الشعب، وبفضل سياسات الحكومة بعد الاستقلال سجل تراجع في مستويات الفقر نتيجة المخططات التنموية، لكن فرضت هذه الظاهرة نفسها بشكل كبير مرة أخرى في فترة الأزمة البترولية 1986، ثم مرحلة التحول السياسي في بداية التسعينات،على الرغم من تحسن الوضعية المالية للدولة الجزائرية بعد ذلك نتيجة الارتفاعات المتواترة في أسعار البترول لأنها لم تمس فئات عديدة في المجتمع الجزائري، لذا عملت الجزائر على التخفيض من معدلات الفقر عن طريق إنشاء أجهزة لمحاربة الفقر على رأسها الوكالة الوطنية للتنمية، وبغية معرفة خريطة الفقر وتحديد المناطق الأشد فقرا ، عملت على القيام بمسوح شمل آلاف الأسر لتحديد معدل الفقر، كان أولها في سنة 1988 وقدر معدل الفقر ب8.1%، ثم في سنة 1955 وارتفع معدل الفقر فقدر ب14 %، ثم في سنة 2001 وضعت لأول مرة خريطة للفقر، وكان آخر مسح قامت به الحكومة الجزائرية في 2005 حيث فاق معدل الفقر 5%.

بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية بداية الاتفاقات التي عقدتها الحكومة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي مابين 1988و 1994، وبرنامج التعديل الهيكلي الذي بفضله انخفض عجز الميزانية إلى 2.4 %، لكن صاحبه ارتفاع معدل البطالة جراء برنامج الخوصصة بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية مما ساهم في تدهور الوضع المعيشي وارتفاع نسبة الفقر، بعد ذلك اتجهت الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2000 الذي تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو2009/2005، وصولا إلى البرنامج الخماسي 2014/2010من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية ومن ثم الحد من مشكلة الفقر ،إلا أن الظاهرة لا تزال مستفحلة لأن التنمية لأنها لم تمس فئات عديدة في المجتمع الجزائري، رغم

التحسن والزيادات الطفيفة المسجلة في كتلة الأجور إلا أنها بقيت بعيدة عن الوفاء باحتياجات المواطن البسيط، وخاصة الآن في ظل انخفاض أسعار البترول، المورد الأساسي للدخل الوطني الجزائري وما سينعكس على استمرار تفشي الظاهرة .

ثانياً: إشكالية الدراسة

إن المتتبع لظاهرة الفقر في الجزائر، يرى أنه بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها الحكومات المتعاقبة، في سبيل مكافحة وحصر هذه الظاهرة، إلا أنها مازالت متفشية في المجتمع، ويمكن إرجاع ذلك لعدم الإدراك بأهم مسببات الظاهرة لتوجيه كل المجهودات نحوها.

هذا الطرح يقودنا إلى التساؤل الرئيسي التالي : **ما هي أهم المحددات النقدية و غير النقدية لظاهرة الفقر في الجزائر ؟**

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية، يمكن صياغتها على النحو التالي:

1. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ،إجمالي الادخار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر،أرصدة الدين الخارجي، إيرادات الموارد النفطية،حجم الإعانات والتحويلات، نفقات الاستهلاك النهائي،نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية ومعدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) ؟
2. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين **معدل البطالة، إجمالي تعداد السكان، العمر المتوقع عند الميلاد، عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة، توافر صدر محسن لمياه الشرب ومعدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) ؟
3. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين قيمة **دليل التنمية البشرية ومعدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)؟
4. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين **مؤشر ضبط الفساد ومعدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) ؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة.

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهداف الدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو الموالي:

1. يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية بين كل من **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحل، إجمالي الادخار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر،أرصدة الدين الخارجي، إيرادات الموارد النفطية حجم الإعانات والتحويلات، نفقات الاستهلاك النهائي،نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية ومعدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

2. يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية بين كل من **معدل البطالة، إجمالي تعداد السكان، عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل الفقر**، وأثر عكسي بين كل من **العمر المتوقع عند الميلاد، توافر صدر محسن لمياه الشرب ومعدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

3. يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية بين قيمة **دليل التنمية البشرية ومعدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016).

4. يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية بين **مؤشر ضبط الفساد ومعدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016).

رابعاً: أهداف الدراسة

الغرض من الدراسة لا يعدو عن كونه تجسيد للأهداف الآتية :

1. الوقوف على ظاهرة الفقر في الجزائر وأهم أسبابها، باعتبارها أهم مشكلة اجتماعية تعرقل مسار التنمية؛
2. التعرف على مختلف المتغيرات النقدية و غير النقدية المؤثرة في ظاهرة الفقر؛
3. إبراز المعايير الحديثة لتصنيف ولقياس الفقر، بغية مكافحته والتقليل منه؛
4. معرفة نوع العلاقة وأثر المتغيرات النقدية وغير النقدية على ظاهرة الفقر، وذلك بمعالجة البيانات المتحصل عليها باستخدام برمجية(Eviews) .

خامساً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في مايلي :

1. تزايد حدة الفقر في العالم ككل والجزائر بصفة خاصة (فترة التسعينيات)، وتزايد الاهتمام بهذه الظاهرة من قبل المجتمع الدولي و المنظمات الدولية؛
2. محاولة إفادة صانعي القرار في المجال الاقتصادي الجزائري فيما يتعلق بالدور الإيجابي للتنمية في مكافحة الفقر؛
3. معرفة أهم مسببات ظاهرة الفقر في الجزائر؛
4. تبيان مدى أهمية استخدام الأساليب القياسية والبرمجيات مثل برمجية (Eviews) و(XL stat) في تحليل البيانات المتحصل عليها.
5. التعرف على طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP، و كذا طريقة الانحدار التدريجي stepwise .

سادساً: أسباب اختيار الدراسة

هناك عدة أسباب ودوافع أدت إلى اختيار هذه الدراسة من أبرزها :

1. توفر عنصر الجدة في الموضوع على مستوى الطرح العلمي الأكاديمي ومحدودية الدراسات وهو ما يفتح المجال أمام الباحثين والدارسين مزيدا من الاجتهاد ومحاولة إثراء الموضوع ؛
2. اختيارنا لهذا الموضوع يرجع إلى الاهتمام الدولي المستمر بمكافحة ظاهرة الفقر ومنها الجزائر ، وعدم قدرة السياسات المطبقة للحد منها؛
3. قلة الدراسات الاقتصادية المدعمة بدراسة قياسية تشمل أكثر من متغير مفسر محتمل للظاهرة ؛
4. هذا البحث يدخل ضمن الاهتمامات الشخصية للطالبة، لأنه يتماشى وتخصصي الدراسي (تحليل اقتصادي و مالي، نمذجة واستشراف).

سابعاً:منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

وفقاً للإشكالية المطروحة سلفاً والفرضيات الموضوعة من خلالها،ونظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها اعتمدنا على المنهج الاستقرائي وبالضبط الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك فيما يخص الإلمام بالجانب النظري و التحليلي للموضوع، حيث يظهر المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الطرح النظري لظاهرة الفقر و يظهر الأسلوب التحليلي في تحليل متغيرات الدراسة ونتائج الاختبارات القياسية المحصل عليها.

كما تم الاعتماد على المنهج الكمي و يتمثل ذلك في دراسة قياسية تظهر مستوى تأثير كل متغير أو محدد من المحددات على ظاهرة الفقر في الجزائر للفترة الممتدة من(1995-2016)، وذلك بالاعتماد على البيانات المحصل عليها .

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة هي:

- ✓ معلومات وبيانات محصل عليها من إحصائيات البنك الدولي، بالإضافة إلى الاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء؛
- ✓ الاعتماد على برمجية" XLstata$_{2014}$ "في تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية لاختيار المتغيرات المناسبة؛
- ✓ استخدام برمجية "Eviews$_{09}$ " لمعالجة البيانات والقيام بالاختبارات المناسبة.

ثامنا : صعوبات الدراسة

لعل من أهم ما واجهته الدراسة مايلي:

- ✓ نقص البيانات المتعلقة ببعض متغيرات الدراسة ما فرض علينا تقليص فترة الدراسة ،إضافة إلى اختلاف قيم هذه البيانات مع اختلاف المصادر.

تاسعا:الدراسات السابقة

من أهم الدراسات التي مسها مسحنا المكتبي والإلكتروني التي لها علاقة بموضوع دراستنا هي كالتالي:

الدراسات الأجنبية :

1. **دراسة(moses kwadzo,2015) مقال بعنوان :**

choosing concepts and measurements of poverty:a comparison of three major poverty approaches, journal of povrety, taylor&francis group ,London,09july2015.

متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل :

الجنس؛

التحصيل العلمي؛

حجم الأسرة ؛

ودخل الأسرة .

المتغير التابع :

ظاهرة الفقر.

هدفت الدراسة إلى التركيز على أهمية اختيار نوع المقاربة في قياس الفقر، حيث اهتم الباحث بثلاث مقاربات هي المقاربة النقدية (الفقر النقدي)، مقاربة القدرة، والاستبعاد الاجتماعي، وقد قام الباحث بدراسة لبيانات من وزارة العمل الأمريكية شملت 12686 فتاه وشاب تراوحت أعمارهم بين 14و22سنةعندما تمت مقابلتهم لأول مرة سنة 2004 وأجريت المقابلات بين جانفي 2004 وفيفري2005 والمقارنة بين ثلاثة مقاربات لقياس الفقر، تم التركيز على أن تكون الخصائص المميزة الجنس، التحصيل العلمي، حجم الأسرة، ودخل الأسرة.

أما من ناحية **المنهج المتبع في الدراسة**:استخدمت الباحثة الأسلوب الوصفي بالنسبة للجانب النظري،أما التحليل الكمي القياسي فأستخدمه في قياس وتحليل نتائج المقابلات.

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

- ✓ تعقيد ظاهرة الفقر من حيث تعريف و قياس الفقر؛
- ✓ تؤدي مقاربات الفقر المستخدمة في قياسات الفقر إلى تقديرات مختلفة للعينة المدروسة؛
- ✓ اختلاف مقاربات الفقر الثلاثة المستخدمة في قياس الفقر لكنها تتداخل في الكشف عن شريحة من السكان الفقراء؛
- ✓ و في الأخير وجهت الباحثة دعوة للنظر بجدية في استخدام أكثر من مقياس للفقر.

أوجه الشبه والاختلاف مع دراسة الباحث:

يتمثل وجه الشبه مع دراسة الباحث في المنهج المتبع الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى شمولية المتغيرات للمقاربات الثلاثة، أما وجه الاختلاف فيتمثل في كون دراسة الباحث تمت على المستوى الجزئي وفي طريقة الأسلوب حيث استخدم أسلوب المقابلة، وكانت العينة خاصة بمنطقة بحد ذاتها و لمدة سنة، أما دراستنا كانت على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث كانت بيانات متغيرات الدراسة على المستوى الوطني ولفترة (1995-2016)، كما أن دراسة الباحث عبارة عن مقال.

2. **دراسة(محمد حسن صالح،فراس محمد الرواشدة،جميل جمال جبر،2014)** مقال في مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد14، العدد2،تحت عنوان" **تحليل مؤشرات مختارة لظاهرة الفقر في محافظات الجنوب في الأردن ".**

متغيرات الدراسة :

المتغيرات المفسرة:

الدخل ؛

البطالة ؛

التعليم ؛

الصحة ؛

التضخم .

المتغير التابع: الفقر .

هدفت الدراسة إلى تحديد بعض العوامل المؤثرة في الفقر في محافظات جنوب الأردن، ومدى تأثير وارتباط كل من البطالة والتضخم، الإنفاق التعليمي والصحي على ظاهرة الفقر في هذه المحافظات.

أما من ناحية **المنهج المتبع في الدراسة**: استخدم الباحث الأسلوب الوصفي بالنسبة للجانب النظري، أما التحليل الكمي القياسي فأستخدمه في قياس المؤشرات المختارة المرتبطة بالفقر.

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :

- ✓ انخفاض مستويات جودة الخدمات الصحية وارتفاع معدل البطالة في محافظات الجنوب مقارنة بمحافظات أخرى؛
- ✓ نتائج التحليل القياسي أظهرت ضآلة تأثير الإنفاق الفردي على التعليم وعلى الرعاية الصحية بمستوى الفقر، في المقابل أظهرت النتائج علاقة طردية وقوية بين معدل البطالة والفقر في الأردن و بخاصة محافظات الجنوب؛
- ✓ ازدياد الفقر المرتبط بالبطالة في محافظات الجنوب ذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية ونقص فرص العمل المتاحة عكس المدن الكبرى، وعزوف الشباب في العمل ببعض المهن لانتشار ثقافة العيب؛
- ✓ كما أظهرت النتائج أن الفقر في محافظات الجنوب يؤثر بنسبة ضئيلة في مستوى الفقر الكلي في الأردن وذلك لانتشار جيوب الفقر بنسب متباينة في مختلف محافظات المملكة؛

- ✓ ظاهرة الفقر في الأردن تتأثر بمتغيرات اقتصادية على المستوى الكلي كالبطالة والتضخم، حيث انخفضت مستويات الفقر في فترة الرواج الاقتصادي في السبعينات وارتفاعها في فترات الركود والكساد في أواخر الثمانينات و بداية التسعينات.

أوجه الشبه والاختلاف مع دراسة الباحث:

تتمثل أوجه التشابه مع دراسة الباحث في بعض متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج المتبع والهدف وهو الكشف عن محددات الفقر، أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن دراسة الباحث تمت على عينة في الأردن المناطق الجنوبية فقط في الجنوب، أما دراستنا شملت متغيرات أكثر، أيضا كان الاختلاف في النتائج و النموذج المتحصل عليه، بالإضافة إلى أن البحث عبارة عن مقال.

3.دراسة(عبد الجواد الزراري، 2011): أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم القانونية الاقتصادية و الاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء المغرب تحت عنوان:

"La pauvreté au Maroc approches, déterminants, dynamique et stratégies de réduction

متغيرات الدراسة :

المتغيرات المفسرة:

النمو الاقتصادي؛

توزيع الثروة؛

النمو الديموغرافي.

المتغير التابع : الفقر.

هدفت الدراسة إلى اعتماد طريقة جديدة لتعريف وقياس الفقر بالاعتماد على النهج المتعدد الأبعاد وباستخدام أهم العوامل المؤثرة في الفقر، من أجل تحديد سياسات واستراتيجيات تحد من الفقر غير المرتبط بالدخل (غير النقدي)، كما هدفت الدراسة إلى تحليل خصائص الفقراء لتحديد تطور وديناميكية الفقر وتحديد جيوب الفقر النقدي وغير النقدي في المملكة،الباحث هدف أيضا لتطوير مقاربة متعددة الأبعاد للفقر في المغرب بأخذ بعين الاعتبار الظروف المعيشية للأسر.

أما من ناحية **المنهج المتبع في الدراسة** : استخدم الباحث المنهج الوصفي لاستعراض الأدبيات والمناهج المختلفة للفقر وأساليب قياسه،كما استخدم الأدوات التحليلية المتقدمة للفقر النقدي والمتغيرات الخاصة به كتحليل بيانات النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة، كما قام الباحث بتحليل الفقر في المغرب للفترة (2001-2007)، وذلك باستخدام النهج غير النقدي على وجه التحديد بناءا على مؤشر الرفاه للأسر الذي هو من السمات غير النقدية.

إضافة إلى الوصف والتحليل قام الباحث ببناء مؤشرات الفقر النقدي على المستوى المحلي عن طريق منهج رسم خرائط الفقر في المغرب ثم تقديم نتائج لهذه الخرائط.

توصل الباحث إلى نتائج نذكر من أهمها :

- ✓ انخفض معدل الفقر حسب المقاربة النقدية في المغرب بشكل ملحوظ منذ الاستقلال عام إلى غاية 2007 هذا الانخفاض يرجع تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي ، الاستهلاك النهائي للأسر وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وكذلك الجهود التي تبذلها السلطات في مجال مكافحة الفقر من خلال تطوير برامج موجهة لأفقر المجتمعات مثل البرامج الاجتماعية ، تميزت سنة 1990بزيادة في الفقر بسبب الآثار السلبية لحالة الجفاف المتعاقبة على المغرب .
- ✓ النمو الاقتصادي ساعد في الحد من الفقر و كان لصالح الفقراء ولا سيما في المناطق الحضرية؛
- ✓ أظهر تقييم التغيرات في الفقر بين عامي 1994 و 2004 أن النمو الاقتصادي للبلدية (محافظة) هو أحد أقوى المحددات للحد من الفقر في هذه المنطقة؛
- ✓ الحد من عدم المساواة هو أيضا عامل إيجابي لانخفاض الفقر؛
- ✓ عوامل أخرى تتعلق بالتغيرات في التركيبة السكانية للمدينة، وسوق العمل المحلي، والتفاعل بين رأس المال الأكاديمي والتكامل الاقتصادي في بلدية والبنية التحتية المحلية ساهم في الحد من الفقر؛
- ✓ حيث أن البنية التحتية المادية تتمثل في (الحصول على المحلي المياه الصالحة للشرب، والكهرباء وسكن لائق؛

من نتائج النمذجة على مستوى المحافظات تظهر أيضا أن تطور الفقر يتأثر المتغيرات الخارجية مثل مستوى هطول الأمطار المسجلة في المحافظة؛

إعادة تركيز الموارد العامة المخصصة لمكافحة الفقر على أولئك الذين في حاجة إليها حقا، إلى والتخفيف من الإحباطات الاجتماعية لذا لابد من إجراء تقييم للسياسات ضد الفقر، من أجل تحقيق مصلحة دائمة و الرفع من مستويات المعيشة.

أوجه الشبه والاختلاف مع دراسة الباحث

تتمثل أوجه الشبه في بعض متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج المتبع، أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن دراستنا شملت متغيرات أخرى عبرت عن كل المقاربات، بعكس دراسة الباحث الذي ارتكز على المقاربة النقدية، بالإضافة إلى أن دراسته عملت على وضع خرائط للفقر لمناطق معينة في المغرب، أما دراستنا فحاولت إبراز أهم محددات الفقر في الجزائر عن طريق وضع نموذج قياسي.

4.دراسة (Samir b.E .maliki ,Abderrezak Benhabib & Jacques CHarmes ,2009)

targeting poor Algerian households on the basis of water characteristics, journal of middle East Economic Association and loyola university chicago ,usa,volume 11, september,2009.

متغيرات الدراسة :

المتغير المفسر : المياه الصالحة للشرب.

المتغير التابع : الفقر .

هدفت الدراسة إلى قياس الفقر بين الأسر الجزائرية بالتركيز على عنصر المياه، و في ظل فرضية قوية هي أن الهيكلة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر أخذت بعين الاعتبار.

قام الباحثين بدراسة ميدانية شملت عينة حجمها 786 أسرة بولاية تلمسان و تم تصنيفها حسب الخصائص الهيدروليكية لكل أسرة، وتم تطبيق اختبار المساواة بين اثنين أوأكثر ROC* على العينة لتحديد الأسر الفقيرة الحقيقية من خلال عامل المياه وتقوم هذه الطريقة على تحديد أهم مؤشرات المياه لهذه الأسر بواسطة المقارنة بين المؤشرات لمستوى المعيشة المتمثلة في 26 مؤشر ،و 8 أبعاد لعلاقة المياه والفقر.

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

- ✓ قياس عامل المياه له أهمية كبيرة في تقييم الفقر أفضل بكثير من الطرق متعددة الأبعاد والمؤشرات المختلفة؛
- ✓ أظهرت النتائج أن تردد المياه و نوع الحصول عليها، وسائل تخزينه واستخدامه في المطبخ، من أفضل مؤشرات الفقر، وبالتالي يجب استخدامها لاستهداف الأسر الفقيرة؛
- ✓ يمكن لمؤسسة الجزائرية للمياه تنفيذ سياسات للتخفيف من وطأة الفقر من خلال:
- ✓ تحسين إمدادات المياه للأسر الجزائرية، التحكم والسيطرة بشكل أفضل على الآبار ومصادر المياه المختلفة وإعادة النظر في تسعيرة المياه حسب المستوى المعيشي للأسر، ودعمها بالنسبة للأسر ذات الدخل الضعيف.

أوجه الشبه والاختلاف مع دراسة الباحث:

يتمثل وجه الشبه في المنهج المتبع و أنها تمت في الجزائر، بالإضافة إلى أن دراستنا شملت أيضا متغير المياه الصالحة للشرب، لكن يتمثل وجه الاختلاف في أن دراستنا لم تقتصر فقط على متغير المياه، بالإضافة إلى

* **ROC** :**R**eceiver **O**perating **C**haracteristic

أن دارسة الباحث تمت على مستوى الاقتصاد الجزئي حيث أخذ عينة من الأسر الجزائر ، فضلا عن أن دراسة الباحث هي مقال.

5.دراسة(صابر بلول،2009) :مقال مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد25،العدد الأول،2009،تحت عنوان:"**السياسات الاقتصادية الكلية و دورها في الحد من الفقر**".

متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل:

البطالة؛

الدخل؛

النمو الاقتصادي .

المتغير التابع: الفقر.

هدفت الدراسة إلى محاولة صياغة حلول و سياسات للحد من الفقر في الدول التي تعاني من تفاقمه ،من خلال دراسة أثر السياسات الاقتصادية (من أهمها البطالة و الدخل و النمو الاقتصادي) في الفقر في ظل اقتصاد السوق، ومدى تأثير الإصلاحات الهيكلية المقترحة على الصعيد العالمي في مكافحة الفقر.

أما من ناحية **المنهج المتبع في الدراسة** : اعتمد الباحث في دراساته على دراسات سابقة حيث يدلل على ما توصل إليه بما توصل إليه بقية الباحثين في دراسات سابقة عربية و أجنبية، كما استخدم الإحصائيات تخص متغيرات الدراسة و قراءاتها و تحليلها.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج نذكر من أهمها :

- ✓ هناك ارتباط وثيق بين البطالة و الفقر، وهي علاقة في اتجاهين حيث كل واحد منهما يكون سببا ويؤدي إلى الآخر، فالبطالة بمختلف أنواعها تلعب دور أساسي في انخفاض لدعم أو انعدامه وبالتالي زيادة حدة الفقر؛
- ✓ وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي و تخفيف حدة الفقر، ولكن سياسات التوزيع لا بد من أن تعزز فرص الفقراء في تملك الإمكانات؛
- ✓ برامج التثبيت و التكييف الهيكلي من أهم البرامج لدراسة وتحليل العلاقة بين اقتصاد السوق والفقر؛
- ✓ برامج الإصلاح الاقتصادي في إطار اقتصاد السوق لن يؤدي من تخفيف معدلات الفقر ولابد من خيار أخر أكثر عقلانية وهو ما يطلق عليه اقتصاد السوق الاجتماعي.

أوجه الشبه والاختلاف مع دراسة الباحث

تتمثل أوجه الشبه مع دراسة الباحث في بعض متغيراتها بالإضافة إلى المنهج المتبع، وتختلف من ناحية أن الباحث قام بالتركيز على تحليل العلاقة بين السياسات المختلفة والفقر، والاكتفاء بتحليل العلاقة بينهما وعدم الاعتماد على الدراسة القياسية.

ومن الدراسات الجزائرية :

1.دراسة(لمين بليلة، 2015-2016): أطروحة دكتوراه، علوم تخصص نقود و مالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 بعنوان" **ترشيد الإنفاق العام بهدف الإقلال من ظاهرة الفقر مع إشارة إلى واقع الجزائر" .**

متغيرات الدراسة :

متغير الدراسة المستقل : الإنفاق العام، الحكم الراشد.

المتغير التابع : معدل الفقر.

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ محاولة التنبيه إلى ضرورة أخذ تدابير حازمة للكف عن مظاهر التبذير و الإسراف عند صرف المال العام وتوجيهه إلى أوجه ذات أولوية وتدر عائد لتحقيق المصلحة العام؛
- ✓ إبراز أهمية الأخذ بمبادئ الحكم الراشد وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة،الشفافية في إدارة المال العام؛
- ✓ كما هدفت إلى محاولة توضيح الآليات والسبل التي تجعل سياسة الإنفاق محابية للفقراء وتمكينهم من الخدمات والسلع وفرص التمويل، الوصول إلى الأسواق، كون هذه التدابير تساعدهم في الخروج من دائرة الفقر و جعلهم عناصر مشاركة في النمو وليست فقط مستفيدة من عوائده.

أما من ناحية **المنهج المتبع في الدراسة** : استخدم الباحث المنهج التاريخي لمعرفة جذور مشكلة الفقر وأسبابها، كما استخدم المنهج الوصفي لتوضيح ملامح ظاهرة الفقر وإظهار تكاليفها و آثارها على اقتصاد الدولة، أما المنهج التحليلي فأعتمد عليه الباحث لتحليل بعض الظواهر والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالفقر و توضيحها باستخدام الجداول الإحصائية و تحليل المعطيات.

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :

- ✓ تؤثر السياسات الاقتصادية على الفقر من خلال قنوات مباشرة وغير مباشرة، القنوات غير المباشرة هي السياسات المؤثرة على الطلب الكلي، السلع والخدمات، مستوى التشغيل وأسعار الصرف الحقيقية ومستويات التضخم، أما القناة المباشرة فتمثل في سياسة الإنفاق العام ، فالتوسع في الإنفاق على التحويلات النقدية والعينية للأسر والأفراد يدي إلى زيادة الدخول الحقيقي وينعكس على تراجع عدد الفقراء، وفي المقابل تقليص أو إلغاء الدعم على السلع والخدمات الضرورية يؤدي إلى تعميق فجوة الفقر ؛
- ✓ لابد أن يكون الحكم الراشد ملازما لجهود مكافحة الفقر حيث أنه شرط أساسي لتكون السياسة التنموية أكثر كفاءة وفعالية، مما يضمن مناخ استثمار ايجابي وتعزيز النمو، ويسمح لكافة شرائح المجتمع في القرار والمشاركة السياسية وحفظ حق الفقراء في نصيبهم من التنمية؛
- ✓ الأخذ بتدابير وضوابط ترشيد الإنفاق العام يسهم من تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة وتوفير الموارد ليعاد استغلالها و توجيهها نحو برامج الإقلال من الفقر؛
- ✓ الدعم المعمم دون استهداف الفئات المعنية بشكل دقيق يسهم في هدر الموارد و يحد من فعالية تحقيق أهداف سياسة الإنفاق و كبح جهود تحسين أوضاء الفقراء.

وقد واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات تتعلق بالمعطيات الإحصائية الخاصة بالفقر و توزيع الدخل باستعمال معامل جيني، وذلك بسبب تباعدها و عدم انتظام تسلسلها،كما و أنها مصرح عنها من جهات رسمية دون الاستناد إلى الجهات المختصة بعمليات المسح.

أوجه الشبه والاختلاف مع دراسة الباحث:

تتشابه الدراسة مع دراسة الباحث في المنهج الوصفي و التحليلي، بالإضافة إلى التشابه في أحد متغيرات الدراسة وهو معامل جيني الذي يعطي لنا فكرة عن عدالة توزيع الدخول في الجزائر ، أما أوجه الاختلاف فتتمثل في اهتمامه بترشيد الإنفاق و دوره في مكافحة الفقر بينما دراستنا في المقابل اعتمدت على مؤشر ضبط الفساد بالإضافة إلى متغيرات أخرى.

2. **دراسة(كمال قويدري ،2014-2015):** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع بنوك، مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،بعنوان **"دور التحويلات الاجتماعية في التخفيف من ظاهرة الفقر".**

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لواحدة من أهم آليات السياسة الاجتماعية وهي التحويلات الاجتماعية وكيفية مساهمتها في الحد من ظاهرة الفقر، وهذا بالاعتماد على بناء نموذج قياسي لقياس اثر التحويلات الاجتماعية في الجزائر على ظاهرة الفقر.

متغيرات الدراسة :

المتغير المفسر: التحويلات الاجتماعية .

المتغير التابع : الفقر.

أما من ناحية **المنهج المتبع في الدراسة** : استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المناسب لوصف ظاهرة الفقر وتحليلها،كما اعتمد على المنهج القياسي من خلال بناء نموذج لمعرفة اثر التحويلات الاجتماعية على الفقر في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :

- ✓ ظاهرة الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه يصعب تعريفها وقياسها وهذا راجع للاختلافات الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع؛
- ✓ أوضحت الدراسة مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية، حيث يعتبر مكافحة الفقر هدفا لهذه الدولة والتحويلات الاجتماعية وسيلة لتحقيق الهدف وذلك مهما كان النظام الاقتصادي للدولة؛
- ✓ سياسة التحويلات الاجتماعية في الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية حققت نتائج ايجابية في التخفيف من الفقر النقدي، عكس دول أوربا فالتحويلات الاجتماعية فيها تلعب دور ثانوي مقارنة بنظام التأمينات الاجتماعية الذي يعتبر المكون الأساسي لنظام الحماية في أوربا؛
- ✓ ساهمت التحويلات الاجتماعية إلى حد ما في تخفيض معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2012، ووصلت إلى نسبة 5%، كما انخفض معدل الفقر البشري لتحسن مؤشراته حيث سجل نسبة 16% خلال نفس الفترة، ولكن بالرغم من ذلك مازالت نسبة الفقر في الجزائر مرتفعة جدا و تفوق35 %؛
- ✓ استطاعت الجزائر أن تحقق اغلب أهداف الألفية قبل موعدها المحدد سنة 2015،حيث انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا و دولارين إلى النصف رغم أننا لا يمكن الاعتماد على هذه المؤشرات لقياس الفقر، وبصفة عامة الاعتماد على التحويلات الاجتماعية يبقى مرتبط بأسعار المحروقات حيث تفقد التحويلات الاجتماعية فعاليتها في حال انخفاض أسعارها.

أوجه الشبه والاختلاف مع دراسة الباحث:

يتمثل وجه الشبه مع دراسة الباحث في المتغير التابع الفقر بالإضافة إلى أحد المتغيرات المفسرة و التحويلات الاجتماعية، بالإضافة إلى اعتماده أيضا على دراسة قياسية و وصوله لنموذج، لكن أوجه الاختلاف تتمثل في اعتماده على مفسر واحد التحويلات الاجتماعية وفي المقابل اعتمد على 3 متغيرات تابعة تمثل الفقر، بينما دراستنا اعتمدت على متغيرات مفسرة بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية و متغير تابع واحد يتمثل في معدل الفقر، فضلا عن أن دراسة الباحث جاءت في شكل مقال .

3 . **دراسة(عبد الله الحرتسي حميد،2013-2014)**: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، بعنوان **"النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر (الفرص والتحديات وسبل التفعيل في آفاق 2025)".**

متغيرات الدراسة :

المتغير المفسر : النمو الاقتصادي.

المتغير التابع : الفقر.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، ومدى تفسير المتغير الأول للمتغير الثاني مقارنة بمتغيرات أخرى، كما تهدف إلى معرفة واقع و آفاق جهود الجزائر في الحد من ظاهرة الفقر والوصول إلى نتائج عملة حول سياسات دعم النمو السليمة و الكفيلة بتقليص فجوة الفقر.

أما من ناحية **المنهج المتبع في الدراسة** :استخدم الباحث كل من المنهج الاستنباطي و الاستقرائي، فالمنهج الاستقرائي فأستخدم في الجانب النظري من خلال وصف ظاهرة الفقر و النمو الاقتصادي، بينما المنهج الاستقرائي تم توظيفه في دراسة وتحليل تطور كل من النمو والفقر في الجزائر، وقياس العلاقة بين المتغيرين، ودور النمو الاقتصادي في تقليص الفقر وما ايجابيته.

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :

- ✓ فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر تعود لطبيعة هذا النمو (مستدام أو ظرفي) إضافة لعدالة توزيعه في المجتمع؛
- ✓ يمكن الحد من الفقر في الجزائر من خلال النمو الاقتصادي بمزيد من التوظيف في القطاعات المنتجة أهمها القطاع الفلاحي والصناعي والعمل على التنويع الاقتصادي لتحقيق الأمن الغذائي ، والقضاء على الفقر الهيكلي الذي يميز الجزائر ؛

- ✓ أظهر نموذج الدراسة ارتباطا عكسيا بين النمو الاقتصادي كمتغير مستقل والفقر كمتغير تابع، في المقابل أظهر النموذج علاقة عكسية بين مستوى التشغيل في الأجل القصير ومستويات الفقر ، كما أظهر عدم تأثر النمو الاقتصادي برأس المال البشري والبطالة وعدم حساسيته للصدمات الاقتصادية كالتقلبات المفاجئة في أسعار البترول أو الغاز أو أزمات الدين؛
- ✓ الحد من الفقر في الجزائر يبقى رهين عاملين هما اقتصاد المعرفة يحسن مستوى آلية الإنتاج و التقدم نحو تحقيق تنمية بشرية أما الثاني فيتمثل في سرعة تبني إصلاحات هيكلية للإقلال من مستويات التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد للحد من فشي ظاهرة الفقر؛
- ✓ يجب الأخذ بنص نموذج النمو الحديث الذي يرتكز على النمو المتأتي من عوامل مادية و بالإضافة إلى عوامل معنوية تتمثل في عاملي التقدم التقني و المال البشري.

أوجه الشبه والاختلاف مع دراسة الباحث:

يتمثل وجه الشبه مع دراسة الباحث في المنهج المتبع (الوصفي التحليلي)، وكذا في المتغيرات المفسرة النمو الاقتصادي والبطالة والمتغير التابع معدل الفقر، أما أوجه الاختلاف فهو اقتصار دراسة الباحث على هاذين المتغيرين فقط، كما أن هناك اختلاف في النتائج.

4. دراسة(حاجي فطيمة،2013-2014): أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، بعنوان" **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014".**

متغيرات الدراسة :

المتغير المفسر : استخدمت الباحثة العديد من المتغيرات المفسرة معدل البطالة،التضخم، نسبة الخصوبة ، نسبة الاستثمار المحلي ، العمر المتوقع عند الولادة ، نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية ...

المتغير التابع : الفقر.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الفقر عن طريق تحليلها وعرض خصائصها ومحدداتها، كما تهدف أيضا قياس معدلات الفقر في الجزائر وعرض وتقييم سياسات مكافحته، بالإضافة إلى بناء نموذج قياسي للتنبؤ باتجاه ظاهرة الفقر مستقبلا من أجل اتخاذ السياسات والبرامج اللازمة للتقليل منه.

أما من ناحية **المنهج المتبع في الدراسة** :استخدم الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة وتحليلها،كما استخدم المنهج القياسي من خلال بناء نموذج لظاهرة الفقر والتنبؤ بها .

كما تعرض الباحث لصعوبات تمثلت في مشكلة الحصول على الإحصائيات والمراجع الخاصة بالموضوع في الجزائر قدمها فتقرير التنمية البشرية من سنة 2008، وأخر دراسة خاصة بمسح للمستوى المعيشي للأسر الجزائرية كان في 2005، تقرر التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأم المتحدة الخاص بالفقر سنة 2004.

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :

- ✓ اختلاف فجوة الفقرة من مجتمع إلى آخر يرجع إلى طبيعة النمو الاقتصادي وآليات توزيعه في المجتمع؛
- ✓ معدلات الفقر النقدي والفقر البشري مرتفعة بشكل كبير في الجزائر خلال الفترة(1988-1995) نتيجة تراجع أسعار المحروقات، والانتقال إلى اقتصاد السوق وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي؛
- ✓ تطبيق البرامج التنموية للفترة 2005-2011 أدى إلى انخفاض الفقر ووصل في المتوسط5.31% وانخفاض معدل الفقر البشر ي نتيجة تحسن مؤشراته حيث سجل في نفس الفترة نسبة 16.36 % ؛
- ✓ استطاعت الجزائر تحقيق أغلب أهداف الألفية قبل مودعها المحدد سنة 2015 لكنها مازالت بعيدة عن تحقيق الهدف الخاص بمؤشر خفض نسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات ناقصي الوزن؛
- ✓ إن الانخفاض في معدل الفقر يبقى مؤقتا وغير مستدام نتيجة اقتصاد الدولة الريعي المعتمد على البترول.

أوجه الشبه والاختلاف مع دراسة الباحث:

تتشابه دراسة الباحث مع هذه الدراسة في المنهج المتبع، وبعض المتغيرات المفسر، كذلك في استخدام الانحدار التدريجي في بناء نموذج قياسي، أما أوجه الاختلاف فتمثلت في تركيز الباحث على أثر البرامج التنموية على معدلات الفقر، في فترة الدراسة، في النموذج المقدر ونتائج الدراسة،دراسة الانحدار البسيط حيث درست أثر كل متغير على الفقر، بالإضافة إلى قيامه بالتنبؤ وهي المرحلة التي لم نقم بها، أيضا عرض الباحث في دراسته تجارب بلدان في مكافحة الفقر التجربة الماليزية والصينية، فيما اقتصرت دراستنا على الجزائر.

5.دراسة(رشيد بوعافية، 2010-2011): أطروحة دكتوراه في علوم التسيير فرع النقود و المالية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، بعنوان "**السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من (2000-2010) .**

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح ماهية الفقر وإبراز أهم أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تسليط الضوء على السياسات الاقتصادية الكلية بصفة عامة و في كيفية أدائها في الجزائر بصفة خاصة وتقويمها و معرفة أثرها على تحسين مؤشرات الفقر.

متغيرات الدراسة :

أما من ناحية **المنهج المتبع في الدراسة** :استخدم الباحث مزيجا بين المنهج الوصفي و التحليلي حيث عمل على عرض المعطيات ثم تحليلها والخروج إلى جملة من النتائج التي تجيب عن الفرضيات والتساؤل الرئيس معتمدا في ذلك على مجموعة من الأدوات منها الكتب و المقالات ومختلف مصادر المعلومات والأفكار التي تتناول موضوع الفقر والسياسة الاقتصادية الكلية، إضافة إلى قوانين وتشريعات الخاصة بعمل البنك المركزي في مجال ضبط السياسة النقدية الكلية، وكل إحصائيات وتقارير الهيئات الرسمية المحلية والدولية التي تخص موضوع الدراسة.

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :

- ✓ لاقى موضوع الفقر اهتمام المنظمات الدولية في العالم وانعكس ذلك في صياغة الإستراتيجية الإنمائية الدولية سنة 1990، حيث تهدف إلى تقليص الفقر المدقع في العالم باستخدام و تنمية المهارات البشرية مع الحفاظ على سلامة البيئة و استدامتها، وقد تحققت بعض الدول النامية نتائج ايجابية في معالجة لفقر من خلال اتخاذ تدابير تتوافق مع بيئتها المحلية وباتخاذ إجراءات المنظمات الدولي والدول المتقدمة، لكن موضوع التنمية في الدول العربية اقتصر على تخفيف حدة الفقر وليس القضاء عليه عن طريق تنمية القدرات البشرية؛
- ✓ السياسة الاقتصادية الكلية أصبحت لا تتمثل في السياسة المالية والنقدية فقط وإنما أضيف لها سياسات أخرى أهمها: سياسة التجارة الدولية، سياسات التصحيح والتثبيت الهيكلي ، وسياسات التشغيل؛
- ✓ السياسة المالية تؤثر على الفقراء من خلال مختلف أدواتها وأهمها الإنفاق العام، عكس الأدوات الأخرى للسياسة الاقتصادية الكلية الأقل تأثيرا على الفقراء؛
- ✓ تحقيق السياسة الاقتصادية الكلية لأهدافها النهائية سيؤدي إلى تخفيف ظاهرة الفقر بشرط أن يكون النمو الاقتصادي المحقق لصالح الفقراء؛

- ✓ تعتبر السياسة المالية و بالضبط الإنفاق العام في الجزائر من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الفقراء سواء أثناء الاقتصاد الموجه أو اقتصاد السوق، وتكشف المؤشرات الإحصائية في الجزائر عن انتشار ظاهرة الفقر بسبب تخلي الدولة عن التزاماتها؛
- ✓ إن التوازنات المالية الكلية في الجزائر وإن تحسنت نوعا ما تبقى ضعيفة طالما لا ترتكز على نمو قوي، المتعلق بأسعار البترول الخام وتقلباتها؛
- ✓ عدم ترشيد تدابير السلطات العمومية وكثرة الاحتياجات عاملين كانا سبب في إخفاق التدابير التي تم وضعها لإتاحة الشغل وتوفير السكن للفقراء؛
- ✓ ما يميز العقد الأخير من الألفية الثالثة في الاقتصاد الجزائري هو تراجع معدل الفقر المد قع بصفة واضحة، مما يدل على أن السياسة الاقتصادية الكلية التي اتبعتها الجزائر فعالة نسبيا ، ويبقى هناك ضعف في معدل الفقر البشري رغم كل الإمكانيات والوسائل المسخرة من طرف الدولة .

أوجه الشبه والاختلاف مع دراسة الباحث:

تتمثل أوجه الشبه في المنهج الوصفي التحليلي، ومعدل الفقر كمتغير تابع للدراسة، أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن دراسة الباحث دراسة تحليلية تخلو من الجانب القياسي، فضلا عن أنه قام بالتركيز على تأثير كل من السياسات الاقتصادية و المالية على ظاهرة الفقر في الجزائر ، و هو ما لم يتم التركيز عليه في دراستنا.

6.دراسة(اعمر بوزيد امحمد، 2011-2012): أطروحة دكتوراه،تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان،بعنوان "**نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر حالة خميس مليانة**".

متغيرات الدراسة :

المتغيرات المفسرة

نوع السكن؛

طبيعة ملكية السكن الحالية؛

مستوى الراحة؛

المستوى التعليمي؛

طبيعة الشغل الحالي؛

التجهيزات المنزلية؛

نوع الخدمات الصحية؛

التضامن و المشاركة الاجتماعية .

أما المتغير التابع :معدل الفقر.

حيث هدفت الدراسة إلى إبراز خطورة ظاهرة الفقر و مدى اتساعها في الجزائر، ومعرفة تأثيرها علة التنمية الاقتصادية من خلال تشخيص تحديد الظاهرة و قياسها كميا باستخدام المقاربات الأحادية و المتعددة و بالتركيز على نظرية المجموعات الغامضة،ثم الخروج بإستراتيجية للحد من الظاهرة .

أما من ناحية **المنهج المتبع في الدراسة** : استخدم الباحث المنهج التاريخي لاستعراض التطور الكرونولوجي لظاهرة الفقر عبر العصور، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح المقاربة المتعددة الأبعاد المرتكزة على نظرية المجموعات الغامضة، أما في القسم التطبيقي فقد اعتمد على المنهج الإحصائي حيث أجرى الباحث دراسة ميدانية استقصائية لعينة من الأسر مكونة من 200 وحدة إحصائية في بلدية خميس مليانة بولاية عين الدفلى واعتماد الباحث على الاستبانة كأداة للدراسة،حيث احتوت هذه الأخيرة على 138فقرة موزعة على ثمان مجالات تتعلق بالخصائص والأبعاد الديموغرافية والاجتماعية و الاقتصادية للعينة، ثم بعد جمع البيانات الإحصائية و تبويبها قام ببناء نموذج القياس الملائم للظاهرة باستخدام أحد الأساليب المرتكزة على التحليل الإحصائي المتعدد و هو التحليل باستخدام المركبات الرئيسية معتمدا في ذلك على برنامج XLstat 10 .

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :

- ✓ اتساع رقعة الفقر في الجزائر راجع لعدم فعالية السياسة الاجتماعية للدولة ومحدوديتها والتي أبدت فشلها؛
- ✓ السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية، طبيعة ملكية السكن الحالية، الدخل هذه الأبعاد تساهم بصفة كبيرة في تفسير ظاهرة الفقر، وهو ما يدل على أن ظاهرة الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد؛
- ✓ البعد النقدي (الدخل) يمثل أهم المحددات المفسرة لظاهرة الفقر في الجزائر فالأهمية النسبية للفقر هي ناتجة عن التباين في توزيع الدخل؛
- ✓ الفقر هو المؤشر الرئيسي للتنمية البشرية .

أوجه الشبه والاختلاف مع دراسة الباحث:

تتمثل أوجه الشبه مع دراسة الباحث في المنهج المتبع، بالإضافة إلى المتغير التابع الفقر، واستخدامه لطريقة التحليل بالمركبات الأساسية، أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن دراسة الباحث تمت على مستوى

الاقتصاد الجزئي، حيث اختار بلدية خميس مليانة كعينة لدراسته وتركيزه على نظرية المجموعات الغامضة، بالإضافة اعتماده على أسلوب الاستبانة في تقدير نموذج الدراسة.

عاشرا: حدود الدراسة

تنقسم الدراسة إلى حدود موضوعية، حدود زمنية و أخرى مكانية:

الحدود الموضوعية : لقد تم أخذ موضوع الدراسة من جانب الاقتصاد الوضعي، ماعدا تعريف الفقر في الدين الإسلامي، والزكاة كإستراتيجية لمكافحة الظاهرة في الجزائر ولم تأخذ كمتغير في الدراسة القياسية، بالإضافة إلى تعرضنا لظاهرة الفقر بصفة عامة دون التفريق بين الفقر الحضري و الفقر في الأرياف .

كما أنه تم دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في اتجاه واحد، وتوقفنا عند مرحلة النمذجة ،ودراسة قدرة النموذج التفسيرية، و لم يتم القيام بمرحلة التنبؤ نظرا للإشكالية والفرضيات المطروحة

الحدود الزمنية : تتناول الدراسة الفترة الممتدة بين (1995-2016)، وقد اختيرت وفقا لما توفر من البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة .

الحدود المكانية : تتمثل في دراسة تحليلية و قياسية لمحددات ظاهرة الفقر في الجزائر.

الحادي عشر : هيكل الدراسة

على ضوء الفروض والأهداف الأساسية للدراسة، تم تقسيم الدراسة بعد المقدمة إلى أربعة فصول وهي على النحو التالي:

الفصل الأول :الإطار المرجعي لظاهرة الفقر : حيث قسم إلى أربعة مباحث وهي على النحو التالي:

- **المبحث الأول :** ماهية ظاهرة الفقر ؛
- **المبحث الثاني:** قياس ظاهرة الفقر ؛
- **المبحث الثالث:** العلاقة بين الفقر و بعض المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية؛
- **المبحث الرابع**: الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة في مكافحة الفقر.

الفصل الثاني : واقع ظاهرة الفقر في الجزائر: حيث قسم إلى أربعة مباحث هي على النحو التالي:

- **المبحث الأول**: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ؛
- **المبحث الثاني**: تطور ظاهرة الفقر في الجزائر ؛

- **المبحث الثالث:** قياس ظاهرة الفقر في الجزائر؛
- **المبحث الرابع**: استراتيجيات مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

الفصل الثالث: تحليل لبعض محددات ظاهرة الفقر في الجزائر وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث هي على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** المحددات الاقتصادية لظاهرة الفقر في الجزائر؛
- **المبحث الثاني:** المحددات الاجتماعية لظاهرة الفقر في الجزائر؛
- **المبحث الثالث:** دليل التنمية البشرية والفساد كمحددات لظاهرة الفقر في الجزائر.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأهم محددات ظاهرة الفقر في الجزائر وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث هي على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** مدخل نظري للاقتصاد القياسي؛
- **المبحث الثاني:** الإطار النظري للأساليب و الاختبارات القياسية المستخدمة؛
- **المبحث الثالث:** عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية.

وفي الأخير تم الخروج بخاتمة وتتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، وعلى إثرها تم وضع مجموعة من الاقتراحات نراها مناسبة، إضافة إلى ذلك ومن أجل مواصلة البحث في هذا الموضوع تم وضع آفاق للدراسة.

الفصـــــل الأول

الإطار المرجعي لظاهرة الفقر

تمهيد:

عرفت الإنسانية ظاهرة الفقر منذ القدم، وهو من الآفات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة والمتعددة الأبعاد، ونظرا لآثار الفقر السلبية واتساع نطاقه ليصبح ظاهرة عالمية، ليس فقط في الدول النامية أصبح الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية و على رأسهم المجتمعات والمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة.

وبالرغم من انتشار الفقر في كل المعمورة-بنسب متباينة-إلا أن مظاهره غير متشابهة ومختلفة من دولة إلى أخرى، إضافة إلى تنوع مفاهيم الفقر مما أدى إلى تنوع المقاربات التابعة لها، بداية من الاعتماد على الدخل المنخفض والجوع والحرمان من وسائل العيش الضرورية، وضعف الخدمات الاجتماعية وقلة فرص الحصول عليها كالتعليم والصحة والسكن، إلا أن هذه المفاهيم لم تستطع تحديد الفقراء من غيرهم داخل المجتمع لذلك كان لابد من قياس لظاهرة، والبحث عن حلول مناسبة لتخفيف وطأته وانعكاساته.

ومن أجل الإحاطة بالإطار المرجعي لظاهرة الفقر تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو الموالي :

المبحث الأول : ماهية ظاهرة الفقر؛

المبحث الثاني : قياس ظاهرة الفقر؛

المبحث الثالث: العلاقة بين الفقر و بعض المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية؛

المبحث الرابع : الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة في مكافحة الفقر.

المبحث الأول : ماهية ظاهرة الفقر.

الفقر مشكلة اقتصادية معقدة أرقت كل العالم، ذات أبعاد اقتصادية اجتماعية وسياسية، حيث كان الفقر سببا في العديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى في الدول، هي ظاهرة موجودة منذ القدم فحاول العديد إيجاد تفسيرات لها، فكان ذلك سببا لظهور العديد من النظريات والاتجاهات الفكرية، ونظرا لتعقد الظاهرة فقد اختلف في إعطاء تعريف لها ولمسبباتها كل حسب المقاربة التي يراها صحيحة.

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- ظاهرة الفقر في الفكر الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة لها؛
- تعريف ظاهرة الفقر؛
- تصنيفات الفقر وأهم أسبابه، استراتيجيات الحد منه؛
- أهم مقاربات الفقر.

المطلب الأول: ظاهرة الفقر في الفكر الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة لها .

في هذا المطلب سنتعرف على أهم ما جاء في نظريات الفكر الاقتصادي عن ظاهرة الفقر وتفسير كل نظرية للظاهرة و أسبابها.

الفرع الأول :الفقر في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

ظهر هذا الفكر في بداية النصف الثاني للقرن الثامن عشر فقد واكب الثورة الصناعية التي تميزت تحليلاتهم للمبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي، كما اهتموا بخلق الثروة إضافة إلى كيفية توزيعها وهو ما جاء به **آدم سميث** في (نظرية أجر الكفاف) حيث أن ثراء صاحب العمل يعتمد عل تشغيل الفقراء، وفقرهم راجع لقلة إنتاجيتهم فبقاء الطرف الأول يعتمد على بقاء الطرف الثاني يعمل لديه بأجر يبقيه على قيد الحياة، و**دافيد ريكاردو** في (القانون الحديدي للأجور) والذي مفاده أن الأجور تتجه نحو الانخفاض نحو مستو الكفاف، أي إلى مستوى يضمن بقاء الطبقة العاملة عند الحد الأدنى لمستويات المعيشة وأن هذه الأجور إذا ما ارتفعت فان ذلك يؤدي حتما إلى زيادة السكان فتعود الأجور إلى مستوى الكفاف، وكان هذا الفكر يرتكز على فكرتي القيمة والتوزيع، فكان يعتقد أن قيمة المنتج تعتمد على تكاليف إنتاج هذا المنتج، أما التوزيع فعبر عنه بعبارات الزراعية الأصلية، فمالك الأرض

يتلقى الإيجار والعمال تتلقى الأجور، أما المستأجر المزارع الرأسمالي يحصل على أرباح على استثماراته **(Davis , Martinez, 2014 , p16-17)**، وهذا ما يشكل عدم المساواة في الثروة والدخل حيث أصبح خاصية أساسية في قانون التطور الرأسمالي، والتراكم اللازم لعملية التطور يحصل من خلال وجود فئات قليلة تتجمع لديها الثروة عن طريق الادخار ومن ثم حصول التوسع الرأسمالي بعد تحول الادخار إلى استثمار.

فالفقر في النموذج الكلاسيكي هو متغير أساسي في عملية النمو، فهذا الأخير يعتمد على الادخار القابل للتحول إلى استثمار و لأن طبقة المال و ملاك الأراضي يرتفع لديهم الميل للإنفاق الاستهلاكي ،وعليه فإن الفائض يجب أن يبقى بيد الرأسماليين يتحول إلى توسع في التصنيع، و بما أن كلفة التصنيع تعتمد بشكل أساسي على الأجور، يجب أن تبقى الأجور منخفضة عند حد الكفاف، ومن ثمة يكون الفقر جزءا من متطلبات النمو الاقتصادي وهو ما بينه آرثر لويس في نموذج القطاعين في التنمية،كما أن رواد هذا الفكر خاصة ريكاردو طالبوا بعدم تدخل الدولة ومساعدة الفقراء لان فقرهم نتيجة اختياراتهم الخاطئة ولأن مساعدتهم ستزيدهم فقرا. **(الخاقاني، الكريطي، ص13-14)**

ومن أهم رواد الكلاسيك الذي اهتم أيضا بالفقر هو **مالتوس**، فهو يرى أن تزايد عدد السكان له تأثير على ازدياد الفقر ،لذلك تعد قضية السكان في البلاد المتخلفة من القضايا المهمة في الوقت الحاضر، فالرؤية التي خرج بها مالثوس منذ أكثر من مئتي عام تتعلق بقدرة الإنسان على التكاثر والتي تخضع في نموها للمتتالية الهندسية، أما الموارد الغذائية فإنها تخضع في نموها لمتتالية حسابية ، وبالتالي سيزداد عدد سكان الأرض بنسبة أسرع من زيادة الموارد الغذائية، إذا لم يكن هناك مانع يعرقل نموه، بالتالي فإن مشكلات الجوع والبطالة والفقر هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها، فهي ترجع لهذا المفهوم الذي يعمل في كل مكان وزمان في كل الظروف، فمالتوس يعتبر أن سبب الفقر الدائم ليس له صلة بطريقة الحكم و بسوء توزيع الملكية فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل و الغذاء للفقراء و ليس للفقراء الحق في مطالبهم بالعمل و الغذاء، فالفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم **(العذاري،الدعمي، 2010،ص38-39)**،لكن هذه النظرية لم تصمد أمام الوقائع الاقتصادية والتاريخية،فقد ازداد عدد السكان منذ ذلك الحين ليرتفع ويصل من حوالي واحد مليار نسمة إلى ستة مليار نسمة، ومع ذلك لم تحدث النتائج التي حذر منها بخصوص المجاعة و الفقر، وذلك لأن مالتوس صاغ نظريته بناءا على ظروف ووقائع الأفراد في القرن التاسع عشر، فالعديد من الدراسات أثبتت عدم وجود أي علاقة سلبية للنمو الديموغرافي على الأداء الاقتصادي للدول.

الفرع الثاني: الفقر في الفكر النيوكلاسيكي.

رواد هذا الفكر لم يهتموا بطبيعة النظام الرأسمالي، بل بالطريقة التي يعمل بها الاقتصاد في تفاصيله ولاسيما الأسعار النسبية، فقد رفض النيوكلاسيك قانون الأجر الحديدي الذي يبقى مستوى أجر العامل عند حد الكفاف إذ وضعوا معيارا موحدا لتحديد حصص عناصر الإنتاج، يتمثل بالإنتاجية الحدية، فبذلك تكون الأجور مرتبطة بإنتاجية العامل وغير مقيدة بمستوى الكفاف، ويؤمن كذلك النيوكلاسيك بمبدأ الحرية الاقتصادية أو عدم تدخل الدولة معتقدين بكفاءة النظام الرأسمالي في التخصيص والتوزيع، وأن التفاوت سمة ملازمة للتطور الاقتصادي، فهو يزداد في المراحل الأولى للتطور ثم تتناقص بعد ذلك معدلات التفاوت و يبدأ الفقر بالاضمحلال فالتفاوت و الفقر هما نتيجة ضرورية للنمو وهما سبب له في الوقت نفسه، وقد أكد النيوكلاسيك أن غاية النشاط الاقتصادي، تعظيم الإشباع المقاس بالمنفعة الحدية وأن رشد الفرد والمجتمع رهين بسلوكه الذي يعظم المنافع ويدني التكاليف وأن حالة الإشباع تتوقف على الدخل المتأتي من الإنتاجية الحدية وأن قيمة هذا الدخل تعتمد على أسعار السلع المنتجة إذن ما يحدد بلوغ العامل مستوى الدخل الذي يشبع حاجاته الأساسية هي الأسعار في السوق التنافسية فالعامل ممكن أن يكون دون المستوى الكافي من الإشباع لحاجاته الأساسية ومن ثم هو في دائرة الفقر . **(الخاقاني، الكريطي، ص14-15)**

الفرع الثالث: النظرية الماركسية لتفسير الفقر.

يؤكد اليساريون و على رأسهم **كارل ماركس** على أن الفقر هو نتاج هيمنة اقتصادية فقد توصل كارل ماركس من خلال تحليله للصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية، أن الصراع يقوم على سيطرة الطبقة الرأسمالية على عناصر الإنتاج و بالتالي تقوم باستغلال طبقة العمال، فالانتماء الطبقي الذي يقوم على أساس العلاقة بوسائل الإنتاج هو الذي يحدد المستوى المادي لكافة الأفراد، حيث يستأثر الرأسماليون بقدر كبير من الدخل بينما طبقة العمال تأخذ أقل من حقها و تجعلها تحت وطأة الفقر ،فأساس المشكلة هنا هي سوء التوزيع و لمعالجتها لابد من إزالة التفاوت الطبقي الذي هو سبب الصراع وإحداث عدالة في توزيع الدخل، فالاشتراكية الماركسية بينت أن إنتاج الثروة يصاحبه خلق الفقر من خلال الاستغلال والبطالة، لا ودعت لمحاربة فكرة الملكية الخاصة والقضاء على طبقة الأغنياء ومصادرة أموالهم**(الفارس،2001،ص3)**،فحسب هذه النظرية الفقر نتيجة حتمية لفكرة الملكية الخاصة فالفقر يصاحب عملية خلق الثروات.

الفرع الرابع: النظرية الكينزية لتفسير الفقر.

بعد أزمة الكساد 1929 اعتبر كينز الفقر على أنه مظهر من مظاهر البطالة حيث ترتفع حالات الفقر في فترات الانكماش، وتنخفض شدته في الحالات التوسعية **(الوالي،2016،ص11)**، وركز على إعادة البرهنة على كفاءة النظام الرأسمالي في التشغيل وتجاوز ظاهرة البطالة و بالتالي تجاوز الفقر، ولذلك اقترح كينز تدخل الدولة كقوة ضبط إلى النموذج الرأسمالي للتأثير على مكونات الطلب الفعال أي على الاستهلاك والاستثمار والنفقات والإيرادات الحكومية، وذلك عن طريق السياسة النقدية والمالية وذلك للوصول للعمالة الكاملة. **(الخاقاني، الكريطي ،ص19)**

الفرع الخامس: نظرية الحلقة المفرغة للفقر.

تعتمد هذه النظرية في تحليلها بأن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي، وقد استحدثها و عبر عنها واحد من أهم رواد اقتصاد التنمية الأمريكي ذو الأصل الاستوني Rangnar Nurkse في مؤلفه "**مشاكل رأس المال في الدول الناقصة التنمية** "الصادر في سنة 1963،حيث اعتبر التخلف كمرادف للفقر على المستوى الكلي ولذلك لخص نظرية التخلف الاقتصادي في نموذج الحلقة المفرغة **(بوزيد،2012،ص51)** حيث أشار إلى أن هذه الحلقة المفرغة للفقر تعبر عن مجموعة من القوى الدائرية تتجه نحو الفعل ورد الفعل على بعضها البعض بطريقة تجعل البلد الفقير في حالة فقر دائم **(القريشي،2007،ص44)** فمن المعروف في الدول النامية بأن للفقر حلقة مفرغة تبدأ و تنتهي به وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الإنتاجية و تنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى، إن الفكرة التي تعتمد عليها حلقة الفقر أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع (الأغنياء) يمكنهم الادخار والاستثمار بينما لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض (الفقراء) أن يقوموا بذلك بسهولة من اجل كسر الحلقة المفرغة للفقر ولكن الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هناك حلقات مفرغة متعددة، فهناك حلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم، وتبدأ بهذا الانخفاض في مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية ثم انخفاض مستوى الدخل تنتهي بانخفاض مستوى التعليم مرة أخرى، وهناك أيضا حلقة مفرغة تتعلق بانخفاض مستوى الصحة حيث تبدأ بانخفاض مستوى القدرة على العمل ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي ثم التغذية وتنتهي بانخفاض المستوى الصحي،فهذه النظرية تبرز العلاقة بين الفقر ومستوى الاستثمار في البلد**(العذاري،الدعمي ،2010،ص 37-38)**، فانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية وبالتالي الاستثمار وإلى انخفاض

الإنتاجية وبالتالي انخفاض الدخل مما يؤدي بنا للرجوع إلى النقطة الأولى، **(Ragnar, Nurkse,1993,p163)** ويمكن توضيح الحلقة المفرغة للفقر في الشكل الآتي :

الشكل(1-1) : الحلقة المفرغة للفقر.

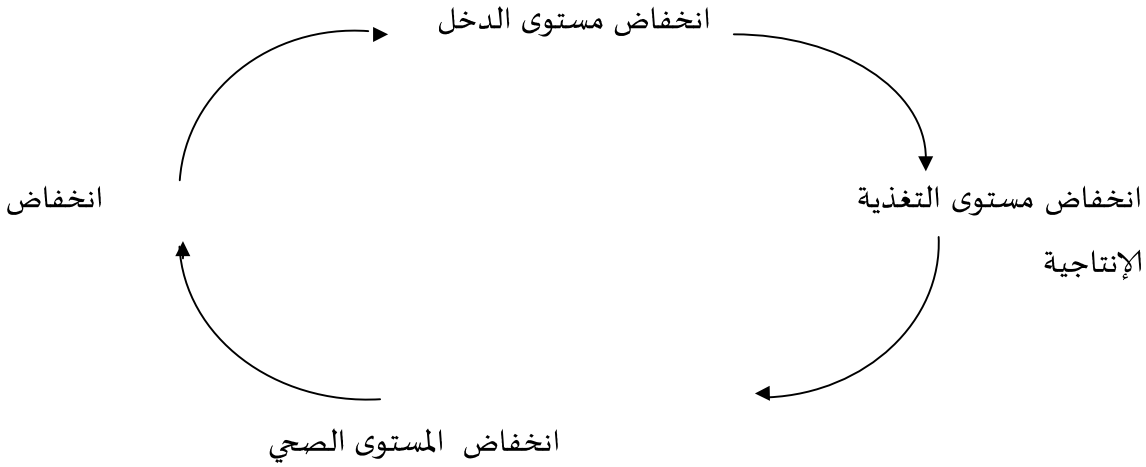

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع :**(العذاري،الدعمي ،2010،ص 37-38)**

من الشكل (1-1) يتضح مدى تعقيد ظاهرة الفقر، وتأثير أبعادها المتبادل، فانخفاض مستويات الدخل سيؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية وانخفاض المستوى الصحي للفرد وبالتالي ضعف إنتاجيته يحص على أجر منخفض، أي يصبح الفقير يعيش في حلقة مفرغة لا تنتهي.

المطلب الثاني :مفهوم ظاهرة الفقر.

سنتعرف في هذا المطلب مختلف تعاريف المدارس الكلاسيكية وبعض المؤسسات الدولية لظاهرة الفقر، بالإضافة إلى تعريف الفقراء للظاهرة و بادئين بالتعريف اللغوي.

الفرع الأول : تعريف الفقر لغة.

الفقر هو ضد الغنى مثل الضعف، ويقال فقار الظهر و هو ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العجب، والفقير معناه المفقور الذي نزعت فقره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر و الفقر هو الحاجة، وفعله الافتقار، والنعت فقير و في التنزيل العزيز :" إنما الصدقات للفقراء والمساكين "(**سورة التوبة، الآية 60**)، وقد قال أبو عمرو بن العلاء فيما يروي عنه يونس : الفقير الذي له ما يأكل و المسكين لا شيء له .**(ابن منظور ،دت،ص3445-3444)**

تعريف الفقر في الفقه الإسلامي:

اختلفت آراء الفقهاء حول تحديد من هو الشخص الفقير، فحسب رأي الحنفية الفقير هو من له أدنى شيء وظل مستغرق في الحاجة، أي من يملك أقل من نصاب الزكاة، أو قدر النصاب ولكن هذا المال ثابت ولا ينمو، أما الفقير بالنسبة للشافعية هو من لا مال له و لا كسب، أما الفقير وفق المذهب الحنبلي هو الذي لا يجد ما يقع موقعا من كفايته، وقد رجح الفقهاء رأي ابن تيمية لاتفاقه مع مقاصد الشريعة فالفقير هو كل من ليس لديه ما يكفيه أو ليس له حد الكفاية، حيث يختلف هذا الحد باختلاف ظروف المجتمعات. **(حاجي،2014،ص 7)**

إن الفكر الإسلامي لم يهتم بالناحية الفلسفية للفقر حيث لم يقدم تعريفا اصطلاحيا له، بل اهتم بالناحية العملية فحدد من هو الفقير تحديدا دقيقا، فكل من يملك نصاب الزكاة فهو غني أما من لم يبلغ نصاب الزكاة يعتبر فقيرا، ووفقا لذلك يمكن صياغة تعريف الفقر كالتالي :" الفقر هو العجز عن تحقيق حد الكفاية، والكفاية المعتبرة هي ما يكفي قوت أهل بيت مدة سنة و حد الكفاية معروف بأنه حد وجوب الزكاة " **(لحيلح، جصاص،2010،ص 169)**

الفرع الثاني : تعريف بعض الباحثين لظاهرة الفقر.

تعددت الكتابات العلمية التي اهتمت بتعريف ظاهرة الفقر، حيث عرفها **Fields** سنة 1994بأنها :"الفقر هو عدم إمكانية الفرد أو العائلة الحصول على أدنى الموارد الواجبة لإشباع الحاجيات الأساسية ".**(Fields ,1994,p44)**

أما **محمد حسن باقر** يرى أن : " الفقر حالة من الحرمان المادي الذي يتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي ووضع السكن، والحرمان من تلك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة. **(الفارس ،2001،ص 20)**

و بالنسبة ل Amartya Sen سنة 1983 : الفقر هو فكرة مطلقة في فضاء القدرات، ولكن في أغلب الأحيان سوف تتخذ الشكل النسبي في فضاء السلع أو الخصائص".**(Davis , Martinez ,2014,p9)**

وأما **Muhammad Yunus** يرى أن :"الفقر لم يخلق من الفقراء، بل فرض من قبل النظام الذي خلقنا"، وقد شبه الفقر بشجرة بونساي قصيرة القامة، فهي لا تنمو لعدم إعطاءها التربة الكافية ،كذلك الفقير فالمجتمع لم يعطهم مساحة الكافية وهي المال، فالنظام حسب رأيه يقرض المال للأغنياء،لكن لا يقرضه للفقراء لذلك طالب بالإصلاح المصرفي وفكرة القرض المصغر **(Gehrke ,2013** [*]**)**

الفرع الثالث: تعريف الفقر حسب المدارس الاقتصادية المختلفة.

اختلف تعريف الفقر من مدرسة إلى أخرى، وقد لعبت الأوضاع الاقتصادية دورا كبيرا في هذا الاختلاف، حيث نجد سبب الفقر عند **Malthus** هو قدرة الإنسان على التكاثر وزيادة عدد السكان بصورة أسرع من نمو المواد الغذائية فالفقر ليس سوى نتاج التسابق بين معدلات نمو السكان ومعدلات تزايد وسائل العيش" فهي حتمية و لذلك أي جهد لحسين الظروف الاجتماعية لا جدوى منه. **(غالم،بيبي ،2013،ص 2)**

أما **David Ricardo** يرى"أن المجتمعات الفقيرة تمثل حافزا أساسيا للنمو الاقتصادي و ثراء الأمم فكلما كان لأمة فقراء أكثر، كلما كان في مقدورها الإثراء، وكلما كان الأجر (حد الكفاف) لا يشكل عائقا للسير الطبيعي للمجتمع، كلما استفادت أي أمة ." **(غالم،بيبي ،2013،ص3)**

Adam Smith عرف الفقر في سنة 1776على أنه "عدم القدرة على شراء الضروريات بحكم طبيعتها أو حسب الطلب".**(Davis , Martinez ,2014,p7)**

أما **Karl Markx** فقد كان أكثر وضوحا لمفهوم الفقر وفق البعد النسبي حيث جاء في تعريفه للفقر "

احتياجاتنا ومتعتنا مستمدة من المجتمع، ونقيسها حسب المجتمع و ليس وفق الرغبات، لأنها ذات طبيعة اجتماعية، فهي لها طابع النسبية " **(Davis , Martinez ,2014,p7)**

كما أن **Karl Markx** يعتبر فقر العمال ليس سوى تعبير عن تراكم رأس المال، حيث أن هناك ارتباط وثيق بين تراكم رأس المال و انتشار الفقر، ففي نظره أشكال الفقر ما هي إلا تعبير عن التناقضات الرأسمالية. **(غالم، بيبي ،2013،ص3)**

[*] Mirjam gehrke, interview,29.04.2013, http://www.dw.com/en/media-center/live-tv/s-100825, 23:30 ,11/01/2017.

الفرع الرابع: تعريف بعض المؤسسات الدولية للفقر.

عرفت **الأمم المتحدة** الفقر في برنامجها الإنمائي (تقرير التنمية البشرية 1997) " للفقر وجوه كثيرة ، وهو أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ يعكس أيضا الفقر الصحي والفقر التعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان و الحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات، وهناك أيضا إفقار البيئة، بل وإفقار أمم بأسرها حيث يعيش المجتمع في حالة فقر". **(عيسى،2009،ص30)**

وقد عرف **البنك الدولي** الفقر في تقرير صادر عنه في 2000على أن" الفقراء يعيشون دون التمتع بحرية العمل والاختيار والتي يعتبرها الأغنياء أمرا مسلما به، وكثيرا ما يفتقرون على ما يكفي من الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية والتعليم، مما يحرمهم من التمتع بالحياة التي يتمناها كل إنسان ،كما أنهم معرضون بشدة للإصابة بالأمراض، وآثار الاضطراب الاقتصادي و الكوارث الطبيعية وكثيرا ما يتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات الدولة والمجتمع ولا يملكون القدرة على التأثير على القرارات الهامة المؤثرة في حياتهم". **(حميدة، غرزولي،2014،ص355)**

كما يعرف **البنك الدولي** الدول المنخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها :"تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 600دولار، وعددها 45دولة معظمها في افريقيا منها 15دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد من 300دولار سنويا ".(**سردار، 2015، ص 16)**

أما **برنامج الإنماء للأمم المتحدة** يضيف معايير أخرى تعبر عن مستوى رفاهية الإنسان ونوعية الحياة " Livehood" هذا الدليل وسع دائرة الفقر لمفهوم نوعية الحياة تضم داخلها 70 دولة من دول العالم ،أي هناك 45%من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل، أي هناك فقراء في بلاد الأغنياء، ويكتفي هنا بذكر أن 30مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية 15%من السكان . **(سردار، 2015، ص 17)**

تعريف **صندوق النقد الدولي** فقد عرفه كمايلي:"الفقر هو عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة ". **(الجوزي،2007، ص 17)**

أما **المجلس الأوروبي** " الأشخاص الذين تكون مصادرهم المادية، الثقافية أو الاجتماعية ضيقة على حد لإقصاء من أنماط الحياة المقبولة في الدولة الواحدة التي يعيشون فيها"(*المصري،2015)

وجاء تعريف الفقر في تقرير **التنمية الإنسانية العربية** : " الفقر هو عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، فردا كان أو عائلة أو مجتمعا محليا " .(**الجوزي،2007، ص 17**)

الفرع الخامس: تعريف بعض الفقراء للفقر.

إن أحسن من يعرف الفقر هم الفقراء أنفسهم لذلك ولمعرفة تعريف الفقراء للفقر أجرى البنك الدولي استجواب لستين ألف امرأة و رجل من الفقراء من كل أنحاء العالم فكانت هذه بعض الإجابات: **(الوالي،2016،ص6)**

فقالت **امرأة من مصر** :"أن الفقير هو من لا يملك أي شيء يوفر له مصدرا مستديما للدخل، ولن يطلب من الآخرين المساعدة ".

أما **رجل من نيجيريا** فقال "لو أردت شيئا و ليس لديك القدرة على عمله، فهذا هو الفقر".

وعرفته **امرأة من لاتفيا** :الفقر هو الهوان، هو الإحساس بأن الإنسان عالة على الآخرين وأنه مجبر على تحمل الفظاظة والإهانات وعدم الاكتراث عند السعي للحصول على المساعدة".

وقالت **مجموعة من النساء والرجال من كينيا** : "عندما يتنافس الفقراء والأغنياء على الخدمات ، الأولوية دائما للأغنياء.

وقد مر تعريف الفقر عبر الزمن بعدة مراحل تطور من خلالها، وذلك بدخول متغير جديد في كل مرة إلى المفهوم الذي سبقه ليصبح أكثر شمولية و هو ما يمثله الشكل التالي .

* عبد الله المصري،مقال متوفر على الموقع : www.masralarabia .com، 00: 21، 2017/01/11 .

الشكل (2-1): تطور مفهوم الفقر

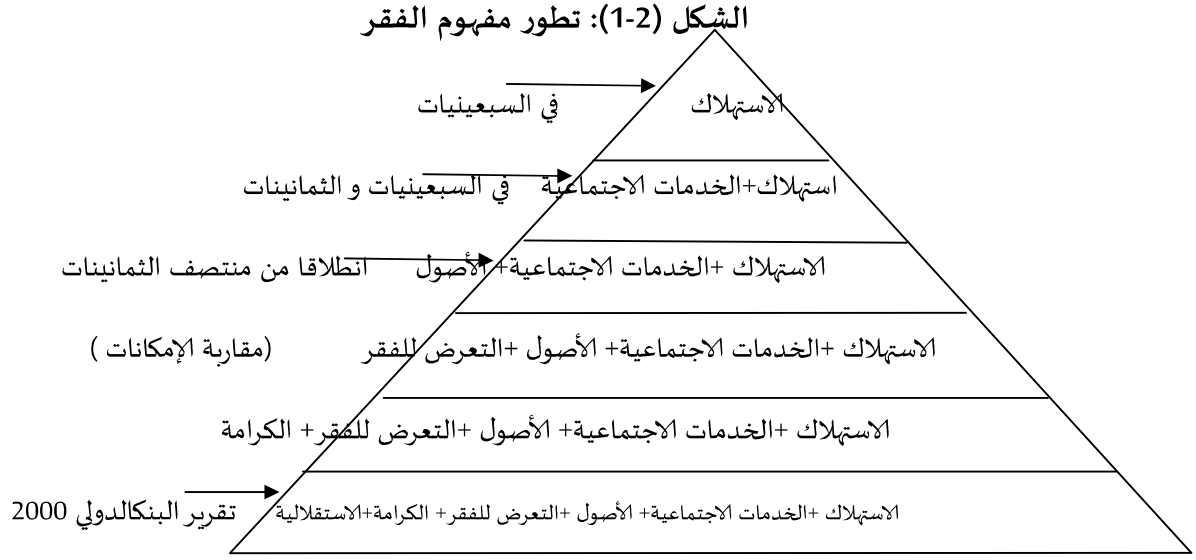

Source : jean –pierre, mireille razafindrakoto e autres, **Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté**,2 édition , economica ,paris,2003,p34.

من خلال الشكل نلاحظ أ ن مفهوم الفقر قد تطور، ففي فترة السبعينيات فكان ينظر إلى الفقر على أنه عدم الوصول إلى مستوى الاستهلاك المطلوب أما في الثمانينات فقد أدخل على المفهوم عناصر جديدة وهي الحاجات الأساسية كالغذاء والمسكن، الملبس الخ، وبداية من منتصف الثمانينات أضيفت لمفهوم الفقر متغيرات أخرى كعدم إعطاء الفرص والمساواة في الحصول عليها أي عدم تمكين الفقراء من الحصول عي حياة رفاه، مما يفقدهم كرامتهم وعدم استقلالهم وزيادة فرص تعرضهم للفقر أكثر.

و**كتعريف شامل للفقر** : يمكن القول أن "الفقر ليس فقط الحرمان من المال والحاجات الأساسية وانعدام الفرص وإنما أيضا الشعور بالضعف والعجز الذاتي في الدفاع عن النفس، ونقص المشاركة في اتخاذ القرار والحقوق السياسية، والتهميش على أساس المستوى الاجتماعي والجنس والدين والعرق" .

وقد تم تحديد يوم 17-19أكتوبر سنة 2008 كيوم عالمي للفقر من قبل هيئة الأمم المتحدة، وقد سجل انخفاض في عدد الفقراء بداية من سنة2005، أهمها في الصين والهند بفضل معدلات النمو العالية التي حققتها هذه البلدان وبالرغم من ذلك تبقى الصين والهند من أكثر عشر دول فقرا في العالم وهي : **(سردار، 2015، ص 35-36)**

1-الهند (350مليون)فقير ؛

2-الصين (105مليون)فقير ؛

3-بنغلاديش (93.5مليون)فقير ؛

4-البرازيل (72.5مليون)فقير ؛

5-اندونيسيا (48مليون)فقير ؛

6-نيجيريا (46.5مليون)فقير ؛

7-فيتنام (38مليون)فقير ؛

8-الفلبين (35.5مليون) فقير ؛

9-باكستان (35مليون)فقير ؛

10-اثيوبيا (40مليون)فقير ؛

المطلب الثالث : تصنيفات الفقر،أهم أسبابه،استراتيجيات الحد منه.

سنتعرض في هذا المطلب لمجموعة من التصنيفات المختلفة للفقر، وكذلك سنذكر بعض من مسبباته المختلفة والتي تختلف في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى إستراتيجيات مكافحة الفقر في المدى القصير والطويل.

الفرع الأول : أهم تصنيفات الفقر.

1-الفقر المطلق والفقر النسبي: فالمفهوم الأول يعطي حدا معينا من الدخل يضمن إشباع الحاجات البيولوجية كالأكل والملبس والمسكن وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين أن الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، و بالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.**(السلومي،حوتية، 2014،ص 314)**

2-الفقر البشري والفقر النقدي : يعرف الفقر البشري على أنه عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية كالرعاية الصحية، الغذاء، التعليم والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بكل حرية، وبالنسبة للفقر النقدي فهو نقص في عنصر واحد هو الدخل أي أنه يتم تحديده على أساس معيار الدخل. **(عثماني ،بوزيد،2013،ص4)**

3-الفقر الثابت والمؤقت: الفقر الثابت هو فقر جماعي وهيكلي، أما الفقر المؤقت أو الطارئ أو الظرفي هو الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو الكوارث الطبيعية وهو عادة ما يمكن تجاوزه بالتكافل والتضامن الشعبي والدولي .**(السلومي،حوتية، 2014،ص 314)**

4-الفقر الاجتماعي والفقر الأخلاقي: فبالنسبة إلى المفهوم الأول فهو يتجاوز عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات و انخفاض مستوى المعيشة ليشمل بشكل أوسع عدم المساواة الاجتماعية والاتكال والشعور بالنقص والاستغلال، أما الفقر الأخلاقي يدل على المكانة التي يشغلها الفقير و تعيقه عن التمتع، وعجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية ، وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع ومكانته ودوره السياسي والاجتماعي و الاقتصادي **(عثماني ،بوزيد2013،ص4)**

5-الفقر المدقع: هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان التصرف في دخله للوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته وهو ما يسمى "الفاقة" . **(حميدة،غرزولي،2014، ص 356)**

6-فقر الرفاهية: وقد حدده بعض الباحثين في المجتمعات الغربية التي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة التي تفتقر إليها بعض الشرائح الاجتماعية .**(حميدة،غرزولي،2014، ص 356)**

الفرع الثاني : أسباب الفقر.

نجد عدة أسباب للفقر في الدول النامية، نذكر أهمها :**(العوفي،بصدار،2013،ص 4)**

1-أسباب اقتصادية:

وتتعلق بانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدني الدخول وارتفاع تكاليف المعيشة وتخلي الدولة عن دعم المواد الغذائية، بالإضافة إلى فشل السياسات الاقتصادية التي تركز على رفع الدعم عن السلع

الضرورية وتخفيض الإنفاق الاجتماعي، بالإضافة إلى الخوصصة والانكماش الذي يؤدي إلى تقليص فرص العمل، فسياسة الإصلاح الهيكلي وسوء تسيير الأوضاع الاقتصادية أدى إلى تسريح ألاف العمال

إضافة إلى معدلات المديونية الخارجية للدول ويشكل عائق أمام تحسين أوضاع فقرائها.

2-أسباب اجتماعية: وتتمثل في تدهور نوعية الخدمات الصحية واللامساواة وكذلك تتعلق بالنمو الديموغرافي بحيث نجد النمو السريع للسكان بوتيرة أكبر من معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام ، وشدة التفاوت في توزيع الدخل،بالإضافة إلى الأوضاع المتدهورة في الريف مما دفع بالكثير من سكان الأرياف الهجرة إلى المدن مشكلين بذلك لظاهرة البيوت القصدرية أين يشتد التهميش و الحرمان.

3-أسباب سياسية: وتتمثل في انعدام الأمن والاستقرار الراجع لمخلفات الاستعمار والصراعات الداخلية وكذلك الفساد والبيروقراطية وضعف الحوكمة، و هو ما انعكس على الوضع الاقتصادي.

ولكن الفقر في الدول المتقدمة له كان لأسباب أخرى نذكر من أهمها:

- ✓ الهجرة سواء كانت بطريقة قانونية، أو بطرق غير شرعية والتي تؤدي إلى زيادة عدد السكان ، مما يحمل الدولة عبء تشغيلهم وتغذيتهم و إيوائهم، وبالتالي الضغط على الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى افتقار تلك الدول؛
- ✓ عدم امتلاك الأفراد لمختلف أنواع الأصول المادية والبشرية، والأصول المادية مثل الأرض والادخار ، وسهولة الوصول إلى القروض المالية؛
- ✓ التمييز العنصري والعرقي في بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وقد يكون الفقر ناتجا عن سوء توزيع الدخل في بعض الدول.

الفرع الثالث: استراتيجيات الحد من الفقر.

هناك استراتيجيات للحد من ظاهرة الفقر في المدى القصير والطويل نذكرها كمايلي : **(سردار،2015، ص 21-ص 24)**

1-استراتيجيات الحد من الفقر في المدى القصير:

تعتبر استرتيجية مكافحة الفقر في المدى القصير معتمدة على المساعدات والدعم وأساليب التنمية للمشاريع الصغيرة من خلال عمل جمعيات مدنية تنموية تعمل في التدريب وتنمية الخبرات المهنية وتعبئة المجتمع لمبادرات تنشيط للعمل والمشروعات الصغيرة وبث روح المنافسة والإنتاجية

والمسؤولية لدى الفئات الفقيرة،كما يعتبر استمرار الدعم للطبقات الفقيرة ضرورة في الحاضر والمستقبل القريب، إذ يؤدي إلغاءه إلى أعباء اقتصادية واجتماعية فادحة، ولكن يجب تطوير آلية الدعم بدعم مبادرات المشروعات الصغيرة والاعتماد على الذات حتى لا يكون الفقر مواكب لقلة النشاط والتواكل، والتكاثر غير النوعي والحضاري للبشر، لا يجب حاليا استبدال دعم الأسعار ببديل نقدي لأن القيمة الوحيدة المتاحة لمعرفة دخلها بدرجة معقولة من الدقة هي فئة الموظفين الحكوميين أما الفئات الأخرى التي تشمل العاطلين والعاملين في القطاع الخاص والعمالة غير المنظمة يصعب تقدير دخلهم أو وصول الدعم النقدي لهم لغياب منظومة المعلومات المناسبة، ويفضل أن يكون عينيا وفنيا وتدريبيا، من خلال الجمعيات والمؤسسات التنموية التي تعمل على تحليل ظاهرة الفقر ومعالجة أسبابها بالإضافة لعامل تحسين آليات توزيع الثروة العامة في المجتمعات.

وتوجد أكبر نسبة فقر في البلدان الأبوية المعتمدة على الدولة كمجتمع وصائي، وتقل هذه النسبة في المجتمعات المتعلمة والمنافسة والمنظمة للمجتمع البشري، ويبقى تحديد معنى الفقر نسبيا حيث الشعوب إذ أن ظاهرة الفقر في جميع المجتمعات بدرجات متفاوتة، إلا أن الفرق يبقى في درجة الفقر ونوعيته و شدته و نسبة الفقراء في المجتمع.

2-استراتيجيات الحد من الفقر في المدى الطويل :

تتم عن طريق إعادة صياغة السياسات العامة للدولة في عدة محاور رئيسية :

- ✓ القناعة والالتزام السياسي والحكومي بأن التنمية البشرية هي وحدها القادرة على أن تحدث النمو الاقتصادي تترجم في صورة إعادة توزيع الاستثمارات لتحقيق التنمية البشرية؛
- ✓ تطبيق اللامركزية الكاملة في السلطة واتخاذ القرار وإعطاء الدور الرئيسي للمشاركة في تحديد أهمية المشروعات لأفراد كل مجتمع محلي من خلال مؤسسات مجتمعية تتمتع بالحرية الديموقراطية؛
- ✓ الاهتمام بدور المفكرين والمتخصصين في التنمية في عرض مسارات التنمية والمساهمة في دقة التشخيص لأنواع وأبعاد وحجم المشكلات؛
- ✓ لا تتحقق التنمية المتواصلة القادرة على البقاء المرتكزة على التنمية البشرية إلا ببناء تكنولوجيات محلية تتسم بأنها كثيفة العمل، كفء في استخدام الطاقة منخفضة التكاليف

غير ملوثة للبيئة وتؤدي إلى رفع إنتاجية عناصر الإنتاج المحدودة وتحافظ على الموارد الطبيعية؛

- ✓ تعديل أساليب إدارة الميزانيات الحكومية والإنفاق العام مع إعادة جدولة الإنفاق العام لإحداث توازن بين المناطق الفقيرة (أغلبها ريفية) والمناطق المرتفعة الدخل (أغلبها المدن الكبرى والعواصم فقد بينت الدراسات أن المدن الرئيسية في الدول النامية يخصص لها 80% من إنفاق الخدمات على الصحة والتعليم، مياه الشرب النقية وقدر نصيب الفرد في المدن من الإنفاق العام حوالي 550دولار مقابل 10دولارات فقط للفرد في الريف؛
- ✓ تكافل الدول العربية في وضع نظام إقليمي للمعلومات بهدف لإجراء بحوث ميزانية الأسرة كل خمس سنوات في كل الدول العربية وإتباع منظومة معلومات الرقم القوي الدال على القيمة الاقتصادية الديموغرافية للسكان لتحديد الفئات المستهدفة بالدعم باعتبارها المحك لنجاح أي سياسة لهدف الحد من الفقر.

المطلب الرابع:أهم مقاربات الفقر.

سنتعرف في هذا المطلب على مختلف المقاربات التي ينظر من خلالها المفكرين إلى الفقر، بداية ممن مقاربة الرفاه ثم مقاربة الحاجات الأساسية، يليها مقاربة الإمكانات (القدرات) والمقاربة الذاتية، وصولا إلى المقاربة الحديثة المعتمدة على الاستهلاك.

الفرع الأول :مقاربة الرفاه.

هذه المقاربة ترتكز في تحليلها على نظرية الرفاه، وهو ما يفتقد إليه الفقير، ورفاه الشخص يعتمد على مقدار ما يحصل عليه من المنفعة، باعتبار هذه الأخيرة صعبة القياس لذلك اعتمد في القياس المادي للرفاه (الفقر النقدي) باستخدام الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي فهما أحسن ما يعبر عن مستوى الرفاه، فإذا كان للأفراد نفس الميول وبالتالي نفس دالة المنفعة غير قابلة للرصد والملاحظة وهم يواجهون نفس نظام الأسعار، فالترتيب حسب الدخل سيكون مثل الترتيب على حسب المنفعة عن طريق العلاقة (pré-ordre identique)، لذلك تؤكد مقاربة الرفاه على أهمية نمو الدخل من خلال زيادة الإنتاجية والتوظيف كإستراتيجية للقضاء على الفقر .**(Ambapour ,2006,p4,p5)**

وتعتبر هذه المقاربة المرجع الأساسي الذي يرتكز عليه مفهوم الفقر النقدي حيث يتم حساب الفقراء بالاعتماد على خط الفقر **(الوالي،2016،ص14)** فمن هو تحت هذا الخط فهو فقير فهناك خط فقر

مطلق و خط فقر نسبي يتغير مع مستوى المعيشة وتعتبر هذه المقاربة الأوسع انتشارا و استخداما من طرف البنك الدولي لتحديد عتبة الفقر وكذلك بعض الدول خاصة تلك التي تتوفر فيها معلومات عن الدخل وتوزيعه وهو النهج غير المباشر، أما النهج المباشر فيتمثل في الاستهلاك الذي يعتمد على حساب تكاليف الاستهلاك المختلفة، لذلك أشار الباحثين أنه يفضل استخدام الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لقياس الفقر في البلدان النامية،في حين يستخدم الدخل كمؤشر للقياس في الدول المتقدمة وذلك لاعتبارات مفاهيمية وتطبيقية (مثل نقص المعلومات عن توزيع الدخل)، لكن بالرغم من استخدامها فقد تعرضت مقاربة الرفاه للانتقاد أهمها تجاهلها للأبعاد المتعددة للفقر واقتصارهم على البعد النقدي، إضافة إلى انتقادها لاعتبارها ذات بعد أخلاقي فكيف نقارن بين غني يشتكي بفقير في الريف سعيد بحياته.**(بوزيد،2012،ص 67)**

الفرع الثاني : مقاربة الحاجات الأساسية.

ظهرت هذه المقاربة في سنوات السبعينات كرد فعل على مقاربة الرفاه فهي تهتم بالمنفعة ولا تهتم بالحاجات الأساسية والتي هي مجموعة السلع و الخدمات الضرورية و تشترط أن تكون هذه الحاجات من مكونات الرفاه الاقتصادي أو ما يعرف بالوجود اللائق **(الوالي،2016،ص14)**،ففي هذه المقاربة الشيء الذي يفتقد إليه الفرد الفقير هو مجموعة من السلع والخدمات المحددة و ينظر إليها على أنها عالمية مشتركة بين الأفراد مهما كانت ثقافاتهم، إن هذا الفقر هو فقر (شروط الحياة) أو (فقر الوجود) ويعكس حالة النقص في عدة مجالات منها التغذية، الصحة، التعليم، السكن، ولذلك هذه المقاربة أعطت رؤية إنسانية اجتماعية التي تعدت الرؤية الاقتصادية فهي تنادي إلى تنمية الفرد في جميع المجالات **(Ambapour ,2006,p5)**، هذه المقاربة اتسع استخدامها بعدما اعتمدت من طرف منظمة العمل الدولية واقتراحها مقياس الاحتياجات الأساسية لقياس كفاءة التنمية، حيث ضم هذا المقياس إضافة إلى الدخل و الاستهلاك عناصر أساسية أخرى خاصة تلك التي تتحد خارج آليات السوق كالتعليم والصحة، السكن وصرف المياه **(بوزيد،2012،ص68)**، ويمكن أن نلاحظ أن هذه المقاربة هي أصل أو مرجع مؤشر التنمية البشرية **IDH**،بالرغم من ذلك فقد تعرضت هذه المقاربة أيضا للانتقاد فالمشكل الأساسي في تحديد هذه الاحتياجات الأساسية فهي تختلف من فرد إلى آخر حسب السن والجنس**(Ambapour ,2006,p5)**وحسب الزمان والمكان، هذه المقاربة تقوم بالتركيز على السياسات التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية كأسلوب لمكافحة الفقر.

الفرع الثالث:مقاربة القدرات (الإمكانات).

ويطلق عليها أيضا مقاربة A. SENكونه رائد هذه المقاربة حيث ظهرت في سنوات الثمانينات، والشيء الذي يفتقده الفقير هنا ليست المنفعة ولا مجموع الحاجات الأساسية بل هو المؤهلات أو القدرات البشرية **(الوالي،2016،ص14)**، وحملت هذه المقاربة انتقاد للمقاربات السابقة فقد اهتمت إضافة إلى الرفاه والحاجات الأساسية بمفاهيم مثل العدالة الاجتماعية، المساواة وعدم المساواة وبصفة عامة تتكون هذه المقاربة من ثلاثة مكونات وسائل الراحة، العمل(الوظيفة)، القدرات، **فوسائل الراحة** هي مجموع السلع والخدمات تجعل الفرد يقوم بالعمل، أما **الوظيفة** تأخذ بالاعتبار انجازات الأفراد وكيف يتصرفون في مواردهم، أما **القدرات** هل تتوافق مع كل الفرص التي تأتي للفرد وتسمح له بالاختيار بينها، فهناك العديد من التوليفات التي يمكن للفرد أن يحققها. **(Ambapour ,2006,p5-6)**

فالفقر حسب هذه المقاربة ليست مسألة دخل أو مستوى معين من الاستهلاك، بل يجب أن تفهم على أساس الإمكانات البشرية للوصول إلى ذلك المستوى من الدخل و الاستهلاك، فالفقر هو نتيجة عدم إمكانية الفرد من استغلال الفرص المتاحة له بسبب نقص الإمكانيات أو المؤهلات البشرية نتيجة صحة غير السليمة، التعليم غير الكاف وسوء التغذية**(الوالي،2016،ص16)** وكذلك الحقوق السياسية والمدنية التي تهيأ الفرص للمشاركة في مختلف المناقشات الخاصة بالقضايا العامة **(بوزيد،2012،ص71)**، لذلك تركز هذه المقاربة على إستراتجية التنمية البشرية كوسيلة للحد من الفقر.

الفرع الرابع :مقاربة الفقر الذاتي.

تعتمد هذه المقاربة على إحساس العائلة أو الفرد بأنها فقيرة أو لا، يستعمل هذا المفهوم في الدول المتقدمة، وحاز على اهتمام المنظمات الدولية وأصبح منهج جديد لتقييم الفقر، ويتم التعرف على هذا النوع من الفقر عن طريق القيام بمسح ميداني وطرح السؤال للفرد أو رب الأسرة، من خلال وضعيتكم الحالية ما هو الدخل المتاح الذي ترونه أدنى بصفة مطلقة ?أو إذا كان دخلهم أقل من هذا المستوى، هل يمكنكم من الموازنة بين مدا خيلكم و مصاريفكم ?. **(الوالي،2016،ص16)**

الفرع الخامس : مقاربة قدرة الأسرة على الاستهلاك.

و هي من المقاربات الحديثة حيث تعتمد على الاقتراب من الأسر وتحديد من منها يتلقى التحويلات الحكومية، ومقدار تكاليف الأسر وقدرتها على الاستهلاك، فحسب هذه المقاربة الأسرة هي وحدة اقتصادية واجتماعية أساسية،الغرض منها هو استهلاك السلع والخدمات من أجل ضمان بقائها، تحت هذه المقاربة قياس الفقر أصبح أقل استخدام للدخل أو السياسات المنطوية في بناء اجتماعي ، وأصبح يتعلق أكثر بحساب تكاليف الأسر المنزلية للبقاء على قيد الحياة في بيئة الاستهلاك عن طريق توحيد مقياس لقدرة الأسر على الاستهلاك.(**Ashelman*,2015,p7)**

* David Ashelman, a new approch to measurig poverty in the united states ,sur le site : http://digitalcommons.buffalostate.edu/economics_theses , 28/01/2017, 20:33,p 6.

المبحث الثاني : قياس ظاهرة الفقر.

من اجل تقييم درجة الفقر في مجتمع ما وإيجاد حلول لمكافحته، كان لابد من قياسه ونظرا لتعقد الظاهرة واختلاف المقاربات المعتمدة في تعريفه، اختلفت الطرق و تعددت المؤشرات في قياس الفقر فهناك مقاربة أحادية للفقر تعتمد عل قياس الفقر بناءا على الدخل أو الاستهلاك، ومقاربة متعددة تعتمد على عدة متغيرات منها ما هو كمي وما هو نوعي، ونظرا لهذا الاختلاف وتعدد مؤشرات القياس ظهرت عدة مشاكل في موضوع قياس الفقر أهمها عد توحيد معايير لقياس وصعوبة المقارنة.

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- قياس الفقر حسب المقاربة أحادية البعد؛
- قياس الفقر متعدد الأبعاد(المؤشرات المركبة لقياس الفقر) ؛
- اختيار الأسلوب الأنسب لقياس الفقر؛
- مشكلات قياس الفقر.

المطلب الأول :قياس الفقر حسب المقاربة أحادية البعد.

سنتطرق في هذا المطلب إلى طرق قياس الفقر وفق المقاربة أحادية البعد، التي تعتمد على خطوط الفقر، وكذلك المؤشرات البسيطة.

الفرع الأول : خطوط الفقر.

من أجل تحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما كان لابد من توفر معايير لذلك، ويعد خط الفقر المقياس الأكثر شهرة واستخداما، يعرف خط الفقر على أنه"مستوى المعيشة الذي يصنف من لا يستطيع الحصول على دخل أعلى منه بأنه فقير أو قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيرا".

فيعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويطلق على هذا الحد الأدنى بخط الفقر، وعادة ما يحسب هذا الخط على أساس الدخل في الدول المتقدمة أو على أساس الإنفاق الاستهلاكي في الدول النامية كمؤشر لمستوى المعيشة، ونجد عدة خطوط فقر أهمها مايلي :

1-خط الفقر المطلق:

إن تعدد وتنوع الحاجات الاستهلاكية التي تتطلبها حياة الأفراد في المجتمع من سلع استهلاكية غذائية ، وسلع استهلاكية غير غذائية، أدى إلى التمييز بين نوعين من خط الفقر المطلق : أولهما خط فقر الغذاء (الفقر المدقع)، على اعتبار أن المكون الرئيسي للاحتياجات الأساسية في الدول النامية هو الغذاء وثانيهما هو خط فقر غير الغذاء أو خط الفقر الأعلى يتمثل في احتياجات الضرورية غير غذائية (الملبس ، السكن، التعليم والصحة) .**(طويطي،لعرج مجاهد،2014، ص21)**

قياس خط الفقر المطلق:

هناك العديد من الأساليب المتبعة لقياس خط الفقر المطلق منها ما يلي:

أ-أسلوب النمط الغذائي المقترح :يقوم هذا الأسلوب على تحديد سلة المواد الغذائية التي تحدد حاجة الفرد من السعرات الحرارية وبأقل كلفة، أما محتويات السلة فتتحدد عادة من مختصين بالتغذية وتحسب تكلفة السلة على أساس أدنى الأسعار، ويمكن تقدير خط الفقر المطلق حسب الصيغة الرياضية التالية: **PA=K/R** حيث أن :

Pa: خط الفقر المطلق؛

K: التكلفة المحسوبة لسلة المواد؛

R: نسبة الإنفاق الغذائي إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

ب- أسلوب النمط الغذائي الفعلي :يقوم هذا الأسلوب على حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات الحرارية للفئات الداخلية المختلفة، ويتم اختيار الفئة الداخلية التي يكون متوسطها الأقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من السعرات، وباستخدام الاستكمال الخطي يحدد خط الإنفاق الإجمالي للمتوسط المذكور، والصيغة الرياضية الآتية تمثل احتساب خط الفقر المطلق على مستوى الأسرة

Pa=n*ca حيث أن:

Pa: خط الفقر المطلق؛

n: عدد الأفراد في الأسرة؛

Ca: متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية(الغذائية وغير الغذائية).

2-خط الفقر النسبي:

يحدد خط الفقر النسبي تبعا للموقع النسبي للفرد والأسرة ضمن المجتمع المعني، وطبقا لذلك يحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد

الأعلى لدخل نسبة 25 %من السكان الأدنى دخلا، وبهذا فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر ومن وقت لآخر بالنسبة للبلد نفسه.**(الفارس،2001،ص27)**

قياس خط الفقر النسبي :

يعتبر هذا الخط من أكثر خطوط الفقر استعمالا في الدول الصناعية، ومن أسهل المقاييس حسابا اعتمادا على البيانات الخاصة بإنفاق الأسرة الشهري أو الفرد، الدخل و توزيعه باستخدام عدة طرق ومنها: **(بوزيد، 2012،ص94)**

أ-طريقة نسبة الدخل المتوسط أو الوسيط :

عادة ما يتم تقدير خط الفقر حسب هذه الطريقة نسبة إلى الدخل المتوسط أو الوسيط للفرد من الدخل الوطني لزمان ومكان معينين، كأن يحسب على أساس النصف 2/1 أو ثلثين 3/2 من الدخل المتوسط أو الوسيط للفرد من الدخل لوطني .

ب- طريقة المجموعات :

وفق هذه الطريقة يحسب خط الفقر النسبي برتيب أفراد المجتمع ترتيبا تصاعديا أو تنازليا حسب مداخيلهم ويتم تصنيفهم في مجموعات جزئية، فالفقراء هم الأفراد أو العائلات الذين ينتمون إلى المجموعات الأقل دخلا،فمثلا الفقر النسبي في مجتمع ما يساوي الحد الأدنى لدخل السكان الذين يمثلون حوالي 10%من مجمع السكان الأدنى دخلا.

إن خط الفقر النسبي يحدد نسبة الفقر لكنه لا يقدر مدى الحرمان الذي تعيشه هذه الفئة من الاحتياجات الأساسية، وكذا التفاوت في مدى الحرمان داخل المجموعة نفسها.

فخط الفقر النسبي يعتمد على التقدير الشخصي بعكس خط الفقر المطلق، كما أنه يتغير من فترة لأخرى بتغير الدخول ومستوى المعيشة ولا يتأثر بنمو الناتج الوطني، مما يجعل من خط الفقر المطلق الذي يعد قيمة ثابتة مع الزمان والمكان يتناسب أكثر وتحليل ظاهرة الفقر في الدول النامية.

3-خط الفقر الذاتي (الاجتهادي) :

ترتكز هذه الطريقة على تحديد خط الفقر من خلال الفقراء ذاتهم وذلك بتحديد المكونات اللازمة لعيش حياة مقبولة في مجتمع ما وهي ترتكز على الإجابات التي يقدمها الأفراد على السؤال التالي : ما هو مستوى الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتك الأساسية؟ وهذه الاحتياجات الأساسية التي تتمثل في الغذاء الملابس، السكن، التعليم، الصحة والمواصلات ويأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال التوصل إلى خط الفقر الذاتي . **(طويطي،لعرج مجاهد،2014 ،ص21)**

فغالبا ما يقدم لنا خط الفقر الذاتي خط مرتفعا مقارنة بخطوط الفقر السابقة، فخط الفقر الذاتي هو مكمل للخطوط السابقة وليس بديل لها.

4-خط الفقر الدولي :

من أجل المقارنة اعتمد البنك الدولي في تقريره لعام 1990 خط للفقر المدقع قدره دولار واحد للفرد و في تقريره 2001 استخدم خطين للفقر يتم من خلالهما تقسيم المجتمع إلى من يقع إنفاقه ما دون الخط(فقراء) ومن يقع إنفاقهم فوق خط الفقر (غير فقراء)، يعادل خط الفقر الأول دولار/يوم، ويعد بذلك معيارا لقياس الفقر في أشد بلدان العالم فقرا، وبالتالي فهو يمثل خط الفقر المد قع، أما الخط الثاني فيعادل دولارين/يوم، ويمثل خط الفقر الأوسط لكل البلدان النامية، والمعيار الأكثر ملائمة للفئات الدنيا في البلدان والمناطق ذات الدخل المتوسط،ويقوم البنك الدولي بنشر وتحديث بيانات تقييم العملة لمعظم بلدان العالم بما يعادل القوة الشرائية للدولار باستخدام سلة السلع الغذائية وغير الغذائي. **(لحيلح،جصاص،2010،ص 179)**

فخط الفقر الدولي يسمح بقياس مدى انتشار الفقر في العالم، ولا يسمح بتقدير الفقر، إضافة إلى أنه منخفض وغير كاف لتغطية الحاجات الأساسية، كما أنه لا يأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

الفرع الثاني: مؤشرات الفقر(المؤشرات التقليدية البسيطة).

بالرغم من أهمية خط الفقر في تمييز الفقراء من غيرهم في مجتمع ما، إلا أنه غير كاف، فهو يحدد لنا فقط مجموعة الفقراء لذلك كان لابد من مؤشرات أخرى و يمكن تقسيمها لمؤشرات بسيطة وأخرى مركبة، لكن المقاربة الأحادية لقياس الفقر تعتمد على المؤشرات البسيطة ومنها:

1-مؤشر تعداد الرؤوس.

مؤشر تعداد الرؤوس هو الأسلوب الأكثر شيوعا لتقدير انتشار الفقر، يقيس هذا المؤشر نسبة السكان الذين يعتبرون فقراء، فهذا المؤشر هو بسيط لإنجازه وسهل الفهم ومع ذلك، فهذا المؤشر هو غير حساس للاختلافات الموجودة في عمق الفقر وبدقة أكثر، فإنه يفشل في التقاط المدى الذي يسقط فيه دخل الفرد أو(الإنفاق) تحت خط الفقر. **(comcec,sesric,2015,p11)**

ويقاس بعدد السكان الذين يعيشون بدخل تحت خط الفقر كنسبة من مجموع السكان وفق الصيغة التالية:

$$H=g/n *100$$

H : نسبة السكان الفقراء ؛

g : عدد السكان الفقر ا ء؛

n: مجموع السكان.

2-مؤشر فجوة الفقر.

يقيس مؤشر فجوة الفقر عمق الفقر الذي يحدد إلى أي مدى، في المتوسط، تقع فيه الأسر/الأفراد تحت خط الفقر، ويظهر هذا المؤشر كم من المال يجب أن يتم تحويله إلى الفقراء من أجل انتشالهم من الفقر وبدقة أكثر، يقدم هذا المؤشر الحد الأدنى لتكاليف القضاء على الفقر بالتحويلات النقدية ومع ذلك ، فإن مؤشر فجوة الفقر لا يأخذ في الاعتبار الاختلافات في شدة الفقر بين الفقر ا ء، وبالتالي يميل إلى تجاهل عدم المساواة بين الفقراء فمؤشر فجوة الفقر قد يكمل مؤشر تعداد الرؤوس، ولكنه قد لا يكون كافيا لكي يعكس بشكل كامل انتشار الفقر في البلد(**comcec,sesric,2015,p11**)، ويحسب وفق الصيغة التالية : **(الفارس،2001،ص30)**

$$PG = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(Z - Y_i)/Z$$

حيث أن:

PG: فجوة الفقر؛

n: حجم السكان؛

Z: خط الفقر؛

Y_i:مستوى الدخل.

3-مؤشر مربع فجوة الفقر (شدة الفقر):

يستخدم مؤشر مربع فجوة الفقر لقياس شدة الفقر التي هي درجة التفاوت بين الفقر ا ء أنفسهم وهذا المؤشر هو المجموع المرجح لفجوات الفقر(كنسبة من خط الفقر)،حيث أن الترجيحات هي فجوات الفقر المتناسبة، فتربيع فجوة الفقر يعطي وزنا أكبر لفجوة الفقر لأفقر الأسر حيث ستصبح فجوة فقرهم أكبر . ونشأت الحاجة إلى هذا المؤشر لأن مؤشر فجوة الفقر قد لا يعبر بدرجة كافية عن المخاوف بشأن تغيرا ت التوزيع داخل الفقراء، فعلى سبيل المثال إذا أدت سياسة في تحويل الأموال من شخص تحت خط الفقر إلى أفقر شخص، فإن مؤشر مربع فجوة الفقر سيعكس هذا التغيير، في حين أن مؤشر فجوة الفقر لن يعكسه **(comcec,sesric,2015,p11)**، ويحسب وفق الصيغة التالية **(الفارس،2001،ص30)** :

$$Ps = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}[(Z - Y_i)/Z]^2 * 100$$

حيث أن :

Ps : شدة الفقر؛

n : حجم السكان؛

Z: خط الفقر؛

Y: دخل الفقراء الذين يكون دخلهم أقل من خط الفقر(مستويات الدخل للفئات الفقيرة).

4- منحنى لورنز(Lorenz Curve) و معامل جينى(GINI)

المقياس الوحيد المعروف والمستخدم على نطاق واسع لعدم المساواة هو معامل جيني ويستند هذا المعامل على منحنى لورنز، وهو منحنى ترددي تر ا كمي يقارن توزيع متغير معين على سبيل المثال(الدخل) مقابل السكان بهدف إظهار عدم المساواة. **(comcec,sesric,2015,p13)**

و عادة ما يتم رسم منحنى لورنز في إطار مثلث قائم الزاوية ومتساوي الأضلاع يمثل محوره الأفقي التراكمي للسكان (من 0إلى 1%) ويمثل محوره الرأسي التوزيع التراكمي للدخل (من0إلى 1%)،كما يمثل وتر المثلث حالة المساواة الكاملة (العدالة الكاملة) بمعنى أن كل النقاط على الوتر هي تلك النقاط التي تساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الدخلية التراكمية.

وتتراوح قيمة معامل جيني بين صفر (في حالة المساواة الكاملة،أي عندما ينطبق منحنى لورنز مع وتر المثلث)، وواحد (أو مائة) في حالة عدم المساواة الكاملة. **(علي، بن جليلي ،2006ص13)**

يحسب معامل جيني بالصيغة الرياضية التالية:

$$G = 1 - \frac{1}{1000}\sum_{i=1}^{n}\frac{(Y_{i-}Y_{i-1})F_i}{n}$$

حيث أن:

G: معامل جيني؛

Yi: التجمع التراكمي للنسبة المئوية للدخل المقابل للفئة i ؛

Yi-1:التجمع التراكمي للنسبة المئوية للدخل المقابل للفئة السابقة؛

n:عدد الفئات؛

Fi:النسبة المئوية للأسر في الفئة.

حيث أن$0 < G<1$

الشكل رقم (3-1): معامل جيني على منحنى لورنز

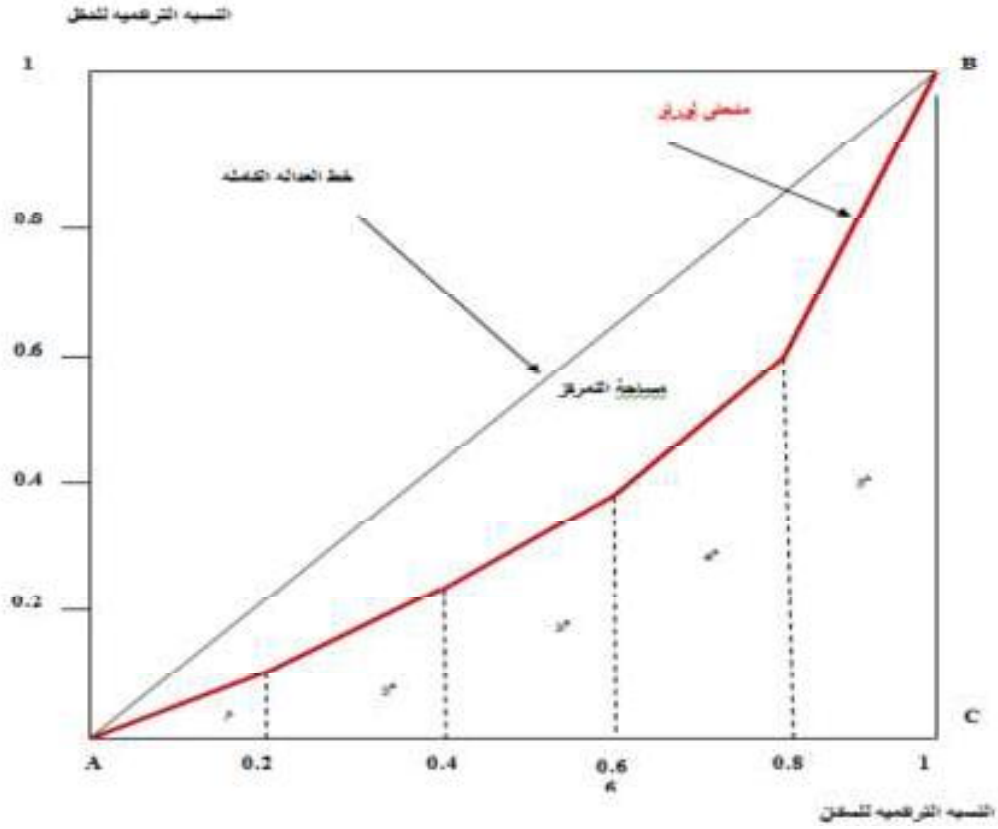

المصدر: شيبان سمير ،**محاولة اقتراح نموذج قياسي لإشكالية قياس الفقر الحضري و الريفي لولاية سطيف (1990-2010)** ،مذكرة ماجستير تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 2012 ،ص 25.

5-مؤشر سين (sen)

اقترحه sen (1976)يعتبر مؤشر سن الفقر مؤشرا تجتمع فيه أهم مؤشرات الفقر السالفة الذكر ، وعليه فهو يسعى لدمج الآثار المترتبة على عدد الفقرا ء، وعمق فقرهم، وتوزيع الفقر داخل المجموعة **(comcec,sesric,2015,p13)** و تكون صيغته الرياضية كالآتي : **(sen,1979 ,p50):**

$$P = H * G^*$$

حيث أن:

P :درجة الفقر؛

H:نسبة السكان الفقراء؛

***G**معامل جيني المعدل، ويأخذ الصيغة التالية:

$$G^* = M + (1 - M) * G$$

حيث أن:

G: معامل جيني؛

M:نسبة فجوة الدخل (IRG)

و يقيس هذا المؤشر نسبة فجوة الدخل وفق الصيغة التالية:

$$IGR = 1 - (Y^*/Z)$$

حيث أن:

IGR:نسبة فجوة الدخل؛

Y*:متوسط دخل الفقراء؛

Z:خط الفقر.

6-مؤشر سين-شروك -ثون(Sen, Shrroks et Thom)

وضع مؤشر(SST) للفقر في الأصل من حيث مقياس الفقر الأساسي ومقياس عدم المساواة، فمقياس فجوة الفقر هو مقياس الفقر الأساسي المستخدم لبناء(SST) و هو واحد من المؤشر ا ت المستخدمة على نطاق واسع للفقر، ومعامل جيني هو مقياس عدم المساواة ويمكن أن يتفسخ هذا المؤشر إلى عناصره المكونة مثل مؤشر فجوة الفقر وكذلك معامل جيني ومع ذلك، فإن الربط بين المؤشر وعناصره التأسيسية ليس بالواضح. **(comcec,sesric,2015,p12)**

7-واتس(Watts)

اقترح هذا المؤشر من قبلwatts(1968) وهو يقيس مدى الإعانة اللازمة وهو متوسط الفرق بين لوغاريتم خط الفقر ولوغاريتم الدخل، ومؤشرwatts هو مقياس جيد للفقر لأنه أكثر حساسية للتحول في الطرف الأدنى للتوزيع مما كان عليه في الطرف العلوي لتوزيع دخل الفقراء ومن جانب ذلك، هذا المؤشر هو متفسخ تكميلي وفي هذه الحالة يتم التعبير عن الفقر الإجمالي كمتوسط مرجح للسكان لمستويات المجموعات الفرعية للفقر. **(comcec,sesric,2015,p12,p13)**

المطلب الثاني :قياس الفقر متعدد الأبعاد(المؤشرات المركبة لقياس الفقر) .

في هذا المطلب سنتعرف على طرق قياس الفقر وفق المقاربة المتعددة الأبعاد، والتي تعتمد على مؤشرات مركبة أهمها مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الفقر البشري، بالإضافة إلى دليل الفقر المتعدد الأبعاد، ويعتبر أشمل من المقاربة الأحادية حيث كل مؤشر من هذه المؤشرات يعتمد بدوره عل عدة أبعاد للقياس.

الفرع الأول :مؤشر التنمية البشرية(HDI).

اعتمدتPUNDسنة 1990على مؤشر HDI، حيث يعتمد على في قياس الفقر على 3 معايير:

المستوى الصحي : يتمثل في معدل أمل الحياة عند الولادة يختلف من جنس لآخر، ومن بلد إلى بلد آخر.

مستوى التحصيل العلمي:وهو عدد سنوات الدراسة (متوسط)، حيث يرجح المعدل التعليمي ب 3/2 عدد سنوات الدراسة ب3/1 .

المستوى المعيشي (الدخل) : يتمثل في الدخل الفردي(نصيب الفرد من الدخل القوي) مع مراعاة القدرة الشرائية وعدم خطية الرفاهية الناجمة عن الزيادة في الدخل الفردي.

بعد تقييم العامل الثلاثة بواسطة سلم من 0الى 1، حيث الصفر يعني البلد المعني يتمتع بالقيم القصوى المشاهدة الخاصة بالمتغير موضوع المعالجة في حين الواحد يناسب أدنى قيمة مشاهدة له بعد التقييم نقوم بحساب الوسط الحسابي لقيم العناصر الثلاثة المحصل عليها ثم نطرحها من واحد ، والنتيجة المحصل عليها تمثل مؤشر التنمية البشرية، وهناك أيضا مؤشر التنمية البشرية حسب الجنس الذي يشبه HDI لكنه يأخذ في الاعتبار اللامساواة في الاستفادة من مكونات التنمية. **(PUND ،1997،p19)**

الفرع الثاني :مؤشر الفقر البشري (HPI).

يعود استعمال هذا المؤشر إلى تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 وقياسه يقوم كذلك على عدة أبعاد فمؤشر الفقر البشري يهتم أساسا بالاختلالات والنقائص في أبعاد مؤشر التنمية البشرية (الصحة،التعليم، المستوى المعيشي)، وبالتالي فالفقر البشري يتمثل في حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في رعاية صحية ومستوى تعليمي مرضي، مستوى تعليمي عام مقبول لحد ما، وهي تمثل قدرة العيش طويلا و بصحة جيدة وتحصيل علمي، التمكن من الوسائل الاقتصادية، والمساهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية.

وهذه العناصر لا تختلف تماما من صناعي إلى بلد نامي نتيجة الأخذ بالاعتبار الفروق في واقع هذه البلدان ولذلك قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)بالتفرقة مابين الدليل المطبق لقياس الفقر البشري بالنسبة للدول النامية (HPI-1) وآخر للدول المصنعة(HPI-2) كما يلي : **(بوكساني، عثمان، 2014،ص9-11)**

1-مؤشر الفقر البشري للدول النامية (HPI-1).

ركز دليل الفقر البشري للدول النامية على نواحي الحرمان من حيث ثلاثة أبعاد: طول العمر، التحصيل العلمي،مستوى المعيشي و يحسب بالصيغة الرياضية التالية :

$$HPI-1=[\frac{1}{3}(P_1^a+P_2^a+P_3^a)]^{1/a}$$

حيث أن :

3:a

P1: عدم قدرة الفرد على العيش طويلا وبصحة جيدة أي عدم تعرضه للموت المبكر ويتم قياسه بالنسبة للأفراد الذين قد يفارقون الحياة قبل سن الأربعين (40)

P2: حرمان الفرد من التعليم ويتم تمثيله بنسبة الأشخاص معدومي التحصيل العلمي ويقاس بنسبة الأمية .

P3 :الحرمان المستوى المعيشي اللائق، ويعبر عنه بثلاثة متغيرات وهي نسبة المحرومين من الخدمات الصحية والماء الصالح للشرب **P31**، نسبة المحرمين من خدمات صحية عمومية**P32**، نسبة الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم عن خمسة سنوات (5) ويعانون من سوء التغذية **P33** .

ويحسب **P3** بالمعادلة التالية :

$$P3=1/3(p_{31}+p_{32}+p_{33})$$

2-مؤشر الفقر البشري للدول الصناعية (HPI-2).

يعتمد دليل الفقر البشري في الدول الصناعية على نفس أبعاد دليل الفقر الخاص بالدول النامية مضاف إليه بعدا رابعا من أبعاد الحرمان وهو الاستبعاد الاجتماعي والذي يرتبط بالإقصاء وعدم المشاركة والتهميش ويعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية

$$HPI-2=[\frac{1}{4}(P_1^a+P_2^a+P_3^a+P_4^a)]^{1/a}$$

حيث أن:

P1:نسبة الأفراد الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 60 سنة؛

P2:البالغون المفتقرون إلى المهارات الوظيفية في الإلمام بالقراءة و الكتابة؛

P3:نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر النقدي(الدخل) المحدد بنسبة50% (من متوسط الدخل المتاح للأسرة الجاهز للإنفاق)؛

P4: الحرمان من المشاركة أو الاستبعاد الاجتماعي، و يقاس بمعدل البطالة الطويل الأجل (12شهرا أو أكثر)من القوى العاملة .

3:a

الفرع الثالث: مؤشر التنمية البشرية حسب الجنس.

وهو يشبه مؤشر التنمية البشرية HDIفي حسابه لكن يأخذ في عين الاعتبار اللامساواة في الاستفادة في مكونات التنمية بين الجنسين. **(طويطي،لعرج مجاهد،2014 ،ص23)**

الفرع الرابع : العلاقة بين دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري.

يعكس دليل التنمية البشرية المنظور الاندماجي لتقييم التنمية البشرية من خلال اختياره لثلاثة عناصر مهمة من أصل الحاجات الأساسية (الصحة، التعليم، الدخل)، إذ يركز هذا الدليل على أوجه التقدم التي تحققها البلدان بكل فئاتها من أغنياء وفقراء، بينما يتم من خلال دليل الفقر البشري الحكم على التنمية البشرية من المنظور الحرماني، أي الطريقة التي يحيا بها الفقراء والمحرومون، فإذا كانت التنمية البشرية تركز على التقدم المحرز في مجتمع ما ككل، فإن الفقر البشري يركز على حالة معظم الفئات المحرومة وتقدمها في المجتمع، فمن المستحسن أن يتم تقييم دليل التنمية البشرية من خلال دليل الفقر البشري، وذلك لأن السمة الضمنية في اعتماد هذا الدليل تتمثل في توجيه الأنظار نحو الفجوة الحضارية التي ينبغي على البلد ردمها من أجل الوصول إلى المستوى المرغوب، مع إن البعض يفضل استخدام دليل التنمية البشرية مؤشرا للقياس لأنه يعبر عن الإنجازات والتحسينات التي حدثت فقط.**(2018،ص1[*])**

الفرع الخامس: مؤشر مشاركة المرأة (IPF).

ويركز هذا المؤشر على الفرص المتاحة للمرأة ويهتم باللامساواة بين الذكور والإناث معتمدا على معيارين مدى المشاركة في الموارد والمشاركة في اتخاذ القرار في المجال السياسي. **(طويطي،لعرج مجاهد،2014 ،ص23)**

الفرع السادس : دليل الفقر متعدد الأبعاد(MPI) .

نتيجة النقص الذي احتواه مؤشر الفقر البشري خاصة عدم قدرته على تحديد الأفراد الذين يعانون صور مختلفة من الحرمان في وقت واحد، ولذلك كان لابد من تطويره، وهو ما حصل حيث قام ألكير وفوستبر سنة 2007 بتقديم دليل الفقر المتعدد الأبعاد (MPI)، وقد استخدم لأول مرة في تقرير

[*] العلاقة بين دليل التنمية البشرية و دليل الفقر البشري ، متوفر على الموقع : http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_22258_334.pdf،2018/09/11،22:40

التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2010، والذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية (OPHI) **(comcec,sesric,2015 ,p13)**، كما دعم نتائج هذا الدليل تقرير التنمية البشرية سنة 2011، وفي تقريرها سنة 2013 بعنوان **"نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع "** وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية والفقر مقاييس جديدة للتعرف على الفقر متعدد الأبعاد و شدته **(الوالي،2016،ص 40،ص41)**، وبحثت المبادرة في تقرير التنمية الإنسانية العربية كيف يمكن لبعض الدول العربية استخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد عن طريق إمكانية إدخال هذه البلدان لتحسينات على النموذج العالمي لدليل الفقر المتعدد الأبعاد تجعله أكثر انطباقا على ظرفها عبر توسيع نطاق دمج الأبعاد الوطنية أو دون الوطنية والمؤشرات والأوزان الحدود الفاصلة، ويستخدم دليل الفقر المتعدد الأبعاد لآلكير وفوستر بيانات نتيجة مسح عن الأسر والأفراد ليعكس مزيجا من تداخل الحرمان الذي تعانيه أية أسرة في ثلاثة أبعاد :التعليم، الصحة وظروف المعيشة .**(نوار،2014،ص9)**

ويتضمن 10 مؤشرات كما يظهر في الشكل (4-1)، ويتساوى كلل بعد مع الآخر في وزنه، كما يتساوى كل مؤشر في وزنه داخل كل بعد.

الشكل رقم (4-1): مكونات دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

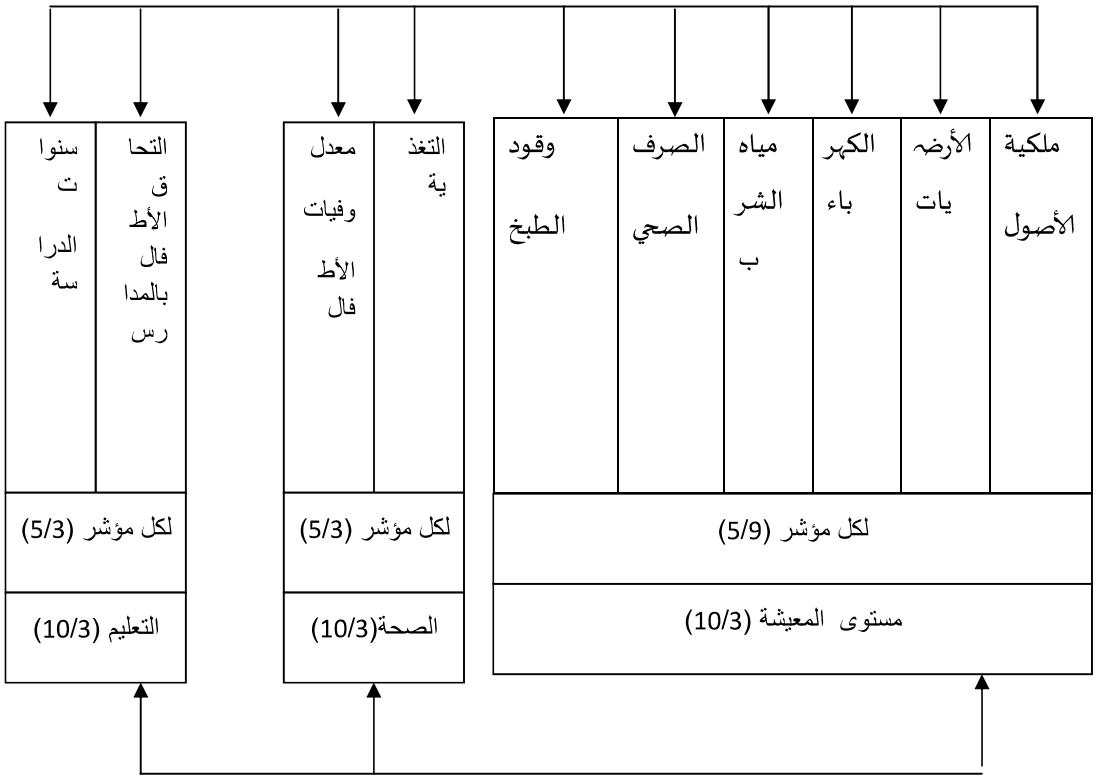

المصدر: نوار عبد الحميد، **دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، 2014، ص 9.

حيث أن : **(نوار ،2014،ص 9-11)**

1-الصحة: يعبر عنها بمؤشرين هما:

1.1معدل وفيات الأطفال :إذا كان قد توفي طفل في الأسرة و في أي سن.

2.1التغذية :إذا كان هناك شخص بالغ أو طفل يعاني سوء التغذية في الأسرة.

2التعليم:يعبر عنه ب:

1.2سنوات الدراسة :إذا لم يتم أي فرد من أفراد الأسرة خمس سنوات من التعليم المدرسي.

2.2التحاق الأطفال بالمدارس: إذا كان هناك أطفال في سن الدراسة خارج المدرسة في السنوات من 1 إلى

8

3مستوى المعيشة: يعبر عنه بمايلي:

1.3الكهرباء :إذا لم يكن في المنزل كهرباء.

2.3مياه الشرب :إذا لم يكن لدى الأسرة سبيل للحصول على مياه الشرب النظيفة، أو كانت المياه النظيفة على بعد أكثر من 30 دقيقة سيرًا على الأقدام من المنزل(حسب تعريف الأهداف الإنمائية للألفية).

3.3الصرف الصحي :إذا لم تكن مرافق الصرف الصحي للأسرة محسنة(وفق المبادئ التوجيهية للأهداف الإنمائية للألفية)، أو كانت محسنة لكن مشتركة مع أسر أخرى.

4.3الأرضية :إذا كانت أرضية المنزل ترابية أو رملية أو مكسوة بالروث.

5.3وقود الطبخ :إذا كانت الأسرة تطبخ باستخدام الخشب أو الفحم أو الروث.

6.3الأصول :إذا كانت الأسرة لا تملك أكثر من واحد من هذه الأجهزة :راديو أو تلفزيون أو هاتف أو دراجة أو دراجة نارية، ولا تملك سيارة أو جراراً.

يعكس دليل الفقر المتعدد الأبعاد بدقة وقوع الفقر أو نسبة الفقراء**H** والذي يمثل نسبة السكان التي تعاني الفقر المتعدد الأبعاد، ومتوسط شدة فقره **A** ،الذي يعرف بأنه متوسط نسبة المؤشرات التي يوصف عندها الفقراء بالحرمان، ويحسب ذلك بضرب وقوع الفقر في متوسط شدته بين الفقراء:

دليل الفقر المتعدِّد الأبعاد = وقوع الفقر H × متوسط شدتهA

حيث أن: $$H= \frac{\text{عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد(Q)}}{\text{العدد الإجمالي للسكان (N)}}$$

و: $$A=C/Q$$

حيث أن:

c : تمثل أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء، و قيمته تحدد الأشخاص الفقراء.

يحدد لكل فرد عدد من النقاط وفق أوجه حرمان أسرته، والمجموع الأقصى من النقاط هو 100% كالتالي: تحسب مؤشرات الأبعاد بالتساوي وتكون القيمة القصوى لكل بعد تساوي 33.33 %، أما لكل من بعدي الصحة والتعليم مؤشران يساوي كل منهما 3/5أي16.3%، بالنسبة لبعد مستوى المعيشة يشمل ستة مؤشرات وكل يساوي كل واحد منهم 9/5أي 5.6%.

في الأخير تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أجه الحرمان الحصول على قيمة **C** التي تمثل حرمان الأسرة .

فالشخص يكون فقيرا حسب هذا المؤشر إذا كان محروماً من ثلث نقاط وزن المؤشرات على الأقل ، ويكون الشخص عرضة للفقر إذا كان محروماً من نسبة 20 إلى 33% من نقاط وزن المؤشرات، ويكون في فقر مدقع إذا كان محروماً من نسبة 50 %أو أكثر، وعلى الرغم من استخدامه عمليًّا لسنوات عديدة لا يزال دليل الفقر المتعدد الأبعاد يواجه عددًا من التحديات على سبيل المثال، استخدام الأوزان المعيارية دون أية معلومات عن الأسعار إضافةً إلى ذلك، لا يستخدم أية معلومات عن عمر الأصول أو عمليتها أو نوعيتها.

الفرع السابع :قياس الفقر وفق نظرية المجموعات الغامضة.

تعتبر نظرية المجموعات الغامضة من أهم مقاييس الفقر المتعدد الأبعاد غير المعتمدة على البديهيات والمرتكزة على البيانات الفردية، وقد طور لأول مرة من طرف Zadeh(1965)، وبعده من طرف Cerioli & Zani(1990) كطريقة رياضية لقياس الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد وعمقت هذه النظرية من قبل C.Dagum (2002) والتي تسمح بتحديد الأفراد أو العائلات الأقل أو الأكثر فقرا في إطار الأبعاد المتعددة للفقر وتحديد درجة انتمائهم إلى مجموعة الفقراء، وتسمح طريقة المجموعات بتحديد الأفراد أو العائلات أقل أو الأكثر فقرا في إطار أبعاده المتعددة،حيث الانتماء إلى المجموعات الغامضة الجزئية للفقراء عن طريق مؤشرات : **مؤشرات ثنائية** و **مؤشرات متعددة** ، **مؤشرات متصلة** .

المؤشرات الثنائية تبين مدى الحصول على مجموعة من السلع الدائمة أما المتعددة فتبين التصور الذاتي للفقراء اتجاه حالتهم، أما المتصلة و تعتمد على مؤشر الدخل أو الإنفاق، وفي الأخير يتم تكوين مؤشر عام لقياس الفقر. **(طويطي،لعرج مجاهد،2014 ، ص24)**

المطلب الثالث:اختيار الأسلوب الأنسب لقياس الفقر.

في هذا المطلب سنتعرف على أهم معايير اختيار الأسلوب الأمثل لقياس الفقر، حيث يختلف الأسلوب من بلد إلى آخر، و في نفس البلد من فترة إلى أخرى، فيمكن القول أن في ضوء تعدد أساليب قياس الفقر يعتمد اختيار الأسلوب المناسب منها على عدة العوامل أهمها : **(محمد صالح، 2014 ،ص10)**

1-الهدف من تطبيق الأسلوب:

فأسلوب خط الفقر يناسب أغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب، كما يعد أسلوب الحاجات الأساسية هو الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفري خدمات الصحة والتعليم والإسكان وتوفر البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي.

2- توفر البيانات المطلوبة:

لكل أسلوب متطلباته من البيانات من حيث النوع ودرجة الشمول ومدى التفصيل، وغالبا ما يلعب هذا العامل الدور الحاسم في اختيار الأسلوب وطريقة قياس الفقر وخاصة في الدول النامية.

3-عوامل سياسية واجتماعية : تلعب هذه العوامل دورا مهما، وربما أساسيا في بعض الدول، في اختيار الأسلوب والطريقة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بالاعتبار مدى ما يلقاه الأسلوب والطريقة لدى المعنيين، وخاصة متخذي القرار.

المطلب الرابع : مشكلات قياس الفقر.

في هذا المطلب سنتطرق لبعض مشكلات قياس الفقر، من خلال ما سبق يظهر جليا اختلاف طرق قياس الفقر وأهم مؤشرات وبالرغم من الاجتهاد في وضع معايير لاختيار أحدها في القياس إلا أنه يتضح مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بقياسه و يكن ذكرها فيما يلي:**(طويطي،لعرج مجاهد،2014، ص24-ص25)**

1-ما يتصل بتعريف الفقر نفسه، وانعكاس ذلك على القياسات المعتمدة :فهل نعتمد في تعريف الفقر على الدخل فقط، أم يجب اعتماد تعريف للفقر أقرب إلى مفهوم الفقر البشري ؟

2-ما يتصل بالمقاربات المعتمدة :هل نعتمد حصرا على التحقيقات الميدانية الإحصائية من نوع الدراسات المتعارف عليها عن مستوي معيشة الأسر وموازنة الأسرة أم يمكن اعتماد طرق بحث أخرى(أساسية أو مكملة) من نوع دراسة الفقر بالمشاركة، وأساليب البحث السوسيولوجي أو الأنتروبولوجي.

3-ما يتصل بالقياسات :أي منهجية سوف تعتمد في تحديد وقياس خط الفقر المطلق أم النسبي، على أساس الدخل أو الإنفاق، الأفراد أم الأسر؟ ما هو عدد الخطوط الوطنية والمنطقية التي ستعتمد؟ ما هو الحد الأدنى للسعرات الحرارية وهل سيتم اعتبار المكونات الغذائية الأخرى(بروتينات، فيتامينات...الخ) ما هي سلة السلع الغذائية وغير الغذائية المعتمدة في قياس الفقر والي أي سنة تعود، ما هي طريقة احتساب خطوط الفقر الغذائية والدنيا والعليا، هل ستلحظ مؤشرات أخرى غير الدخل والإنفاق، ما هي هذه المؤشرات(ملكية سلع معمرة، مؤشرات اجتماعية... الخ) ؟ وما هو شكل إدماجها في خط الفقر المعتمد، هل سيعتمد خط فقر مستقل على أساس مؤشرات اجتماعية اقتصادية(مؤشر خاص للفقر البشري، مؤشر إشباع الحاجات الأساسية...الخ)هل سيكون هذا المؤشر مستقلا أم مكملا أم مدمجا مع خط فقر الدخل؟

4-ما يتصل بالبيانات المتاحة : نقص البيانات من مختلف المصادر يقف عائقا أمام عملية قياس وتقييم الفقر، ومن الجدير ذكره هنا انه لا زالت الدول عربية تعد من اقل مناطق العالم توفرا لبيانات الفقر

ولذلك أسباب كثيرة، ولعل من أهم البيانات التي تتوفر في هذه الدول بشكل عرضي هي البيانات التي توفرها مسوحات إحصائية تنفذ لخدمة أهداف ليس من ضمنها هدف قياس الفقر وتحليله، إضافة إلى سجلات الخدمات الحكومية وبيانات تخدم احتياجات وجهود المنظمات الدولية.

وبصفة عامة هناك العديد من المعوقات فيا يخص قواعد بيانات قياس الفقر من مختلف المصادر والتي تقف أحيانا عائقا أمام الحصول على مؤشرات فقر تتسم بدرجة مقبولة من الكفاءة والدقة ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

- ✓ عدم توفر بيانات تفصيلية على مستوى الوحدات التحليلية، فعلى سبيل المثال إن الأسرة هي الوحدة الإحصائية في مسح نفقات ودخل الأسرة ولا يمكن الحصول على بيانات تفصيلية عن الإنفاق على مستوى الأفراد الأمر الذي لا يسمح بقياس الفقر والتفاوت على مستوى أفراد الأسرة أو بالنسبة لمجموعات معينة من السكان؛
- ✓ فقدان البيانات اللازمة إلى حساب بعض المؤشرات أو البيانات لبعض الفترات الزمنية مما يؤدي إلى اللجوء لأساليب التقدير أو إلى طرق الاستكمال الخطي أو الاستعانة ببيانات دولية أو أحيانا تنفيذ مسوح صغيرة لتوفير البيانات المطلوبة؛
- ✓ إن البيانات التي تتوفر بشكل اعتيادي تخدم في قياس الفقر عند فترة زمنية معينة ولا تتضمن بيانات عن الأسر والأفراد التي تصاب بالفقر وتخرج منه بشكل دوري، أي بمعنى أخر أن الطرق المستخدمة لا تشمل الذين يصابون بالفقر بشكل مرحلي أو مؤقت؛
- ✓ في الغالب أن بيانات الفقر المتوفرة لا تتضمن معلومات كافية عن بعض شرائح المجتمع كشريحة الأغنياء التي يكون لسلوكياتها وأنماط استهلاكها أثار مباشرة بالنسبة للفقراء ولجهود مكافحة الفقر؛
- ✓ شح البيانات عن الفئات الأشد فقرا، فغالبا ما تكون هذه الفئات محرومة من الخدمات العامة وبالتالي ليست مشمولة ضمن سجلات الخدمات، كما أن أوضاعها غير المستقرة تؤدي إلى عدم شمولها ضمن المسوحات؛
- ✓ عدم الاتجاه نحو تنفيذ المسوح النوعية بشكل رسمي، والتي يمكن الاستفادة منها في عمليات التقييم والتخطيط ومراقبة وتنفيذ برامج مكافحة الفقر وتأهيل وتدريب الفقراء ولكن ما زال هذا النوع من المسوح مختصرا على الدراسات والأبحاث الأكاديمية؛

- ✓ باعتبار أن مسح نفقات ودخل الأسرة يعتبر حاليا هو المصدر الرئيسي لتوفير بيانات الفقر في العديد من الدول، إلا أن عدد من الدول لا زال ينفذ هذا المسح كل خمس إلى عشر سنوات مما يخلق فجوة في قاعدة بيانات الفقر، ويجعل من الصعب متابعة برامج تقييم ومعالجة الفقر.

المبحث الثالث: العلاقة بين ظاهرة الفقر وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية.

إلى وقت ليس بقريب كان انخفاض مستويات الدخل يعتبر المتغير المؤثر في الفقر، ولكن مع دراسات المفكرين و اختلاف نتائجها، فقد أكدت على تأثير عدة متغيرات في الظاهرة، ليس هذا فقط وإنما تشابك المتغيرات بنوعيها النقدية وغير النقدية، كذلك التأثير المتبادل بين المتغيرات والفقر (تأثير و تأثر) مما يصعب دراسة الظاهرة .

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاقتصادية؛
- علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاجتماعية؛
- علاقة الفقر بالتنمية البشرية؛
- علاقة الفقر بالسياسة و الفساد.

المطلب الأول : علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاقتصادية.

في هذا المطلب سنتعرف على نوع العلاقة بين كل من الفقر وبعض المتغيرات الاقتصادية، وأغلبها تكون ذات طابع نقدي، من بينها النمو الاقتصادي، التضخم، العدالة في توزيع الدخل.

الفرع الأول : علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي.

العديد من الدراسات تشير إلى أن النمو الاقتصادي له القدرة على الحد من الفقر، حيث تراجعت معدلات الفقر في ظل النمو الاقتصادي السريع لعدة بلدان مثل أمريكا اللاتينية منطقة الكاريبي وشرق آسيا حيث تم إعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان، لكن هذا الأثر الايجابي للنمو الاقتصادي على الفقر يبقى محور خلاف بين الباحثين حيث يؤكد البعض منهم على العكس تماما، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يزيد من حدة الفقر ومن هؤلاء الباحثين دزيز وسين الذي ير أن النمو الاقتصادي لا ينتج عنه مردود يحسن الرفاه، وتمكن نقطة الخلاف في فعالية النمو الاقتصادي في التقليل من الفقر هو الدعوة إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو إعادة توزيع الثروة

فالقول بوجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والفقر ليس صحيح بصورة مطلقة ودائمة، لذلك تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر لابد أن يشمل الحد من الفقر مقارنة بأي معدل محدد للنمو الاقتصادي وهو ما يسمى (مرونة نمو الفقر)، وعلى السياسة العامة أن تعمل على تعزيز الإسراع بمعدل النمو والحد من الفقر على حد السواء فالنمو الاقتصادي قد لا يؤثر على الفقر بشكل فعال إلا إذا أتيحت فرص العمل التي ينشئها هذا النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة دخول الفقراء والذي بدوره يتوقف على مدى تركز النمو في القطاعات التي تستوعب العمالة غير الماهرة واعتماد التقنيات اللازمة، بالإضافة إلى عدم تمكن الفقراء من الاستفادة من فرص العمل المتاحة لذلك لابد من توجيه الزيادة في النمو الاقتصادي نحو القطاعات التي ينتشر فيها الفقر مثل الاقتصاد غير الرسمي والصناعات الصغيرة و الأحياء الفقير، وبالرغم من كل ذلك يبقى النمو الاقتصادي من أهم أساسيات تخفيض معدلات الفقر رغم انه غير كاف بحد ذاته أو لوحده. **(بن جلول، سالمي ،2015، ص78)**

الفرع الثاني: علاقة الفقر بالتضخم .

التضخم يشكل عاملا رئيسيا مهما يمكن أن يساهم في رفع معدلات الفقر وشدته، فالبلدان التي تعاني من امتلاكها قوى تضخمية فعالة تدفع المستوى العام للأسعار إلى الاتجاه نحو مستويات أعلى، ولكن

تأثير التضخم على معدلات الفقر لا يكون تأثيرا مباشرا إنما يكون عن طريق التأثير في على متغيرات اقتصادية أخرى، ومعظم الأدبيات الاقتصادية في تفسيرها آلية تأثير التضخم في الفقر إلى قناتين أساسيتين هما : **(عبد المجيد،العراقي، 2008، ص 73-76)**

القناة الأولى : معدل النمو الاقتصادي (التضخم –النمو الاقتصادي-معدل الفقر)

تؤكد معظم التجارب الدولية على قدرة النمو الاقتصادي في الحد من الفقر فهو يعد العامل الأكثر فعالية في تحقيق معدلات فقر منخفضة، إلا أن ذلك لا ينفي فشل عدة بلدان في تخفيض مستويات الفقر على الرغم من نجاحها في تحقيق معدلات نمو مهمة، ولذلك اتضح جليا أهمية التضخم في التأثير في معدلات النمو الاقتصادي، فهناك علاقة جدلية تربط بينهما إلا أن معظم الاقتصاديين يميلون إلى دعم التأثير الايجابي لمعدلات التضخم المنخفض على معدلات النمو بعكس التأثير السلبي لمعدلاته المرتفعة على الناتج الحقيقي وهو أيضا ما توصلت له دراسة أجريت على البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، كما يشير mundelأن معدلات التضخم تمارس تأثيرها باتجاه تخفيض ثروة الأفراد، وبالتالي من أجل الحصول على تراكم للثروات يتطلب الأمر زيادة المدخرات مما يعني تراكم رأس المال وتسريع النمو الاقتصادي.

إلا أنه في البلدان النامية والتي تساهم بالنسبة العظم من فقراء العالم، ونظرا الاختلالات في البنى الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان تصبح السيطرة على المعدلات المنخفضة من التضخم واستثمارها لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي مسألة يشوبها الكثير من عدم اليقين، كما أن الفقراء في البلدان النامية هم أكثر حساسية تجاه التضخم مما هو عليه في البلدان المتقدمة.

وقد أظهرت العديد من الدراسات التجريبية الارتباط الدقيق بين معدلات التضخم النمو الاقتصادي حيث أكدت دراسة أجراها البنك الدولي على 127 دولة للفترة (1960-1992)أن ارتفاع التضخم بما يتراوح 20%إلى 25% سنويا قد سبب انخفاضا خفيفا في متوسط النمو الاقتصادي، إلا أن ارتفاع معدلات التضخم مابين 25%إلى30 % قد كان له انعكاسا واضح في انحدار معدلا ت النمو وأصبحت سالبة عند مستويات سالبة عند مستويات التضخم التي تزيد عن تلك النسبة المذكورة وعند سيادة حالات ارتفاع الأسعار بما يزيد عل 40%لمدة سنتين متتاليتين، فإن أزمة التضخم تؤدي إلى حالة الركود الاقتصادي.

كما أثبتchari وآخرون أن هناك ترابطا سلبيا واضحا بين التضخم النمو الاقتصادي، أما levine و renelt توصلا أن البلدان التي حققت معدل نمو أسرع في المتوسط عن مثيلاتها، هي البلدان التي كان لها معدل تضخم سنوي يساوي 12.34%، في حين أن تلك البلدان التي نمت بشك أبطأ في المعدل كان لها معدل تضخم سنوي يساوي 31.13% ،كذلك بين كل من roubii و salai أن زيادة معدل التضخم بنحو 10%يؤدي غلى انخفاض معدل النمو بما يتراوح بين 0.5 %-0.7 %

ومن جانب آخر أيد panoذلك مبينا أن هناك آثارا سلبية للتضخم في النمو الاقتصادي قدر بانخفاض معدل النمو ما بين 0.2 %-0.3% لكل 10%نقطة زيادة في التضخم، في حين أشار fisher إلى أن لمعدل التضخم آثار سلبي في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي.

القناة الثانية: التفاوت في توزيع الدخل (التضخم –التباين في توزيع الدخل-معدل الفقر)

على الرغم من أن النمو الاقتصادي يعد شرطا ضروريا مهما لتقليص الفقر، إلا أنه لا يعد شرطا كافيا لتحقيق ذلك ما لم يقترن بسياسات اقتصادية تعيد توزيع الدخل باتجاه تقليل التفاوت التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي، حيث أن سوء توزيع الدخل والثروات شكل أحد العوامل التي ساهمت تاريخيا في ظهور الفقر وتعميقه، ومن هنا تنبع أهمية التضخم حيث يمارس دورا أساسيا في إعادة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعي المؤلفة للمجتمع نتيجة ما يسببه من تفاوت نمو الدخل النقدية لتلك الفئات والتي غالبا ما تكون في غير صالح الطبقات الأضعف اقتصاديا،فيشير shillerأن ارتفاع معدلات التضخم ستعمل على خفض مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المنخفض التي غالبا ما تأتي الارتفاعات التي تصيب دخولهم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم وهو أيضا ما توصل إليه محمد كاظم المهاجر فالتضخم يؤثر على طبيعة توزيع الدخل القومي، معززة تفاوته و معمقة عدم مساواته باتجاهات تسير في غير صالح الفئات ذات الدخول المنخفضة والمفتقرة إلى القدرة على حماية مستوياتها المعيشية بالمقارنة مع الفئات ذات الدخول المرتفعة.

الفرع الثالث: علاقة الفقر بتوزيع الدخول.

إن توزيع الدخل هو الكيفية التي يتم فيها توزيع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة بين سكانها، ولطالما كان توزيع الدخل مصب اهتمام النظرية الاقتصادية بكل مدارسها، ومنها ما يهتم بالعلاقة بين المساواة في توزيع الدخل و الفقر، وفي غالب الأحيان ما يتسم توزيع الدخل بعدم المساواة عند

اختلاف نصيب كل فئة من الدخل الوطني وذلك لعدة أسباب، يستخدم في قياس هذا التفاوت في توزيع الدخل بعدة مؤشرات أهمها منحنى لورنز معامل جيني و معامل ثيل **(البشير، سراج، 2013 ، ص 4-5)**

وقد ارتبط توزيع الدخل بالنمو الاقتصادي وبالتالي التأثير في معدلات الفقر، حيث يرى دافيد ريكاردو أن توزيع الدخل على فئات المجتمع يختلف وفقا لمراحل النمو الاقتصادي، حيث في المراحل الأولى للنمو تحصل فئة الرأسماليين على أرباح مرتفعة مقارنة بما تحصل عليه بقية الفئات (أصحاب الأراضي و العمال)، وباستمرار النمو الاقتصادي يزيد ريع أصحاب الأراضي نتيجة لزيادة الطلب على الغذاء، ثم يزيد نصيبهم وينخفض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، أما كارل ماركس يرى أن عدم المساواة في توزيع الدخل راجع لأن النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي يتحقق في إطار علاقات الإنتاج الطبقية، حيث تمتلك طبقة الرأسماليين عناصر الإنتاج و تحصل على فائض القيمة ، وطبقة العمال التي تحصل على أجور عند حد الكفاف، وأشار أن التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل يؤدي إلى استحواذ طبقة الرأسماليين على نصب كبير من الناتج الوطني.**(السيد،2015،ص 10)**

أما kuznetsمن خلال دراسته الرائدة في تحليل أنماط النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة فإن درجة التفاوت في توزيع الدخل تزداد حدة خلال المراحل الأول للنمو الاقتصادي إلا أنها تميل إلى الانخفاض أو التحسن في المراحل اللاحقة، وأصبحت هذه العلاقة في نظرية توزيع الدخل الوطني تعرف بمنحنى "كوزنتس" الذي يأخذ شكل حرف(u)لكن بصورة معكوسة.

وتعزى زيادة التفاوت في توزيع الدخل الوطني خلال المراحل الأولى للنمو الاقتصادي إلى طبيعة التغيير الهيكلي المصاحب للنمو، حيث أن المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي تتركز في القطاع الصناعي الحديث الذي يتسم بمحدودية التوظف ولكن ترتفع فيه الأجور والإنتاجية وعلى ذلك نجد أن فجوة الدخل بين القطاع الحديث وبين القطاعات التقليدية تتسع بسرعة في البداية لتبدأ بالانخفاض في المراحل اللاحقة، إن تفسيرات منحنى " كوزنتس تعتقد بأن التفاوت في توزيع الدخل المحلي هو من الشروط الضرورية لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى التخفيف من حدة الفقر وذلك برفع مستويات المعيشة لجميع السكان في المدى الطويل، ولقد أثبتت الدراسات أن تطبيق هذه النظرية على الدول المتقدمة تؤيد هذه الفرضية، أما تطبيقها على الدول النامية قد أفرز نتائج متضاربة فنتائج هذه العلاقة تعتمد أساسا على طبيعة عملية التنمية وأهدافها. **(البشير، سراج ، 2013، ص 7-8)**

فعدم المساواة في توزيع الدخل يعتبر سبب في الفقر، حيث يتأثر توزيع الدخل بسببين غير مباشرين الأول هو عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان، والذي يزيد من حدته صعوبة حصول الفقراء على الأصول والائتمان، والسبب غير المباشر الثاني هو عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء للتعويض عن عدم العدالة في توزيع الدخل والتحويلات الصافية إلى الفقراء هي الفرق بين الضرائب غير المباشرة التي يتحتم على الفقراء دفعها هو إنفاقهم الاستهلاكي، وإعانات الدعم والتحويلات التي يحصلون عليها(عينية أو نقدية)من الحكومة والمجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية. **(جصاص،2015-2016 ،ص 140-141)**

المطلب الثاني : علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاجتماعية.

في هذا المطلب سنتعرف على نوع العلاقة بين كل من الفقر وبعض المتغيرات الاجتماعية، وتكون ذات طابع غير نقدي من بينها البطالة،النمو السكاني، مستوى الصحة و التعليم، المياه والصرف الصحي.

الفرع الأول : علاقة الفقر بالبطالة.

تشكل البطالة احد مظاهر هدر استعمال الموارد البشرية، مما يكلف الأسرة والمجتمع كثيرا من ضياع الطاقة الإنتاجية التي لا يمكن تخزينها، انخفاض أو انعدام الدخل والوقوع في الفقر وتعميقه، فالبطالة تسبب معاناة الفرد وأسرته وتذهب بجانب من احترام الذات وتقود في بعض الأحيان إلى الانحراف إضافة إلى المتاعب الصحية والفقر، فيعتبر أمارتيا سن أن البطالة هي شكل من أشكال الحرمان من القدرة، ليس فقط من حيث أنها تعني خسارة في الدخل (يمكن تعويضها ببرامج تعويضات البطالة) ولكن من حيث تأثيرها على الأفراد بما تشكله من حرمان و أضرار نفسية وفقدان الحافز للعمل والمهارة و الثقة بالنفس وإفساد العلاقات الأسري والحياة الاجتماعية ...الخ . **(وديع، دت، ص1-2)**

ويدعو كثير من الاقتصاديين إلى خفض مستويات البطالة من أجل القضاء على الفقر،فالبطالة بكل أنواعها تؤدي إلى انخفاض الدخل أو انعدامه مما يؤدي إلى الفقر، لذا نجد معظم الدول تحاول الحد من الفقر عن طريق تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة و برامج التشغيل، غير أن البنك الدولي يرى أن مشكلة الفقر ليست دائما مشكلة بطالة لكن في اغب الأحيان هي مشكلة انخفاض الأجور بالدرجة الأولى **(بن جلول، سالمي،2015ص 81،ص79)**،غير أن ذلك لا يعني أن كل الفقراء بطالين والعكس فليس كل البطالين فقراء فتشير دراسات إلى أن الفقير لا يمكنه أن يبقى بطال فيضطر لقبول ما

يعرض عليه من فرص عمل و باجر منخفض لان الفقير هو الطرف الضعيف في المساومة، فمشكلة الفقر إذن هي العمل بشروط صعب و مجحف و ليس البطالة.

الفرع الثاني:علاقة الفقر بالنمو السكاني.

يعتبر النمو السكاني محددا أساسيا للفقر بالإضافة إلى العوامل السكانية الأخرى وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة إذ أن الزيادة السكانية تعتبر من القوى المضادة للنمو في المجتمع بصورة أساسية مما يسبب تزامنا لكلا الحالتين فزيادة النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الفقر ومن أجل التوسع والإصلاح الاقتصادي ظل النمو الاقتصادي متباطئا تجاه النمو السكاني مما يساعد في زيادة عوامل الفقر و بالتالي تفوق معدلات النمو السكاني التي تعيق النمو الاقتصادي للسير وفقا للسياسات الموضوعة في مجال تحسين مستوى معيشة السكان ودعم برامج تخفيف الفقر مما يتسبب في توسيع وتعميق الفقر و البطالة .

إن النمو السكاني المتسارع في الدول النامية يؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية الجارية مما يحافظ على تدني الدخول فيها كما يعتبر مانعا أساسيا لتخفيض جموع الفقراء مع المحافظة على البيئة الطبيعية بل لا تقتصر النتائج السلبية للنمو السكاني على الدول النامية فقط بل تطال حتى الدول المتقدمة إذ نجد الفيض السكاني بسبب حركات الهجرة غير الشرعية.**(بن جلول، سالمي ،2015ص 81-82)**

الفرع الثالث :علاقة الفقر بالتعليم.

يعتبر التعليم عنصر أساسي في التنمية، فالتعليم يساعد على تمكين الأفراد من أسباب القوة ويمثل أساس النمو الاقتصادي المستدام، فهو يحتل الصدارة في اهتمامات البنك الدولي للحد من الفقر **(الفارس،2001،ص84)**

فهناك علاقة وطيدة بين مستوى التعليم والفقر، حيث أن الفقر يؤثر على الصحة البدنية و العقلية ورفاهية الأطفال، وبالتالي يحد من استعدادهم للنجاح أكاديميا واجتماعيا على حد السواء في المدرسة ففي غالب الأحيان الأطفال الفقراء هم أكثر عرضة للغياب عن المدرسة وتحقيق نتائج أكاديمية ضعيفة نسبيا، خاصة وأن معظمهم يتوجهون للعمل بغية تلبية حاجياتهم الأساسية، فعمالة الأطفال تحرمهم من الالتحاق بدراستهم بصفة عادية. **(comcec,sesric,2015 ,p18)**

فحسب تقرير الأهداف الإنمائية لسنة 2014 فإن 58 مليون طفل في سن الالتحاق بالتعليم خارج المدارس حيث أن طفل واحد من بين كل أربعة أطفال يرتادون المدرسة في مناطق نائية سوف ينقطع عن الدراسة قبل إنهاء المرحلة الابتدائية وفي جنوب إفريقيا هناك 33مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية لا يزالون خارجها وطفل واحد من بين ثلاثة أطفال ينهي المرحلة الابتدائية **(تقرير الأمم المتحدة،2014،ص 16-17)**، مما يسهم في دائرة الفقر بسبب صعوبة انتشال هؤلاء الأطفال أنفسهم من الفقر في المستقبل، وتشير الدراسات إلى أن آثار الفقر على تعليم الأطفال تتأثر أيضا بسلوك الأسرة، فالأسر ذات الدخل المنخفض غالبا ما يكون التعليم محدود بالنسبة لها، ويحد من قدرتها على توفير بيئة محفزة تستجيب لاحتياجات أطفالهم، فالأسر التي تلقت تعليما ضعيفا مع مهارات ضعيفة في اتخاذ القرارات تعاني صعوبة أكثر في حماية أطفالها من آثار الفقر من الأسر التي لديها أفضل تعليم مع مهارات اتخاذ قرارات عقلانية . **(comcec,sesric,2015 ,p18)**

الفرع الرابع: علاقة الفقر بالصحة.

تعتبر الصحة من أهم العناصر الأساسية في التنمية، فالسلامة الجسدية والعقلية وأيضا النفسية وقوة البدن وسلامته هي ما يمكن الفرد من استغلال قدراته خاصة قدرته على العمل وبالتالي الانتفاع بالدخل الذي يحصل عليه و تحقيق الرفاه عكس إن كان الفرد مريضا، خاصة و أن هذا الدخل مهم للأسر الفقيرة التي تعتمد على القدرات الشخصية حيث تعتبر المورد الأهم لديها . **(جصاص،2015-2016 ،ص 147)**

و قد أقيمت عدة دراسات في هذا الصدد و يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: **(comcec,sesric,2015 ,p17)**

دراسات ذات توجه جزئي التي تؤكد على العلاقة بين التجربة الشخصية للفقر والحالة الصحية الشخصية، وأخرى ذات توجه كلي أو سكاني وتؤكد على العلاقة بين العيش في مجتمع مع توزيع غير متكافئ للدخل و نتائجه السيئة على صحة السكان.

فكانت نتيجة الدراسات الجزئية فهناك علاقة قوية جدا بين دخل الفرد وصحته، فالفقر يؤدي إلى انخفاض الحالة الصحية وهو متوصل إليه (philips2003)، أما بالنسبة للدراسات على مستوى السكان فقد اختبرت ما إذا كانت المجتمعات ذات نسب عالية لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لها نتائج صحية أسوأ، وفي هذا السياق تم إعطاء ثلاثة فرضيات لتفسير علاقة الصحة بالفقر،

ففرضية الدخل المطلق أن الحالة الصحية تزيد مع مستوى الدخل الشخصي ولكن بمعدل متناقص (perston.1975) فتؤكد فرضية موقف النسبية المرتبطة أن الموقف الفردي ضمن تسلسل هرمي اجتماعي هو المفتاح لفهم الصلة بين عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والصحة، أما فرضية الماديون الجدد أن عدم المساواة في الصحة تستمد خاصة من عدم المساواة في البيئة المادية مثل الطب، النقل، التعليم، الإسكان، الحدائق العامة، فمعظم الأشخاص ذو الدخل المنخفض يعيشون في أحياء فقيرة ومستوطنات عشوائية في مناطق حضرية، وبالتالي لا يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، ويخضعون لمعدلات أعلى من الأمراض، مما يكلفهم فواتير طبية ومزيد من أيام العمل الضائعة التي تزيد من سوء الفقر.

الفرع الخامس: العلاقة بين الفقر وجودة المياه و الصرف الصحي.

وكما هو الحال بالنسبة إلى أهمية الخدمات التعليمية والصحية فإن خدمات البنية التحتية لها تأثير لا يقل أهمية على التنمية البشرية من خلال تخفيض الأمراض وتسريع النمو الاقتصادي ومنها المياه والصرف الصحي، فيمثل نقص المياه النقية الصالحة للشرب ونقص خدمات الصرف الصحي السبب الرئيس في حدوث الأمراض خاصة المعدية منها حيث وفقا لمنظمة الصحة العالمية فإن 80 % من الأمراض سببها نقص المياه الصرف الصحي وسوء جودتها، وأصبحت المياه مصدر قلق في النقاش حول الفقر وتم تضمينها من بين الأهداف الإنمائية للألفية، حيث أقرت دراسة للأمم المتحدة سنة 2000 إلى أن هناك اثر ايجابي بين إمكانية الحصول على المياه و القضاء على الفقر المدقع والجوع، أول من أدخل المياه كمؤشر للفقر هو مؤشر الفقر البشري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق حساب النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على المياه، ثم بعدة مؤشر الفقر المائي الذي قدمه sullivanسنة (2000- 2003) **(Maliki,Benhabib,CHarmes,2009,p5)**، أما تقرير الأمم المتحدة لسنة 2014 فأقر أن الفقراء في البلدان النامية يتحملون حصة غير متكافئة من تأثير الخدمات غير الكفوءة للمياه والصرف الصحي، وقليل فقط من هم موصولون بالشبكة خاصة في الأرياف، حيث يعتبر الافتقار إلى مرافق المياه والصرف الصحي المحسنة ظاهرة ريفية و متصلة بالفقر بصورة رئيسية ، فسبعة من أصل كل عشرة أشخاص ممن ليس لديهم إمكانية الوصول إلى مرافق لصرف الصحي المحسنة يعيشون في المناطق الريفية، ويرجح أن تصل المياه إلى منازل الأغنياء في المناطق الحضرية عبر الأنابيب أو أن تتوفر لديهم دورات مياه متصلة بشبكة المجاري، في حين أن الفقراء كثيرا ما

يستخدمون المرافق المشتركة العامة أو يضطرون إلى شراء المياه من الباعة أو تقاسم المرافق العامة أو الاعتماد على حفر المراحيض الأرضية. **(تقرير الأمم المتحدة، 2014، ص45)**.

المطلب الثالث: علاقة الفقر بالتنمية البشرية.

في هذا المطلب سنتعرض للعلاقة بين الفقر والتنمية البشرية، فالتنمية البشرية تعني تعزيز فرص الأفراد وقدراتهم الأساسية لكي يعيشوا حياة طويلة و صحية، وأن يتزودوا بأكبر قدر ممكن من المعرفة و أن يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق ، لكن التقدم في التنمية البشرية تقدم متباطئ في تخفيض فقر الدخول مع أن العالم في طريقه لتحقيق الهدف من علاج الفقر بالتنمية البشرية إلا أنه ليس كافيا لاسيما للأهداف الصحية والتعليمية عبر المنظمات الدولية والتعاون الدولي لمكافحة الفقر ولتحقيق هذا الهدف سوف يتطلب زيادة جوهرية في الموارد الخارجية واستغلال أكثر فعالية للموارد الداخلية و الخارجية و يتطلب ذلك تحسينات في تقديم الخدمات مثل المياه والصرف الصحي والطاقة والنقل . **(سردار، 2015، ص 32، ص33، ص104)**

المطلب الرابع : العلاقة بين الفقر والسياسة والفساد.

في هذا المطلب سنعرض العلاقة بين الفقر والسياسة (المشاركة السياسية) وذلك في الفرع الأول،أما في الفرع الثني سنعرض العلاقة بين الفقر و الفساد هذا الأخير له علاقة بالأوضاع السياسية في بلد ما.

الفرع الأول : العلاقة الفقر بالسياسة.

كثيرا ما يتم الربط بين ظاهرة الفقر والسياسة وبالضبط المشاركة السياسية، لما لهذه الأخيرة من دور مهم في تنمية المجتمعات.

مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها :

إن المعنى الأكثر شيوعا لمفهوم المشاركة السياسية هو "قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك".

وتعتبر المشاركة السياسية بعدا أساسيا من أبعاد التنمية البشرية، إذ يعرف إعلان الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1986بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد لإعمال حقوق

الإنسان وحرياته الأساسية، فالمشاركة السياسية تصبح مطلبا ضروريا وبدونها تصبح خيارات كثيرة غير متاحة، أي ضرورة مشاركة كل الأطراف بما فيهم الفقراء في صياغة سياسات عامة أفضل لدعم النمو وتخفيض أعداد الفقراء.

ويعني الربط بين مفهومين المشاركة السياسية والتنمية البشرية أن الأولى لازمة لتحقيق الثانية، فبدون مشاركة فعلية وجادة من قبل كافة الشرائح الاجتماعية يصعب تحقيق أهداف التنمية باعتبارها عملية تهدف إلى القضاء على الفقر، وإلى تدعيم كرامة و كبرياء الإنسان وإعمال حقوقه الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، السياسية والمدنية.

والمشاركة الشعبية تقتضي بالضرورة أن تكون لدى الناس إمكانية وصول مستمرة إلى صنع القرار والسلطة، وتتطلب المشاركة حدا مقبولا من القدرات ومن النفوذ والسيطرة وتتطلب المزيد من التمكين الاقتصادي (قدرة أي شخص على مزاولة أي نشاط اقتصادي مشروع) والاجتماعي(الاشتراك الكامل في جميع أشكال الحياة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني) والسياسي (حرية اختيار تغيير الحكام على مستوى بدءا من رئيس المجلس الشعبي إلى رئيس الجمهورية).

وفي أغلب الدول العربية يجد الفقراء أنفسهم مستبعدين رغما منهم من المشاركة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو ما جعل البنك الدولي يشير إلى ذلك في تقريره سنة 2000تحت عنوان "**مهاجمة الفقر**":".....في عالم تتوزع فيه القوى السياسية بصورة غير متكافئ تحاكي أحيانا طريقة توزع القوى الاقتصادية فإن الطريقة التي تعمل بها مؤسسات الدولة قد تكون غير مواتية للفقراء، فعلى سبيل المثال كثيرا ما يحصل الفقراء على مزايا الاستثمار العام في التعليم والرعاية الصحي، وكثيرا ما يكونون ضحايا الفساد والتعسف من جانب الدولة، كما أن نتائج الفقر تتأثر كثيرا بالقواعد والمبادئ و القيم والأعراف الاجتماعية السائدة التي تؤدي إلى داخل الأسرة أو المجتمع أو السوق إلى استبعاد المرأة أو الجماعات العرفية أو العنصرية أو المحرومين اجتماعيا ، ولهذا السبب فإن تسهيل تمكين الفقراء من أسباب القوة يعتبر عنصرا رئيسيا في تقليل عدد الفقراء وتمكينهم من المشاركة ".

إن حدة الفقر في أي مجتمع هي أوضح تعبير عن فشل أو عدم قدرة النظام السياسي في انجاز الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فإن شرعية هذا النظام تصبح محل شك، وهذا يعني أن الحكومات والأنظمة التي تتجاهل حالة الفقر ولا تستجيب لمطالب الفقراء، تخاطر بفقدان شرعيتها

ذلك أن انتشار الفقر حالة خاصة مع وجود قلة مرفهة يشير بالضرورة التساؤل حول شرعية من يدعون العمل لمصلحة المواطنين . **(سردار، 2015، ص 103-106)**

الفرع الثاني : علاقة الفقر بالفساد.

في أغلب الحالات يعزز الفساد والفقر بعضهما البعض، فهناك احتمال أن تعاني البلدان المصابة بالفقر بسبب الفساد، كونه أحد العوامل التي تفاقم الفقر في البلدان التي تعاني منه و من ضغط النمو الاقتصادي والتحول الديموقراطي، ومن جهة أخرى يمكن أن تصبح البلدان التي تعاني من الفقر المزمن منابتا خصبة للفساد بسبب استمرار عدم المساواة الاجتماعية، والتفاوت في الدخل ، ورداءة الحوافز الاقتصادية، فالإنسان عندما يكون محتاجا قد يميل إلى إسقاط المبادئ الأخلاقية من حساباته ويتورط بالفساد نتيجة ذلك، إضافة إلى ذلك من المحتمل أن يفاقم الفساد عدم المساواة في الدخل الذي يرتبط بتباطؤ النمو الاقتصادي. **(وارث، 2013،ص 93-94)**

وهناك نموذجان لفهم أثر الفساد على الفقر وهما : **نموذج الاقتصاد ونموذج الحكم: (وارث ، 2013،ص 94-95)**

حيث يثبت كل منهما أن الفساد يساهم في تفاقم الفقر نتيجة عوامل معقدة ومتداخلة منها الاقتصادية وأخرى مرتبطة بالحكم الراشد.

فنموذج الاقتصاد يظهر أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي وبالتالي يؤثر على مستويات الفقر، فهو يضعف فرص الحصول على الخدمات كالتعليم الرعاية الصحية ويقلل من جودتها، إضافة إلى أن الفساد يسمح لبعض الفئات بأن تستفيد أكثر من غيرها من خلال تشويه السياسات والأطر الاقتصادية والقانونية المتصلة بها، فتصبح الأسر الفقيرة تدفع أكثر من غيره (رشاوى) مقابل الحصول على الخدمات، كما أن الفساد يعوق تطور نظام الضرائب و يزيد من عدم المساواة في الدخل و الثروة.

أما نموذج الحكم فيؤكد على أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال السيطرة على مؤسسات الحكم ،التي تؤثر بدورها على مستويات الفقر، فالفساد يقلل من قدرة الحكم، فيضعف المؤسسات السياسية ومشاركة المواطنين، فيقلل من جودة الخدمات والبنية الحكومية، و يقوض قدرة الحكومة

على تقديم خدمات عامة ذات جود عالي، ويحول الاستثمار العام بعيدا عن تلبية المصلحة العامة ويجعله منصبا على مشروعات رؤوس الأموال وضعف من الالتزام بأنظمة السلامة والصحة الأمر الذي يزيد الفقر سوءا.

المبحث الرابع: الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة في مكافحة الفقر.

التخلص من الفقر ومكافحته كان رغبة العديد من المنظمات الدولية، أهمها الأمم المتحدة حيث في عام 2000 وضعت الأهداف الإنمائية للألفية مسطرة للتنفيذ بحلول عام 2015، وفي هذه السنة وبعد مقارنة الأهداف بالنتائج المحققة والتي كانت الآراء ايجابية إلى حد بعيد، وبغية تحقيق الأفضل وضعت أهداف التنمية المستدامة، لترشيد الموارد والحفاظ عليها لكي لا يكون فقر في الأجيال القادمة.

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية :

- أهم الأهداف الإنمائية للألفية؛
- نتائج أهداف التنمية الإنمائية المسطرة لغاية 2015؛
- أهداف التنمية المستدامة؛
- مؤتمر المحيط و الشراكة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول : أهم الأهداف الإنمائية للألفية.

في هذا المطلب سنتعرف على أهم الأهداف الإنمائية للألفية فقد اجتمع زعماء قادة العالم في الأمم المتحدة خلال قمة الألفية للأمم المتحدة في سبتمبر من سنة2000، حيث حضرها ممثلي الدول الأعضاء وعددهم 189دولة، واتفقوا على رؤية شجاعة للمستقبل ضمنوها في إعلان الألفية وكانت الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة تعهد برفع مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف بين الناس ، وبتحرير العالم من الفقر المدقع، وقد تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية كي يحققها المجتمع الدولي بحلول سنة 2015 وهي سبعة أهداف، وأقرت هدف ثامن في السنة التي تليها ومجموعة من الغايات المحدّدة الزمن والصالحة للقياس، ووضعت بذلك مخططا عاما للتصدي لأكثر التحديات الإنمائية في عصرنا هذا، وهذه الأهداف مايلي : **(تقرير الأمم المتحدة،2014،ص9،ص50)**

الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع الشديد

وذلك من خلال تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف، وذلك خلال الفقرة (1990-2015)؛

كذلك تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع على النصف، خلال نفس الفترة.

الهدف الثاني : تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

وذلك من خلال تمكين الأطفال في كل أنحاء العالم ومن الجنسين من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي.

الهدف الثالث : تشجيع تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من أسباب القوة

إزالة عدم المساواة والتفاوت في فرص التعليم الابتدائي والثانوي بين الجنسين بحلول 2005 ، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز 2015 .

الهدف الرابع : تخفيض معدل وفيات الأطفال

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين (2/3)في الفترة(1990-2015) .

الهدف الخامس : تحسين صحة الأمهات

وهذا من خلال تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع (3/4) في الفترة (1990-2015)

الهدف السادس :محاربة فيروس و مرض الإيدز و الملا ريا و الأمراض الأخرى

وذلك عن طريق انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) بحلول عام 2015 ؛

كذلك وقف انتشار الملا ريا و غيرها من الأمراض التي هي على رأس اهتمام هيئة الأمم المتحدة بحلول 2015.

الهدف السابع : كفالة (ضمان) الاستدامة البيئية

عن طريق إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية؛

الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2015؛

تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه وخدمات الصرف الصحي الأساسية على النصف بحلول 2015؛

تحقيق تحسين كبير بحلول 2020في حياة مالا يقل عن 100مليون من سكان الأحياء الفقيرة .

الهدف الثامن : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

وذلك بالمضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز ؛

معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نموا والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

المعالجة الشاملة لمشاكل دين البلدان النامية؛

التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الثاني : نتائج أهداف التنمية الإنمائية المسطرة لغاية 2015.

في هذا المطلب سنذكر أهم نتائج الأهداف الموضوعة، فبحلول سنة 2015كان لابد من تقييم مدى تحقق الأهداف المسطرة لهذه المدة و من بين أهم النتائج و ما تحقق في مجال مكافحة الفقر بالنسبة للغايات المرسومة لكل هدف فكانت كمايلي : **(تقرير الأمم المتحدة ، 2015،ص 4-7)**

بالنسبة إلى الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع

فشهدت معدلات الفقر المدقع انخفاضا كبيرا خلال العقدين الماضيين، ففي عام 1990كان ما يقارب نصف سكان العالم النامي يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد، غير أن هذه النسبة انخفضت إلى 14 %عام 2015؛

وعلى المستوى العالمي، تراجع عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف، فقد انخفض هذا العدد من 9.1 بليون شخص في عام 1990 إلى 836 مليون شخص في عام 2015، وقد تحقق الجانب الأكبر من هذا التقدم منذ عام 2000؛

وخلال الفترة بين عامي 1991 و2015، ارتفع ثلاثة أضعاف عدد الناس في الطبقة الوسطى هذه الفئة العاملة، أي الذين يعيشون على أكثر من 4 دولارات في اليوم الواحد، وتشكل هذه الفئة الآن نصف القوى العاملة في المناطق النامية بعد أن كانت نسبتها تزيد على 18 % عام 1991؛

كما انخفضت نسبة الذين يعانون من نقص التغذية في المناطق النامية بما يقارب النصف منذ عام 1990، أي من 3.23 % خلال الفترة (1990 – 1992) إلى 9.12 %خلال الفترة (2014 – 2015).

بالنسبة إلى الهدف الثاني : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

بلغ معدل صافي التسجيل المدرسة الابتدائية في المناطق النامية 91 في% في عام 2015، بعد أن كان 83 % عام 2000 وانخفض عدد الأطفال في سن المدرسة الابتدائية غير الملتحقين بالمدرسة إلى النصف تقريبا ويقدر أن عددهم بلغ 57 مليون طفل في عام 2015 بعد أن كان 100 مليون طفل في عام 2000.

وكان سجل أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى - فيما يتعلق بتحسين التعليم الابتدائي هو الأفضل بين جميع المناطق منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية، فقد حقق معدل صافي التسجيل بين عامي 2000 و2015 زيادة بلغت 20 نقطة مئوية، وذلك بالمقارنة بزيادة بلغت 8 نقاط مئوية في الفترة بين عامي 1990 و2000 .

وارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة في وسط الشباب بين سن 15 سنة و24 سنة من 83 %إلى 91 % بين عامي 1990 و2015 في العالم ككل، كما تناقص الفارق بني النساء والرجال.

بالنسبة إلى الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

هناك زيادة كبيرة في أعداد الفتيات في المدارس بالمقارنة بما كان عليه الحال منذ 15 سنة، وقد حققت المناطق النامية ككل الغاية المتمثلة بإزالة التفاوت بني الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي .

وفي عام 1990،كان عدد البنات المسجلات في المدرسة الابتدائية في جنوب آسيا لا يتجاوز 74 من البنات مقابل كل 100 من البنين، أما اليوم فهناك 103 من البنات المسجلات مقابل كل 100من البنين، وتشكل النساء الآن 41 %من مجموع العاملين بأجر خارج القطاع الزراعي بعد أن كانت نسبتهن 35% عام 1990.

وخلال الفترة بين عامي 1991 و2015، انخفضت نسبة النساء في العمالة الهشة كجزء من مجموع العمالة النسائية 13 نقطة مئوية، وفي المقابل انخفضت العمالة الهشة بني الرجال بنسبة 9 نقاط مئوية .

وحققت المرأة مكاسب على صعيد التمثيل في المجالس البرلمانية في ما يقارب 90 %من البلدان الـ 174 التي تتوفر عنها بيانات لفترة العشرين سنة الماضية، خلال الفترة نفسها، تضاعف متوسط

معدل النساء في المجالس البرلمانية، ومع ذلك، فإن المرأة لا تشغل إلا مقعدا برلمانيا واحدا من أصل كل خمسة مقاعد.

بالنسبة إلى الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال

انخفض بأكثر من النصف معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر على المستوى العالمي، فقد هبط من 90 إلى 43 حالة وفاة في كل 1000 ولادة حية بين عامي 1990 و 2015 وعلى الرغم من النمو السكاني في المناطق النامية، فإن عدد وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر انخفض من 12.7 مليوناً في عام 1990 إلى حوالي 6 ملايين في عام 2015 على المستوى العالمي.

ومنذ أوائل التسعينات، ارتفع معدل خفض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر أكثر من ثلاثة أضعاف على المستوى العالمي.

وفي أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، كان المعدّل السنوي لخفض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر خلال الفترة (2000-2013)أسرع بأكثر من خمسة أضعاف سرعته خلال الفترة 1990-1995.

وساعد التلقيح ضد الحصبة على إنقاذ ما يقارب 15.6 مليون طفل من الوفاة خلال الفترة بين عامي 2000و 2013 وقد تراجع عدد إصابات الحصبة المبلغ عنها على المستوى العالمي بنسبة 67% خلال الفترة نفسها.

وفي عام2013، تلقى نحو 84 في المائة من الأطفال في مختلف أنحاء العالم جرعة واحدة على الأقل من لقاح الحصبة، بالمقارنة بنسبة 73 في المائة من الأطفال في عام 2000 .

بالنسبة إلى الهدف الخامس : تحسين الصحة النفاسية

منذ عام 1990 ، تراجع معدل الوفيات النفاسية بنسبة 45% على المستوى العالمي، وقد تحقق معظم الانخفاض منذ عام 2000 .

وفي جنوب آسيا، تراجع معدل الوفيات النفاسية بنسبة 64 %بين عامي 1990 و 2013 ، أما في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى- فقد انخفض هذا المعدل بنسبة 49% وتم أكثر من 71 %من الولادات بمساعدة عاملين صحيين مهرة، على المستوى العالمي في عام 2014، مما يشكل تحسنا بالمقارنة بنسبة 59 %في عام1990 .

في شمال أفريقيا، ارتفعت بين عامي 1990 و 2014 نسبة النساء الحوامل اللاتي تلقين أربعا أو أكثر من زيارات الرعاية السابقة للولادة، من 50 %إلى 89 % ارتفع انتشار وسائل منع الحمل بين النساء في الفئة

العمرية15-49، المتزوجات أو المرتبطات بشريك، من 55 %عام 1990 إلى % 64 %عام 2015 على المستوى العالمي.

بالنسبة إلى الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

انخفضت نسبة الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بما يقارب 40% بين عامي 2000و 2013 ، أي من عدد الإصابات التقديري البالغ 3.5 مليون إصابة إلى2.1 مليون إصابة.

بحلول شهر حزيران/يونيه 2014 ، كان هناك 13.6 مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية يتلقّون العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة(ART) على المستوى العالمي، مما يشكل زيادة هائلة على عددهم في عام 2003 الذي بلغ 800000 مصاب، وقد أنقذ هذا العلاج حياة 7.6 ملايين من الموت بمرض الإيدز خلال الفترة بين عامي1995 و2013 .

كما تم إنقاذ حياة 6.2 ملايين من الموت بالملاريا بين عامي 2000 و2015 ، وهم في المقام الأول من الأطفال دون الخامسة من العمر يعيشون في بلدان أفريقيا - جنوب الصحراءالكبرى-، وقد انخفض المعدّل العالمي التقديري للإصابة بالملاريا بنسبة 37% ، أما معدل الوفيات بالملاريا فقد انخفض بنسبة 58 % وخلال الفترة بين عامي 2004 و2014 ، تم توريد أكثر من 900 مليون من الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات إلى بلدان في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى -التي تستوطن فيها الملاريا.

وخلال الفترة بين عامي 2000 و2013، أنقذت تدخلات الوقاية من مرض السل وتشخيصه ومعالجته حياة ما يقدر ب 37 مليون شخص، وقد انخفض معدل الوفيات بالسل بنسبة45%، كما انخفض معدل انتشاره بنسبة 41% ، وذلك خلال الفترة بين عامي1990و 2013.

بالنسبة إلى الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية

منذ عام 1990، تم التخلص بشكل يكاد يكون كاملا من المواد المستنفدة للأوزون، ومن المتوقع أن تستعيد طبقة الأوزون صحتها في أواسط هذا القرن.

وشهدت المناطق البرية والبحرية المحمية في كثير من الأقاليم زيادة كبيرة منذ عام.1990 وقد ارتفعت تغطية المناطق البرية المحمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من8.8 %إلى 23.4 %بين عامي 1990و 2014 .

وفي عام 2015، بات 91 في المائة من سكان العالم يستخدمون مصدراً محسّناً لمياه الشرب، بالمقارنة بنسبة 76 %عام. 1990

ومن أصل 2.6 بليون شخص اكتسبوا القدرة على الحصول على مياه الشرب المحسنة منذ عام 1990، هناك 1.9 بليون شخص اكتسبوا القدرة على الحصول على مياه الشرب الممددة بالأنابيب إلى أماكن سكنهم، ويتمتع الآن أكثر من نصف سكان العالم 58% (بمستوى الخدمة الأعلى هذا وعلى المستوى العالمي، تمكن 147 بلداً من تحقيق الغاية المحددة لمياه الشرب، كما حقق95 بلدا الغاية المحددة للصرف الصحي، في حين أن 77 بلداً تمكنوا من بلوغ كلتا الغايتين.

وعلى مستوى العالم ككل، اكتسب 2.1 بليون شخص إمكانية الحصول على الصرف الصحي المحسن ومنذ عام 1990، انخفض بنسبة النصف تقريباً عدد سكان المناطق الحضرية الذين يتغوطون في العراء ، وانخفضت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في المناطق النامية من حوالي 39.4 %في عام 2000 إلى 29.7% عام 2014 .

بالنسبة إلى الهدف الثامن : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو بنسبة 66% بالقيمة الحقيقية بين عامي 2000 و2014 ، حيث بلغت 135.2 بليون دولار.

وفي عام2014، استمر كل من الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج والمملكة المتحدة في تجاوز الغاية التي حددتها الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية والتي تبلغ نسبتها 0.7%من الدخل الوطني الإجمالي.

وفي عام 2014، كان 79 %من مجموع ما تستورده البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية بدون تعرفة جمركية، وذلك بالمقارنة بنسبتها البالغة 65% عام 2000 .

وانخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الإيرادات المتأتية عن الصادرات في البلدان النامية من 12 في المائة في عام 2000 إلى 3 في المائة في عام2013 .

وفي عام2015 ، كان 95 %من سكان العالم يحصلون على تغطية إشارة الهاتف النقال - الخليوي.

وخلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، ارتفع عدد اشتراكات الهاتف النقال – الخليوي بما يقارب العشرة أضعاف، من 738 مليوناً في عام 2000 إلى أكثر من 7 بلايين في عام 2015 .

وتزايدت نسبة تغلغل الإنترنت من 6 %أو أكثر بقليل من سكان العالم في عام 2000 إلى 43 %عام 2015 ونتيجة لذلك، فإن 3.2 من بلايين الناس اليوم مرتبطون بشبكة عالمية من المحتويات والتطبيقات.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة.

في هذا المطلب سنتعرف على أهداف التنمية المستدامة، فبالرغم من نجاح أهداف الإنمائية للألفية 2015 و تحقق أغلب غاياتها مازال هناك من يعاني من الفقراء في كل العالم، لذلك في 25سبتمبر 2015

وفي قمة للأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي حملت شعار "**تحويل عالمنا**"، تم وضع 17هدفا للتنمية المستدامة و 169غاية للقضاء على الفقر و عدم المساواة، وهي خطة للتنفيذ بداية من 1يناير 2016 إلى غاية 2030.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه وهذه الأهداف هي :(**VARGAS ,2016 ,P1**)

- ✓ **الهدف 1**:القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- ✓ **الهدف 2**: القضاء التام على الجوع و توفير الأمن الغذائي و التغذية المحسنة، و تعزيز الزراعة المستدامة؛
- ✓ **الهدف 3**: الصحة الجيدة والرفاه؛
- ✓ **الهدف4**: ضمان التعليم الجيد المنصف و الشامل للجميع و تعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- ✓ **الهدف 5**: تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين كل النساء والفتيات؛
- ✓ **الهدف 6**: ضمان توافر المياه النظيفة و خدمات الصرف الصحي، وإدارتها إدارة مستدامة؛
- ✓ **الهدف7**:ضمان حصول الجميع وبأسعار معقولة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛
- ✓ **الهدف 8**: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد و الشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- ✓ **الهدف 9**: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع و المستدام ، وتشجيع الابتكار ؛
- ✓ **الهدف10** :الحد من انعدام المساواة داخل البلدان فيما بينها؛

- ✓ **الهدف11:** جعل المدن و المستوطنات البشرية شاملة للجميع و آمنة و قادرة على الصمود ومستدامة ؛
- ✓ **الهدف 12** :الاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛
- ✓ **الهدف13:** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره ؛
- ✓ **الهدف 14** : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ **الهدف 15:** حماية النظم الإيكولوجية البرية و ترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي و عكس مساره ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- ✓ **الهدف 16** : السلام والعدل والمؤسسات القوية؛
- ✓ **الهدف 17:** عقد وسائل التنفيذ و تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وتستند هذه الأهداف السبعة عشر إلى ما تم إحرازه من نجاحات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)، كما وشملت عدة مجالات جديدة مثل تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، تعزيز الابتكار، والاستهلاك المستدام، السلام والعدالة، وتقتضي هذه الأهداف العمل بروح الشراكة و بشكل عملي حتى يمكننا الأخذ من اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة، ومعالجة الأسباب الجذرية للفقر، وقد قالت **هلن كلارك** مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "إن دعم خطة عام 2030 هو أولوية قصوى بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي " وأضافت "إن أهداف التنمية المستدامة توفر لنا خطة وجدول أعمال مشتركين لمعالجة بعض التحديات الملحة التي تواجه عالمنا مثل الفقر وتغير المناخ والصراعات، ويتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالخبرة والقدرات اللازمة لدفع عجلة التقدم والمساعدة في دعم البلدان على طريق التنمية المستدامة ". **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016،ص2)** وهذا الاهتمام يدل على أهمية تحقيق هذه

الأهداف تحقيق المساواة و تمكين الفئات الضعيفة في المجتمعات للخروج من دائرة الفقر والتهميش.

المطلب الرابع : مؤتمر المحيط والشراكة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة .

في هذا المطلب سنتعرف على ما جاء في مؤتمر المحيط والشراكة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والذي يهتم بسبل تنفيذ الهدف الرابع عشر (14)من أهداف التنمية المستدامة، فدعم المحيطات والبحار ومواردها سبل رزق الإنسان و رفاهه، فهي دعامة تقوم عليها جهود القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والعمالة، والسياحة، والحماية من الكوارث الطبيعية، فهي توفر للبشر المياه والأوكسجين وتعمل في الوقت نفسه باعتبارها العامل الرئيسي لضبط المناخ العالمي وبوصفها مصدر هام لغازات عديدة مهمة.

ويعتمد أكثر من 3 بلايين شخص على الأسماك مصدرا للبروتينات الحيوانية، كما يعتمد نحو 300 مليون شخص على صيد الأسماك البحرية سبيلا لكسب العيش، 90% منهم صيادون حرفيون صغار ويشهد استهلاك الأسماك زيادة في جميع البلدان.

إلا أن الأنشطة البشرية بحرا وبرا تهدد المحيطات والبحار والموارد البحرية، فالتلوث البحري والقمامة التي تأتي نسبة 80 %منها من مصادر برية يضران بصحة المحيطات والأنواع الدخيلة التي ظهرت نتيجة عوامل منها مياه صابورة السفن وتربية الأحياء البحرية والسياحة، تلحق أضرارا جسيمة بالنظم الإيكولوجية الأصلية.([*] 2017)

[*] مقال بعنوان : **محيطاتنا هي مستقبلنا، الشراكة لتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة**، متوفر على الموقع : http://www.un.org/ar/conf/ocean/

خلاصة :

بناءا على ما تقدم فإن ظاهرة الفقر متأصلة منذ الأزل، لكن اشتداد حدتها و توسع انتشارها راجع لزيادة احتياجات الإنسان وتطلعاته، وقد كان الفقر من بين اهتمامات الفكر الاقتصادي وإن كانت الآراء مختلفة من مدرسة فكرية إلى أخرى، بالإضافة إلى الفكر الإسلامي حيث بين القرآن من هم الفقراء وحث على الإحسان إليهم، أما في الفكر الاقتصادي الوضعي فلا يوجد تعريف واحد للفقر ، وذلك بسبب اختلاف منطلقات المفكرين والمهتمين بالظاهرة، إلا أنه يمكن اعتبار تعريف الأمم المتحدة هوالأكثر شمولية حيث أظهر أغلب أبعاد الظاهرة المادية، الاجتماعية والسياسية أو بصفة عامة الأبعاد الخاصة بالتنمية البشرية فهو لا يقتصر الدخل .

وجود تعريف للفقر غير كاف لمعرفة من هم الفقراء من غيرهم في مجتمع ما، لذلك وجب قياس الفقر بالاعتماد على عدة طرق و مؤشرات، بداية من المقاربة الأحادية التي تعتمد على خطوط الفقر وبعض المؤشرات البسيطة، إلى المقاربة المتعددة التي تعتمد على مؤشر التنمية البشرية ثم مؤشر الفقر البشري وصولا إلى المؤشر المقترح من طرف الأمم المتحدة المعمول به حاليا دليل الفقر المتعدد الأبعاد ،بالرغم من هذا فقد ظهرت مشكلات في قياس الفقر أهمها عدم توحيد المؤشر أو الطريقة المعتمدة في القياس بين الدول، أو حتى في الدولة الواحدة في فترات زمنية مختلفة مما يصعب المقارنة ومن ثم التقييم.

ولأن ظاهرة الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، فهي تتأثر بالكثير من المتغيرات النقدية وغير النقدية، مثل الدخل وعدم المساواة في توزيعه على أفراد المجتمع، كذلك مستويات النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم، التعليم والصحة، المياه والصرف الصحي إلى غير ذلك من المتغيرات فلا بد من معرفة أيها يعد سببا في فقر مجتمع ما من أجل وضع السياسات المناسبة التي تستهدف القضاء أو التخفيف من حدة الفقر، فقد قامت الأمم المتحدة بمجهودات في ما يخص القضاء على الفقر فوضعت الأهداف الإنمائية للألفية للقضاء على الفقر بحلول عام 2015، وقد كانت النتائج ايجابية إلى حد كبير ، وبعدها ولمواصلة جهودها وضعت أهدافا للتنمية المستديمة للتنفيذ بحلول عام 2030 .

الفصـــل الثـــاني
واقـــــع ظـاهـــرة الفقـــر في الجزائـــر

تمهيد :

ظاهرة الفقر من بين أهم المشكلات التي لا تكاد تخلوا منها أي دولة، لكن شدتها تكون أقصى في الدول النامية وتؤثر على تنمية اقتصادياتها، والجزائر من هذه الدول النامية التي تعاني من ظاهرة الفقر منذ استقلالها وتسعى جاهدة لمكافحتها، خاصة وأن الجزائر مرت بظروف اقتصادية مثل أزمة الثمانينات وانخفاض عائدات البترول وارتفاع المديونية بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدينار ، واجتماعية وأمنية كالعشرية السوداء التي زادت من شدة الظاهرة الفقر وساهمت في ارتفاع عدد الفقراء واتساع الفجوة بين الجزائريين، وبذلك كان لزاما على السلطات الجزائرية إيجاد استراتيجيات لمكافحة الفقر، حيث ركزت في ذلك على الجانب الاجتماعي مثل مجانية التعليم والصحة وخلق مناصب شغل ، لكن مختلف الاستراتيجيات الموضوعة بقيت معتمدة على إيرادات الجباية البترولية، ولذلك أي تغير في أسعار المحروقات يؤثر على نجاح هذه الاستراتيجيات وتحقيق هدفها في خفض مستويات الفقر

ومن أجل الإحاطة بواقع ظاهرة الفقر في الجزائر تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو الموالي :

المبحث الأول : مراحل تطور الاقتصاد الجزائري؛

المبحث الثاني : تطور ظاهرة الفقر في الجزائر؛

المبحث الثالث: ظروف قياس الفقر في الجزائر و تطور بعض مؤشراته؛

المبحث الرابع : استراتيجيات مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

المبحث الأول : مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

من أجل فهم وتكوين صورة عن ظاهرة الفقر في الجزائر سواء من ناحية الجذور والأسباب، كان لابد من التعرض لأهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، حيث تختلف مستويات الفقر وانتشاره من مرحلة إلى أخرى .

وقد عرف الاقتصاد عدة تحولات منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا، بداية من الاعتماد على النظام الاشتراكي وصولا إلى الانفتاح نحو اقتصاد السوق .

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- المرحلة الأولى : مرحلة الانتظار (1962-1966) ؛
- المرحلة الثانية:مرحلة البرامج التنموية (1967- 1987)؛
- مرحلة الثالثة :مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1989-1999)؛
- المرحلة الرابعة : مرحلة الإنعاش الاقتصادي(2001-2014).

المطلب الأول: المرحلة الأولى: مرحلة الانتظار (1962-1966).

يطلق على هذه المرحلة **"مرحلة الانتظار والترقب"** حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي اقتصادا مدمرا، فقد تميزت هذه الفترة بشكل عام بمشاكل تسييرية نتيجة للشغور الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفه ذهاب المعمرين الأوروبيين الذي قدر عددهم بحوالي 900ألف بين إطار وتقنيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال إدارة تلك المشروعات (مراسيم 1963حول التسيير الذاتي) ، فنتج عن ذلك وجود قطاعات مسيرة بواسطة عمال، بالإضافة إلى القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري وتعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية. **(كربالي،2005،ص3)**

كما تميزت هذه الفترة أيضا:

- ✓ إخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي من العملة الصعبة والأرصدة الذهبية، وتحويل كل الادخارات إلى الخارج؛

- ✓ حدوث فراغ في الإدارة بعد خروج الإطارات واليد العاملة المؤهلة منها حيث تم خروج 50000 إطار و100000عامل مهني، بالإضافة إلى فقدان الوثائق الضرورية بغية شل الجهاز الإداري:
- ✓ تبعية القطاع المالي للفروع الأجنبية في فرنسا؛ (**henni ,1991,p26**)
- ✓ كما حدث اختلال في الميزان التجاري فحدثت زيادة كبيرة في الواردات مقابل تناقص الصادرات؛
- ✓ الاعتماد على الصناعات الإستخراجية التي كان يتحكم فيها المعمرون.

ومن أجل الخروج من هذه الوضعية تطلب الأمر قيام السلطات ببعض التدابير هي:

1-التسيير الذاتي للوحدات الاقتصادية :

إن بقاء المناصب شاغرة بعد خروج الإطارات والعمال المعمرين، دفع بالجزائريين للتضامن وإنشاء لجان تتولى زمام الأمور، ويتعلق الأمر بالتسيير الذاتي للمزارع والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون وتقدر بحوالي 330مؤسسة بمجموع 3000عامل سنة 1964، وتخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر، وصناعة الخشب، وعدد غير محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية. وقد كانت مهمة اللجان جرد كل ما تركه المعمرون من أدوات ومعدات، والقيام بوضعه تحت تصرف الدولة الجزائرية ومنع الخواص من إنشاء هذه الوحدات الإنشائية أو التوسع فيها. (**مرسوم التسيير الذاتي، 1963**)[*]

2- التخطيط المركزي :

يعتبر التخطيط المركزي أداة الدولة الاشتراكية اللازمة لتحقيق أهدافها، واعتمدته الجزائر سنة 1976و أول مخطط وضع لتطبيقه كان لفترة 3سنوات، ثم توالت بعد ذلك المخططات إلى غاية 1989.(**benissad,1991,p26**)

3- التأميم :

قامت الجزائر بعد الاستقلال بتأميم جميع الأراضي التي كان يستحوذ عليها المعمرون سنة 1963، كما قامت بتأميم المناجم سنة 1966، بالإضافة إلى تأميم القطاع المصرفي وإنشاء البنك المركزي.

[*] أنظر الموقع : http://www.ouargla30.com/t14097-topic، 04/04/2018، 23.10

4-انتهاج الاشتراكية كنظام:

من أهم التدابير الاستعجالية كان انتهاج النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط المركزي، وكان ذلك في ميثاق طرابلس 1962 و ميثاق الجزائر سنة 1964.

ففي ميثاق 1962تم التأكيد على ضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي كون الفلاحة أساس التنمية، خاصة إذا كانت مقترنة بالقطاع الصناعي، ولذلك تم استرجاع الأراضي الزراعية وتأميم القطاع الفلاحي.

كما نص على ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات.

أما ميثاق 1964 قد نص على خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة

توفير مواد الاستهلاك المحلي و هذا يعني تخفيض استراد مواد الاستهلاك و زيادة تصدير المواد نفسها.

إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، و بداية التفكير في الاعتماد على الصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية .

و الجدول التالي يوضح قيمة المخصصات اللازمة لتنفيذ هذا المخطط .

الجدول (1-2) :تطور حجم الاستثمارات للفترة 1963- 1966 الوحدة :مليون دج

	1963	1964	1965	1966	المجموع
الفلاحة	60.8	147.9	98.2	338.8	645.7
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
مجموع القطاعات	1179.2	1829.7	1562.7	2404.8	6442.8

Source: Mohamed Elhocine Benissad , **la reforme économique en Algérie** , office des publications universitaires (opu), 2éme édition, algérie,1991,p1.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-2) ضعف الاستثمارات فقد كان هدفها استكمال الاستقلال الوطني ، ويمكن إرجاع ذلك قلة الإمكانيات خاصة المالية، كما نلاحظ أن الصناعة أخذت القسط الأكبر من

الاهتمام، حيث استفاد القطاع الصناعي من الحصة الأكبر لبناء قاعدة صناعية واسعة، فقد اختارت الجزائر نموذج للتنمية قائم على بناء قاعدة صناعية ثقيلة، وأيضا الصناعات المصنعة.

وتجدر الإشارة إلى انه بالرغم من الاهتمام بالقطاعين الصناعي والفلاحي إلا أن مساهمتهما في الناتج الإجمالي كان محدود ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لغياب اليد العاملة المؤهلة نتيجة رحيل المعمرين ، بالإضافة إلى سياسة التسيير المركزي، والتحولات المالية والمصرفية التي حصلت في تلك الفترة **(بوزيد، 2011-2012،ص152)**

حيث تم فصل الخزينة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في 08/29/ 1962 و تم إنشاء :

- ✓ البنك المركزي الجزائري في12/13/ 1962؛
- ✓ الصندوق الجزائري للتنمية في05/07/ 1963؛
- ✓ الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في 08/10/ 1964؛

كما تم تأميم عدة بنوك أجنبية بداية من 1966 وظهور النظام المصرفي الجزائري حيث تأسست البنوك التالية :

- ✓ البنك الوطني الجزائري في 1966/06/13؛
- ✓ القرض الشعبي الجزائري في 1967/05/14؛
- ✓ البنك الخارجي الجزائري في 1967/10/19. **(بلعزوز، 2004،ص 173-174)**

المطلب الثاني : المرحلة الثانية: مرحلة البرامج التنموية(1967- 1987).

سنتطرق في هذا المطلب للمرحلة الثانية وقد مرت بفترتين، تميزت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها : **(كربالي ،2005،ص3-4)**

الفرع الأول : الفترة التنموية (1967-1979)

1-المخطط الثلاثي (1967-1969):

ارتكز هذا المخطط على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى، هذه الأفضلية سمحت بتخصيص 18.2%من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967مقابل 13%سنة 1963، ولقطاع الزراعة 12.5%سنة 1976مقابل 17.5%سنة 1963.

2-المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

يظهر هذا المخطط قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، وكان الهدف المرجو من هذا المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد، كما أهتم أيضا بتطبيق برنامج "الثورة الزراعية " و الاهتمام بالريف وبالصحة والسكن وتحسين الظروف المعيشية للجزائريين .

3-المخطط الرباعي الثاني(1974-1977):

يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط الرباعي الأول، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة -خاصة مع ارتفاع أسعار البترول- منها الحديد والصلب، المحروقات، مواد البناء و الميكانيك ، الكهرباء و الإلكترونيك، أيضا الاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية، وكان الهدف من إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة هو إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، وهو ما يبرزه ارتفاع نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام حيث سجل 65.42%سنة 1978مقابل 30%سنة 1969.

4-الفترة الوسيطية (1978-1979) :

هذه الفترة لم يتم فيها برمجة أي مخطط تنموي فقط خصصت لمواصلة تطبيق الاستثمارات المبرمجة سابقا، وفترة تقييم التجربة التنموية و تصحيح الإختلالات المرصودة، وأيضا مراجعة طريقة سير المؤسسات التي اعتبرت السبب الرئيسي للتشغيل السيئ للاقتصاد الوطني في تلك الفترة إذ أصبح هذا الأخير يعتمد كلية على الواردات للتموين بالمعدات و قطع الغيار و سلع التجهيز ...الخ(**بوزيد،2011-2012،ص154-155**) والجدول التالي يبرز المخصصات المالية وطبيعة الاستثمارات خلال الفترة(1967-1979)

الجدول رقم(2-2) : المخصصات الاستثمارية للفترة(1967-1979)

الوحدة :مليار دينار جزائري

القطاعات	المخطط الثلاثي 1967-1969	المخطط الرباعي الأول1970-1973	المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	المرحلة الوسيطية 1978-1979
المبلغ الإجمالي	11	27.7	140	161.30
الصناعة و تشمل : ☒ المحروقات ☒ الفلاحة والري ☒ بقية القطاعات الأخرى	 % 53.5 %20.5 %26	 %57.3 %11.9 %30.8	 %60.7 %07.3 %32	 %62.2 %02.7 %30.6

Source: ministère de la planification ,rapports annuels .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) الارتفاع المتوالي للمخصصات الاستثمارية، ووجهت أغلبها لقطاع المحروقات حيث أصبحت هذه النسبة 62.2 %سنة 1979بعدما كانت 53.5%سنة 1967 وهو ما يؤكد تبعية الدولة لقطاع المحروقات، في المقابل نلاحظ انخفض نسبة الاستثمارات الموجهة للفلاحة وتهميشه بالرغم من برنامج "الثورة الزراعية "حيث سجلت نسبة 02.7%سنة 1979بعدما كانت 20.5%سنة 1967.

الفرع الثاني :تقييم المخططات التنموية للفترة (1967-1979)

- ✓ الارتفاع المتوالي للمخصصات الاستثمارية من خطة إلى خطة؛
- ✓ إن ذلك الارتفاع في حجم الاستثمارات ترافق مع مبالغة في تقدير الإمكانيات التمويلية للمشاريع التنموية المبرمجة؛
- ✓ انعدام التوازنات القطاعية بصورة أحدث اختلالات كبرى في التوازنات الاقتصادية؛
- ✓ تنامي الإختلالات الفرعية داخل القطاع الواحد، حيث تستأثر بعض الفروع بحصة كبرى على حساب فروع أخرى؛

✓ تزايد المشكلات التخطيطية المرتبطة بتقدير تكاليف المشاريع وإعادة تقويمها عبر الخطط. **(صالحي، 2016،ص 5)**

الفرع الثالث: الفترة التنموية (1980-1989)

1-المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

شهدت هذه الفترة ارتفاع لأسعار النفط وقد بلغ حجم الاستثمارات المخصصة لهذه الفترة 363.6مليار دينار بنسبة 36.35%، حيث بلغت حصة الصناعة 132.2 مليار دج من إجمالي الاستثمارات بتراجع نسبته 20%مقارنة بالفترة التي سبقتها لكنها مازالت مركزا للاهتمام في هذا المخطط، ووجهت باقي الاستثمارات في مجال الصحة والتعليم والنقل فشهدت الفترة ناء المستشفيات وتشييد المدارس والجامعات بالإضافة إلى قطاع النقل، هذه القطاعات التي كانت مهمشة في الفترة السابقة.**(بهلول ،1999،ص 52)**

وقد كان للمخطط الخماسي الأول عدة نتائج اقتصادية واجتماعية نذكرها أهمها في مايلي :**(وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، 1980-1984،ص 219)**

✓ **الجانب الاجتماعي :**

-تم إنشاء 710000منصب عمل جديد ، أي تحقيق 60%من الهدف المرجو؛

-بناء 27 مستشفى و توفير 5000سرير بالإضافة ل130عيادة متعددة الخدمات.

✓ **الجانب الاقتصادي :**

-تحقيق فائض بلغ 13.8%مليار دج في ميزان المبادلات الخارجية نهاية 1984

- تم إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية، فقسمت المؤسسات الكبرى إلى فروع وأصبح عدد المؤسسات 460مؤسسة عمومية سنة 1984، بالإضافة إلى تشكيل 3429مزرعة اشتراكية كان شعار هذا المخطط "من اجل حياة أفضل " الذي كان يقضي بإغراق السوق الوطنية بالسلع الإستهلاكية المعمرة المستوردة للفترة (80-82)عملا ب"برنامج مكافحة الندرة PAP" و نتيجة لذلك ارتفع حجم الواردات من هذه السلع من 7.2مليار دج سنة 1981،إلى 9.1مليار دج سنة 1982 وهو ماساهم في ارتفاع المديونية وزاد من حدة الأزمة بعد انخفاض أسعار البترول. **(بوزيد،2011-2012،ص159)**.

2-المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) :

تعتبر أهداف هذا المخطط أهدافا طموحة، اهتمت برامجه الاستثمارية بالتنظيم و التسيير ومعالجة مختلف الاختلالات الموجودة في التوازن بين العرض والطلب الخاص بالسلع الاستهلاكية، كما أعطى الأولوية لتنظيم الاقتصاد الوطني وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

وبالنسبة لمدى تحقيق المخطط لأهدافه فهو لم يستطع تحقيقها بسبب الندرة في الموارد المالية الناتجة عن أزمة البترول سنة 1986 حيث بلغ حجم استثماراته الفعلية 370.5مليار، ونتيجة لهذه الأزمة التي صاحبت فترة تنفيذ هذا المخطط قامت السلطات بمجموعة من الإصلاحات منها :

- ✓ إعادة هيكلة المؤسسة العمومية (80-87)؛
- ✓ استقلالية المؤسسات العمومية 1988؛
- ✓ برنامج الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ برنامج التعديل الهيكلي .**(بهلول ،1999،ص 15)**، و يمكن توضيح إجمالي الاستثمارات الخاصة بالفترة 1980-1989 في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-2): إجمالي الاستثمار خلال الفترة 1980-1989.

الوحدة :مليار دينار جزائري

الفترة /الخطة	المخطط الخماسي الأول 1980-1984			المخطط الخماسي الثاني 1985-1989			إجمالي الاستثمارات المنفذة	
طبيعة الإستثمارات	المخططة	المنفذة	النسبة	المخططة	المنفذة	النسبة	المنفذ	النسبة
الصناعة	154.5	77	%23	147.2	93	%25	170	%24.6
الزراعة	47.1	33.14	%10	79	41	%11	74	%10.7
باقي القطاعات	199	208	%62	297	237	%64	445	%64.5
المجموع	400	335	%100	550	371	%100	689	%100

المصدر : صالح صالحي، **مطبوعة بعنوان محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري**- الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط-جامعة سطيف 1،الجزائر، 2015-2016،ص5.

من خلال الجدول (3-2) يتضح لنا أن نسبة الاستثمارات الموجهة لقطاعات غير قطاع الصناعة والزراعة كانت مرتفعة فقدرت ب 62%في المخطط الخماسي الأول، و64.5% في المخطط الخماسي الثاني و يؤكد ذلك على أن هدف البرنامجين كان تغطية النقص المسجل في تغطية البرامج السابقة لهذه القطاعات، وأما قطاع الصناعة والزراعة فقد قدرت نسبة الاستثمارات المنفذة ب23% و 10%

في المخطط الخماسي الأول، وفي المخطط الخماسي الثاني ب24.6% و10.7% حيث لم تصل نسبة الاستثمارات المنفذة لتلك التي تم التخطيط للوصول إليها.

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة :مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1989- 1999).

في هذا المطلب سنتعرض للمرحلة الثالثة من مراحل تطور الاقتصاد في الجزائر، وتعتبر من أهم المراحل كونها تضمنت أهم الإصلاحات الاقتصادية التي أثرت ومازالت تؤثر في الاقتصاد الجزائري لغاية اليوم .

اعتماد الجزائر خلال العقود السابقة على البترول كمورد وحيد وعدم تحضير بدائل تستطيع توفير مرونة في الصادرات، فبعد الصدمة البترولية سنة 1986التي بينت أن الاقتصاد القائم في السابق هو اقتصاد الاستدانة والذي افرز إختلالات كبيرة وضعف بنيوي ولم يتم استدراكها لأن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من التعديل والتصحيح وهكذا ظهرت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي زيادة على هبوط معدلات التبادل وضعف دخل الصادرات بحوالي 50% وشرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

والسياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر تبين أنه مر بثلاثة مراحل أساسية في إطار تطبيق هذا الجيل الأول من الإصلاح المتعلق بالتثبيت و التكيف، التعديل الهيكلي : **(قادري*، ص 4-6)**

1- المرحلة المحتشمة :

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية، ففي هذه المرحلة عرفت أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989-1991 اعتمد خلالها الجزائر على سياسة صارمة لإدارة الطلب من خلال تخفيض قيمة العملة، وقد ساعدت هذه السياسة وما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة

* قادري بومزغيش بومدين، **الاقتصاد الجزائري**، متوفر على الموقع :، 2017/07/01،23:11 ص4-6 platform.almanhal.com/Files/2/46512

وتعديلات تسعير الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60%خلال الفترة(1988-1991)، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة.

وبفضل سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول أدى إلى تحسن ميزان الحساب الجاري حيث تحول من عجز بنسبة 3%من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988إلى فائض 6%سنة 1991 ،ومن جهة أخرى فإن تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك، فقد زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة، ومن ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا.

خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال 1991 و ذلك لعدة أسباب نذكر منها :

- ✓ رفض الجزائر إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة؛
- ✓ الإقرار بفكرة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين وإنما تعاني فقط من نقص في السيولة النقدية ، ومن ثمة فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية و ليست هيكلية؛
- ✓ الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب اقتناء مصالح في الجزائر وهو ما يسمح لها بالحصول على موارد إضافية؛
- ✓ تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للإختلالات من خلال الصدمات، حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة؛
- ✓ لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20%من حيث قيمتها بالدولار، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع صناعات التحويلية و البناء.

و أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة :

- ✓ تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500مزرعة سنة 1987؛
- ✓ استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988؛
- ✓ قانون المنافسة و الأسعار 1989؛
- ✓ شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية و المحلية على المؤسسات سنة 1990؛
- ✓ إصدار قانون النقد و القرض سنة 1990؛

- ✓ إدخال المرونة سوق العمل في تحديد الأجور و في علاقات العمل و الترخيص بتسريح العمال لأسباب اقتصادي.

ما يمكن قوله خلال هذه الفترة أن النتائج المتوقعة لعملية الإصلاح لم تتحقق لعدة أسباب أهمها عدم شمولية الإجراءات المتخذة، ولذلك فشلت في إدخال تحسن في عملية تخصيص الموارد ومن ثم وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو الاقتصادي الدائم، حيث أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات انخفض بنسبة 1.5%في المتوسط خلال الفترة 1986-1991.

2-مرحلة التردد و التراجع في الإصلاح:

في هذه الفترة تميز مسار الإصلاح بالتردد فيما يخص السياسة الاقتصادية، في الوقت الذي عادت فيه الاختلالات الاقتصادية للظهور من جديد، فتباطأت خطوات الإصلاح نتيجة انخفاض قيمة العملة وصول خدمة الدين الخارجي 30%من حصيلة الصادرات، زيادة على ذلك ارتفاع الاستهلاك الحكومي ب2%من إجمالي الناتج المحلي، وارتفاع الاستثمار الحكومي إلى 6%سنة 1994 وكنتيجة لذلك سجل انخفاض في نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10%من الناتج المحلي، وبالنسبة إلى الاختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجزا قدر ب10%سنة 1993بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قوض الإيرادات من الصادرات البترولية وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 %من الناتج الوطني في نفس السنة.

3-مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة :

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الإختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والذي تجسد في إبرام اتفاقيتين ماي1994 وماي 1995 ، وتم ضخ بعض القروض خلال هذه الفترة عن طريق إعادة جدولة الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد.

المطلب الرابع : المرحلة الرابعة : مرحلة الإنعاش الاقتصادي(2001-2014).

سنتعرف في هذا المطلب على المرحلة الرابعة من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، والتي تضمنت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والبرنامج الخماسي (2010-2014).

الفرع الأول :برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

هو برنامج للاستثمارات العمومية، تم طرحه2001 و يستمر إلى غاية 2004، قدرت ميزانيته 07 مليار دولار، استهدف القطاع الفلاحي ودعم الخدمات العمومية مثل الري والنقل، البنية التحتية وتحسين معيشة الأفراد، تنمية الموارد البشرية، وهدف البرنامج ل:

- ✓ زيادة الإنتاجية؛
- ✓ الحد من ظاهرة الفقر في أوساط الجزائريين و تحسين مستواهم المعيشي؛
- ✓ الحد من البطالة و توفير مناصب العمل وزيادة دخل الأفراد؛
- ✓ كذلك تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الجمهورية وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

تزامن البرنامج مع تحسن وارتفاع أسعار البترول حيث وصل البرميل الواحد ل28.9دولار سنة 2000، وهو ما ساعد الحكومة على اتخاذ سياسة توسعية واعتماد زيادة الإنفاق على عدة قطاعات **(مراس، 2015،ص 32-ص33)**

والجدول التالي يوضح تقسيم اعتمادات البرنامج حسب القطاعات المستهدفة.

الجدول رقم (4-2): برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات.

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	0	0	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

Source: conseil national économique et social ,**la maitrise de la globaisation :une nécessité pour les plus faibles** ,session plénière ,Algérie ,mai 2001,p87.

يتضح من خلال الجدول رقم(4-2) اهتمام السلطات بقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية ، وقطاع التنمية المحلية والبشرية وذلك من أجل تعويض الخسائر الكبيرة التي سببها الوضع الأمني فترة التسعينات، وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الوضعية الاجتماعية للجزائريين، بالإضافة إلى هذين القطاعين تم الاهتمام ولكن بصفة أقل (20%) بقطاع الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات.

وبالنسبة إلى المشاريع المدرجة في إطار مخطط البرنامج فبلغت حوالي 15974مشروعا مقسمة على النحو التالي : **(مراس، 2015،ص 33)**

- ✓ الري و الفلاحة والصيد البحري :6312مشروعا؛
- ✓ السكن والعمران والأشغال العمومية :4316مشروعا؛
- ✓ التربية، التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي : 1369مشروعا؛
- ✓ هياكل قاعدية شبانية وثقافية 1296مشروعا؛
- ✓ أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية 982مشروعا؛
- ✓ اتصالات وصناعة :623مشروعا؛
- ✓ صحة ، بيئة ونقل :653مشروعا؛

- ✓ حماية اجتماعية :223مشروعا؛
- ✓ طاقة ودراسات ميدانية :200مشروعا .

الفرع الثاني: برنامج دعم النمو الأول 2005- 2009 .

هو برنامج تكميلي للبرنامج السابق وهو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري.

الإطار الاقتصادي 2005-2009:

تم استشراف الإطار الاقتصادي للفترة 2005-2009على أساس الافتراضات الأساسية التالية :

- ✓ سعر برميل يساوي 19دولار خلال سنوات الفترة المذكورة؛
- ✓ معدل سنوي لنمو الواردات يساوي 5%؛
- ✓ معدل تضخم سنوي يساوي 3%يرتبط بسياسة الميزانية خلال فترة البرنامج؛
- ✓ سعر صرف يساوي 76دينار مقابل دولار أمريكي خلال فترة البرنامج؛
- ✓ تطور في الصادرات بمعدل سنوي 6.2%خلال فترة البرنامج ؛
- ✓ معدل نمو للنتائج المحل الإجمالي يصل إلى 5.3%سنويا فترة البرنامج؛
- ✓ توزيع الإعتمادات المخصصة على المجالات التنموية خلال الفترة 2005-2009.

1-تحديث الخدمة العمومية :

-تنمية قطاع الخدمات العامة الإدارية وفي مقدمتها قطاع العدالة بمبلغ 790.4مليار دج بنسبة 20.8%

-تنمية الموارد البشرية وفي أولويتها التربية والتعليم العالي بثلث المبلغ 600.4مليار دج بنسبة 15.8 %.

2-تطوير المنشآت القاعدية :

تنمية القاعدة الهيكلية بتخصيص ثلاثة أرباع لقطاع الثروة المائية والأشغال العامة بمبلغ 862.6مليار دج بنسبة 22.7%.

3-تحسين ظروف المعيشة :

تنمية قطاع السكن وتحسين حياة المواطن بحي تم تخصيص الثلثين للسكن والعمران أي حوالي 969مليار دج بنسبة 25.5%.

4-دعم النمو الاقتصادي :

الدعم الاقتصادي حيث خصص 50%من الاعتمادات للزراعة والتنمية الريفية 577.6مليار دج بنسبة 15.2 %.**(صالحي، 2016،ص 6)**

ويسعى البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف منها : **(مراس ، 2015،ص 33-ص34)**

- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- ✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي...

ويتضمن البرنامج عدة محاور أساسية منها:

- ✓ تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45%؛
- ✓ تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5 %؛
- ✓ دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%؛
- ✓ تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1%.....

وقدر المبلغ الإجمالي المخصص لهذا البرنامج بحوالي 4000مليار دينار جزائري والجدول التالي يوضح توزيع الاعتماد على مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (5-2) :توزيع الإعتمادات على المجالات القطاعية للفترة 2005-2009.

المجالات القطاعية	قيمة الاعتماد /مليار دينار	نسبة الاعتماد
السكن و تحسين الحياة	969	25.5
القاعدة الهيكلية	862.6	22.7
الخدمات العامة الإدارية	790.4	20.8
الموارد البشرية	600.4	15.8
الدعم الاقتصادي	577.6	15.2
المجموع	3800	%100

المصدر : صالح صالحي، **مطبوعة بعنوان محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري-الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط-**،جامعة سطيف 1،الجزائر ، ص 7، 2015-2016.

يوضح الجدول (5-2) توزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات خلال الفترة (2005-2009)، حيث كانت أعلى قيمة إعتمادات موجهة لقطاع السكن وتحسين المستوى المعيشي للأفراد قدرت على التوالي ب 969مليار دينار جزائري وبنسبة 25.5%، يليها مجال البنى التحية والاهتمام بالقواعد الهيكلية بنسبة 22.7% والخدمات الإدارية العامة بنسبة 20.8%، فيما كان الاعتمادات الموجهة لدعم الموارد البشرية والدعم الاقتصادي أقل من تلك الموجهة للقطاعات الأخرى وبنسبة لم تفوق 15%، و هذا راجع لأهداف البرنامج التي يسعى إليها من تحسين ظرف معيشة السكان، وتطوير المنشآت الأساسية .

الفرع الثالث: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014.

ويدعى كذلك البرنامج الخماسي للتنمية وبرنامج دعم النمو الثاني، يمكن أن نقول عنه أنه أكبر برنامج للتنمية عرفته الجزائر منذ استقلالها نظرا لما خصص له من اعتمادات مالية وقد قدر ب286مليار دولار وذلك دون اللجوء للاستدانة و يهدف البرنامج إلى :

استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها، فيعتبر البرنامج الخماسي مكملا للبرامج التي سبقته، كونها قد خصصت لتشييد البنى التحتية من سكك حديدية وموانئ و مطارات، لكن هذا البرنامج يهدف للاستفادة من هذه المشاريع في خلق مناصب عمل وتحسين الظروف المعيشية للأفراد.

بالإضافة إلى استكمال المشاريع السابقة يهدف البرنامج إلى القيام بمشاريع جديدة في مختلف القطاعات خاصة منها قطاع الخدمات من أجل رفاهية المواطن الجزائري وقد ساعد في ذلك استقرار أسعار النفط وتوفر فائض مالي، والجدول التالي يوضح مضمون برنامج الخماسي 2010-2010.

الجدول رقم (6-2): توزيع المخصصات الاستثمارية العامة على مختلف القطاعات(2010-2014).

القطاعات و فروعها	المبلغ	النسبة
التنمية البشرية التربية، التعليم العالي، السكن الصحة،المياه،التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة ، الطاقة، المجاهدين، التجارة	10122	49.5
المنشآت الأساسية **الأشغال العمومية** : الطرق ، الموانئ، المطارات **النقل:** السكك الحديدية ، المحطات الجديدة، المطارات تهيئة الإقليم : المدن الجديدة	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية : العدالة، المالية،التجارة، العمل	1666	8.16
التنمية الاقتصادية الملاحة،الصيد البحري ، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	**20412**	**%100**

المصدر : صالح صالحي، **مطبوعة بعنوان محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري-الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط-**،جامعة سطيف 1،الجزائر، ص 7، 2015-2016.

من خلال الجدول (6-2) يتضح لنا اهتمام السلطات بالثروة البشرية كون المورد البشري من أهم الموارد اللازمة لتحقيق التنمية ووجهت لها نصف مبلغ الاعتماد، يليها المنشآت الأساسية مثل النقل

والأشغال العمومية وذلك لأهمية البنى التحتية في تطور الاقتصاد وتشجيع الاستثمار القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، ووجه باقي الاعتماد لباقي القطاعات ولكن نسب أقل.

المبحث الثاني: تطور ظاهرة الفقر في الجزائر.

الجزائر من الدول التي تعاني من ظاهرة الفقر شأنها شأن الدول النامية التي عرفت الاستعمار، حيث تعود جذور الظاهرة في الجزائر للفترة الاستعمارية التي شهدت استغلال ثروات البلد وتدهور للظروف المعيشية للجزائريين، وتطورت الظاهرة بعد الاستقلال وكانت في هذه الفترة نتيجة لأسباب عديدة .

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- جذور ظاهرة الفقر و تعريفها في الجزائر؛
- عوامل انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر؛
- آثار ظاهرة الفقر على المجتمع الجزائري؛
- خصائص ظاهرة الفقر في الجزائر.

المطلب الأول : جذور ظاهرة الفقر وتعريفها في الجزائر .

في هذا المطلب سنتعرض لجذور ظاهرة الفقر في الجزائر، بالإضافة إلى تعريف بعض الهيئات الوطنية للفقر، بغية تحديد من هو الفقير وتوجيه مختلف السياسات لمساعدتهم، وقبل ذلك لابد من التطرق باختصار لانتشار الفقر في العالم و الدول العربية .

الفرع الأول : انتشار الفقر في العالم والدول العربية.

تضم دائرة الفقر بليون فرد في العالم بعد الهند والتي يقل فيها دخل الفرد عن 600دولار سنويا ، ومنهم 630مليون في فقر شديد (حيث متوسط دخل الفرد يقل عن 275دولار سنويا)، إذا اتسعت الدائرة وفقا لمعايير التنمية البشرية لشملت 2مليار فرد من حجم السكان في العالم البالغ حوالي 6مليار فرد، منهم مليار فرد غير قادرين على القراءة أو الكتابة، 1.5مليار لا يحصلون على مياه شرب نقية وهناك طغى من كل ثلاثة يعاني من سوء التغذية، وهناك مليار فرد يعانون الجوع، وحوالي 13مليون طفل في العالم يموتون سنويا قبل اليوم الخامس من ميلادهم لسوء الرعاية أو سوء التغذية أو ضعف الحالة الصحية للطفل أو الأم نتيجة الفقر.

أما بالنسبة لانتشار الفقر في الدول العربية فقد كشف تقرير التنمية البشرية لسنة 2001الذي تصدره الأمم المتحدة إلى اتساع رقعة الفقر في الوطن العربي فمازال واحد من بين كل خمسة يقل دخله عن دولارين في اليوم ويقدر بنحو 22%من إجمالي السكان و تقدير نسبة الذين يتراوح دخلهم ما بين دولاربن وخمسة دولارات بنحو 52%من إجمالي السكان إذ يقدر إجمالي عدد سكان الوطن العربي سنة 2000بنحو 279مليون نسمة ومعدل نمو 203%وهو ثاني أعلى معدل في العام بعد مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء وتبلغ نسبة السكان الريفيين حوالي 54%من إجمالي السكان، وتبلغ نسبة الأمية 25%و هناك 9ملايين من الأطفال خارج التعليم الابتدائي و 21%لا يحصلون على مياه مأمونة و30% لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي و31.1%لا يتوقع لهم العيش حتى سن الأربعين وتتباين هذه النسب ما بين الدول العربية ولا تزال هذه الدول تصارع الفقر وسط استمرار تزايد معدلات النمو السكاني وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية والبيئية وحرية العمل والتعبير عن الرأي وفرض المعيشة اللائقة، فعلى الرغم من أن بعض الدول العربية قد شهدت تخفيضا لمعدل النمو السكاني وتحسنا في مستويات الصحة، والتعليم في أثناء العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي إلا في المحصلة النهائية لا ترقى إلى مستوى غنى الوطن العربي وإمكاناته. **(العذاري،الدعمي ،2010،ص 19-20)**

الفرع الثاني : جذور ظاهرة الفقر في الجزائر.

ظاهرة الفقر في الجزائر ليست حديثة العهد بل تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية، حيث أنهكت سياسات المستعمر الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، ناهيك عن الوضع الثقافي ومحاولة طمس هوية الشعب، وقد بلغ عدد الفرنسيين في الجزائر فترة الخمسينيات ما يقارب المليون، حيث كانوا يمتلكون الأراضي الخصبة و العديد من الممتلكات مما يظهر عدم العدالة في توزيع الثروات، حيث كانت نسبة المعمرون 5% ويحصلون على 60%من الدخل الإجمالي في المقابل نجد الأغلبية من الجزائريين يعيشون تحت وطأة الفقر. **(rudy,2007,p2)**

وبعد الاستقلال كان أغلب الجزائريين يعانون الفقر الحرمان الشديد، وتدهور وضعهم المعيشي لكن هذا الوضع لم يستمر لأن الجزائر انتهجت مبدأ التنمية في كل المجالات الاقتصادية والبشرية والاجتماعية، لكن بعدها انخفضت نسبة الفقراء إلى 56%سنة1966 لتصل إلى 28%سنة 1980 وساعد في ذلك تحسن عائدات الجزائر من البترول والتخطيط المركزي الذي اعتمده. **(benachenhou,1979,p1)**

لكن هذا الوضع لم يستمر نتيجة الصدمة البترولية سنة 1986 وانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وهو ما ترتب عنه تقليص الواردات والنفقات الحكومية وبالتالي تأثر القطاع الإنتاجي واحتياجات السكان، وقد ميزت هذه الفترة الكثير من الأخطاء أهمها اعتماد الاقتصاد على البترول في تمويل الاقتصاد واللجوء للاستدانة للقيام بمشاريع تتطلب موارد ضخمة فأدى ذلك لارتفاع المديونية حيث بلغت 22.6مليار دولار سنة 1986، مما زاد من تفاقم شدة الفقر، وفي سنة 1987تم إعادة تنظيم الأملاك الزراعية التابعة للدولة، وإنشاء التعاونيات الفلاحية لتشجيع القطاع الزراعي الذي كان مهمشا بالمقارنة مع القطاع الصناعي وتبسيط إجراءات التصدير إزالة عراقيل الاستيراد، وبداية التحرير التدريجي للأسعار والتفكير في إعطاء مكانة هامة للقطاع الخاص داخل الاقتصاد ونتيجة لما سبق بلغ معدل الفقر سنة 1988إلى 8.1%**(حاجي، 2014، ص 151-152)**

أما في فترة التسعينيات فبدأت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية واجتماعية مثل برنامج التعديل الهيكلي واتفاقيات stand by 1 وstand by 2 إلا أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة بل كان لهذه الإصلاحات الأثر السلبي في زيادة انتشار الفقر وتفاقمه حيث وصل إلى نسبة 22%سنة 1995 ،"وأصبح 17مليون جزائري يعيشون تحت مستوى الفقر سنة 2002، وارتفع عدد البطالين إلى 2.8مليون بطال في نفس السنة، أما الأجور الحقيقية في القطاعين العام والخاص تدهور بنسبة 35%منذ التسعينيات، وقد صنفت الجزائر في المرتبة 106حسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002بعدما كانت في المرتبة 100سنة 1999. "**(جربيب، بوزيدي، 1999،ص 19)**

ولقد أظهرت بيانات 2010-2011 أن المواطن الجزائري العادي أنفق في المتوسط نحو 262.86دينار أو ما يعادل 8.14دولار (وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011)يوميا، وكان نحو 0.5 % فحسب من سكان الجزائر (أو نحو 170الف نسمة) يعيشون في فقر مدقع (على أقل من 1.90دولار للفرد في اليوم)، ولكن المثير للاهتمام أن كل البيانات أظهرت أن معدلات الفقر المدقع في المناطق الحضرية أعلى مما هي عليه في المناطق الريفية، وليس هذا هو واقع الحال في أغلب الأحيان، وباستخدام خط الفقر 3.10دولار للفرد في اليوم (وفقا لتعادل القوة الشرائية لسنة 2011) يقدر أن معدل الفقر بلغ 3.3 % **(لارا إبار، 2017)*** ومع انخفاض أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة ونظرا للسياسات التقشفية للحكومة فمعدلات الفقر في الجزائر مرشحة للارتفاع.

* غابيرييل لارا إبار ، **الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم :حالة الجزائر** ، متوفر على الموقع

* worldbank.org، 2018/02/01، 13:29

الفرع الثالث : تعريف ظاهرة الفقر في الجزائر.

هناك عدة هيئات في الجزائر قامت بتعريف الفقر فقد عرفه **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** " كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد، تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا ".**(cnes,2001 ,p107)**

كما وعرف الفقر في **الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر** (أكتوبر 2000)، على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية

(السكن، التعليم، الصحة، الملبس)، على أن يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي، فإنه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية.**(بركان،حاجي، 2014، ص 747)**

أما **وزارة العمل والتضامن الوطنية** فعرفت الفقراء على أنهم الفئة التي ليس لها دخل نقدي(مثل فئة المعوقين 100 %) والأشخاص البطالين، لكن بقي هذا التعريف ناقصا ويبقى تعريف هيئة لأمم المتحدة والبنك الدولي للفقر هما الأكثر شمولا حيث يعتمد على الفقر النقدي (الدخل) ويضيف احتياجات وخدمات أخرى (التعليم، العمل، الملبس، الكهرباء، الغاز، الماء، الإيجار..الخ.).**(بركان،حاجي، 2014، ص 747)**

المطلب الثاني : عوامل انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب لأهم أسباب الفقر في الجزائر ، ويمكن إرجاع انتشار ظاهرة الفقر إلى عدة عوامل اقتصادية واجتماعية، وأيضا سياسية وطبيعية نذكرها في مايلي :

1- الإصلاحات الاقتصادية (برامج التصحيح الهيكلي):

برنامج التعديل الهيكلي أدى إلى العديد من التحولات منها الإفقار العام، وخاصة إفقار الطبقة الوسطى، وهو ما تظهره بصورة جلية شروط الاتفاق المبرم مع صندوق لنقد الدولي، والتي هدفها الضغط على الطلب من خلال :

- ✓ التخفيض في النفقات العامة والاجتماعية خاصة التعليم والصحة؛
- ✓ تخفيض ميزانية التجهيز خاصة بالنسبة إلى القطاع وإلغاء الدعم الموجه له؛
- ✓ تجميد التوظيف، وتجميد سلم الأجور وإلغاء سياسة الدعم لمواد التجهيز و الاستهلاك؛

- ✓ الإصلاح الجبائي والاتجاه نحو رفع الضرائب غير المباشرة لتقليص الاستهلاك العام؛
- ✓ تخفيض العملة الوطنية والذي وصل إلى أرقام قياسية؛
- ✓ وضع حد لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي (تحدي الأجور و الأسعار)...

وكل هذه الشروط كان لها أثر على المستوى المعيشي للأفراد ونتيجة لذلك ظهرت فئة الفقراء الجدد، بالإضافة لتفي البطالة وتسريح العمال(نتيجة عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية)، وانخفاض الاستهلاك الفردي، تضاؤل القدرة الشرائية نتيجة الارتفاع القوي في الأسعار من جهة وزيادة أقل في سرعة المداخيل، كل هذه العوامل انعكست بصفة كبيرة لانتشار الفقر.**(عروس،2000، ص 16-18)**

2-التضخم :

يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير الناشطين في ظروف التضخم المتسارع، ولقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر في بداية التسعينيات بأكثر من17 %.**(بركان،حاجي، 2014،ص748)**

3-المديونية :

تعتبر المديونية مشكل وعائق حقيقي أمام التنمية الاقتصادية حيث أن زيادة حجم المديونية في يزيد من حجم أو نسبة العجز الاقتصادي ومنه ارتفاع مستويات الفقر، وقد عانت الجزائر من أزمة مديونية في فترة الثمانينات وبداية التسعينات اثر الصدمة البترولية عصفت بالاقتصاد الجزائري وساهمت في انتشار الفقر.

4-البطالة :

عرفت الجزائر مستويات عالية من البطالة، خاصة في فترة الثمانينات حتى بداية 1999، حيث وصلت إلى أكثر من 30 %و بعدها عرفت الظاهرة انخفاضا مع بداية الألفية. **(بركان ،حاجي، 2014،ص747)**

5-حجم الأسرة :

يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب أسرة متقاعد بنسبة 27.9%، يليها رب أسرة ذو معاش بنسبة 16.70%، وفي المرتبة الثالثة العامل اليدوي ب14.52%، في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري سوى 10.76 %، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من دخله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية، والتي تفوق ميزانيتها58 %في حين تقسم نسبة 41 %من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، والنقل، والصحة. **(بركان،حاجي، 2014،ص746)**

6-الوضع الأمني:

كان للوضع الأمني المتردي في الجزائر أو ما يعرف بالعشرية السوداء أثر على زيادة انتشار الفقر ، حيث غادر الكثيرين منازلهم في القرى و الأرياف بحثا عن الأمن في المدن، مما ساهم في زيادة جيوب الفقر وانتشاره، بالإضافة إلى فقدان بعض الأسر لمعيلها، فكان لتردي الوضع الأمني آثار اقتصادية واجتماعية زادت من حدة الفقر.

7-الفساد والبيروقراطية :

إن بطء وتعقيد الإجراءات وعدم الاكتراث بمصالح المواطنين يساهم في تعطيل المشاريع و بالتالي عرقلة النهضة الاقتصادية المرجوة، وقد صنف مؤشر الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية الجزائر في المرتبة 108 سنة 2016 بعدما كانت 88 سنة 2015 مما يدل على أن الجزائر مازالت تعاني من الفساد الذي يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، و يكرس عدم المساواة، ويقف عائقا أمام تخفيف حدة الفقر فقد أظهرت دراسات أن الفقراء يدفعون نصيبا من رواتبهم على الرشاوي أكثر من الأغنياء بالإضافة على أنهم يعتمدون على الخدمات العامة أكثر من الأغنياء **(بلغيث،2018)**[*]

8-الظروف الطبيعية :

تؤثر العوامل الطبيعية مثل الجفاف والتصحر على ظاهرة الفقر، ففي هذه الحالة يتأثر القطاع الزراعي مؤديا لانخفاض الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري،

[*] سلطان بلغيث، **الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر** ، متوفر على الموقع:
http://batnauniv.mountada.biz/t4363-topic، 2018/01/29، 21h :01. (بتصرف)

بالإضافة إلى أن نقص الموارد المائية سواء مياه الري أو تلك الصالحة للشرب يؤدي لانتشار الأمراض لانعدام النظافة، وكل هذه الظروف تساعد على انتشار الفقر.

وبالإضافة إلى ماسبق يمكن أن نضيف إلى هذه العوامل مايلي:**(عريس، بابا ، 2014،ص 281-282)**

- ✓ عدم كفاءة السياسات الحكومية وفشلها خاصة في تنويع الاقتصاد للتخلص من التبعية للمحروقات؛
- ✓ العزلة والتهميش الاجتماعي؛
- ✓ انعدام وعدم ملائمة الدعم المقدم من طرف المنظمات الدولية لبرامج التنمية....

ولا يجب أن ننسى أهم عامل وهو العامل التاريخي حيث يتعلق بمخلفات المستعمر الفرنسي الذي نهب خيرات ومعظم موارد الجزائر، وانتهاجه لسياسة الأرض المحروقة وعمله الدائم على نشر الجهل والأمية والبؤس في أوساط الشعب الجزائري .

المطلب الثالث : آثار ظاهرة الفقر على المجتمع الجزائري.

تفشي ظاهرة الفقر تركت آثار سلبية على مختلف فئات المجتمع الجزائري سنتعرف عليها في هذا المطلب.

1-عمالة الأطفال والتسرب المدرسي :

إن الإحصائيات التي قامت بها المنظمة العلمية للطفولة في السداسي الأول من سنة 2012عقب دراسة ظاهرة عمالة الأطفال في العالم، واحتلت الجزائر صدارة البيانات في المغرب العربي، حيث قدر عدد الأطفال الجزائريين الذين يعملون ب8.1مليون طفل من بينهم 3.1مليون تتراوح أعمارهم بين 6-13سنة 56 %من الإناث و28%لا يتعدى سنهم ال15سنةكما أن 15.40%أيتام فيما يعيش 52.10%منهم في المناطق الريفية.

وبالرغم من مجانية التعليم الأساسي فالفقر دوره، إذ يقترن التعليم بمصروفات مباشرة وغير مباشرة إضافة إلى محدودية العائد الاقتصادي، فضلا عما يقتضيه استكمال التعليم من كفاح الفتيان والفتيات لإعالة أسرهم والوفاء بحاجياتها في مقابل نيل شهادات يصعب ترجمتها إلى قيمة اقتصادية واجتماعية، كما أن 90% من التلاميذ يبلغون الصف الخامس من المرحلة الأولى، لكن عدد الذين يستكملون المرحلة الثانية يتقلص إذ لا يزيد عن طالبين من بين كل ثلاثة طلاب، وتكون معدلات

الرسوب في المستوى الثاني مرتفعة و تكون بنسبة أقل لدى الإناث، وفي نفس السياق فقد سجلت في السنوات الأخيرة 500ألف حالة تسرب مدرسي ما يقارب الثانية يتقلص إذ لا يزيد عن طالبين من بين كل ثلاثة طلاب، وتكون معدلات الرسوب في المستوى الثاني مرتفعة وتكون بنسبة أقل لدى الإناث، وفي نفس السياق فقد سجلت في السنوات الأخيرة 500ألف حالة تسرب مدرسي ما يقارب 30%من نسبة الأطفال المتمدرسين وهي نسبة أرجعها المختصون إلى عوامل عديدة أهمها الفقر وعدم مقدرة العديد من الأسر على إعالة أبنائها وصعوبة إكمال الدراسة خاصة للأطفال في المناطق النائية ونقص شروط التعليم فيها كالنقل المدرسي وقلة المعلمين مما يدفع الأولياء لسحب أبنائهم من المدرسة وهذه النسب هي في ارتفاع مستمر.**(حاج قويدقورين، 2014،ص23)**

2-انتشار الجريمة و تردي الأوضاع الأمنية:

كشفت الإحصائيات الصادرة عن الجهات الأمنية عن استفحال ظاهرة الجريمة في الجزائر وبلغت درجة مخيفة، فقد سجلت المصالح الأمنية 207ألف جريمة بمختلف أنواعها خلال الأشهر التسعة من سنة 2014 ما يعادل 700جريمة يومياً*، ويؤكد الباحثين والأطباء النفسانيين أن الفقر والحرمان يدفعان بالشخص خاصة الشباب والمراهقين لارتكاب الجرائم في سبيل الحصول على مبلغ مالي ولو كان بسيطا، كذلك انتشار المخدرات بصورة رهيبة أدى تردي الأوضاع الأمنية، فيمكن القول أن الفقر يساهم في زيادة الجريمة في الجزائر خاصة في ظل غياب التنمية الحقيقية وغياب الفضاءات العلمية والترفيهية التي تستوعب طاقات الشباب.

3-الهجرة غير الشرعية و هجرة الأدمغة :

ظهرت الهجرة غير الشرعية أو ما يطلق عليها باللهجة العامية (الحرقة) في المجتمع الجزائري في أواخر الثمانينيات تزامنا مع ظهور الأزمة الاقتصادية واشتدادها، وتفاقم الفقر والبطالة في صفوف الشباب الجزائري، فأصبح الكثير منهم يرى أوروبا بمثابة الخلاص، وبما أن إجراءات التأشيرة معقدة بسبب التضييق الأوروبي على هجرة الجزائريين إليها فقد بدأت محاولات الهجرة السرية إليها في ما أصبح يطلق عليه "قوارب الموت"، ويرجع الباحثين ذلك لعدم اندماج الشباب الجزائري في مجتمعه.

* متوفر على الموقع : www.echoroukonline.com

أما عن هجرة الأدمغة فسجلت معدلات مرتفعة في السنوات الأخيرة حيث بلغت في سنة 2011حوالي 214ألف كادر بشري على رأسهم الأطباء، ما سبب نزيف في الكوادر العلمية المؤهلة وذلك راجع إلى غياب البيئة الحاضنة لهم. **(حاج قويدقورين، 2014،ص23)**

4-التدهور الصحي و التعليمي للسكان :

فالنسبة لمنظومة الصحة في الجزائر فاشلة، وينعكس ذلك مباشرة على الطبقة الفقيرة في المجتمع التي تعاني من مختلف الأمراض المزمنة والعادية والتي تكون مكلفة من ناحية العلاج الأمراض، وفي المرتبة الأولى يأتي مرض الضغط الشراييني بنسبة 4.4%متبوعا بمرض السكري بنسبة 1.2%، أما عن مرض السرطان فيتم تسجيل أكثر من 300ألف حالة جديدة سنويا منها 90%في أوساط العائلات المعوزة، ويرجع المختصين هذه الأمراض للفقر الذي يسبب القلق المستمر الذي بدوره دافعا لظهور هذه الأمراض دون أن ننسى الأمراض الناتجة عن سوء التغذية وعن التلوث وانعدام النظافة والصرف الصحي المحسن. **(حاج قويدقورين، 2014،ص23)**

أما بالنسبة للأمية في المجتمع الجزائري فما تزال تنخر في المجتمع الجزائري بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها الدولة للقضاء عليها وذلك من الاستقلال إلى غاية اليوم، وذلك بسبب الفقر والحرمان الذي يجبر الأسر على سحب أبنائهم وخاصة الفتيات من مقاعد الدراسة مبكرا.

5-ظهور الإرهاب :

تفشي الإرهاب في الجزائر كان في فترة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، والتي شهدت تسريح العمال ورفع الدعم عن أغلب السلع الاستهلاكية وبالتالي تدهور المستوى المعيشي للأفراد، فالشباب البطال الفقير يكون فريسة سهلة للانضمام للمجموعات الإرهابية .

6-الفساد :

من آثار الفقر في المجتمع الجزائري انتشار الفساد، بسبب استغلال الفقراء ذو ي الدخول الضعيفة، مما يدفع بالموظفين لقبول الرشاوي، وتفشي المحسوبية و المحاباة في المجتمع، وتنامت هذه الظاهرة في الجزائر حيث حلت في المرتبة 88 من بين 167دولة برصيد 36 نقطة، في تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2015.

لمطلب الرابع:خصائص ظاهرة الفقر في الجزائر.

في هذا المطلب سنتطرق لخصائص الفقراء حيث قامت * LSMSبعمل تحقيق من أجل معرفة خصائص الفقر في المجتمع الجزائري، وقد شمل التحقيق عينة ضمت 5080أسرة من الريف والمدن ، واستخدمت عدة مؤشرات في ذلك وهي :السن، مقر السكن، مقدار الثروة، المستوى الصحي، شروط المستوى المعيشي وشروط السكن، وقد خلصت أن الفقراء في الجزائر يشتركون بعدة خصائص نذكر منها :**(makboul,2009 ,p29 ,p64 ,p66)**

1-تمركز الفقراء :

تعد المناطق الريفية-في هذه الفترة- أكثر المناطق انتشارا للفقر، وبالأخص المناطق المعزولة التي تتميز بضعف الاستثمار أو في أغلب الأحيان انعدامه، مما يجعل فرص العمل قليلة وتقتصر على الرعي والزراعة .**(makboul,2009 ,p29 ,p64 ,p66)**

ففي هذه الفترة كان ارتفاع عمق الفقر في المناطق الريفية مرتفع عنه في المناطق الحضرية، كذلك بالنسبة لشدة الفقر وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة، وبالتالي تنخفض دخولهم. **(بركان، حاجي ،2014ص 749)**

2-الوضعية المالية :

لا شك أن الوضعية المالية للفقراء متدنية بسبب ضعف مداخليهم وارتفاع نسب البطالة وقلة الإنتاج خاصة في المناطق المنعزلة، الجبلية والصحراوية.**(makboul,2009 ,p29 ,p64 ,p66)**

ووجد أن دخل الأسرة السنوي للأشخاص العاملين بشكل مؤقت قدر ب 117900دج بينما قدر الدخل السنوي للموظفين ب443272.73دج، ويرتفع مستوى الدخل أكثر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، حيث قدر ب 268059.74دج في المناطق الحضرية مقابل 213561.22دج في المناطق الريفية .

وقد لوحظ عدم المساواة في توزيع الدخل، حيث يركز مفهوم النمو الموالي للفقراء على أنواع اللامساواة البنيوية التي تحرم الفقراء والمجموعات المهمشة من فرص مواتية للمساهمة والمشاركة على أسس أكثر إنصافا، إذ يضع إعادة التوزيع جنبا إلى جنب مع النمو.

* LSMS : living standard measurement survey

وفي الجزائر لم يكن النمو مواليا للفقراء في الثمانينيات والتسعينيات فقد استفاد الأفراد من غير الفقراء من نتائج النمو الاقتصادي، وابتدءا من الألفية الثالثة وحسب دليل جيني تراجعت اللامساواة في الجزائر من خلال تغير مؤشر جيني والذي انتقل من 35.7%سنة 1995إلى 31.8%سنة 2005، مما يدل على ارتفاع الحصة التي حصل عليها الفقراء وبدوره هذا يؤدي إلى تخفيض نسبة الفقر.(**بركان، حاجي،2014ص 749)**

3-توزيع النفقات على الاستهلاك :

تتوزع نفقات الاستهلاك على شكل 41.8%تخص شراء نفقات منتجات غير غذائية، وتنقسم إلى نفقات السكن والتي تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 23.6 %،ثم تأتي نفقات النقل والاتصال بنسبة 16.45%،بعدها نفقات الصحة بنسبة 15.9%بينما تشمل النفقات الغذائية والتي تمثل 58.22%من الميزانية الكلية، وشكلت الحبوب المرتبة الأولى بنسبة 25.46%،الحليب ومشتقاته بنسبة 13.68%، اللحوم بنسبة 10.12%، بينما تمثل الفواكه 6.44%والخضر الطازجة بنسبة 5.1%(**بركان، حاجي ،2014ص 749)**

4-المستوى التعليمي لأرباب الأسر:

يتميز الآباء في الأسر الفقيرة بمستوى تعليمي متدني، وفي أغلبهم أميين، وقد يساهم ذلك في انتقال الأمية من الآباء إلى الأبناء بسهولة، أي انتقالها من جيل إلى آخر.(**makboul,2009 ,p29 ,p64 ,p66**)

5-صنف العمل :

يتصف أغلب العمل و الأنشطة التي تمارسها الأسر الفقيرة بأنها أنشطة يدوية وموسمية .

6-السكن :

يقطن الفقراء سكنات تفتقر لأدنى الشروط الصحية من المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي والكهرباء، ونجد هذه السكنات في الأرياف والمناطق المحيطة بالمدن **makboul,2009 ,p29 ,p64 p66**,) وجد التحقيق انه من بين 549أسرة فقيرة أكثر من 50%تشغل بيوتا تقليدية .(**بركان، حاجي ،2014ص 749)**

7-مصادر المياه :

سكنات الفقراء تفتقد إلى شبكات المياه المؤمن، وتعد الآبار (غير الآمنة) والينابيع و الأودية مصادر يلجأ إليها الفقراء للتزود بالمياه.(**makboul,2009 ,p29 ,p64 ,p66**)

8-مصادر الطاقة، الإنارة و الصرف الصحي:

يلجأ الفقراء للحصول على الطاقة من الفحم والحطب وقارورات الغاز، أما بالنسبة إلى الكهرباء فالقليل ممن يحصل عليها (دون عداد) كما يستخدمون الشموع للإنارة، وبالنسبة للصرف الصحي المحسن فهو ينعدم في سكناتهم . (**makboul,2009 ,p29 ,p64 ,p66**)

المبحث الثالث: قياس ظاهرة الفقر في الجزائر.

من أجل تقييم ظاهرة الفقر في بلد ما، كان لابد قياسه بالاعتماد على عدة مؤشرات، حيث تختلف من دولة إلى أخرى بالإضافة إلى اختلاف ظروف القياس، الجزائر اعتمدت على المقاربة الكلاسيكية في قياس الفقر القائم على خطوط الفقر، وقد عرفت الجزائر عدة دراسات فيما يخص ظاهرة الفقر وقياسها من أهمها كان وضع خريطة للفقر.

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- ظروف قياس الفقر في الجزائر ؛
- خطوط الفقر المعتمدة في الجزائر؛
- تطور معدل الفقر في الجزائر و بعض مؤشراته؛
- خريطة الفقر في الجزائر.

المطلب الأول : ظروف قياس الفقر في الجزائر.

سنتعرف في هذا المطلب على ظروف قياس الفقر في الجزائر، مرورا بمختلف الدراسات الخاصة بالظاهرة، منذ استقلال الجزائر وهي تعمل على النهوض بالبلاد و تنميتها، خاصة خفض معدلات الفقر المرتفعة نتيجة الاستعمار، فجندت طاقات بشرية مكاتب إحصاء للحصول على بيانات قصد توجيه سياساته لمكافحة الفقر .

فالجزائر من الدول التي تعتمد على القيام بمسح حل إنفاق المستهلك ومستوى المعيشة الأسرية، كما يمكن الحصول على البيانات من الميزانية الاجتماعية للدولة -وزارة المالية، التي تصدر دوريات فصلية ، والمسؤول عن إصدار هذه البيانات هو الديوان الوطني للإحصاء الذي يحوي كفاءات بشرية ذات مستوى عالي، كما أن مكتب الإحصاء له فريق خاص يعمل على تقييم الفقر وموظفيه حصلوا على تعليم خاص حول قضايا الفقر، أما في مجال التعاون فالجزائر لديها شراكة مع البنك الدولي فقط عكس بعض الدول التي لها علاقات شراكة مع عديد المنظمات الدولية، و تبقى شراكة الجزائر مع البنك الدولي ضعيفة فهي تقتصر في المساعدة على إعداد تقارير عن الفقر.

1-تقديرات الديوان الوطني للإحصاء 1988.

التحقيق الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات(* ONS) حول مستويات المعيشة لسنة 1995إنما يرتكز أساسا على ثلاثة حدود للفقر ، وذلك انطلاقا من معطيات الفترة(1988-1998) حول نفقات الاستهلاك العائلي، وارتكزت هذه الحدود على استعمال طريقة تكلفة الحاجات الأساسية، على فرضية الوجبة الغذائية الدنيا والمقدرة ب 2100حريرة للشخص البالغ يوميا والتي تشكل أدنى مستوى ممكن (حد الفقر الغذائي)إضافة إلى بعض النفقات الأخرى غير الغذائية.(**CNES*, 2002, p64**)

2-**تقديرات المسح الوطني لمستوى معيشة الأسر 1955.**

أقيمت هذه الدراسة سنة 1995 تحت إسم "المسح الوطني لمستوى معيشة الأسر الجزائرية من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، وتحت إشراف البنك الدولي، وقد استعملت في هذه الدراسة نفس الطرق المعتمدة في دراسة 1988 وذلك بتقدير خطوط الفقر.(**CNES ,2002 ,p64**)

3-دراسة الديوان الوطني للإحصائيات الخاصة باستهلاك العائلات سنة 2000.

وقام الديوان الوطني للإحصائيات بدراسة استهلاك العائلات، وقام بتقدير نسبة الفقر بالاعتماد على خط الفقر الدولي والقائم على مقاربة الحاجات الأساسية. (**OMD ,2005 ,p17**)

4-دراسة مكتب التخطيط و التنبؤ سنة 2004.

قام مكتب التخطيط بتقدير خطوط الفقر دون توضيح كيفية حسابها، ومصادر المعلومات والبيانات التي اعتمد عليها في تقديرها وتوصل إلى أن نسبة الفقر الغذائي انخفضت إلى النصف بنسبة 1.6%ما يمثل 518000فقير، كما سجل انخفاض في خط الفقر الكلي سنة 2000 وقدر ب6.8%ما يقارب 2200000فقير.(**OMD†, 2005, p17**)

5-دراسة المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية ceneap

قام بهذه الدراسة المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية وبدعم من وزارة التشغيل والتضامن، وكان الهدف من هذه الدراسة تجديد الإحصائيات ومتابعة مدى تحقق أهداف الألفية

* ONS:Office National des Statistiaues

† OMD : Objectifs Du Millénaire Pour Le Dévelopement

للتنمية الذي انخرطت فيه الجزائر، اعتمدت هذه الدراسة على تحديد عتبة 50%من مستوى متوسط إنفاق العائلات، واستعمل هذا القياس لتحديد قيمة الفقر المطلق والذي حددت قيمته ب131074دج للعائلة الواحدة خلال فترة سنة.(**ceneap*,2006, p27**)

المطلب الثاني : خطوط الفقر المعتمدة في الجزائر

في هذا المطلب سنتعرف على نوع المقاربة المعتمدة في الجزائر لقياس الفقر، تعتمد الجزائر على المقاربة النقدية في تحديد خط الفقر، حيث يمكننا التمييز بين العتبات التالية والتي استخدمت بصفة عامة في مختلف الدراسات التي أجريت لحد الآن ويمكن ذكر خطوط الفقر المعتمد في مايلي : **(قويدري، 2015، ص 134-136)**

1-خط الفقر الغذائي (الفقر المدقع):

يحسب خط الفقر الغذائي على أساس مستوى الإنفاق الاستهلاكي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الضرورية الدنيا، وهو ما يقابل بالتقدير الجزائري حوالي 2160حريرة للفرد في اليوم، كما قدرت التكلفة المالية لسلة المواد الغذائية التي تمكن من الحصول على هذه الحريرات ب 2172دج للفرد في السنة عام 1988، وأصبحت 10943دج للفرد في السنة عام 1995، ووصلت إلى 13905دج للفرد في السنة عام 2000، وتختلف هذه العتبة بين سكان الريف وسكان المدينة.

2-خط الفقر المطلق :

قدر خط الفقر المطلق في الجزائر عام 1988ب 2791دج، وعند تقديره سنة 1995وجد أنه يقدر ب 14.827دج، ووصل سنة 2000إلى 19.794دج، ويرجع هذا الارتفاع في خط الفقر المطلق إلى ارتفاع الحد الأدنى من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الأساسية، أي ارتفاع تكاليف السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية من مواد استهلاكية وملبس، وذلك راجع الارتفاع أسعار السلع في السوق الدولية وكذلك لاستمرار الانخفاض في القدرة الشرائية للدينار الجزائري.

* CENEAP:center national d'études et d'analyse pour la population et le développement.

3-خط الفقر الأدنى (عتبة الفقر العام):

بأخذ هذا الخط بعين الاعتبار النفقات الاستهلاكية غير الغذائية بمستواها الأدنى، لتضاف إلى خط الفقر الغذائي لنتحصل على خط الفقر الأدنى، أو ما يسعى بعتبة الفقر العام في حدود تكلفة التغذية المقدرة ب2791دج للفرد في السنة عام 1988، وحوالي 19.571دج للفرد في السنة عام 2000.

4-خط الفقر الأعلى (عتبة الفقر العليا)

يأخذ هذا الخط في الحسبان النفقات الاستهلاكية غير الغذائية لمستوى أعلى عن تلك المحددة في خط الفقر الأدنى، فحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1995، حددت عتبة الفقر الأعلى ب18.191دج للفرد في السنة، في حين أنها حددت عام 1988ب3125دج للفرد في السنة، فهذه العتبة تخص فئات هشة مهددة بالفقر ، كونها جد حساسة لأدنى التغيرات التي تطرأ على مداخلها .

وبالرغم من توفر الجزائر على هيئات لها خبرة في الدراسات الميدانية الاجتماعية والاقتصادية (الديوان الوطني للإحصاء ONS)، إلا أن الدراسات الخاصة بقياس الفقر قليلة جدا، وإن وجدت فهناك اختلاف في الطرق والمناهج المستخدمة، مما يصعب من عملية المقارنة بين النتائج المتحصل عليها وقد توقفت آخر دراسة عند سنة 2005من خلال الدراسة (LSMS-2005) والتي كان قد أجراها المركز الوطني للدراسات والتحاليل لأجل السكان والتنمية (CENEAP)حول مستوى المعيشة للعائلات الجزائرية وبطلب من وزارة التشغيل والتضامن وقد اعتمدت هذه الدراسة على القياس النسبي لتحديد عتبة الفقر انطلاقا من معامل الميزانية الغذائية(**رزيق، فروخي، 2014ص 656**)، ولتوضيح مختلف عدد الحدود نستدل بالجدول التالي :

الجدول رقم (7-2): خطوط الفقر في الجزائر للفترة (1988-2000)

	1988			1995			2000		
	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن
نسبة الفقر (%)									
الفقر المدقع (الغذائي)	1.9	5.2	3.6	3.6	7.8	5.7	2.9	3.4	3.1
حد الفقر الأدنى	4.8	11.0	8.1	8.9	19.3	14.1	10.3	14.7	12.1
حد الفقر الأعلى	7.3	16.6	12.2	14.7	30.3	22.6	-	-	19.09
عدد الفقراء (10^3)									
فقير إلى أقصى درجة	210.5	639.5	849.9	504.3	1107.1	1611.4	523	429	952
فقير جدا	531.7	1352.7	1884.6	1246.8	2739.3	3986.2	1842	1876	3719
فقير	808.6	2041.4	2850.1	2059.4	4300.6	6360.0	-	-	5867.4
حد الفقر (دج للشخص الواحد سنويا)									
حد الفقر الغذائي	2181	2165	2172	10991	108952	10943	13946	13849	13905
حد الفقر الأدنى	2771	2809	2791	14706	14946	14827	19794	19692	19751
حد الفقر الأعلى	3158	3265	3215	17666	18709	18191	-	-	-

Source :Bouazouni Omar , **étude d impacte des prix des produits alimentaires de bases sur les ménages pauvres algériens programme alimentaire mondial** ,le caire ,octobre 2008 , p46-p48

يظهر الجدول رقم (7-2) أن نسبة الفقر وفقا لخط الفقر الغذائي قدرت ب3.6%من إجمالي السكان سنة 1988، لترتفع هذه النسبة و تصل إلى 5.7%سنة 2000أي ما يعادل951600 فقير.

لكن قدرت نسبة الفقر وفقا لخط الفقر العام ب8.1%سنة 1988، ووصلت سنة 1995إلى 14.1%،لتنخفض سنة 2000إلى 12.1%ما يعادل 3718600فقير.

ويمكن إرجاع سبب ارتفاع الفقر سنة 1995إلى الإصلاحات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية بعد أزمة 1986، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها في التسعينات.

ثم نلاحظ تراجع نسبة الفقر سنة 2000 ويعود ذلك إلى تحسن عائدات الجزائر من البترول، وكذلك المشاريع الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بغية مكافحة ظاهرة الفقر.

وفيما يخص تمركز الفقر فنلاحظ أن المناطق الحضرية سجلت ارتفاعا في نسبة الفقر وفقا لخط الفقر الغذائي، حيث انتقلت من 24.8%سنة 1988إلى 31.3%سنة 1955لتصل إلى 54.9%سنة 2000.

في المقابل عرفت المناطق الريفية انخفاضا في نسبة الفقر من 75.2%في سنة 1988إلى 68.7%سنة 1995لتبلغ 45.1%سنة 2000.

ونفس الشيء بالنسبة إلى خط الفقر العام، فعرفت نسبة الفقر ارتفاعا في المناطق الحضرية في الفترة (1988-2000)، أما بالنسبة إلى المناطق الريفية فعرفت نسبة الفقر انخفاضا من 71.8%سنة 1988إلى 50.5%سنة 2000.

فمن خلال ما سبق يمكن القول أن ظاهرة الفقر في الجزائر أصبحت ظاهرة حضرية، حيث تفاقمت ظاهرة الفقر في المدن وذلك بسبب تأثير برنامج التعديل الهيكلي وما نتج عنه من ارتفاع نسب البطالة.

كما أجرت الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة كشفت على أن الفقر في الجزائر يتركز في 177بلدية تتميز بصغر الحجم (أقل من 30ألف نسمة) وقلة الموارد المالية، ونقص المرافق السكنية وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس، وارتفاع معدلات الأمية ومعدل الخصوبة، وهناك جزء من السكان معرضين أكثر من غيرهم للفقر نذكر منهم: **(ANAT&PNUD ,2001 , p24)**

- ✓ صغار الفلاحين والمربين الذي يتوجه إنتاجهم لإستهلاكم الخاص؛
- ✓ البطالين والعمال الموسميين؛
- ✓ الأجراء الذين يتساوى أجرهم أو يقل عن الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- ✓ الأسر التي تعولها امرأة؛
- ✓ النازحين من الريف إلى المدينة؛
- ✓ المسنون و ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- ✓ ضحايا العشرية السوداء (الإرهاب) الذين لم تتم تسوية أوضاعهم؛
- ✓ -لأسر التي ليس لها دخل، أو لها دخل ضعيف...

5-خط الفقر الدولي:

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى لتحقيق أحد أهداف الألفية الثالثة، وهو تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف، وبهدف القيام بالمقارنات الدولية في مجال خطوط الفقر استحدثت خطوط فقر دولية لأجل هذا الهدف، فهناك خط الفقر بمبلغ دولار واحد وهناك خط فقر بمبلغ دولارين يوميا، وهناك خط فقر يستخدمه البنك الدولي للمقارنة الدولية وهو 1.05 دولار يوميا، حيث كان يقدر ب 1.08دولار في اليوم (بتعادل القوة الشرائية 1993)، إلا أن بيانات مستويات الأسعار لبرنامج المقارنات الدولية الجديدة لعام 2005تشير إلى أن تكلفة المعيشة في البلدان النامية أعلى بما كان يعتقد سابقا، وهناك أيضا الكثير من مسوح الأسر المعيشية المتاحة لقياس مستويات المعيشة، إلا أن الخطوط الدولية الأساسية المذكورة آنفا محدودة المدلول في الوقوف على حقيقة الفقر المدقع في الدول العربية.

والجدول التالي يوضح تطور نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت عتبة 1دولار في اليوم في الجزائر.

الجدول رقم (8- 2):تطور نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت عتبة 1دولار في اليوم في الجزائر.

نسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من 1دولار في اليوم معدل بالقدرة الشرائية	1988	1990	2000	2005	2008	2009
	1.9	1.7	0.8	0.6	0.5	0.5

Source: **Rapport national sur les OMD** ,algérie, september 2010,p24

من خلال الجدول رقم نلاحظ انخفاض مستمر لنسبة الأشخاص الذين يعيشون على اقل من 1دولار لليوم وانخفض من 1.9سنة 1990إلى 0.5 سنة 2009 وبذلك تكون الجزائر حققت هدف من أهداف التنمية، و يدل ذلك على التحسن في نسبة الفقر وانخفاضها خلال هذه الفترة.

المطلب الثالث : تطور معدل الفقر في الجزائر و بعض مؤشراته.

في هذا المطلب سنتطرق بالأرقام حول تطور ظاهرة الفقر في الجزائر، أيضا بعض المؤشرات الداخلة في قياسه مثل فجوة الفقر ، مؤشر الفقر البشري، مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفقر المتعدد.

الفرع الأول : تطور معدل الفقر في الجزائر .

معدل الفقر في الجزائر عرف تطورا كبيرا عبر السنوات والجدول التالي يبين ذلك خلال الفترة(2001-2013)

الجدول رقم (9-2) : تطور معدل الفقر في الجزائر للفترة (2001-2013)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
معدل الفقر	11.6	8.5	8	6.8	5.7	5.6	5.6	11.1	9.8	6.2	5.5	5.2	5.03

المصدر: قويدري كمال، **دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر**، مجلة التنمية البشرية، المجلد 6، العدد1، ص136.

نلاحظ من خلال الشكل (9-2) أن معدل الفقر في الجزائر في انخفاض مستمر من سنة 2001إلى غاية 2007 نظرا لمختلف البرامج الاقتصادية التي وجهت لتحسين ظروف معيشة السكان ومكافحة الفقر ، لكن عرف معدل الفقر ارتفاع خلال الفترة 2008-2010، لينخفض مرة أخرى بداية من 2011 بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية للدولة.

*معدل الفقر لسنة 2013مأخوذ من المرجع : حاج قويدقورين ، ظاهرة الفقر في الجزائر و آثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المتالية ، البطالة و التضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 12، جوان 2014،ص 19.

الشكل رقم (1-2) : تطور معدل الفقر في الجزائر للفترة (2001-2013)

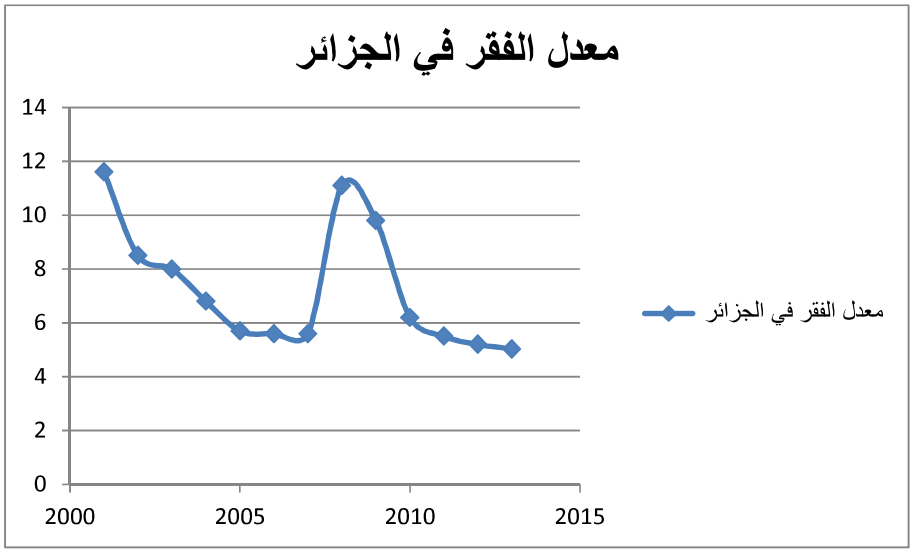

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (9-2)

يوضح الجدول رقم (9-2) والشكل رقم (1-2) تطور معدل الفقر الوطني في الجزائر خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، حيث نلاحظ الاستمرار في انخفاض معدل الفقر من 11.6% سنة 2001وصولا إلى 5.02%سنة 2013، بعدما كان 22%سنة 1995 ويعود هذا التراجع في معدلات الفقر إلى ارتفاع حجم إيرادات الجزائر من المحروقات بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي ومختلف البرامج التنموية بداية من سنة 2000، دون أن ننسى تحسن الأوضاع الأمنية والأوضاع المعيشية للسكان.

"لكن بالرغم من الانخفاض إلا أن الجزائر مازالت تعاني من ظاهرة الفقر حيث احتلت المرتبة 96من بين 173 بلدا والمرتبة 11عربيا في ظاهرة الفقر سنة 2012."**(بوقلاشي، العمري ،ص 526)**

الفرع الثاني : تطور بعض مؤشرات الفقر في الجزائر.

1-إجمالي عدد الفقراء :

ويقيس هذا المؤشر عدد الفقراء بالنسبة لمجموع السكان.

الجدول رقم (10-2) تطور عدد الفقر للفترة مابين(1990-2011)

السنة	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008	2010	2011
عدد الفقراء (بالمليون)	1.52	1.98	2.20	2.46	1.62	1.13	0.91	0.47	0.45

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول(10-2) نلاحظ أن عدد الفقراء في الجزائر عرف ارتفاعا من 1.52مليون فقير سنة 1990إلى 1999سنة 2.46مليون فقير وهذا بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي أثرت على التنمية الاقتصادية وأدت إلى زيادة عدد الفقراء.

ثم نلاحظ انخفاضا ملحوظا في عدد الفقراء حيث بلغ 1.62مليون فقير سنة 2002إلى 0.45مليون فقير سنة 2011، هذا راجع للتغيير السياسي الحاصل سنة 1999-2000 وتحسن الأوضاع الأمنية و تطبيق البرامج الخماسية للتنمية وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية.

2- تطور مؤشر فجوة الفقر (عمق) خلال الفترة 1988-2000:

يعبر هذا المؤشر عن مقدار الدخل اللازم للخروج من الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد .(**لحيلح ،جصاص، 2010، ص 171)**

الجدول رقم (11-2) : تطور فجوة الفقر خلال الفترة 1988-2000

مؤشر فجوة الفقر %	نوع الخط	1988 الحضر	1988 الريف	1988 الوطن	1995 الحضر	1995 الريف	1995 الوطن	2000 الحضر	2000 الريف	2000 الوطن
	الخط الغذائي	0.2	0.6	0.4	0.4	1	0.7	0.44	0.54	0.5
	خط الفقر العام	10.5	11.5	11.1	11.1	12.85	12.3	15.2	15.9	15.5

source :commissariat la planification et la prospective la pauvreté en Algérie ,Alger, 2004 .p13

من خلال الجدول (11-2) نلاحظ أن فجوة الفقر اتسعت في فترة (1988-1995) وقد بلغت على التوالي 0.4 % و 0.7 %، لتتقلص الفجوة في السنوات الموالية وتسجل سنة 2000نسبة 0.5% ، وهذا وفقا لخط الفقر الغذائي، وإذا ما اعتمدنا على خط الفقر العام فإن فجوة الفقر عرفت ارتفاعا خلال كل السنوات 1988، 1995، 2000فقد بلغت على التوالي 2.5،1.7،0.7، حيث قد كانت فجوة الفقر أكثر حدة في المناطق الريفية.

3-مؤشر انتشار الفقر :

يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفقر في بلد ما والجدول التالي يمثل تطور انتشار الفقر في الجزائر مابين 1990-2011 .

الجدول رقم (12-2) :تطور مؤشر انتشار الفقر للفترة مابين1990-2011

السنة	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008	2010	2011
مؤشر انتشار الفقر	5.78	7.02	7.38	7.86	4.97	3.32	2.54	1.27	1.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول (12-2) نلاحظ انخفاض تدريجيا لمؤشر انتشار الفقر في الجزائر، حيث بلغت نسبة انتشار الفقر 4.97 إلى 1.20سن 2011 وهذا بفضل برامج التنمية وارتفاع الجباية البترولية في هذه الفترة 2005-2011 والتي ساعدت الدولة على زيادة الدعم الاجتماعي لطبقات المجتمع الضعيفة، وسياسات تشغيل و دعم الشباب، كلها عوامل ساعدت على خفض انتشار الفقر .

4-مؤشر الفقر البشري:

حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 صنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجزائر في المرتبة84 فيما يخص مؤشر التنمية البشرية في قائمة تضم 169 دولة، والتي تصنف إلى 43 من هذه الدول لها تنمية بشرية عالية و 42 دولة جد عالية و 42 دولة متوسطة و 42 دولة ضعيفة، وعلى هذا الأساس تم تقييم مؤشر التنمية البشرية بالجزائر ب 0.6777 من واحد سنة 2010، أعلى من مؤشر التنمية البشرية المتوسط لمجموع الدول العربية والذي يقدر ب 0.590 وأكبر من مؤشر التنمية البشرية العالمي والمقدر ب 0.642 .**(بن جلول ،سالمي، 2015 ،ص88-ص89)** مما يوضح التطور الحاصل في مستوى التنمية البشرية خاصة إذا علمنا أن الجزائر كانت تحتل المرتبة 106في سنة 2002.

جدول رقم(13-2): تطور مؤشر الفقر البشري و مكوناته في الجزائر للفترة (2000-2012) .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	**22.98**	**21.15**	**20.86**	**19.78**	**18.50**	16.60	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69	**12.76**
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	/	/	/	/	/	6.39	6.03	5.83	5.71	6.5	6.3	6.10	/
النسبة المئوية معدل الأمية لفئة15سنة فما فوق	/	/	/	/	/	23.70	27.2	26.16	24.60	22.00	21	19.5	/
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	/	/	/	/	/	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	/
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات	/	/	/	/	/	3.50	3.70	3.70	3.70	3.1	3.1	3.1	/

المصدر: حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، رسالة دوكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014/2013،ص 157 .

من خلال الجدول رقم (13-2) نلاحظ أن مؤشر الفقر البشري قد استمر في الانخفاض بداية2000 حيث بلغت نسبة الفقر البشري 22.98% إلى 15.41%سنة 2009وصولا إلى 12.76%سنة 2012 وهذا بسبب تحسن مكوناته .**(حاجي ،2014،ص156)**

- ✓ فمؤشر احتمال الوفاة قبل سن الأربعين انخفض من 6.39%سنة 2005 إلى% 6.10سنة 2011؛
- ✓ و مؤشر معدل الأمية لفئة 15سنة فما فوق انخفض من% 23.70سنة 2005 إلى19.5%

سنة 2011 ولكنها تبقى نسبة مرتفعة؛

- ✓ مؤشر الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات انخفض نسبيا من3.50% سنة 2005 إلى 3.% 1سنة 2011 .

لكن يبقى مؤشر الفقر البشري مرتفع نسبيا بسبب نسبة الأمية المرتفعة التي بلغت 19.5، وعدم انخفاض مؤشر السكان المحرومين من الماء الشروب.

5- دليل التنمية البشرية :

تدخل عدة مؤشرات في تقدير دليل التنمية البشرية وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (14-2) : قيم دليل التنمية البشرية في الجزائر و أهم مؤشراته للفترة (2000-2014)

قبل تعديل المؤشرات	مؤشر العمر المتوقع عند الولادة		مؤشر معرفة القراءة و الكتابة للبالغين والقيد الإجمالي للتعليم			مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2005		دليل التنمية البشرية	الرتبة عالميا
	قيمة المؤشر	العمر المتوقع بالسنوات	قيمة المؤشر	نسبة المعرفة %	معدل القيد الإجمالي للتعليم%	قيمة المؤشر	نصيب الفرد بالدولار		
2000	0.74	69.6	0.69	66.7	72	0.66	5308	0.697	106
2001	0.74	69.2	0.69	67.8	71	0.69	6090	0.704	107
2002	0.74	69.5	0.69	98.9	70	0.68	5760	0.704	108
2003	0.77	71.1	0.71	69.8	74	0.69	6107	0.722	103
2004	0.77	71.4	0.71	69.9	73	0.70	6603	0.728	102
2005	0.778	71.7	0.711	69.9	73.7	0.711	7062	0.733	104
2006	0.845	75.7	0.715	72.8	68.96	0.72	7416.2	0.760	/
2007	0.845	72.2	0.730	73.84	73.6	0.728	7740	0.754	104
2008	0.845	70.7	0.746	75.4	/	0.747	8753.87	0.779	/
بعد تعديل المؤشرات	**مؤشر العمر المتوقع عند الولادة**		**مؤشر سنوات الدراسة للكبار، وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال**			**مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2005**		**دليل التنمية البشرية**	**الرتبة عالميا**
	قيمة المؤشر	العمر المتوقع بالسنوات	قيمة المؤشر	متوسط سنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة المتوقعة	قيمة المؤشر	نصيب الفرد بالدولار		
2010	0.837	72.9	0.56	7.2	12.8	0.605	8320	0.677	84
2011	0.840	73.1	0.57	7	13.6	0.57	7658	0.698	96
2012	/	/	/	/	/	/	/	0.713	93
2013	0.806	71	0.61	7.6	14	0.69	12555	0.717	93
2014	/	74.8	/	/	/	/	13.054	0.736	83

المصدر : قطوش عبد الحميد، **دور البرامج التنموية في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة مابين 2001-2014**، أطروحة دوكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر، 2016-2017 ص 191.

من خلال الجدول (14-2) نلاحظ أن قيمة دليل التنمية البشرية خلال الفترة (2000-2008) قبل تغيير المؤشرات تراوحت مابين 0.697و 0.779، مما يضع الجزائر ضمن الدول ذات التنمية المتوسطة وبقت في هذه الفئة لمدة 8سنوات .

أما في الفترة (2010-2014)تراوحت قيمته ما بين0.677و 0.736فأصبحت الجزائر بعد تعديل المؤشرات ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ولكن نسبة الزيادة كانت ضئيلة جدا بحيث لم تدفع بالجزائر لتكون ضمن فئة أفضل.

6-تطور الفقر متعدد الأبعاد في الجزائر:

قام المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي بدراستين حول الفقر المتعدد سنتي 2006،2012 وذلك باعتماده على تقدير الفقر المتعدد الأبعاد في المناطق الإقليمية، وقد أظهرت النتائج أن قيمة الفقر المتعدد الأبعاد سنة 2006 قدرت ب0.007، وفي سنة 2012بلغت قيمته 0.006، فهو انخفاض طفيف مقابل ما بذلته الدولة من مجهودات .(**CNES ,2015 ,p69**) وهو مايظهره الجدول التالي :

الجدول رقم (15-2) :تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في مناطق البرمجة الإقليمية بين 2006-2012

مناطق البرمجة الإقليمية	2006			2012		
	نسبة الفقر %	شدة الفقر %	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	نسبة الفقر %	شدة الفقر %	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد
المناطق الشمالية	0.38	38.39	0.001	0.83	36.08	0.003
المناطق الشمالية الشرقية	0.88	39.68	0.003	0.88	34.73	0.003
المناطق الشمالية الغربية	0.71	38.81	0.003	1.45	35.74	0.005
مناطق المرتفعات الوسطى	4.75	45.75	0.022	4.98	36.07	0.018
مناطق المرتفعات الشرقية	1.92	41.31	0.008	1.13	36.94	0.004
مناطق المرتفعات الغربية	2.17	40.27	0.009	3.07	32.26	0.010
الجنوب	2.81	39.70	0.011	3.20	38.46	0.012
المجموع الوطني	1.74	42.09	0.007	1.65	36.07	0.006

المصدر: المجلس الاقتصادي الاجتماعي، **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، 2015، ص 69.

من خلال الجدول رقم (15-2) أن جميع المناطق عرفت تراجعا من حيث شدة الفقر، في المقابل نلاحظ ارتفاع طفيف في مؤشر الفقر في المنطقة الغربية سواء في الشمال أو المرتفعات وكذلك منطقة الصحراء.

المطلب الرابع : خريطة الفقر في الجزائر.

في هذا المطلب سنتعرف على خريطة الفقر في الجزائر، بالرغم من تنوع طرق قياس الفقر لكنها تتوقف على مدى توفر المعلومات والبيانات التي تتميز بالدقة، ويبقى مسوح الأسر مصدرا هاما لمعرفة توزيع الفقر في الوطن، فالقياس النقدي غير كاف لإعطاء الإجابات الكافية عن الفقر، ومظاهره و آثاره على السكان، وكذا تحديد جيوب الفقر من أجل تسهيل تقديم الخدمات القاعدية المختلفة والتخفيف من معاناة الفقراء في هذه المناطق.

ففي إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كلفت وزارة التشغيل والتضامن الوطني الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم بوضع خريطة جغرافية للفقر في الجزائر، ولم تعتمد هذه الدراسة على المقاربة النقدية كسابقتها، بل اعتمدت على مؤشرات التنمية البشرية وعددها أربعة هي: الصحة، التعليم، السكن، المالية، وتم في هذه الدراسة الاعتماد على تقارير الأمم المتحدة الإنمائية للفترة(1998-2000) والمسح العام للسكان للسنوات (1977-1987-1998)بالإضافة إلى معطيات وزارتي التعليم والصحة كمصادر جمع المعلومات.

وتم استخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية **ACP**لتحليل المعطيات، وسمح ذلك ببناء مؤشر فقر واحد يأخذ في بعين الاعتبار المؤشرات الأربعة السابقة، وبعدها تم تصنيف البلديات حسب موقعها من محور الفقر إلى بلديات فقيرة، بلديات متوسطة، بلديات غنية. **(ANAT&PNUD ,2001 ,p24)**

و الجدول التالي يمثل الفئات الثلاثة من البلديات :

الجدول رقم (16-2) :توزيع البلديات حسب المؤشر الإجمالي للفقر.

المناطق	الفئة 1	%	الفئة 2	%	الفئة 3	%	المجموع
الشمال الوسطي	39	8.8	47	7.1	355	5.8	441
الشمال الغربي	22	0.8	34	3.12	220	7.79	276
الشمال الشرقي	13	36	39	9.18	154	8.74	206
الهضاب العليا الوسطى	35	7.32	28	2.26	44	1.41	107
الهضاب العليا الغربية	21	4.18	24	1.21	69	5.6	114
الهضاب العليا الشرقية	29	4.12	37	9.15	166	2.71	233
الجنوب الغربي	7	7.13	8	7.15	36	6.7	51
الجنوب الشرقي	11	7.9	27	9.23	75	4.66	113
المجموع	177	11.5	244	15.8	119	72.6	1541

Source: ANAT &PNUD , **carte de la pauvreté en Algérie ,ministère de la l'action sociale et de la solidarité nationale** ,Algérie, mai2001,p23 .

من خلال الجدول نلاحظ انه سمحت عملية تحديد البلديات وهي 1541 بلدية وصنفت إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى : المتكونة من 178بلدية تعد الأكثر فقرا؛

الفئة الثانية : 244بلدية، وضعية متوسطة ؛

الفئة الثالثة :1119بلدية تتميز بوضعية جيدة نسبيا .

الشكل رقم(2-2) :توزيع البلديات حسب المؤشر العام للفقر.

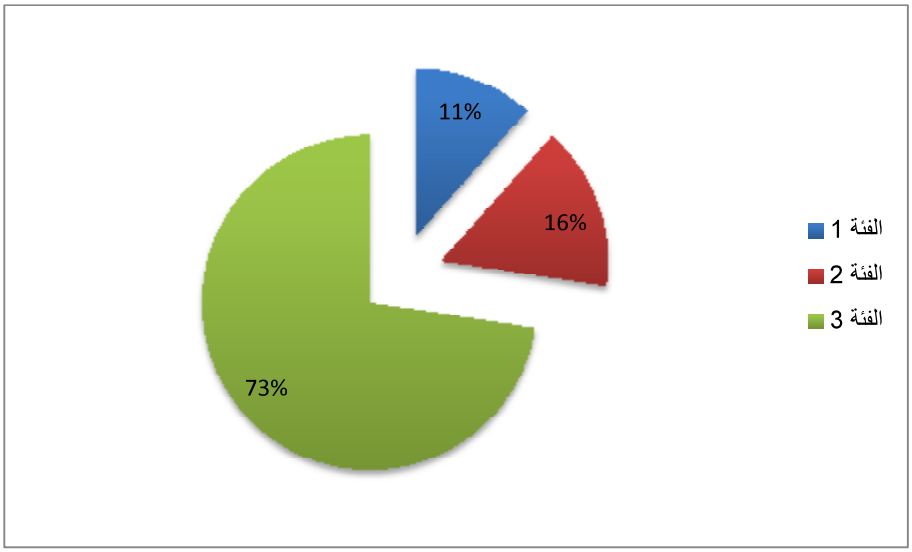

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-16)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-2) والجدول رقم (2-16) أن الفقر يتوزع بدرجات مختلفة حيث أن أكبر عدد من البلديات في وضعية جيدة و ملائمة (الفئة 3)، أما البلديات ذات الوضعية المعيشية المتوسطة فجاءت بنسبة 16 % (الفئة 2)،أما البلديات ذات الوضعية المعيشية السيئة فكانت نسبتها 11 %(الفئة 1) حيث تأتي الهضاب العليا في مقدمة البلديات الفقير ة مقارنة بباقي المناطق وكذلك المناطق الجنوبية، فهذه المناطق تفتقر إلى السكنات المزودة بالمياه الصالحة للشرب، والافتقار للصرف الصحي والمرافق العامة مثل المدارس والمستشفيات والنوادي الثقافية والرياضية وانتشار البطالة وضعف فرص التشغيل نظرا لموقعها الجغرافي.

المبحث الرابع : استراتيجيات مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

الجزائر مثل معظم الدول التي تعاني من ظاهرة الفقر اعتمدت على استراتيجيات لمكافحتها، منها ما هو تابع للاستراتيجيات الموضوعة على المستوى الدولي مثل الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها ما هو استراتيجيات وطنية مثل برامج التشغيل ومختلف المساعدات المقدمة من الضمان الاجتماعي للفئات المحرومة، بالإضافة إلى الزكاة التي تمنح للفقراء من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية.

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- المحاور الرئيسية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر ؛
- وسائل مكافحة الفقر في الجزائر؛
- إستراتيجية الجزائر في مكافحة ظاهرة الفقر بالاعتماد على الزكاة؛
- إستراتيجية الجزائر في مكافحة ظاهرة الفقر وفق الأهداف الإنمائية للتنمية.

أقيمت سنة 2000 الندوة الوطنية لمكافحة الفقر، والهدف من ذلك اعتماد إستراتيجية من شأنها دعم البرامج والسياسات الرامية لتخفيف ظاهرة الفقر، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تخفيض مستويات الفقر وحدد أجل لذلك سنة 2005.

والمحاور الرئيسية للإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر يمكن ذكرها فيمايلي:**(وزارة التضامن الوطني، 2000،ص 63-87)**

الإستراتيجية رقم (1) : تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي، مع مراعاة المشاركة الكاملة للفئات الفقيرة .

ويتم ذلك عن طريق إعداد، تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي مع مراعاة المشاركة الكاملة للفئات الفقيرة ، و بذل كل ما هو لازم لحمايتها.

الإستراتيجية رقم (2): إصلاح القطاع المالي وتمكين وصول الفقراء إلى الائتمان .

تقوم هذه الإستراتيجية على ضرورة الإسراع في الإصلاحات خاصة القطاع المالي والحرص على عصرنته بغية التكيف مع متطلبات الاقتصاد الجزائري والدولي الجديدة، بالإضافة إلى تيسير حصول الفقراء على القروض خاصة منها القروض المصغرة .

الإستراتيجية رقم (3) : تطوير القطاع الخاص و تعزيز مشاركة الفقراء و المهمشين .

تقوم هذه الإستراتيجية على الخوصصة التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، من شأن ذلك توفير مناصب عمل للفقراء وتحسين ظروفهم المعيشية، فضلا على أن الخوصصة تعمل على رفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصبح قادرة على المنافسة الأجنبية.

الإستراتيجية رقم (4): تطوير الزراعة قصد التخفيف من حدة الفقر و الإقصاء.

تضع هذه الإستراتيجية القطاع الفلاحي ضمن أولوياتها، حيث تهدف لتخصيص الموارد الفلاحية وبرشادة في الإنفاق، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار في الفلاحة مع اتخاذ تدابير محددة لصالح الفئة الفقيرة .

الإستراتيجية رقم (5): التنمية الريفية التشاركية .

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق التنمية الريفية عن طريق تشجيع الفئات الفقيرة على العمل الفلاحي ورفع انتاجيتهم، وذلك من خلال منحهم الإمكانيات اللازمة والوسائل المتطورة .

الإستراتيجية رقم (6): التنمية البشرية .

خلال هذه الإستراتيجية يتم بناء رأس مال بشري عن طريق مجموعة من التدابير بغية تطوير وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء في المجال الصحي والتعليمي والمهني .

الإستراتيجية رقم (7): المساهمة في تحقيق التوازن الملائم بين الجنسين على جميع المستويات، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

تهدف هذه الإستراتجية للقضاء على التمييز بين الجنسين والمساواة بينهم من ناحية الحقوق السياسية، الاقتصادية والخدمات الاجتماعية بشكل ملائم و متوازن.

الإستراتيجية رقم (8): تطوير سوق العمل.

و يتحقق ذلك من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاعات كثيفة العمالة، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين سوق العمل وإيجاد مناصب عمل للفقراء بعد تأهيلهم قصد تلاؤمهم مع هذه المناصب .

الإستراتيجية رقم (9): تطوير وتنويع السكن الاجتماعي لفائدة الفقراء .

تقوم هذه الإستراتيجية على تحسين نوعية سكنات الفقراء خاصة في المناطق الريفية، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار في البناء وأيضا تسهيل منح القروض (القرض الرهني).

الإستراتيجية رقم (10): استدامة الأنشطة والمشاريع التنموية.

تقوم هذه الإستراتيجية على ضرورة متابعة المشاريع التنموية، الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، بحيث تكون المتابعة مالية واقتصادية وبيئية من أجل ترشيد النفقات وضمان نجاعة هذه المشاريع .

الإستراتيجية رقم (11) : برنامج المساعدة الاجتماعية وشبكات الحماية لصالح الفئات المحرومة .

تهدف هذه الإستراتيجية للقضاء على الفقر من خلال وضع برامج اجتماعية، وذلك من خلال تعديل القانون الأساسي للحماية والتدخل الاجتماعي وإنشاء صندوق التنمية الاجتماعية خاص بتمويل هذه البرامج المخصصة لمساعدة الفقراء .

الإستراتيجية رقم (12) : توفير البيئة المؤسساتية و القانونية .

تقوم هذه الإستراتيجية على توفير البيئة المؤسساتية والإطار القانوني والتنظيمي لتحسين استفادة الفقراء من برامج مكافحة الفقر،وضمان مصالح الفئات المستبعدة والمقصية.

الإستراتيجية رقم (13): التنمية الاجتماعية التشاركية .

وتهدف إلى إنشاء مؤسسات تحظى فيها الفئات الفقيرة بتمثيل كامل، تشجيع و تعزيز الشراكة المحلية لتعزيز النهوض بالتنمية المحلية.

الإستراتيجية رقم (14) : إنشاء نظام فعال لمراقبة و رصد مستويات المعيشة و التنمية البشرية .

حيث تم إنشاء مركز وطني لتقييم مستويات الفقر، ومستوى المعيشة بالإضافة للتنمية البشرية، وإعداد تقرير سنوي عن حالة الفقر في الجزائر متضمن كل المعطيات الإحصائية الخاصة بالظاهرة وتطورها.

المطلب الثاني : وسائل مكافحة الفقر في الجزائر.

في هذا المطلب سنتعرف على مختلف الوسائل التي اعتمدتها السلطات لتحقيق إستراتيجيتها لمكافحة ظاهرة الفقر.

أولا : البرامج الاجتماعية : في إطار السياسة الاجتماعية للتضامن الوطني و مكافحة الفقر، شرع في إحداث الهياكل الأولى للإدماج عن طريق العمل بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 02-08المؤرخ في 02جانفي 2008، وتعتمد الحكومة الجزائرية على مجموعة من البرامج الاجتماعية لتقديم تعويضات مناسبة لأصحاب الدخول المحدودة والعاجزين عن العمل ومنها :**(عباس،2014،ص11-ص14)**

1-المنحة الجزافية للتضامن : هي المنحة التي أقرها المرسوم رقم 336-94ليوم 24أكتوبر 1994كانت في البداية ممنوحة للأشخاص المسنين والأشخاص المعاقين أرباب أسر بدون دخل، وتوسعت سنة 2001 لتشمل الأشخاص المعاقين، وذوي الأمراض المزمنة، والأشخاص المصابين بالعمى يقدر مبلغ المنحة بقيمة 1000دج في الشهر، يضاف إليه 120دج لكل شخص تحت الكفالة عند حدود ثلاثة أشخاص، توجه للأشخاص العاجزين عن العمل، بلغ عدد المستفيدين من هذه المنحة 605870شخصا سنة 2006 و 371626شخصا سنة 2007 ووصل إلى 92681مستفيد نهاية السداسي الأول من سنة 2008.

2-التعويض عن النشاطات ذات المنفعة : يمنح التعويض للأشخاص المعوزين والقادرين على العمل يقدر مبلغ التعويض ب 3000دج في الشهر، ويستفيد رئيس الورشة المنتقى من طرف المشاركين ب1200دج إضافية سمح هذا الإجراء بالإدماج الاجتماعي لعدد لا يستهان به من الأشخاص المعوزين، لا سيما في المناطق الفقيرة ذات النسيج الاقتصادي الضعيف، وتحسين ظروف الحياة لدى السكان بفضل أعمال صيانة التجهيزات والأملاك التي تم وضعها في إطار تطوير النشاطات، تم تسجيل

3140مستفيد جديد من هذا الإجراء، ليصل مجموع المستفيدين في نهاية السداسي الأول من سنة 2008، 575268شخصا .

3-إعانة الأطفال المحرومين و الطفولة المسعفة : يتم منح الأسر التي تتبنى بالكفالة أطفال مجهولي النسب أو أيتام منحة شهرية تقدر ب 1300 دينار بالنسبة للأطفال العاديين دون سن 19سنة و 1600دينار بالنسبة للأطفال المعوقين.

4- التكفل بمصاريف النقل (حضري، بري، بالسكة الحديدية) بالنسبة للأشخاص بدون دخل والمعوقين .

5- تقديم خدمات الإيواء والرعاية الصحية للمسنين والمعوقين : تتمثل هذه الهياكل أساسا في دور العجزة والمراكز الطبية البيداغوجية المخصصة للأطفال المعوقين، تم فتح مؤسسة جديدة سنة 2009، ليصل عدده إلى 289مؤسسة .

6-عمليات التضامن المدرسي: يتم الشروع في كل سنة في تنفيذ عمليات التضامن المدرسي، بغية تمكين الأطفال المتمدرسين المنحدرين من عائلات فقيرة والمقيمين بمناطق محرومة من متابعة تمدرسهم في ظروف حسنة حيث :

- ✓ يتم منح إعانة مدرسية لكل طفل محتاج مسجل بإحدى مؤسسات التربية الوطنية، وكذا لكل معاق متمدرس في مؤسسة دراسية خاصة؛
- ✓ يتم ضمان النقل المدرسي لأطفال المناطق النائية بتزويد البلديات بحافلات النقل؛
- ✓ إنجاز وتجهيز المطاعم المدرسية؛
- ✓ منح اللوازم المدرسية للأطفال المحرومين في بداية كل موسم دراسي؛
- ✓ توفير الإطعام على مستوى المدارس ، حيث بلغة نسبة التغطية في الطور الابتدائي 61%؛

مع العلم أن ما يزيد عن 3 ملايين طفل يستفيد سنويا من الإعانة المدرسية، تم في الموسم الدراسي 2007-2008إعادة تقييم الإعانة المدرسية لتصبح بقيمة 3000دج ؛

فيما يتعلق بالموسم الدراسي 2008-2009تم منح 563حافلة للبلديات من أجل النقل المدرسي و500000من اللوازم المدرسية بمبلغ 331.5 مليون دينار جزائري، وزعت على الأطفال المعوزين، تم إنجاز 200مطعم مدرسي في المناطق المعزولة بتوزيع منصف عبر كامل التراب الوطني ؛

ثانيا : برامج ترقية الشغل و الدعم الاجتماعي: كثفت السلطات العمومية تدابير ترقية الشغل عن طريق إحداث نشاطات و مناصب عمل مؤقتة خلال الفترة الممتدة من 1999إلى 2008، وفي هذا المجال تم استحداث أربع برامج كما يلي :

1:برنامج عقود ماقبل التشغيل (cpe):

أطلق هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 98-402المؤرخ في 1998/12/20تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)**(عباس،2014، ص14)**، على عكس أغلب البرامج الخاصة بالتشغيل التي كانت موجهة للشباب دون المستويات التعليمية العالية كان هذا البرنامج موجه لإدماج الشباب من حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين، بهدف إدماج خريجي الجامعات في سوق العمل وفقا لما يتناسب مع مؤهلاتهم، وفي هذا البرنامج تتكفل الدولة بأجور المدمجين بالإضافة إلى استفادتهم من التغطية الاجتماعية طوال فترة سنة قابلة للتمديد 6أشهر والتي تمثل مدة عقد ما قبل التشغيل.**(عدون،العايب، 2010، ص 278)**

بلغ عدد مناصب الشغل المحدثة 300520منصب شغل مؤقت للفترة 1999إلى 2008بينما بلغ عدد هذه العقود في السداسي الأول من سنة 2009 ما يقارب 14075.**(عباس،2014، ص14)**

2-برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية (esil):

هذا البرنامج الذي تم إطلاقه بموجب المرسومين 90-143و 90-144بتاريخ 1990/05/22، موجهة للشباب الذين يعانون من البطالة، الهدف منه تحضير الشباب لإدماجهم في مناصب شغل دائمة عن طريق إكسابهم الخبرة المهنية الكافية في الوحدات الإنتاجية أو الإدارات العمومية، خلال سنة 2008استبدلت وزارة التضامن الوطني هذا البرنامج ببرنامج الإدماج الاجتماعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 08-127المؤرخ في 30أفريل 2008، هذا البرنامج موجه للشباب البالغين من العمر بين 19و 35 سنة حاملي الشهادات ومنعدمي الدخل .

بالنسبة لبرنامج تنمية الهضاب العليا والذي تمكن من إحداث 14287منصب عمل سنة 2006، بينما ارتفع في السنة الموالية ليصل إلى 27413بغلاف مالي قدره مليون دينار جزائري .

فيما يخص برنامج تنمية مناطق الجنوب الذي خلق 5820منصب شغل سنة 2007، بغلاف مالي قدر ب 566.28مليون دينار جزائري .**(عباس،2014، ص14)**

3-برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة (tup himo):

تتولى وكالة التنمية الاجتماعية تسيير هذا البرنامج بموجب الاتفاقية المبرمة بين القطاعات المؤرخة في 1996/07/29 **(عباس،2014، ص14)**، استحدثته الحكومة الجزائرية بدعم من البنك العالمي في إطار دعم الشبكة الاجتماعية وذلك لتحقيق فرص التشغيل والقضاء على البطالة، وهو موجه بصفة خاصة لتشجيع تشغيل الشباب البطال غير المؤهل في المناطق الريفية المحرومة التي تتميز بضعف التنمية وقلة المرافق وارتفاع مستويات البطالة والفقر**(بوزار، 2014،ص 561)**، ومن خلال إطلاق برامج ذات منفعة عامة في المناطق التي تشهد ارتفاع في معدلات البطالة، في بداية سنة 2008 تم استبدال هذا البرنامج ببرنامج النشاطات ذات المنفعة العامة .

تم تخصيص غلاف مالي قدره 5328390دج للفترة الممتدة بين 2006-2009، بلغ عدد المناصب المحدثة في إطار برنامج تنمية الهضاب العليا سنتي(2006و2007)، 2934و2913منصب عمل على التوالي، أما فيما يتعلق ببرنامج تنمية الجنوب فلقد تم إحداث 2116 منصب شغل سنة2006 و1672 منصب سنة 2007.**(عباس،2014، ص14)**

4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة c.n.a.c:

ينظمه المرسوم الرئاسي رقم : 03-514المؤرخ في 2003/12/30، المتعلق بدعم إنشاء النشاطات من قبل البطالين البالغين من العمر بين 35 و50سنة والمرسوم التنفيذي رقم :01-02المؤرخ في 2004/01/03الذي يحدد شروط ومستويات الإعانات المرصودة **(عباس،2014، ص14)**، حيث يخص هذا الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة إرادية، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليص من عدد العمال أو حل المؤسسات، والمعنيون بالاستفادة تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة، ويكمن دور هياكل الصندوق للتأمين عن البطالة من أجل المحافظة على الشغل وحماية الأجراء**(بوزار، 2014،ص 560)**، حيث يستفيد البطالين من قروض دون فوائد تتراوح قيمتها من 20%إلى25 % وتخفيض في نسب فوائد القروض التي تمنحها البنوك يتراوح بين 60%و 80%حسب قيمة الاستثمار و المنطقة الجغرافية المقام فيها.**(عباس،2014، ص14)**

ثالثا : توفير السكن اللائق و القضاء على السكنات الهشة :

شهد قطاع السكن في العشرية الماضية انتعاشا غير مسبوق حيث تم انجاز 810417وحدة سكنية خلال الفترة 1999-2004، بعدها وضمن المخطط الخماسي 2005-2009تم تسطير انجاز 1034500وحدة سكنية، بالإضافة إلى 216500 وحدة سكنية بالنسبة لولايات الجنوب؛

62000وحدة سكنية بالنسبة لولايات الجنوب ؛

97800وحدة سكنية بالنسبة لولايات الهضاب العليا ؛

29500وحدة سكنية في إطار برنامج امتصاص السكنات الهشة؛

27200وحدة في إطار البرامج الخاصة ؛

وقد تم تخصيص غلاف مالي لإنجاز هذه السكنات بقيمة 1020مليار دينار.**(عباس،2014، ص14)**

رابعا: القرض المصغر: بهدف تشجيع العاطلين عن العمل أو عديمي الدخل على خلق أنشطة خاصة تم وضع برنامجين هما :

1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ansej

تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم أفكار لمشاريع مؤسسات ويغطي نوعين من الأنشطة : المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة و التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات**(بوزار ، 2014،ص 560)**، فتقوم الوكالة بتسهيل عملية الاستثمار للشباب وتمويل مشاريعهم وفق عدة صيغ تمويلية و هذا بعد دراسة المشاريع المقدمة وتقييمها .

تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم :96-234المؤرخ في 1996/07/02المتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم : 03-300المؤرخ في : 2003/09/11تمنح الوكالة قروض دون فوائد في حدود 25%بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها 2 مليون دج و 20%بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها 10ملايين دج، من جهة أخرى تعمل الوكالة على تخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى مستويات تتراوح بين 60 و 95%حسب طبيعة النشاط والمنطقة التي يتواجد فيها.**(عباس،2014، ص14)**

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم :13-2004المؤرخ في 2004/01/22المتعلق بآلية القرض المصغر والمرسوم التنفيذي رقم:14-2004المؤرخ في 2004/01/22المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،**(عباس،2014، ص14)** ويعتبر من الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكلة البطالة بالإضافة إلى أولائك الذين يمارسون عملا مؤقتا ولكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه، وكان بداية الانطلاق الفعلية شهر جويلية من سنة 1999 **(بوزار، 2014،ص 560)**، تتكفل الوكالة الوطنية بتقديم قروض بدون فوائد بنسبة 25%من المبلغ الإجمالي للاستثمار وتخفيض في نسبة الفائدة على القرض البنكي بصل إلى 70%إذا تراوحت قيمة الاستثمار 100000و 400000دج أو من الكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية التي لا تتجاوز 30000دج.

منح قرض بنكي يتراوح بين 50ألف دج و 400 ألف دج

تقديم المساعدة من الدولة في شكل قرض بدون فائدة عندما تفوق كلفة المشروع 100ألف دج

بلغ إجمال المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMحتى نهاية شهر أوت 2008، 63126مشروع سمحت بخلق 94689منصب عمل مباشر.**(عباس،2014، ص14)**

خامسا: البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية pandar

وسعت الأهداف المبدئية لتشمل التنمية الريفية من خلال تحسين شروط الحياة للسكان الريفيين وضمان الأمن الغذائي للبلاد عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية، بالإضافة إلى ذلك فإن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة، متوازنة و مستدامة لمختلف الأقاليم الريفية، حيث تدمج مبدأ تكافؤ الفرص، مكافحة الفقر والتهميش فهي تسعى لخلق الظروف المناسبة لاستقرار سكان المناطق الريفية عن طريق تزويد المناطق الريفية بالكهرباء، فتح و تحديث شبكة الطرقات، إنشاء المرافق الصحية و التعليمية.

إن مساهمة البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الفقيرة في المناطق الريفية، تتمثل في إحداث مصادر جديدة للدخل وتحسين ظروف العمل، تأطير المنشآت والخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة بشكل خاص، وكنتيجة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تم الموافقة

عليه بين سنتي 2003و 2005 من اجل 370000ساكن وتم خلق 169000منصب عمل .**(عباس،2014، ص14)**

المطلب الثالث : إستراتيجية الجزائر في مكافحة ظاهرة الفقر بالاعتماد على الزكاة .

في هذا المطلب سنتعرف على إستراتيجية الجزائر في مكافحة الفقر عن طريق الزكاة ، هذه الإستراتيجية القائمة على فعالية صندوق الزكاة الجزائري .

الفرع الأول :التعريف بصندوق الزكاة الجزائري و تنظيمه الإداري.

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق حسب **وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية** من ثلاث مستويات تنظيمية وهي اللجنة القاعدية (على مستوى كل دائرة، اللجنة الولائية واللجنة الوطنية .**(الوافي ،دت، ص2)**

وتتمثل موارد صندوق الزكاة في: **(وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف*)**

- الأموال التي يرغب المسلمون في أدائها من تبرعات و صدقات؛
- الميزانية العامة للدولة؛
- التبرعات والهبات و الإعانات ؛
- عوائد ممارسة الصندوق للأنشطة التي لا تتعارض مع أهدافه.

ويتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى:

- **العائلات الفقيرة**: حسب الأولوية وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا أو ثلاثيا.
- **الاستثمار لصالح الفقراء**: يخصص جزء من أموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء كالقرض الحسن أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة.

وتصرف الزكاة في الجزائر وفق نسب مختلفة وهي:**(مسدور ، 2004،ص24)**

الحالة الأولى: إذا لم تتجاوز الحصيلة الولائية مبلغ خمسة مليون دينار جزائري، فتتم عملية التوزيع وفقا للنسق التالي:

* وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف متوفر على الموقع : www.marwakf-dz.org .11.10.2017،23:57

87.5%: توزع على الفقراء والمساكين؛

12.5%: تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق.

الحالة الثانية: إذا تجاوزت الحصيلة الولائية مبلغ خمسة مليون دينار جزائري، فيتم توزيعها كما يلي:

50%: توزع على الفقراء والمساكين (مبالغ ثابتة)؛

37.5%: توزع في شكل قروض حسنة على القادرين على العمل؛

12.5%: تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق.

كما يتم توزيع النسبة المخصصة لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق و المقدرة بـ (12.5%) كما يلي:

4.5%: تغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية؛

6%: تغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية؛

2%: تحول إلى الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.

وقد حقق صندوق الزكاة في الجزائر نتائج طيبة منها نذكر منها: **(حفصي بونبعو،2010-2011،ص202)**

- نشر الفكر الزكاتي في الإعلام؛
- حقق أكبر تنظيم تطوعي في الجزائر (48لجنة ولائية، أكثر من 500لجنة قاعدية، أكثر من 14000خلية مسجد و تسخير أكثر من 90000متطوع)؛
- عقد عدة اتفاقيات تعاون مع بنك البركة، اتحاد التجار والحرفيين و اتحاد الفلاحين؛
- إيصال الزكاة لما يفوق 70000عائلة فقيرة ؛
- تقديم قروض حسنة لأكثر من 3400مشروع مصغر ؛
- تطور حصيلة الزكاة بكل المديريات .

وقد تطورت حصيلة الزكاة منذ إنشاء الصندوق، حيث بلغت حصيلة مداخيل زكاة المال 779147643.48 سنة 2013بعدما كانت 30394399.45 سنة 2003، أما حصيلة زكاة الفطر فبلغت 439199647.81 سنة 2013بعدما كانت 25728172.50 سنة 2003، أما بالنسبة لزكاة الزروع و الثمار لا تساهم في موارد الصندوق إلا بنسبة ضئيلة بسبب ضعف القطاع الفلاحي الجزائري فقد سجلت سنة 2003 ما مقداره 64598125.56 بعد ماكانت 16567254.00سنة 2004. **(وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بتصرف [*])**

[*] http://www.khadamates.marw.dz/zakate/# وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف متوفر على الموقع :

الفرع الثاني: استثمار أموال الزكاة (صندوق استثمار الزكاة)

بغية تفعيل دور صندوق الزكاة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتطبيقا للإستراتيجية العامة لنشاطات الصندوق التي أكد عليها وزير الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تركز على أن أساس عمل الصندوق مبني على فكرة "لا نعطيه ليبقى فقيرا و إنما ليصبح مزكيا"وأن صندوق الزكاة الجزائري يجب أن يكون مميزا من حيث تطبيقاته، خاصة ما تعلق منها بدعم تشغيل الشباب والبطالين بمختلف فئاتهم فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بوصفها المشرف على نشاطات الصندوق وقعت اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري، أساسها أن يكون البنك وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة و التي ترجمت في إنشاء ما يسمى " صندوق استثمار أموال الزكاة "

و يمنح عدة تمويلات أهمها:

- ✓ تمويل مشاريع دعم و تشغيل الشباب؛
- ✓ تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- ✓ تمويل المشاريع المصغرة ؛
- ✓ دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض ،التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ✓ مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الإنعاش؛
- ✓ إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة... **(حفصي بونبعو،2010-2011،ص196)**

- بالإضافة إلى ذلك فإستراتيجية استثمار أموال الزكاة تساهم في تخفيض نسب الفقر و تقليص فجوته، وذلك بفضل تقديم المساعدة عن طريق الصيغ التمويلية التمويل عن طريق التأجير؛ التمويل عن طريق المشاركة؛ التمويل عن طريق المضاربة والتمويل بالقرض الحسن.

ويعاني صندوق الزكاة الجزائري من عدة عراقيل أهمها نقص الموارد المالية بالإضافة غلى ضعف الحملات الإعلامية و ارتفاع عدد الفقراء الأمر الذي يشكل صعوبة في إحصائهم و الوصول إليهم جميعا.

المطلب الرابع : إستراتيجية الجزائر في مكافحة ظاهرة الفقر وفق الأهداف الإنمائية للتنمية.

في هذا المطلب سنتعرض لإستراتيجية الجزائر في مكافحة الفقر وفق الأهداف الإنمائية للألفية ومدى تحقيقها لهاته الأهداف في الأجل المحدد سنة 2015.

فقد صدر للجزائر تقرير واحد يتضمن أسس برنامج التنمية للألفية و أهدافه في سنة 2005، وورد التقرير الجزائري بعنوان: **« rapport national relatif aux objectifs du millénaire pour le développement Algérie »** وقد جاء التقرير في أربعة وثمانين صفحة، وتضمن تحديد القضايا والتحديات، و طرق تعبئة الموارد، و إمكانية تحقيق الأهداف.

ففي ما يخص الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع.

اعتبر التقرير أن الجزائر استطاعت أن تخفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد من 3.6%سنة 1988إلى 1.6%سنة 2004، وجعلت نسبة صفر في المئة الهدف المرصود لسنة 2015،وقد تراجع معدل الفقر ليصل إلى 5 %سنة 2008،بهذا تكون الجزائر قد حققت الهدف الأول من أهداف الألفية الخاص بتقليص عدد الفقراء إلى النصف قبل سنة 2015.

كما تشير إحصاءات تقرير التنمية البشرية لعام 2014أن النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقصا حادا أو طفيفا في الوزن بلغت 3.2%في الفترة 2006-2010، وانخفض مؤشر الجوع من 7%إلى أقل من 5%سنة 2013، كما انخفضت نسبة السكان الذي يعيشون على أقل من 1.25دولار يوميا من 7.6%سنة 1988(زدام، 2015، ص6-7)

أما بالنسبة للهدف الثاني :تحقيق تعميم التعليم الابتدائي .

بالنسبة لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي أبرز التقرير أن الهدف سنة 2015هو تحقيق نسبة 100 % وقد استطاعت الجزائر في الموسم الدراسي 2004-2005تحقيق ما نسبته 96.8% بعد أن كانت 93.6%سنة 1999و هو معدل مشجع جدا خاصة و قد سجل أعلى معدل لإتمام المرحلة الابتدائية وذلك سنة 2009بنسبة 98.9 %، تبين الإحصاءات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) أن معدل القيد الصافي بلغ نحو 98%سنة 2011، ويتم ما معدله 78% منهم

تعليمه الابتدائي، وتبلغ نسبة معرفة القراءة 92%للشباب بين 15إلى 24سنة حسب إحصائيات 2006 وبلغ 93.9%سنة 2008. **(زدام، 2015، ص6-7)**

بالنسبة إلى الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يمكن القول أن الجزائر حققت التكافؤ بين الجنسين في التعليم وفي مختلف مراحله، حيث بلغ مؤشر التكافؤ 0.9 %في مرحلة التعليم الابتدائي و 0.95%في مرحلة التعليم المتوسط و 1.4%في مرحلة التعليم الثانوي وذلك سنة 2010، فهناك وجود تفاوت في الحصول على التعليم بين الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي لأسباب عدة منها الزواج المبكر للفتيات و أيضا بعد المدارس عن المناطق النائية والجبلية، وبالرغم وجود هذا التفاوت في بعض مناطق الوطن إلا أن الجزائر حققت الهدف حيث بلغ معدل الالتحاق بالتعليم العالي سنة 2012 نسبة 37.7 %بالنسبة للإناث و25.4%بالنسبة للذكور **(CNES ,2010,p39)**

بالنسبة للهدف الرابع : تقليص عدد الوفيات عند الأطفال

أدت السياسة الصحية التي انتهجتها الجزائر وتطبيق مبادئ دولة الرفاهية إلى تخفيض نسبة وفيات الأطفال ممن يقل عمرهم عن خمس سنوات من 60.3حالة بين كل 1000ولادة حية عام 2004 مع هدف مرجو هو20حالة في 2015، ويشير تقرير إحصاءات الصحة العالمية لعام 2010بأن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة هو 41لكل 1000مولود حي، ويستفيد 90%من الأطفال من التلقيح ضد الحصبة، في المقابل يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2013بأن 97حالة هو معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة لكل 100ألف حالة حسب إحصاءات 2010.و يبرز التقرير بأن نحو 90%من عمليات الولادة يشرف عليها أخصائيون . **(زدام، 2015، ص6-7)**

بالنسبة إلى الهدف الخامس : تحسين صحة الأمهات .

يشير التقرير إلى أن نسبة الوفيات لدى الأمهات قد تراجعت بشكل محسوس إذ بلغت 86.2في مئة ألف سنة 2008،مقابل 215في مئة ألف سنة 1992،بينما انتقلت نسبة الولادة بالوسط المدعم من 76%سنة 1992 إلى 97.2%سنة 2009 مع تحسين التغطية الصحية الموجهة للأمومة والطفولة واستفادة أمثل من العلاج قبل الولادة، و لكن بالرغم من كل الجهود إلا أ المعدلات لا تزال مرتفعة ، فحسب التقديرات الوطنية حول وفيات الأمهات هي 73.9حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة سنة 2011،

وتشكل وفيات الأمهات نسبة 10%من جميع الوفيات عند النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49سنة .

وتعد الجزائر –حسب نتائج دراسة استقصائية لبعض المؤشرات الصحية في إفريقيا خلال الفترة 2000.2009- من أفضل الدول فيما يتعلق بنسبة الولادات من خلال عاملين صحيين مؤهلينوسجلت نسبة 99%سنة 2013، وبالرغم من ذلك لم تحقق الجزائر هذا الهدف بحلول 2015 ((oms,2017*

بالنسبة إلى الهدف السادس : مكافحة فيروس فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) والملاريا

بين التقرير أن الجزائر تعد من بين الدول التي تعرف نسبة ضئيلة من انتشار الأمراض حيث تقدر نسبة انتشار فيروس السيدا ب0.1% فقد بلغ عدد الحالات المؤكدة 1028حالة سنة 2009، فيما بلغ حاملي الفيروس 4179شخصا وقد خصصت الجزائر 61مركزا مجاني للفحص المبكر لهذه الأمراض عبر كامل التراب الوطني، أما بخصوص الملاريا وبالرغم من أن الجزائر ليست بلدا مستوطنا لهذا المرض فإن عدد حالات الإصابة به أخذ منحى متزايد من سنة 1990 وسجلت سنة 2011 ما يقارب 21429حالة، لذلك الجزائر لم تستطيع تحقيق هذا الهدف في آجال 2015 بالرغم من كل مابذلته من جهود .

بالنسبة إلى الهدف السابع : كفالة الاستدامة البيئية

حققت الجزائر انجازات كبرى من خلال البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات البلدية وحققت تقدما معتبرا في مجال التلوث الصناعي والجباية البيئية ونسبة المناطق الغابية من خلال سياسة التجديد الريفي وتحسين نسبة استعمال كافة الموارد المائية، حيث أنه بفضل البرامج التنموية لهذه السنوات الأخيرة فإن نسبة السكان المستفيدين من الماء الشروب قد ارتفعت إلى 95%سنة 2009بينما بلغ الربط بشبكات التموين بالماء الشروب نسبة 93%.

بالنسبة إلى الهدف الثامن : تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

باشرت الجزائر العديد من النشاطات من أجل إقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح (إصلاح القطاعات المصرفية والتأمينات والإصلاح الجبائي ومكافحة الفساد وفتح المفاوضات مع منظمة

* Oms :organisation mondiale de la santé,sur le site http://www.who.int/countries/dza/ar/,19:23,11,05,2017

التجارة العالمية و الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر) و تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الأقل تطورا .**(وكالة الأنباء،[*] 2010)**

كما أن الجزائر اكتسبت تجربة مهمة بالنسبة لأقل البلدان نموا في المنطقة المحيطة بها، حيث يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشبكة الوطنية للمنظمات غير الحكومية التي تسهر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكات تعاون دولي مع بلجيكا،كندا وسويسرا وشركات خاصة أخرى، بالإضافة إلى مساهمته في إعداد التقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية للجزائر سنة 2010. .

في الأخير يمكن القول أن الجزائر حققت أغلب أهداف الألفية المسطرة من قبل هيئة الأمم المتحدة خاصة فيما يخص تحقيق المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في الحقل السياسي والاقتصادي، وهو ما اعترف به رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة سام كاهامبا كوتيزا[†] أثناء زيارته للجزائر حيث أكد على أن الجزائر من الدول الإفريقية القليلة التي نجحت في بلوغ هذه الأهداف، ليس هذا فقط بل والنجاحات التي تحققها في مجال التنمية المستدامة التي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية و البيئية .

[*] وكالة الأنباء الجزائرية ، تقرير وطني حول انجازات الجزائر في مجال أهداف الألفية من أجل التنمية ، نشر في 23-09-2010 https://www.djazairess.com/aps/88795متوفر على على الموقع،13:14،11-05-2017.

[†] مسؤول أممي، شغل منصب وزير الشؤون الخارجية لأوغندا

خلاصة :

بناءا على ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري شهد عدة مراحل منذ الاستقلال، كان لابد من معرفتها من اجل فهم كيفية تطور ظاهرة الفقر ، فبعد الاستقلال عمدت الدولة على إخراج مواطنيها من الفقر عن طريق عدة سياسات مثل سياسة دعم الأسعار والقيام بتوفير كل احتياجاتهم وتحسين معيشتهم، ولكن هذا الأمر لم يستمر طويلا بسبب الأزمة البترولية نهاية الثمانينات، أما في فترة التسعينات فالإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة دون أن ننسى تردي الأوضاع الأمنية ساهمت في ارتفاع نسب الفقر مرة أخرى لتتحسن مرة أخرى بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي.

فيما يخص الدراسات الخاصة بالفقر في الجزائر فهي قليلة وقديمة آخرها كان سنة 2005 قائمة على المقاربة النقدية المعتمدة على دخل وإنفاق العائلات، حيث يتم تقدير مستويات الفقر عن طريق خطوط الفقر (خط الفقر الغذائي و خط الفقر العام)، وقد سجل اختلاف في المعطيات والأرقام بين النتائج الوطنية والدولية نتيجة لاختلاف مقاربات ومؤشرات القياس .

وكان من بين نتائج الدراسات أن تمركز الفقر كان في المناطق الريفية مقارنة مع المدن (الحضر)، إلا أنه مؤخرا وحسب تقارير البنك الدولي يقر بأن الفقر في الجزائر أصبح ظاهرة حضرية.

بالنسبة إلى إستراتيجية مكافحة الفقر في الجزائر فقد كانت وطنية محلية تم وضعها من الحكومة ، إضافة إلى ذلك اعتمدت على استراتيجيات الأمم المتحدة في مكافحة الفقر المتمثلة في الأهداف الإنمائية للألفية والتي حققت فيها الجزائر نتائج ايجابية جدا بالمقارنة مع غيرها من الدول الإفريقية والعربية بتحقيقها لجل الأهداف قبل سنة 2015، بل والآن تستمر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

الفصـــل الثـــالث

تحليل لبعض محددات ظاهرة الفقر في الجزائر

تمهيد :

سبق وأن ذكرنا إن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة، وهذا راجع لكثرة العوامل المختلفة المسببة لها، فهناك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وكذلك السياسية (كالفساد مثلا)، وتختلف درجة ارتباط وأثر هذه العوامل مع ظاهرة الفقر، ونعتبر هذه العوامل بمثابة محددات لظاهرة الفقر،حيث وجود تفسيرات مختلفة للفقر يجعل من محدداته متعددة، ولكل محدد منها له تأويل في المجال الاقتصادي، ويخرج في الأخير بتفسير لواقع الفقر في الجزائر، فمن محددات الفقر الاقتصادية نجد: نصيب الفرد من الدخل الوطني المحلي والمديونية، التحويلات الاجتماعية وكذلك حجم الاستهلاك لدى الأسر، ومن محددات الفقر الاجتماعية نجد : عدد السكان والبطالة، الصحة، التعليم، دون أن ننسى العوامل البشرية كدليل التنمية البشرية، والسياسية كالفساد والتي تلعب دورا هاما في انتشار ظاهرة الفقر.

وفي هذا الفصل قمنا بتحليل هذه المحددات خلال فترة الدراسة وهي 1995-2016، لمعرفة أيها أكثر تأثيرا في الفقر، وتوجيه كل المجهودات نحوها من أجل تحقيق أكثر فعالية في القضاء على الفقر.

ومن أجل الإحاطة بأهم محددات ظاهرة الفقر في الجزائر تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو الموالي :

المبحث الأول : المحددات الاقتصادية لظاهرة الفقر في الجزائر؛

المبحث الثاني: المحددات الاجتماعية لظاهرة الفقر في الجزائر؛

المبحث الثالث: دليل التنمية البشرية والفساد كمحددات لظاهرة الفقر في الجزائر.

.

المبحث الأول : المحددات الاقتصادية لظاهرة الفقر في الجزائر.

إن من أهم محددات ظاهرة الفقر هي المحددات الاقتصادية، والمتعلقة بالدخل وكيفية توزيعه ، فانعدام عدالة توزيع الدخل تجعل النصيب الأكبر منه في يد فئة غنية وفئة أخرى تحصل على النصيب الأقل وهي الفقيرة، أيضا المديونية وتأثيرها في انتشار الفقر وسط المجتمع، فقد عانت الجزائر من أزمة المديونية جراء انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان.

كما أن وجود الفئات الفقيرة دفع بالحكومة إلى إلزامية تقديم المساعدة لهم من أجل تحسين ظروفهم المعيشية عن طريق تخصيص تحويلات اجتماعية لهذه الفئات و سياسات الدعم .

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- الفقر والمديونية في الجزائر؛
- الفقر وتوزيع الدخل في الجزائر؛
- التحويلات الاجتماعية و الفقر في الجزائر؛
- الفقر والاستهلاك العائلي في الجزائر.

المطلب الأول : الفقر والمديونية في الجزائر.

في هذا المطلب سنتطرق لأحد محددات الفقر المهمة وهي المديونية، التي لطالما اعتبرت عائق حقيقي للتنمية الاقتصادية، فزيادة حجم المديونية يؤدي إلى ارتفاع العجز الاقتصادي للدولة وبالتالي انتشار الفقر، وفي الجزائر كانت بداية الارتباط المالي بالخارج عند الاستقلال حيث بدأت مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الاشتراكي (التسيير الذاتي) فسيرت المؤسسات العمومية من طرف مسؤولين معينين مركزيا و لم يكن لهم علاقة مباشرة بميدان التسيير مما أدى إلى انخفاض الإنتاج وحدوث عجز في الإنتاج خاصة في ميدان الزراعة، فأصبح يستورد من الخارج جزء هام من الاحتياجات فكان اللجوء للاقتراض من أجل تمويل الواردات، وارتبطت مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة، حيث ازدادت ارتفعت الديون من 1.4مليار دولار سنة 1967 إلى حوالي 12 مليار دولار سنة 1977، لتصل إلى 20مليار دولار نهاية 1985فوجدت الحكومة الجزائرية نفسها تسعى إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية بواسطة التسديدات في الفترة(1980-1985).

لكن طبيعة اقتصاد الجزائر الريعي واعتماده على العائدات النفطية والأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار البترول خاصة في سنوات 1986، 1990،1989، 1991 بالإضافة إلى الأزمة الأمنية الحادة ، كشف عن تعقد الوضع الاقتصادي، وتم اللجوء مرة أخرى للاستدانة من الخارج لتمويل المشروعات الكبرى واستمرار ارتفاع الديون الخارجية، حيث انتقل حجم المديونية من 22.6مليار دولار سنة 1986 إلى 25.7مليار دولار سنة 1993، فهذا الارتفاع للديون قابله انخفاض في إيرادات المحروقات، كما أن فاتورة الواردات كانت كبيرة نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة وارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة.

وبعد أن اشتدت أزمة المديونية سنة 1994 باشرت الجزائر نوعين من برامج الإصلاح الاقتصادي الأول يعرف ببرنامج الاستقرار يعرف باتفاق ستاند باي (1994-1995) والثاني يدعى برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998) ، فكان البرنامجان مكملان لبعضهما البعض بحيث يهدفان لتحقيق معدل نمو نمو في الناتج الداخلي قدرة 3%سنة 1994و6 %سنة 1998، وخفض معدل التضخم ليقارب مع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين بالإضافة إلى خفض سعر الدينار للوصول به إلى قيمته الحقيقية وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، أيضا نقص عجز الموازنة العامة إلى 0.3%كنسبة من الناتج الداخلي الخام ونقص نمو الكتلة النقدية من21 % سنة 1993إلى 14%سنة 1994 وسمحت هذه العملية بإعادة جدولة 16مليار دولار نتيجة إجراء عملية تحويل الديون الخاصة مع نادي لندن، وعمليتي تحويل الديون العمومية التي أنجزت مع نادي باريس، إضافة إلى ذلك سمحت الإجراءات المواكبة لبرنامج التعديل الهيكلي بتعبئة موارد إضافية قدرت ب2.6مليار دولار منحتها مؤسسات بروتن وودز (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير)، لكنها ارتفعت ما بين (1995-1996) بحيث انتقلت من 29.49مليار دولار سنة 1994إلى 33.65مليار دولار سنة 1996 ثم عاودت الانخفاض وبشكل مستمر ابتدءا من سنة 1997إلى غاية سنة2001من 31.22مليار دولار إلى 22.57مليار دولار، وبعدها ارتفعت سنتي 2002 و2003لتصل إلى 23.35مليار دولار نهاية 2003، لتنخفض مرة أخرى سنة 2004 وتصل إلى 21.82مليار دولار.

ويمكن تفسير هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض في مخزون الديون الخارجية خلال هذه الفترة إلى عدة أسباب نذكر منها:

- ✓ تأجيل الاستحقاقات فيما يخص الديون وبعض الفوائد يؤدي بطبيعة الحال إلى تضخم مخزون الديون، بالإضافة إلى التمويل الذي حصلت عليه الجزائر من مؤسسات بريتن وودز ، هذا بالنسبة للفترة (1994-1996):
- ✓ الارتفاع الطفيف بين سنتي (2001-2002) و(2002-2003)يرجع أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو (20%)، وكذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضا غير مؤمنة من طرف الدولة وهذا الارتفاع للأورو ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت ب 1.9مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003.

واستمر الانخفاض وبشكل قياسي في مخزون الدين الخارجي في نهاية 2005 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي إلى حوالي 16.6 مليار دولار ، أي بانخفاض قدره 5.22مليار دولار عما كان عنه في 2004 أي بنسبة تقدر ب 23.9%في مخزون الديون الخارجية للجزائر، وهو ما يعني أن حجم الدين الخارجي للجزائر بالقيمة الاسمية سنة 2005أصبح يساوي تقريبا حجم الدين سنة 1983، هذا بالإضافة إلى التوقيع على مذكرة بين الجزائر وروسيا حول إلغاء الديون الروسية المترتبة على الجزائر والمقدرة بحوالي 4.7مليار دولار بتاريخ 10مارس 2006، وفي مقابل ذلك التزمت الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين حيث تم الاتفاق على صفقة بقيمة 3.5 مليار دولار تقتنيها الجزائر من روسيا تخص العتاد العسكري **(رزيق، فروخي، 2014،ص 659)**، ولكن الآن تعتبر الجزائر من الدول الأقل مديونية بعد ما قامت الجزائر بتسديد ديونها الخارجية وما تبقى من ديون تعتبر مبالغ بسيطة.

وتعتبر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة وذلك لارتباطه بمتغير أساسي وهو الدخل الوطني الإجمالي فارتفاع هذه النسبة دليل على اعتماد الجزائر للتمويل الخارجي لتحقيق التنمية ومعالجة مختلف الأزمات الاقتصادية التي تواجهها وبالتالي ازدياد حقوق الأجانب من الدخل الوطني الإجمالي، والجدول التالي يوضح تطور نسبة أرصدة الدين الخارجي من الدخل الوطني الإجمالي خلال الفترة (1995-2016)

الشكل (1-3): تطور نسبة أرصدة الدين الخارجي إلى الدخل الوطني الإجمالي خلال الفترة (2016-1995)

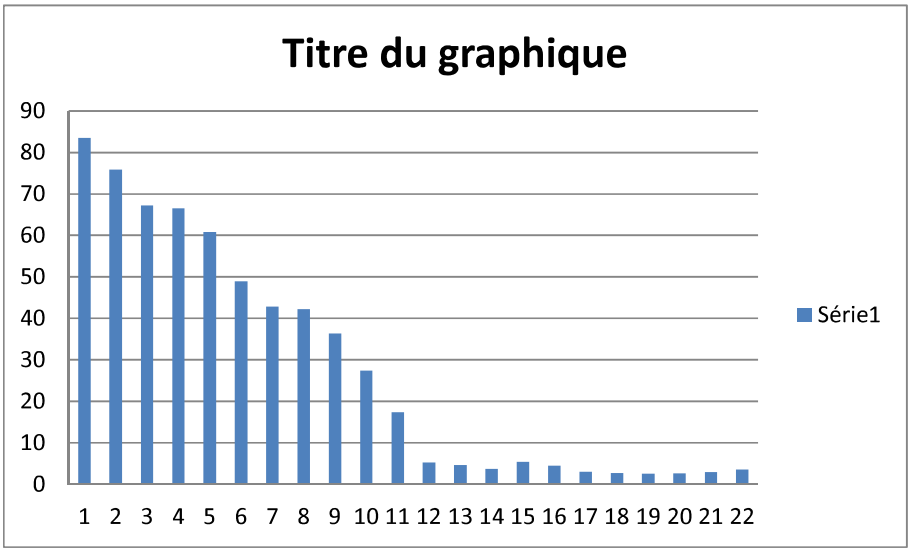

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يتضح لنا من خلا ل الشكل (1-3) أن حجم أرصدة الدين الخارجي للجزائر كان مرتفعا خلال الفترة 2005-1995 لكنها كانت في تناقص مستمر حيث تراوحت نسبة أرصدة الدين الخارجي إلى الدخل الوطني الإجمالي بين 83.51 سنة 1995% و 17.42%سنة 2005، لتنخفض أكثر بعد ذلك حيث قدرت ب5.26%سنة 2006 ووصلت ل2.55%سنة 2013 بعد تسديد الجزائر لديونها، ولكن ارتفعت بعد ذلك بجزء بسيط لتصل 3.58%سنة 2016.

وقد كان لارتفاع حجم المديونية الخارجية للجزائر أثر على انتشار الفقر في الفترة الأولى، حيث أثر هذا الارتفاع على المستوى المعيشي للسكان الجزائريين فقد اضطرت السلطات للإذعان لمطالب وشروط صندوق النقد الدولي وذلك بإلغاء الدعم على كثير من السلع الاستهلاكية الغذائية مثل الزيت والسكر فارتفعت أسعارها، كما انخفض المستوى المعيشي للأسر ذات الدخل المحدود والضعيف التي تشكل أكبر نسبة من السكان بالرغم من زيادة الدخول إلا أن هذه الزيادات كانت وهمية نتيجة التضخم فتدهور استهلاك الأسر، فقد انخفضت القدرة الشرائية للأجور فظهرت فئة الفقراء الجدد بسبب تراجع الدخل الحقيقي، كما أغلقت عدة مؤسسات وتم تسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة.

المطلب الثاني : الفقر وتوزيع الدخل في الجزائر.

سنتعرف في هذا المطلب على توزيع الدخل وأثره على الفقر، فهناك علاقة وطيدة بين انتشار الفقر ومستوى الدخل فالمفروض أنه كلما زاد الدخل الوطني للدولة كلما انعكس ذلك على إيجابا على نصيب الأفراد من هذا الدخل وبالتالي خروجهم من دائرة الفقر والحرمان والجدول التالي يوضح تطور الدخل الوطني المحلي .

الشكل رقم (2-3): تطور إجمالي الدخل الوطني المحلي في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

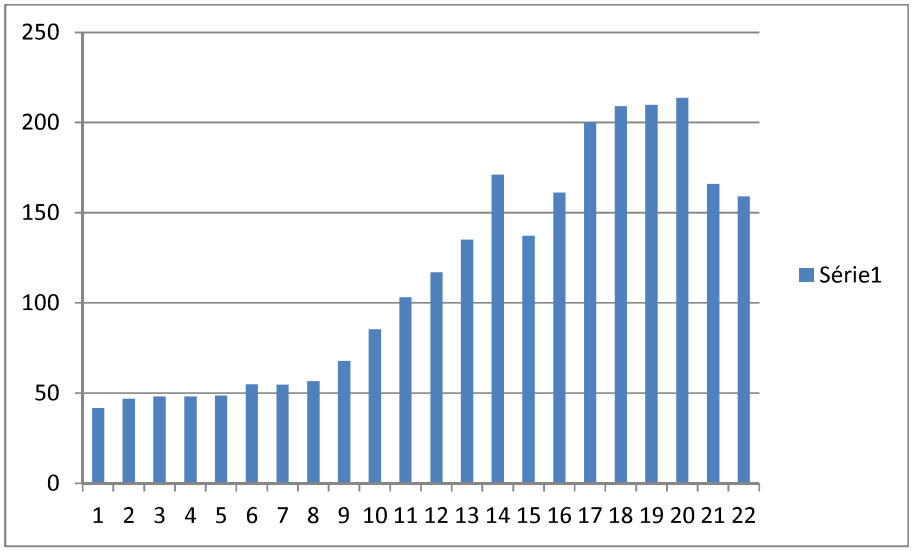

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

يتضح من خلال الشكل (2-3) أن إجمالي الدخل الوطني المحلي عرف تذبذبا، فكانت مستوياته ضعيفة في التسعينيات حيث تراوحت قيمته بين 41.76مليار دولا أمريكي سنة 1995 نتيجة الأزمة البترولية وتراجع النشاط الصناعي الذي عجز عن تلبية وتغطية الطلب المحلي، وقد تحسن سنة 2004 فقدر ب 85.33مليار دولار أمريكي، لكن عرف مستويات مرتفعة بداية من سنة 2005 حيث بلغ 103.2مليار دولار أمريكي يستمر بالارتفاع بعد ذلك ليصل 213.81مليار دولار أمريكي سنة 2014 وذلك بسبب ارتفاع الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث تعاظمت قيمة صادرات المحروقات للتوترات السياسية والعسكرية في المناطق المهمة لإمداد النفط والغاز مثل الأزمة النووية في إيران والحرب في العراق و ليبيا ونيجيريا، لكن هذا الوضع لم يدم لينخفض وينخفض إجمالي

الدخل حيث قدر ب 165.87 و 159.05مليار دولار أمريكي بين سنتي 2015و 2016 ، وذلك لتعرض الاقتصاد الجزائري لأزمة أصابت قطاع المحروقات خلال النصف الثاني من سنة 2014 حيث سجل تراجع لسعر البترول فقدر ب80 دولار للبرميل شهر نوفمبر من نفس السنة بعدما كان 122.54دولار سنة 2011 و109.55دولار سنة 2013، وبالرغم من ذلك سمح الاستثمار المطرد وسياسة إعادة التوزيع السخية في الحفاظ على وتيرة النمو و حقق الدخل الوطني المحلي 170.37مليار دولار أمريكي سنة 2017

"و قد سجل الدخل الوطني المحلي خارج المحروقات نموا بنسبة 5.5 %سنة 2015،مقابل 5.6%سنة 2014، حيث قام نمو الدخل الوطني المحلي في سنة 2015على الزراعة بمساهمة 0.8%والتجارة 0.7 % والبناء والأشغال العمومية 0.5%والنقل والاتصالات 0.5% وكان التضخم السنوي قد بلغ ذروته مسجلا نسبة 8.9%سنة 2013 ".**(تقرير الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،2016، ص 1)**

وقد ساهم ارتفاع الدخل الوطني الإجمالي في تحسن نصيب الفرد الجزائري من الناتج الوطني المحلي ، فلقد عرف نصيب الفرد من الدخل الوطني المحلي تراجعا في فترة الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الوطني، وبسبب ضعف مشاركة الأفراد في خلق الثروة الوطنية وضعف النمو المحقق والجدول التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

الشكل رقم (3-3): تطور نصيب الفرد الجزائري من الناتج الوطني المحلي خلال الفترة (1995-2016).

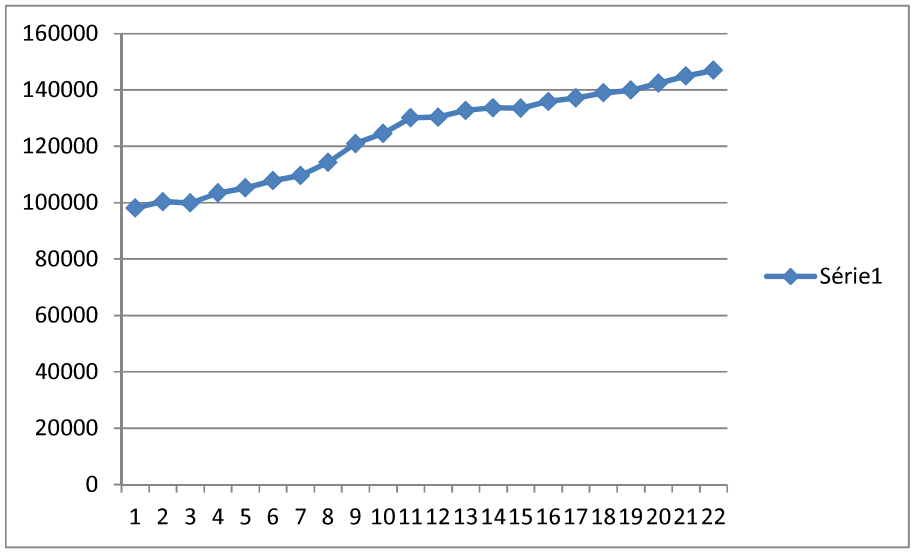

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

إن الشكل رقم (3-3) يبرز ارتفاعا في نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي حيث قدر ب 146981.825دج سنة 2015 بعدما كان يقدر ب98142.3852سنة 2015 وهو ما جعل الجزائر من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

لكن بالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي المحلي إلا أنه لا يعكس حقيقة واقع الفرد، إذ أن نصيب الفرد من الدخل الإجمالي يعد متوسطا عاما لكافة أفراد المجتمع، ولا يعكس مستويات توزيع الدخل حسب فئاته المختلفة، إذن المشكلة تكمن في عدالة توزيع هذا الدخل لصالح محدودي الدخل و الفقراء، ففجوة توزيع الدخل في الجزائر فجوة عميقة على الرغم من تحسن المستوى العام لدخل الفرد، مما أدى لضعف التنمية خاصة وأن عدالة توزيع الدخل شرط ضروري لنجاح هذه الأخيرة والتخفيف من حدة الفقر، وأحد مكوناتها الرئيسية فالنمو الاقتصادي غير كاف لوحده في تخفيف الفقر إلا إذا تزامن ذلك مع توزيع عادل للدخل وأكثر إنصافا للفقراء وهو ما يعرف بمقاربة النمو المحابي للفقر.

ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تعطينا فكرة عن مدى التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع وبين مختلف مناطق الوطن هو مؤشر جيني والجدول التالي يبرز لنا تطور مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل خلال الفترة الممتدة من(1995-2011).

الجدول رقم (3-1): تطور مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل خلال الفترة الممتدة من (1995-2011).

السنوات	1995	2000	2005	2011
مؤشر جيني	35.19	34.1	31.8	31.16
مؤشر جيني للقطاع الحضري	42.56	40.92	37.5	36.74
مؤشر جيني للقطاع الريفي	26.13	21.66	21.6	17.85
نسبة إنفاق 20%الأفقر Q1	6.792	7.8	7.3	8.4
نسبة إنفاق 20%الأغنى Q5	43.04	43.11	42.1	40.7
Q5/ Q1	6.3368669	5.52564103	5.76712329	4.8452381
نسبة إنفاق الطبقة الوسطى	50.17	49.1	50.6	50.9

المصدر: بن لحسن الهواري، **التفاوت في توزيع الدخل وإشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 126.

يوضح الجدول (1-3) انخفاض معامل جيني حيث قدر ب31.16 سنة 2011بعدما كان 35.19 سنة 1995، مما يدل على تحسن في توزيع الدخل إلا ذلك لا يعني الوصول لدرجة العدالة في توزيع الدخل، ويؤكد على وجود التفاوت، لكن يبقى هذا الأخير أقل عدالة في الحضر مقارنة مع الريف، فقد قدر تراوح مؤشر جيني للقطاع الحضري بين 42.56سنة 1995 و 36.74 سنة 2011، أما بالنسبة لمؤشر جيني للقطاع الريفي فكان أكثر وأحسن عدالة فتراوح بين 26.13 سنة 1995 و17.85سنة 2011 وهو أمر طبيعي كون الدخل يتمركز في يد فئة قليلة تقطن في المدن.

كما توضح بيانات الجدول (1-3) ارتفاع نصيب أفقر 20%من السكان من الدخل و الإنفاق من 9.792% سنة 1995إلى 8.4% سنة 2011 مما يبرز تحسنا لكن تبقى النسب ضعيفة مقارنة مع الفئة الأغنى، فقد انخفض نصيب أغنى 20%من السكان الجزائريين من 43.04و 40.7بين سنتي 1995و2011 و هو يمثل تحسنا طفيفا لاستمرار استحواذ هذه الفئة على النصيب الأكبر من الدخل ، فتحسن توزيع الدخل مرتبط بانخفاض معامل جيني عند هذه الفئة ، و أما لنجاح مكافحة الفقر لابد من تحسين نصيب أفقر 20%من السكان من الدخل لان هذا الفئة هي التي تضم الفقراء في المجتمع .

وبالنسبة إلى نصيب الطبقة الوسطى فعرف ارتفاعا ولكن انخفض سنة 2000حيث قدر ب 49.1% ويمكن إرجاع ذلك للأزمة التي شهدها الاقتصاد الوطني وأثر الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة آنذاك التي أثرت على تدهور القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة وفي نفس السنة أثر بالإيجاب على الطبقة الغنية، ولكن تحسن الوضع بالنسبة إلى الطبقة الوسطى فقدرت نسبة إنفاقها ب50.6سنة 2005 و50.9سنة 2011 وهذا بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي من جهة والوفرة المالية التي تحققت بفضل ارتفاع أسعار البترول، مما سمح للحكومة تحسين سياساتها الاجتماعية والاعتماد على الدعم وزيادة التحويلات الاجتماعية مما سمح للفقراء والطبقة الوسطى بزيادة إنفاقها الاستهلاكي.

المطلب الثالث :التحويلات الاجتماعية والفقر في الجزائر.

في هذا المطلب سنلقي الضوء على واحد من محددات الفقر الاقتصادية وهي التحويلات الاجتماعية ، حيث تعتبر من أهم بنود نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة، حيث وضعها المشرع الجزائري في القسم السادس (النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن) تحت العنوان الرابع (التدخلات العمومية) وهذا حسب المادة 24 من القانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية، وبغية تحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، تقوم الدولة بتقديم مختلف المساعدات للفئات الفقيرة والمحرومة عن طريق تخصيص جزء من نفقاتها يعرف بالتحويلات الاجتماعية تستهدف هذه الفئات الضعيفة، عرفت التحويلات الاجتماعية ارتفاعا ملحوظا خلال الألفية الثالثة والشكل الموالي يوضح تطور حجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة(2000-2012). **(قويدري، 2015،ص137)**

الشكل رقم (4-3):تطور حجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة(2000-2012)

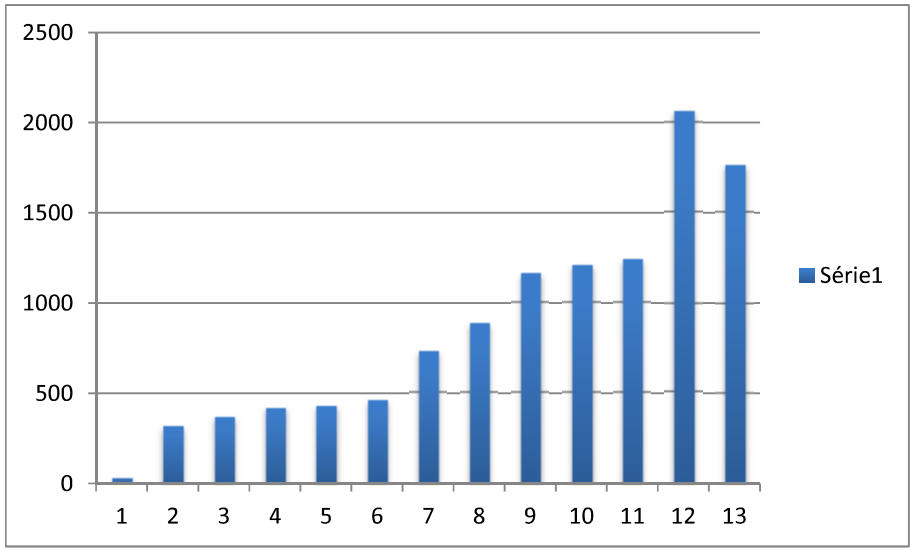

المصدر: : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع (قويدري ، 2015،ص138)

من خلال الشكل رقم (4-3) يتضح لنا ارتفاع في حجم التحويلات الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة خلال الفترة 2000-2012، حيث انتقل من 26.24مليار دينار جزائري سنة 2000إلى 1763.7مليار دينار جزائري، هذا التحسن يمكن إرجاعه لاهتمام الدولة بتحسين أوضاع الفئات الهشة في المجتمع عن طريق سياسات اجتماعية كالشبكة الاجتماعية والوكالة الوطنية للتنمية و ترقية تشغيل الشباب وساهم في ذلك الفوائض المالية التي دفعت بالحكومة الجزائرية لاعتماد سياسة توسعية في الإنفاق

العام منذ "بداية سنة 2010 حيث ارتفعت نفقات التسيير التي قدرت ب 3879.3 مليار دينار جزائري و 4782.63 مليار دينار جزائري سنتي 2011و 2012 على التوالي" **(بن موسى، عية، 2014،ص 778)** ، كذلك يمكن تفسير الارتفاع الهام للتحويلات الاجتماعية سنة 2011 إلى المبالغ الهامة التي وجهت لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية بعد ما يعرف بأحداث جانفي.

والجدول التالي يوضح تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة(2010-2015).

الجدول رقم (2-3) :تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة(2010-2015).

أوجه التحويلات الاجتماعية	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دعم السكن	324.5	754.1	461.7	250.6	255.2	357.1
دعم الأسرة	318.6	492.4	423.2	405.6	422.1	451.1
منح أسرية	44.4	41.6	41.4	41.9	42.5	42.6
دعم التعليم	87.6	89.2	90.2	100.3	103.0	109.5
دعم أسعار الحبوب الغذائية و الحليب	96.2	279.1	215.6	197.4	213.7	225.5
إتاحة الكهرباء والغاز والماء	90.4	82.4	76.0	66.0	63.0	73.6
دعم المتقاعدين	144.0	139.5	250.0	257.9	252.1	251.3
دعم الصحة	199.3	367.8	364.9	263.7	320.5	323.2
دعم المجاهدين	124.1	125.7	156.9	171.9	180.6	198.2
دعم الفقراء و ذوي الدخل الضعيف	128.8	185.5	211.8	224.6	178.7	169.7

المصدر : تقرير الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،**موجز قطري الجزائر**، 2016 ص 35.

يظهر لنا من خلال هذا الجدول أن التحويلات الاجتماعية متنوعة و موجهة لدعم الفئات الضعيفة في الكثير من المجالات المهمة ومن خلال بيانات هيكل التحويلات الاجتماعية نلاحظ ارتفاع في حجم المبالغ المخصصة لكل بنوده، فنلاحظ أن أكبر دعم تحصل عليه هذه الفئات كان في مجال السكن فقدر حجم الدعم بأكثر من 250مليار دينار جزائري خلال الفترة (2010-2015) وكانت أكبر نسبة دعم سنة 2011ب754.1مليار دينار جزائري، كما وجهت التحويلات الاجتماعية لدعم الأسر بقيمة تتراوح بين 318.6 و 492.4مليار دينار جزائري، كما وتقدم لهم منح أسرية تفوق 41مليار دينار جزائري، وتدعم الحكومة التعليم والصحة حيث ارتفع الدعم الموجه للتعليم من 87.6مليار دينار جزائري إلى 109.5مليار دينار جزائري سنة2015، وبلغ مقدار دعم الصحة 199.3مليار دينار جزائري سنة 2010ووصل إلى 323.2مليار دينار جزائري سنة 2015.

كما وبلغت التحويلات المرتبطة بالمنتجات المولدة للطاقة من كهرباء وغاز والماء 73.6 مليار دينار جزائري سنة 2015 بعدما كانت 90.4 مليار دينار جزائري.

ومن أهم التحويلات الاجتماعية هي تلك الموجهة لدعم الفقراء وذوي الإعاقة وذوي الدخل الضعيف حيث قدر الدعم ب 128.8مليار دينار جزائري سنة 2010 ووصل لأعلى سنة 2013 ب224.6مليار دينار جزائري، أما دعم أسعار الحبوب الغذائية والحليب فهو من أهم التحويلات التي تساعد الأسر الفقيرة كونها سلع أساسية، لكن الإعانات الموجهة لعدم هذه السلع يستفيد منها أصحاب المصانع (كالحليب والسكر والدقيق)، كما يستفيد منه باقي فئات المجتمع غير المحتاجة كونها تشتري السلع المدعمة وبكميات أكثر من التي تشتريها الفئات أو الأسر المحتاجة، الأمر الذي يتنافى مع الوجهة الأساسية لهذه الإعانات، بالإضافة إلى ما سبق فهناك دعم يوجه لفئات قدمت الكثير للمجتمع كالمتقاعدين والمجاهدين .

ولكن لمعرفة التطور الفعلي والحقيقي للتحويلات الاجتماعية، ندمج مؤشر الناتج الداخلي الخام في تحليل هذه التحويلات ونقيس نسبتها بالنسبة لهذا المؤشر بالإضافة إلى نسبة هذه التحويلات من إجمالي النفقات العامة للدولة وهو ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (3-3) : تطور التحويلات الاجتماعية بالنسبة للناتج الداخلي في الجزائر للفترة(2000-2015).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج الداخلي الخام %	06.36	07.45	08.06	07.92	06.96	06.08	08.61	09.45
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج الداخلي الخام %	10.50	11.99	10.29	14.26	09.66	09.5	09.4	10.4
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة التحويلات الاجتماعية من النفقات %	40.84	46.26	49.72	30.04	30.31	32.00	50.50	45.78
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التحويلات الاجتماعية من النفقات %	48.59	45.36	44.51	44.90	/	/	/	/

المصدر : قويدري كمال، دراسة **قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، المجلد 6 ، العدد1، **ص 140.**

-النسب الخاصة بسنة2013، 2014، 2015 من المرجع :تقرير الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **موجز قطري الجزائر** ، 2016، ص35.

-نسب التحويلات الاجتماعية من النفقات من موقع: البنك الدولي .

يوضح الجدول رقم (3-3) أن الدولة الجزائرية اهتمت بتقليص حدة الفقر عن طريق السياسة التي انتهجتها خلال الألفية الثالثة وتوجيه كل أنواع الدعم للفئات الهشة من المجتمع وهو ما تبينه النسب المرتفعة للنسبة الكبيرة المخصصة للتحويلات الاجتماعية من الناتج الداخلي الخام حيث ارتفعت بنسبة 8% من 06.36%سنة 2000إلى 14.26%سنة 2011، لتنخفض سنة 2012 وتسجل 09.66%، كما يظهر هذا الاهتمام من خلال نسبة التحويلات الاجتماعية من مجموع النفقات العامة حيث تعدت 30 %، ووصلت 50.50 سنة % سنة 2006، وقد فاقت 44 % خلال الفترة 2007-2011، بل وقد طالب الكثير من الخبراء الاقتصاديين بضرورة خفض الدعم لتأثيره على قدرة نمو الاقتصاد الجزائري، فعلى الرغم من الآثار الإيجابية للتحويلات الاجتماعية كمساهمتها في دعم النمو من خلال رفع القدرة الاستهلاكية للأسر وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية وزيادة الاستثمار والعمالة بالإضافة إلى

رفع القدرة الشرائية للفئات المحرومة وتحسين مستواها المعيشي إلا أن ارتفاع التحويلات الاجتماعية له آثار سلبية على الاقتصاد مما يسببه من عجز في الميزانية و ارتفاع في معدلات التضخم.

المطلب الرابع: الفقر والاستهلاك العائلي في الجزائر.

إن العلاقة بين الاستهلاك والفقر تم الاهتمام من الدراسات الحديثة وهو ما سنتعرف عليه في هذا المطلب، حيث أن الأسر الفقيرة تعرف انخفاضا في مستوى معيشتها وحجم استهلاكها، بالإضافة إلى أن كيفية إنفاق الأسرة لدخلها المتاح ومدى تخصيصها لجزء منه لرفاهيتها كالرحلات و الأجهزة الحديثة ، الكتب والصحف ... الخ.

فاستهلاك الأسرة معتمد على حجم دخلها، فكثيرا ما يستخدم الدخل للدلالة على مستوى المعيشة والفقر في الدول، وفي الجزائر نجد أن مستويات الدخل تأرجحت بين السياسات العامة للدولة وأسعار النفط في السوق العالمية وتأرجحت معها مستويات معيشة السكان، وبغية تحسين ظروف معيشة السكان ومكافحة الفقر قامت الدولة برفع الأجر الوطني المضمون وكذلك إطلاق العديد من البرامج في مختلف القطاعات على غرار قطاع السكن والموارد المائية والنقل و غيرها.

كما عملت الدولة -مفاوضات بين الأطراف الثلاثة الحكومة ، أرباب العمل، والتنظيمات النقابية - على الرفع من قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون سنة 2012إلى 18000دج وذلك للحفاظ على مستوى معيشة السكان **(مالكي، ساهل، 2016،ص 69)**، ويراعى في تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون تطور متوسط الإنتاجية الوطنية المسجلة، الأرقام الاستدلالية لأرقام الاستهلاك والظروف الاقتصادية العامة كمستوى النمو الاقتصادي والقدرة الاستهلاكية للمواطن، والجدول التالي يوضح تطور الأجر الأدنى المضمون في الجزائر.

الجدول رقم (4-3): تطور الأجر الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة(1994-2012).

السنة	الأجر الوطني المضمون
1جانفي 1994	4000
1ماي 1997	4800
1جانفي 1998	5400
1سبتمبر 1998	6000
1جانفي 2001	8000
1جانفي 2004	10000
1جانفي 2007	12000
1جانفي 2010	15000
1جانفي 2012	18000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **فصل الأجور ،حوصلة إحصائية 1962-2011**.ص 77.

نلاحظ من خلال الجدول أن الأجر الأدنى المضمون قد ارتفع من 4000دج سنة 1994 ليصل إلى1800دج سنة 2012، لكن تعتبر هذه الزيادة وهمية، فكل زيادة في الأجور كانت تقابلها زيادة في الأسعار لا سيما المواد الاستهلاكية الأساسية التي رفع الدعم عنها، مما يساهم في انخفاض القدرة الشرائية، وفقدان الدينار لقيمته وارتفاع معدلات التضخم خاصة في التسعينيات فقد قدرت ب 29.77%سنة 1995.

الجدول رقم (5-3): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2016).

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم %	29.77	18.67	5.73	4.95	2.64	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
معدل التضخم %	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

فيتضح من خلال الجدول انخفاض معدلات التضخم من29.77%سنة 1995 إلى 4.78%سنة 2015 وسجل اقل معدل تضخم فقدر ب0.33 سنة 2000، ولكن بالرغم من هذا الانخفاض إلا أن هذه النسب تعتبر مرتفعة.

ولذلك بالرغم من محاولات الدولة للرفع من القدرة الشرائية للمواطن الجزائري إلا أن ثروات الفئات الاجتماعية انهارت، وأكثر فئة تضررا هي الفئات الفقيرة التي صعب عليها الإنفاق على السلع الاستهلاكية الأساسية وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (6-3) : نصيب الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني.

السنوات	1988	1990	2000	2005	2008	2009	2015
نصيب الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني %	6.5	6.6	7.8	7.3	7.4	7.5	7.8

Source : 2éme rapport national des objectifs du millénaire pour le développement,2010 ,p2

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نصيب الخمس الأفقر من السكان قد ارتفع -بصفة ضيئلة- من6.5%سنة 1988 وارتفع إلى 7.8 %، لكن تبقى النسبة ضعيفة، وذلك لعدم حصول تنمية حقيقية وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بالإضافة إلى انخفاض الدخول و تفشي البطالة.

كما أن توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب الأعشار يعطي صورة واضحة على مدى التفاوت في الإنفاق عند الأسر في مختلف الطبقات وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (7-3): توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب الأعشار لسنة 2011.

الشريحة	إجمالي الاستهلاك	نصيب الأسر من الإنفاق الاستهلاكي
أفقر 10%	157.1	3.5
ثاني أفقر عشير	220.2	4.9
ثالث أفقر عشير	263.7	5.9
رابع أفقر عشير	301.7	6.7
خامس أفقر عشير	345.7	7.7
سادس أفقر عشير	394.6	8.8
سابع أفقر عشير	449.2	10
ثامن أفقر عشير	529.2	11.8
تاسع أفقر عشير	661	14.7
أغنى عشير	1167.2	26

المصدر: بن لحسن الهواري، **التفاوت في توزيع الدخل وإشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد السادس، ديسمبر ،ص 136.

يتضح لنا من خلال الجدول أن هناك تفاوت في الإنفاق لدى الأسر، حيث تكون منخفضة لدى الأسر الفقيرة والتي حيث تراوحت بين 3.5 %و 7.7%، أما الطبقة المتوسطة 11.8%، أما بالنسبة للأسر الغنية فكانت نسبة الإنفاق 26%، أي ضعف ما أنفقته الأسر الفقيرة وهو ما يعبر عن سوء توزيع الدخل والإنفاق و كان بذلك من أهم أسباب انتشار الفقر.

و يمكن تقسيم إنفاق الأسر إلى إنفاق غذائي ونفقات معيشية خاصة بالثقافة والترفيه.

1-الإنفاق الغذائي للأسر:

تعد حصة الإنفاق على الغذاء في الهيكل العام لنفقات الأسرة هي مؤشر على مستوى الحياة والفقر لهذه الأخيرة، انخفضت هذه الحصة بنسبة 44.6% سنة 2000إلى 41.8 %سنة 2011 تركز الأسر الجزائرية لتلبية احتياجاتها الغذائية، والإنفاق في المقام الأول للحصول على اللحوم الحمراء والبيضاء بنسبة 21.7%، تأتي منتجات الحبوب من حيث الإنفاق على الغذاء بحصة بلغت 17.5%، 22.5%بين الأسر الفقيرة و14.3%بين الأغنياء، وتحل الخضروات الطازجة في المرتبة الثالثة

بحصة بلغت 13.4%، 15%بين الفقراء 11.7%بين الأغنياء، بمقابل يمثل إنفاق استهلاك الحليب ومنتجات الألبان أعلى نسبة 8.4 %لدى الأسر الفقيرة، في حين أن الأسماك والفاكهة الطازجة مستهلكة أكثر من قبل الأسر الفقيرة ب0.8%و الأغنياء 5.9%؛والجدول التالي يوضح الأسعار والأرقام الاستدلالية للأسعار.

الجدول رقم (8-3) الأسعار و الأرقام الاستدلالية للأسعار.

التعيين	الوحدة	2012	2013	2014	2015
حليب طازج (1لتر)	كيس	25.00	25.00	25.00	25.00
زبدة مجهزة أو بالجملة	كلغ	757.56	880.80	937.11	965.90
زيت المائدة فريدور (2لتر)	قارورة	259.23	260.76	255.51	250.45
فاصوليا يابسة بيضاء	كلغ	149.55	213.09	255.07	182.86
البطاطا	كلغ	55.53	40.16	53.80	58.11
بصل يابس	كلغ	52.21	50.18	44.34	69.54
طماطم عادية	كلغ	76.39	72.25	76.34	84.53
برتقال طومسون	كلغ	126.88	132.49	127.45	138.39
عرجون تمور	كلغ	317.15	343.48	411.75	424.78
سكر قطعة (01كلغ)	علبة	97.96	96.52	95.45	95.22
سكر مبلور (01كلغ)	كيس	86.02	84.88	84.68	85.91
دقيق القمح (25كلغ)	كيس	1126.54	1126.54	1126.54	1167.74
كسكس صناعي (01كلغ)	كلغ	86.08	90.41	92.86	109.35
عجائن غذائية معكرونة	500غ	39.87	42.13	42.14	43.52
شريحة لحم البقر	كلغ	1216.28	1357.22	1392.27	1400.30
لحم بقري بالعظام	كلغ	792.60	841.66	866.98	890.51
لحم الغنم	كلغ	1205.05	1378.52	1402.63	1436.39
دجاج منزوع الأحشاء	كلغ	330.89	293.47	296.38	319.19
البيض (الوحدة)	وحدة	10.06	10.53	11.05	09.70
سردين طازج	كلغ	291.02	354.58	388.92	438.54
قهوة مطحونة(250غ)	علبة	144.75	145.17	145.64	150.66

المصدر : حاج محمد رابح،حلوان نريمان، **الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015**، 2016، **ص 65.**

يتضح من خلال الجدول أن أسعار مختلف السلع الأساسية مرتفعة خلال الفترة 2012-2015 لعدة أسباب مما يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك و بالتالي تدني في مستواه المعيشي .

"وقدساهم ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية على النمط الاستهلاكي للأسر، فأصبح غذاؤها الأساسي الحبوب، الحليب و مشتقاته، البقول الجافة و البيض، أما اللحوم و الأسماك و الفواكه و الخضر فهي تستهلك بكمية أقل نتيجة غلائها مما يسبب سوء التغذية و تدني الحالة الصحية للأسر الفقيرة، وبالتالي ضعف إنتاجيتها" .**(makboul,2009 ,p13)**

2-النفقات المعيشية على الثقافة و الترفيه .

تنفق الأسر الجزائرية أكثر من 97 مليار دينار جزائري للثقافة و الترفيه،58.9مليار دينار لشراء السلع الإلكترونية (60%من مجموع الإنفاق على الثقافة و الترفيه)،18.8مليار دينار للسفر (19%) و10.7مليار دينار لنفقات الترفيه (11%) بمقابل ذلك يمثل الإنفاق السنوي على شراء الكتب والصحف والمجلات سوى 5مليار دينار جزائري(5%).

الجدول رقم (9-3) :النفقات المنزلية السنوية للثقافة والترفيه (وفق تحقيق الإنفاق الاستهلاكي للأسر سنة 2011) الوحدة : مليون دينار جزائري

	الحضر	%	الريف	%	الإجمالي	%
الخصائص الالكترونية	46205	58.1	12704	70.5	58909	60
مقالات الموسيقى، الرياضة والتخييم والترفيه	2509	3.2	591	3.3	3101	3
شراء الكتب والصحف والمجلات	4354	5.5	1009	5.6	5363	5
رسوم المشاهدة والثقافة والترفيه	9711	12.2	986	5.5	10697	11
نفقات السفر والترفيه	16307	20.5	2550	14.2	18856	19
التكاليف وإصلاح المنتجات	472	0.6	172	0.95	644	1
المجموع	79558	100	18012	100	97570	100

المصدر: المجلس الاقتصادي الاجتماعي، **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، 2015 ، ص 128 .

يتضح من خلال هذا الجدول أن العائلات الجزائرية تقوم باستهلاك يحقق رفاهيتها مثل شراء الأجهزة الالكترونية والكتب بالإضافة إلى السفر، لكن يكون هذا الاستهلاك أقل في المناطق الريفية (18012مليون دينار جزائري) مقارنة بالمدن (79558مليون دينار جزائري).

المبحث الثاني: المحددات الاجتماعية لظاهرة الفقر في الجزائر.

إن محددات ظاهرة الفقر في الجزائر لا تقتصر على المحددات الاقتصادية والمتعلقة بالدخل وإنما هناك محددات أخرى اجتماعية لا تقل أهمية عن سابقتها كالبطالة التي تزيد من إمكانية الوقوع ضمن خطوط الفقر، أيضا الكثافة السكانية والارتفاع المستمر لعدد السكان في الجزائر، كما لا ننسى الجانب الصحي والتعليمي للفرد الجزائري الذي يلعب تطورهما دورا مهما في القضاء على الفقر، حيث ضعف كل من التعليم والصحة يحد من اغتنام الفرص وتحسين المستوى المعيشي والحصول حياة أفضل.

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية :

- الفقر و الكثافة السكانية في الجزائر؛
- الفقر و البطالة في الجزائر؛
- الفقر و الصحة في الجزائر؛
- الفقر و التعليم في الجزائر.

المطلب الأول : الفقر والكثافة السكانية في الجزائر.

في هذا المطلب سنتعرض لأحد المحددات الاجتماعية وهو النمو السكاني الذي يعتبر عنصرا هاما لتفسير ظاهرة الفقر، حيث أنه وبحسب العديد من الاقتصاديين كلما ازداد عدد السكان يرتفع معدل الفقر، ولذلك لعدم وجود توازن بين نسبة الزيادة السكانية ونسبة النمو الاقتصادي، وفي هذا الوضع تقف الدولة عاجزة عن تلبية حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الموارد المتاحة مما يؤدي إلى حدوث إخفاق في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتعميق الفقر و تقليل فرص العمل.

1- تطور إجمالي عدد السكان الجزائر .

كان عدد سكان الجزائر يبلغ في 1990 ما يقرب 25 مليون نسمة قبل أن يرتفع في 2007 إلى 34.1 مليون، وقدر مجموع السكان المقيمين بالجزائر منتصف سنة 2014ب 39.114 مليون نسمة، على الرغم من الانخفاض الذي سجل سنة 2013، وقد واصل النمو السكاني في الارتفاع فقد بلغ 40.4مليون نسمة في 01جانفي 2016، كما تجاوز عدد المواليد الأحياء مليون نسمة للعام الرابع على التوالي فقدر إجمالي السكان ب41.3مليون نسمة، ليصل 42.2مليون نسمة سنة 2018 وتصدرت

ولاية الجزائر صدارة الولايات من حيث عدد المواليد الجدد في 2017 بـ 102.025 مولود متبوعة بسطيف (53.328 مولود) ووهران (41.285 مولود) وقسنطينة (38.112 مولود) وباتنة (36.808 مولود، **(2018*،ص1)** وإذا استمر هذا الارتفاع على ما هو عليه في المستقبل، فهذا من شأنه مضاعفة حجم السكان الجزائريين في أقل من 34سنة .**(المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2015،ص31)**

والشكل التالي يوضح تطور إجمالي عدد سكان الجزائر خلال الفترة(1995- 2016).

الشكل رقم (5-3): إجمالي عدد سكان الجزائر خلال الفترة(1995-2016).

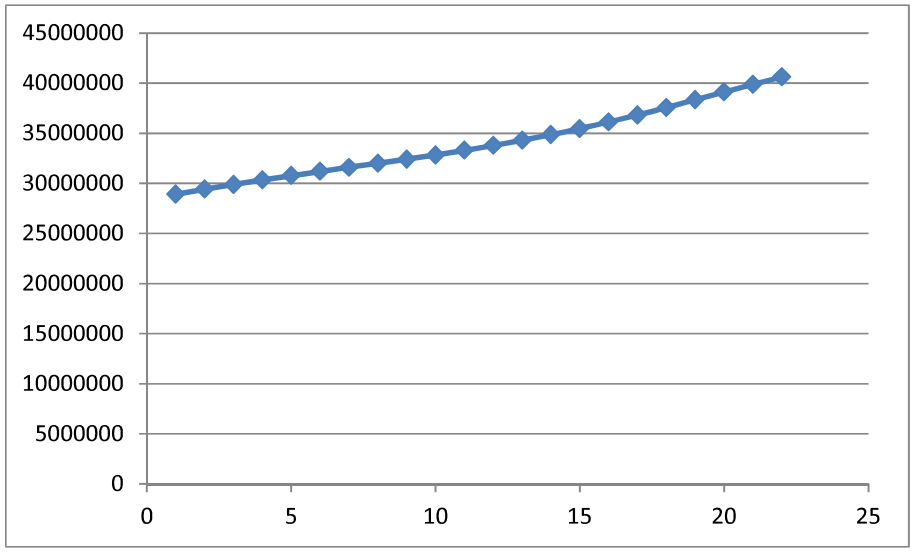

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل (5-3) يتضح لنا استمرار ارتفاع إجمالي عدد سكان الجزائر المقيمين خلال الفترة 1995-2016، لكن نسبة الزيادة السكانية ارتفعت بصفة في السنوات الأخيرة 2015و2016 حيث فاق عدد المواليد الجدد مليون نسمة في السنة الواحدة.

2-التركيبة السكانية :

تميزت تركيبة السكان حسب السن بتاريخ أول جويلية 2014 :

تواصل الارتفاع في نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، والتي انتقلت من 11.4%إلى 11.6%ما بين 2013و 2014.

* متوفر على الموقع الالكتروني http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20180627/145117.html ،2018/06/27،21:15

كما عرفت نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15سنة ارتفاعا، حيث انتقلت من 28.1%إلى 28.4%خلال نفس الفترة.

واصلت نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15-59سنة) انخفاضها، حيث تراجعت من 64.0% إلى 63.6% في الفترة ما بين 2012 و 2013، لتبلغ 63.1 %في سنة 2014، في حين واصلت نسبة الفئة التي تتجاوز أعمارها 60سنة ارتفاعها حيث انتقلت من 8.3%إلى 8.5%مابين سنتي 2013و 2014، أي ما يعادل 3334000 نسمة .

ومن جهة أخرى بلغ حجم الفئة النسوية في سن الإنجاب (15-سنة 49)10.7مليون امرأة .**(الديوان الوطني للإحصائيات ، 2014، ص1)**

وعن توزع سكان الجزائر حسب الجنس تظهر نفس البيانات أن عدد الرجال يتجاوز بشكل طفيف عدد النساء حيث بلغ عدد السكان الذكور 21.1 مليون نسمة حتى 1 جانفي 2017 مقابل 20.59 مليون من السكان الإناث، من إجمالي 41,72 مليون نسمة.

أما عن الفئات العمرية، تشير بيانات الديوان الوطني للإحصاء إلى أن عدد السكان الذين لا يتجاوز عمرهم 25 سنة بلغ 18,76 مليون نسمة أي 45 بالمائة من إجمالي السكان.

ويقدر عدد السكان الأقل من 30 سنة بـ 22.48 مليون نسمة أي 54 بالمائة من إجمالي السكان. **(2018[†]،ص1)**

وقد عرف معدل الخصوبة في سن مبكرة تراجعا معتبرا، نتيجة لمعدل المواليد، مما سمح بالحد من خطر وفاة الأمهات في تلك السن، وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة الطفيفة لمعدلات الخصوبة الكلية لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و29 سنة منذ 2010/2008، لتعود إلى المستويات المسجلة خلال فترة ما قبل 2000.

ارتفع متوسط سن الزواج لدى النساء من 20.9سنة 1977،إلى 23.7سنة 1987وصولا إلى 29.1 سنة 2008بزيادة قدرها 43%خلال تلك الفترة، لتزداد بذلك نسبة العازبات، وقدر عدد العزاب من الرجال الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 29 سنة، نسبة 81.2%سنة 2012، مقابل 44.7% من النساء، والجدير بالذكر أن نسبة 2%من النساء الشابات المتراوحة سنهن بين 25 و29 سنة يعانين فعلا تجربة

[†] متوفر على الموقع الالكتروني http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20180627/145117.html، 2018/06/27، 21:15

الطلاق. **(المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2015،ص3)**،والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الديموغرافية للسكان المقيمين في الجزائر خلال الفترة(2013-2015).

الجدول رقم (10-3):بعض المؤشرات الديموغرافية للسكان المقيمين الجزائريين خلال2013-2015.

معدل الإعالة الديموغرافية للأشخاص (%)

المؤشر / السنة	2013	2014	2015
المعدل الخام للولادات	25.14	25.93	26.03
المعدل الخام للوفيات	04.39	04.44	04.57
معدل الزيادة الطبيعية	20.7	21.5	21.5
معدل وفيات الأطفال	22.4	20.0	22.3
معدل المواليد أموات	15.4	14.6	13.9
المعدل الخام للزيجات	10.13	09.88	09.24
معدل الطلاق	14.81	15.75	16.23
إجمالي	57.3	58.5	60.1
الأقل من 15سنة	44.2	45.0	46.1
60سنة فأكثر	13.1	13.5	14.0

معدل الحياة عند الولادة (بالسنوات)

عند الرجال	76.5	76.6	76.4
عند النساء	77.6	77.8	77.8
المجموع	**77.0**	**77.2**	**77.1**

المصدر: حاج محمد رابح،حلوان نريمان، **الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015**، 2016، ص 6.

من خلال الجدول (1-3) يتضح ارتفاع المعدل الخام للولادات من 25.14%سنة 2013إلى 26.03% سنة 2015، في حين سجل ارتفاع طفيف في المعدل الخام للوفيات من 4.39% سنة 2013 إلى 04.57 % سنة 2015، وقدر معدل وفيات الأطفال ب22.4%سنة 2013 و22.3% سنة 2015 بعدما سجل انخفاضا سنة 2014، ولكن في المقابل سجل انخفاضا في معدل المواليد أموات من 15.4 %سنة 2013 إلى 13.9%سنة 2015، أما بالنسبة لمعدل الزيادة الطبيعية فارتفع من 20.7%سنة 2013 إلى 21.5 %سنة 2014 و2015، بالإضافة إلى انخفاض المعدل الخام للزيجات من 10.3% إلى 09.24 % وارتفاع معدل الطلاق من 14.81 %إلى 16.23% خلال نفس الفترة.

أما معدل الإعالة الديموغرافية الإجمالي شهد ارتفاع من 57.3% سنة 2013، إلى 58.5 سنة 2014وصولا 60.1 % سنة 2015، حيث تراوح عند الفئة أقل من15سنة بين 44 %و46%، وعند الفئة الأكثر من 60سنة تراوح بين13 % سنة 2013إلى 14%سنة 2015.

وبالنسبة لمعدل الحياة عند الولادة الإجمالي كان في حدود 77 سنة خلال الفترة 2013-2015، حيث سجل عند النساء معدل حياة يفوق 77 سنة، وأما الرجال فكان المعدل المسجل 76سنة خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني : الفقر والبطالة في الجزائر.

في هذا المطلب سنتعرف على دور البطالة في انتشار الفقر، حيث ينشأ هذا الأخير من انعدام فرص العمل وعدم القدرة على الحصول على دخل مناسب يكفل للفرد معيشته ويعرضه لكل أشكال الحرمان، فالجزائر ضمن برنامجها لمكافحة الفقر سخرت أغلب جهودها لتطوير سوق العمل وإصلاحه لزيادة فرص العمل وسط الشباب، خاصة و أن العمل هو أساس التنمية الاقتصادية لذلك أصبح من بين أولويات السياسة الاقتصادية في الجزائر.

1-تطور معدل البطالة في الجزائر.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من معدلات بطالة مرتفعة، فبلغت البطالة ذروتها في نهاية التسعينيات ولم يشهد تحسن يذكر إلا مطلع الألفينات والشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (1995-2016) .

الشكل (6-3): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة(1995-2016)

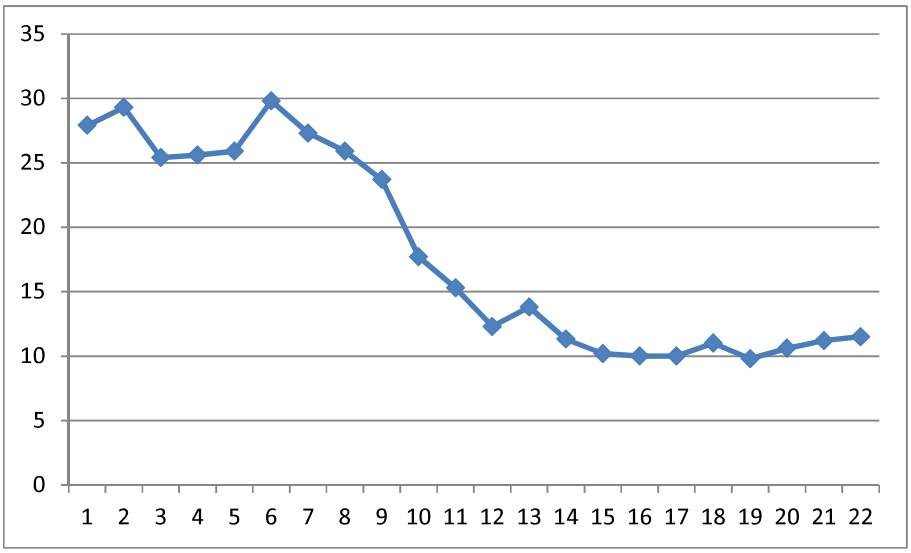

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات البنك الدولي .

من خلال الشكل (6-3) نلاحظ تذبذب في معدلات البطالة خلال الفترة 1992-2016، فقد سجل معدل البطالة ارتفاع في فترة التسعينيات حيث قاربت 30%سنة 1996 و يمكن إرجاع ذلك لتداعيات الأزمة البترولية، والإصلاحات الاقتصادية وبرامج إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للمؤسسات، العمومية وكذلك غياب الاستثمارات، ثم شهدت معدلات البطالة انخفاضا مطلع الألفينات فبلغ معدل البطالة 15%سنة 2005 واستمر بالانخفاض إلى غاية سنة 2011 حيث قدر ب10%، ليسجل أقل معدل للبطالة سنة 2013 ليرتفع مرة أخرى سنة 2016 حيث قدر ب11.5% ويمكن إرجاع أسباب انخفاض معدلات البطالة منذ سنة 2011إلى عودة ارتفاع أسعار النفط بالموازاة مع الانتعاش النسبي للاقتصاد الوطني مما سمح للحكومة من القيام بعدة برامج للتشغيل ومكافحة البطالة .

لكن هذا الانخفاض هو انخفاض شكلي وليس حقيقي لعدة أسباب أهمها :

- ✓ سياسة التوظيف في الجزائر تعتمد في غالبيتها على القطاع العمومي، مما خلق نوع من البطالة المقنعة في القطاع العمومي؛
- ✓ سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل، التي لا تتعدى أربع سنوات على أربع تقدير، وإدراجها ضمن حساب معدل البطالة يوحي بانخفاض معدل البطالة؛

- ✓ عدم وجود دراسة جدوى لسوق العمل، فالتعليم في الجزائر منفصل عن سوق العمل ولا يتماشى مع متطلباته . **(عريس، بابا ،ص 299)**

2-توزيع معدلات البطالة في الجزائر :

تظهر أرقام الديوان الوطني للإحصائيات وجود تباينات محسوسة في معدلات البطالة بالنظر لعوامل السن والمستوى التعليمي والمنطقة، ونشير إلى أن تعداد البطالين كان على أساس الملفات المقدمة للبحث عن عمل المؤسسات المختصة بذلك .

2-1توزيع معدلات البطالة في الجزائر حسب الطبقة والجنس.

تظهر أرقام الديوان الوطني للإحصائيات وجود تباينات محسوسة في معدلات البطالة بالنظر لعوامل السن والمستوى التعليمي والمنطقة، ونشير إلى أن تعداد البطالين كان على أساس الملفات المقدمة للبحث عن عمل المؤسسات المختصة بذلك .

الجدول رقم (11-3): توزيع البطالين حسب الجنس والطبقة في الجزائر للفترة (2000-2011)

المنطقة/السنة	الجنس	2000	2001	2003	2004	2005
حضري	ذكور	14340788	1127763	995969	790727	656378
	إناث	236443	327578	227150	203644	178678
	المجموع	1577231	1455341	1223119	994371	835056
	النسبة	%62.8	%62.21	%58.85	%59.49	%57.66
ريفي	ذكور	884357	807147	763964	579688	542697
	إناث	49275	76961	91187	97475	70535
	المجموع	933632	884108	855151	677163	613232
	النسبة	%37.2	%37.79	%41.15	%40.51	%42.34
المنطقة/السنة	الجنس	2006	2007	2009	2010	2011
حضري	ذكور	588196	653238	544000	494000	489000
	إناث	189170	225071	249000	260000	257000
	المجموع	777366	878309	793000	754000	746000
	النسبة	%62.65	%63.89	%73.97	%70.07	%70.24
ريفي	ذكور	400092	418766	208000	234000	249000
	إناث	63383	77588	71000	88000	67000
	المجموع	463475	496354	279000	322000	316000
	النسبة	%37.35	%36.11	%26.03	%29.93	%29.76

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، **فصل التشغيل،حوصلة إحصائية 1962-2011**، ص 58-ص68

يتضح من خلال الجدول (11-3) أن هناك اختلاف في معدلات البطالة وفقا للجنس والمنطقة، فنلاحظ ارتفاع معدلات البطالة بين الذكور أعلى منها بين الإناث، وتمركز أغلبهم في المناطق الحضرية حيث

كانت نسب البطالة تراوحت بين 57.66%سنة 2005 و73.97 % سنة 2003بالمقارنة مع المناطق الريفية التي سجلت نسب تتراوح بين 42.34%سنة 2005و 29.76%سنة 2011.

2-2توزيع معدلات البطالة حسب السن:

تنتشر البطالة في الجزائر بين أوساط الشباب الذين لا يتجاوز سنهم 30سنة، والجدول التالي يوضح توزيع البطالين حسب السن .

الجدول رقم (12-3): توزيع البطالين حسب السن في الجزائر للفترة 2011-2014.

السن / السنة	2011	النسبة %	2012	النسبة %	2013	النسبة %	2014	النسبة %
19-16	الذكور000 170 الإناث 77000 المجموع 247000	68.82 31.17 100	الذكور 98000 الإناث 48000 المجموع146000	67.12 32.87 100	الذكور92000 الإناث 41000 المجموع133000	69.17 30.82 100	الذكور 96000 الإناث 39000 المجموع135000	71.11 28.88 100
24-20	الذكور 254000 الإناث 161000 المجموع 416000	61.057 38.71 100	الذكور 107000 الإناث 114000 المجموع221000	48.42 51.58 100	الذكور 102000 الإناث 98000 المجموع200000	51 49 100	الذكور 146000 الإناث 105000 المجموع251000	58.17 41.83 100
29-25	الذكور 180000 الإناث 130000 المجموع 310000	58.06 41.93 100	الذكور 72000 الإناث 108000 المجموع181000	39.78 59.66 100	الذكور 57000 الإناث000 80 المجموع137000	41.60 58.40 100	الذكور 84000 الإناث 96000 المجموع180000	46.66 53.33 100
أقل من 30سنة	الذكور604000 الإناث000 368 المجموع 973000	62.07 37.82 100	الذكور000 277 الإناث 270000 المجموع000 548	50.54 49.27 100	الذكور 251000 الإناث000 219 المجموع470000	53.40 46.60 100	الذكور 326000 الإناث 240000 المجموع566000	57.60 42.40 100

المصدر:المجلس الاقتصادي الاجتماعي،**ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر** ، 2015،ص202.

من خلال الجدول (12-3) يتضح لنا أن نسبة البطالة عالية لدى الشباب أقل من 30سنة فقد قدر عددهم ب973000بطال، وكانت لدى الذكور بنسبة 62.07% وبنسبة 37.82%للإناث سنة 2011، وقد انخفض عدد البطالين في السنوات التالية، حيث قدر عددهم ب566000 وبنسبة 57.60% للذكور و 42.40%للإناث، كما يوضح الجدول أن أكثر فئة عمرية البطالة هي التي يتراوح سنها من 20-24سنة وقدر عددهم سنة 2011ب416000بنسبة 61.05%للذكور و 38.71%إناث، لينخفض عدد البطالين في هذه الفئة العمرية بعد ذلك فقدر عددهم سنة 2014ب 251000منهم 58.17%ذكور و 41.8إناث.

ويمكن إرجاع ذلك أن هذه الفئة تضم الوافدين الجدد لسوق العمل، وذلك بعد تخرجهم سواء الجامعات أو معاهد التكوين المهني، وخاصة وأن مخرجات هذه الأخيرة لا تتلاءم مع احتياجات سوق

العمل، وهو ما أدى إلى تطور بطالة حملة الشهادات في السنوات الأخيرة، والجدول التالي يوضح توزيع البطالة حسب الشهادات .

2-3 البطالين حسب المستوى التعليمي والشهادات المتحصل عليها.

الجدول رقم (13-3): توزيع البطالين حسب المستوى التعليمي والشهادات المتحصل عليها في الجزائر للفترة (2012-2014).

الوحدة: %

المستوى	2012	2013	2014
المستوى التعليمي			
بدون مستوى	الذكور 2.7 الإناث 4.4 المجموع 3.0	الذكور 2.2 الإناث 5.5 المجموع2.7	الذكور 2.6 الإناث 3.7 المجموع2.7
الابتدائي	الذكور 7.9 الإناث 12.5 المجموع 8.3	الذكور 6.4 الإناث 9.7 المجموع6.7	الذكور 6.9 الإناث 8.2 المجموع7.0
المتوسط	الذكور 12.7 الإناث 18.7 المجموع 13.3	الذكور10.4 الإناث 17.3 المجموع11.1	الذكور 11.6 الإناث 16.1 المجموع12.0
الثانوي	الذكور 7.9 الإناث 16.0 المجموع 9.7	الذكور 7.9 الإناث 16.0 المجموع9.7	الذكور 8.3 الإناث 15.0 المجموع9.7
التعليم العالي	الذكور 9.8 الإناث 20.5 المجموع 14.6	الذكور 9.4 الإناث 19.2 المجموع14	الذكور 9.9 الإناث21.8 المجموع15.4
الشهادة المتحصل عليها			
من دون شهادة	الذكور 8.7 الإناث 13.1 المجموع 9.2	الذكور 7.5 الإناث 12.5 المجموع8.1	الذكور 8.4 الإناث 10.6 المجموع8.6
شهادة التكوين	الذكور 13.1	الذكور 10.7	الذكور 11.4

المتواصل	الإناث 18.3 المجموع 14.4	الإناث 17.9 المجموع12.3	الإناث 17.4 المجموع12.7
شهادة التعليم العالي	الذكور 10.4 الإناث 20.5 المجموع 15.2	الذكور 9.7 الإناث 19.1 المجموع14.3	الذكور 10.9 الإناث 22.1 المجموع16.4
المجموع	الذكور 9.6 الإناث 17.0 المجموع 11.0	الذكور 8.3 الإناث 16.3 المجموع9.8	الذكور 9.2 الإناث 17.1 المجموع10.6

المصدر:المجلس الاقتصادي الاجتماعي،**ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، 2015،ص202.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (13-3) أن نسبة البطالة عالية لدى الشباب ذو مستوى تعليم عالي و الحاصلين على شهادة التعليم العالي بنسبة 14.6%منها 9.8%ذكور و20.5 إناث سنة 2012، لترتفع نسبة البطالة لدى هذه الفئة إلى 15.4%سنة 2014منها 9.9%ذكور و21.8%إناث، تليها الشباب الحاصل على التعليم المتوسط بنسب تتراوح بين 12%و 13%، بعدها التعليم الثانوي بنسبة 9.7% والحاصلين على شهادة التكوين المتواصل، وفي الأخير الفئة التي قدرت فيها أقل نسب للبطالة هي الشباب بدون مستوى تعليمي والمستوى الابتدائي الذين لا يمتلكون أي شهادة وذلك بسبب ضعف مخرجات المنظومة التعليمية من جهة وعدم توافق رغبات سوق العمل مع هذه المخرجات من جهة أخرى.

المطلب الثالث: الفقر و الصحة في الجزائر .

في هذا المطلب سنتطرق للعلاقة بين الصحة والفقر، محاولين إبراز تطور الوضع الصحي والتغطية الصحية في الجزائر.

1-تطور الوضع الصحي في الجزائر.

إن الأسر الفقيرة يعاني أفرادها من تدني حالتهم الصحية بالمقارنة مع الأسر الميسورة الحال، وذلك لغياب الخدمات الصحية والنظافة وغياب المياه الصالحة للشرب وتدني ظروف السكن وكذلك ارتفاع تكاليف العلاج و الأدوية، وبعد المراكز الصحية المجهزة خاصة بالنسبة إلى سكان الأرياف .

فالوضع الصحي للمجتمع الجزائري كانت ولا تزال في تدهور إلى غاية السنوات الأخيرة، ويدل على ذلك عودة ظهور أمراض وأوبئة تم القضاء عليها قديما مثل السل والجذري (قتل العديد من الجزائريين بداية سنة2018) والأمراض الناتجة عن نقص الاهتمام بالنظافة الشخصية مثل الكوليرا(2018)، بالإضافة إلى انتشار الأمراض الناتجة عن نقص التغذية خاصة عند الأطفال.

وفي الجزائر تعتبر مضاعفات الحمل والولادة هي السبب الرئيسي لوفاة الأمهات والأطفال ، لكن عرفت مشاورات قبل الولادة و بعدها تحسنا فقدرت ب86.5%سنة 2012مقابل 32%سنة 2000، كما حققت نسبة الولادة في وسط مجهز ب 92.7%بعدما كانت 79%سنة 2000، لكن بالرغم من ذلك معدل وفيات الأمهات لا يزال مرتفع بشكل غير طبيعي فوفقا لأحدث التقديرات الصادرة عن وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات تمثل وفيات الأمهات 60.3لكل 100000ولادة حية في سنة 2014، وبلغ ذروته ب 117.4لكل 100000ولادة حية سنة 1999، و70.3لكل 100000ولادة حية في سنة 2012 .

كذلك المؤشرات الرئيسية لسوء التغذية بين الأطفال دون سن 5سنوات وضعت الجزائر في مجموعة البلدان مع انتشار "منخفض " وفقا لشدة سوء التغذية المعايير الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية.

وبالنسبة للأمراض المزمنة في الجزائر فنجدها تتمثل في أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري والرئة المزمنة والربو و أمراض المفاصل والسرطان حيث أنه من بين السكان التي تتراوح أعمارهم بين 15 وأكثر من 14 %يعانون من هذه الأمراض ضد 10.5 %سنة 2006 والنساء هم الأكثر المتضررين من هذه الأمراض وكذلك سكان المناطق الحضرية وبمعدلات أعلى في الشمال.(**المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2015،ص108،ص 111،ص 112)**

ولذلك تبذل السلطات الجزائرية لتطوير قطاع الصحة من خلال زيادة النفقات الخاصة بالقطاع وتوفير التغطية الصحية الكاملة من منشآت قاعدية صحية وأطباء في مختلف المجالا ت.

ويكون الإنفاق على قطاع الصحة من مصادر مختلفة منها ميزانية الحكومة والقروض والمنح الخارجية (التبرعات المقدمة من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية)، وصناديق التأمينات الصحية والاجتماعية . والشكل التالي يوضح تطور النفقات على قطاع الصحة في الجزائر .

الشكل رقم (7-3):تطور النفقات العامة على قطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة(1995-2016).

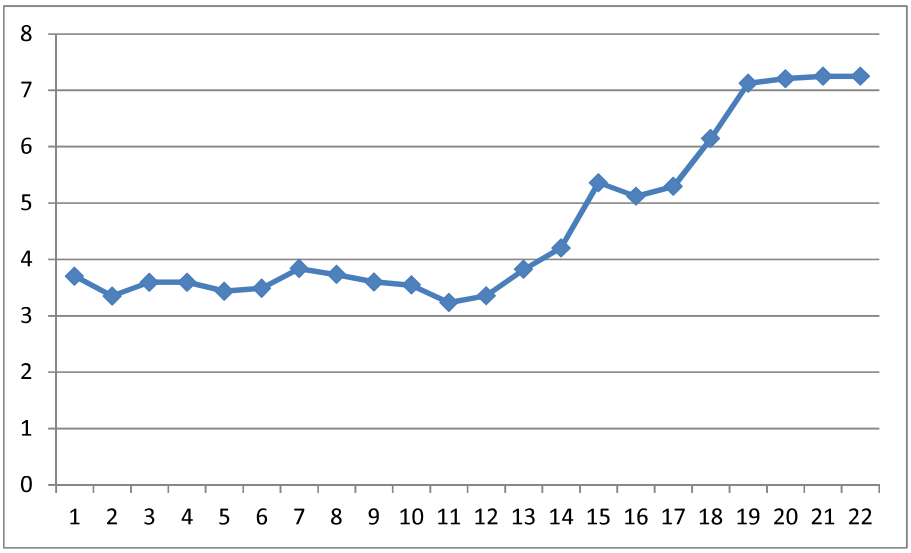

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

من خلال الشكل رقم (7-3) يتضح لنا تذبذب النفقات العامة على قطاع الصحة بين انخفاضها في فترات وارتفاعها في فترات أخرى، فنلاحظ انخفاض في النفقات المخصصة للقطاع الصحي في فترة التسعينات بالرغم من الوضع الصحي المزري في هذه الفترة و تدهور الوضعية الغذائية للسكان بسبب التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما سبب ضعف للتغذية خاصة للأطفال و الأمهات ويمكن إرجاع نقص النفقات للآثار التي تركتها الإصلاحات الاقتصادية والأزمة البترولية التي سبت انخفاض في إيرادات الدولة، ولكن عرفت الاعتماد المخصص لقطاع الصحة ارتفاع ملحوظ ونمو مستمر خاصة بعد سنة 2008 وقد ساعد على ذلك ارتفاع إيرادات البترولية للدولة خلال العشرية الأخيرة والذي سمح بتطوير التغطية الصحية في الجزائر.

هذا الارتفاع المستمر للنفقات العامة على قطاع الصحة، كان له بالغ الأثر الإيجابي على نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (14-3): نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر 2000-2010 وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي سنة 2005).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية	184.83	208.68	209.09	224.60	250.27	256.25	232.75	273.05	299.39	364.54	330.00

المصدر:بن حاج منير ، بلعاطل عياش، **أثر التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر 2001-2010**، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي بعنوان تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يوم 12/11مارس 2013، ص9.

يوضح الجدول رقم (7-3) ارتفاع نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، حيث انتقل من 184.83 دور سنة 2000إلى 330 دولار سنة 2010إلا أنه يبقى غير كاف.

2-التغطية الصحية في الجزائر:

بغية تحسين الوضع الصحي للجزائري، وتحسين التغطية الصحية اللازمة بتوفير المنشآت القاعدية الصحية والكوادر البشرية من أطباء و شبه الطبي.

الجدول رقم (15-3): المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 1995 إلى 2006.

المنشآت	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المستشفيات	251	232	223	245	261	268	275	372	275	276	/	280
منها:												
-الهياكل الإستشفائية	202	185	185	201	217	224	230	227	230	231	/	231
-مراكز استشفائية جامعية	28	26	13	13	13	13	13	13	13	13	/	13
-مؤسسات استشفائية متخصصة	21	21	25	31	31	31	32	32	32	32	/	36
-مراكز صحية	1152	1098	1110	1126	1185	1252	1268	1281	1285	1275	1292	1248
-عيادات متعددة الخدمات	471	446	446	478	482	497	504	513	516	512	516	520
-قاعات العلاج	4174	3748	3601	3780	3851	3964	4100	4228	4412	4545	4628	4684
عدد الأسرة بالمستشفيات	54213	53125	52968	53529	54170	54618	54869	55233	57086	58906	/	57597
دور الولادة	489	400	389	447	437	430	442	403	445	429		476
الصيدليات منها :	4429	4579	4712	5047	5299	5576	5800	6046	6514	6911		7708
العمومية	1117	1160	1108	1099	994	989	1022	1051	1012	1054		1019
الخاصة	3312	3419	3604	3948	4305	4587	4778	4995	5502	5857		6689
مراكز طبية اجتماعية	716	556	428	504	448	515	564	563	603	599		592
مختبرات النظافة الولائية	38	39	39	43	48	48	48	48	48	46		46

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات، **فصل الصحة،حوصلة إحصائية 1962-2011**،ص111-ص112

يتضح لنا من خلال الجدول الاهتمام بتوفير المنشآت الصحية فنلاحظ ارتفاع مستمر في عدد المستشفيات من 251سنة 1995إلى 280سنة 2006، بما فيها الهياكل الاستشفائية والمراكز الاستشفائية الجامعية والمتخصصة، كما نلاحظ زيادة في المراكز الصحية من عيادات متعددة

الخدمات وقاعات للعلاج فقدر عددهم ب1152سنة 1995ووصل إلى 1248سنة 2006، كما سجلت زيادة في عدد الأسرة بالمستشفيات من 54213سرير سنة 1995إلى 57597سرير.

ونلاحظ أيضا انخفاض في عدد دور الولادة من489سنة 1995 إلى 389سنة 1997وصولا إلى 476 دور ولادة سنة 2006.

أما فيما يخص المراكز الطبية الاجتماعية فهي بمتوسط 500مركز خلال نفس الفترة، كما نلاحظ ارتفاع عدد مختبرات النظافة الولائية من 38 سنة 1995لتصل على 48سنة 1999وبذلك تغطي كل ولايات الوطن .

بالإضافة إلى ما سبق من منشآت طبية فتتوفر أيضا صيدليات تسهر على خدمة المرضى قدر عددها

ب 4429سنة 1995ووصل عددها إلى 7708صيدلية سنة 2006،منها صيدليات عمومية تراوح عددها من 1117إلى 1045، وصيدليات خاصة تراوح عددها من 3312إلى 9 668خلال نفس الفترة، فنلاحظ ارتفاع في عدد الصيدليات الخاصة مقابل انخفاض ملحوظ في عدد الصيدليات العمومية.

بالإضافة إلى ما سبق من توفير السلطات للمنشآت الصحية فكان لابد من توفير الكوادر البشرية من أطباء وأشباه الأطباء اللازمة لعمل هذه المنشآت .

الجدول رقم (16-3): عدد الأطباء حسب قطاع النشاط للفترة 2013-2014.

	2013		2014		2015	
	القطاع العمومي	القطاع الخاص	القطاع العمومي	القطاع الخاص	القطاع العمومي	القطاع الخاص
أطباء	50325	15911	52306	16770	54953	18478
جراحو الأسنان	7195	5587	7240	5928	7261	6384
صيادلة	1018	9520	1284	9794	1501	9974
المجموع	**58538**	**31018**	**60830**	**32492**	**63715**	**34836**

المصدر :حاج محمد رابح،حلوان نريمان،**الديوان الوطني للإحصائيات،الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015**، 2016،ص 25.

من خلال الجدول رقم يتضح لنا الاهتمام بتوفير الكوادر البشرية في قطاع الصحة، فنلاحظ الارتفاع المستمر في عددهم سواء في القطاع العمومي أو الخاص، فقد قدر ب58538منهم (50325أطباء و7195جراحو أسنان و1018صيدلي) في القطاع العمومي وبلغ عددهم في القطاع الخاص 31018منهم(15911أطباء و5587جراحو أسنان و9520صيدلي)خلال سنة 2013، واستمر عددهم في الارتفاع فقدر ب 63715منهم (54953أطباء و7261جراحو أسنان و1501صيدلي) في القطاع العام، أما في القطاع الخاص فبلغ عددهم 34836منهم(18478أطباء و6384جراحو أسنان، و9974صيدلي)خلال سنة 2015 لكن كل هذه الكوادر تبقى غير كافية مقارنة بعدد السكان، بالإضافة إلى مشكلة التزام هذه الكوادر بالعمل في المناطق النائية والريفية البعيدة التي يتعرض سكانها لخطر الإصابة بالأمراض نظرا لظروف العيش الصعبة وحاجة أفرادها للعلاج .

المطلب الرابع: الفقر والتعليم في الجزائر.

في هذا المطلب سنتعرف على أهمية التعليم في الخروج من الفقر، فتشير العديد من الدراسات إلى العلاقة بين الفقر والتعليم واعتبار ضعف التحصيل العلمي سبب في انخفاض الدخل، وهو ما يجعل الفرد في حلقة مفرغة للفقر لا يستطيع الخروج منها إلا بالتعليم والتكوين من أجل الحصول على فرص عمل أحسن وزيادة في الدخل لتحسين مستوى معيشته.

وتكون المشكلة أكبر في المناطق النائية والريفية مقارنة بالحضرية، التي تلجأ الكثير من الأسر الفقيرة في الأرياف لمنع أبنائها من التعليم ودفعهم للعمل بسبب الحاجة من جهة وبعد المدارس من جهة أخرى مما جعل الأمية تنتشر في هذه المناطق وبشكل خاص بين الإناث بالرغم من انخفاض معدل الأمية في السنوات الأخيرة.

فالفقر سبب في إهدار القدرات البشرية خاصة للأطفال، مما يجعل إمكانية اغتنامهم لأفض الفرص مستقبلا ضعيفة، وبذلك سينتمي هؤلاء الأطفال لفئة الفقراء مستقبلا ويرثون فقر أبائهم.

لذلك نجد السلطات الجزائرية بذلت مجهودات هامة في سبيل تعميم التعليم –خاصة التعليم الابتدائي- ليشمل كل مناطق الوطن وتمكين التعلم للجميع بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية وهو ما يبرزه الجدول التالي :

الجدول رقم (17-3) :إجمالي التردد المدرسي، نسبة الأطفال في سن التمدرس الابتدائي والمترددين على المدرسة الابتدائية في الجزائر، 2012-2013.

		الذكور		الإناث		المجموع	
		النسبة الإجمالية للتردد المدرسي	عدد الأطفال	النسبة الإجمالية للتردد المدرسي	عدد الأطفال	النسبة الإجمالية للتردد المدرسي	عدد الأطفال
مناطق البرمجة الإقليمية	شمال وسط	97.1	2138	97.5	1873	97.7	4011
	شمال شرق	98.1	752	99.1	753	98.6	1506
	شمال غرب	97.3	868	97.5	899	97.4	1766
	وسط الهضاب العليا	96.2	498	96.2	521	96.2	1020
	شرق الهضاب العليا	98	940	96.9	872	97.4	1811

	غرب الهضاب العليا	98	940	96.9	872	96.2	1020
	الجنوب	97.3	767	97.5	703	97.4	1470
مستوى الإقامة	الحضري	97.6	4016	97.8	3837	97.7	7853
	الريفي	97.3	2301	96.7	2146	97.1	4447
المستوى التعليمي عند الأم	غير متعلم	96.6	1682	95.5	1662	96.1	3344
	الابتدائي	97.6	1250	98.5	1248	98.2	2498
	المتوسط	97.4	1701	98	1521	97.7	3222
	الثانوي	98.3	1347	98	1238	98.1	2585
	العالي	98.2	338	98	315	98.1	653
المستوى المعيشي	الأفقر	96.8	1340	95.8	1319	96.3	2659
	الثاني	97.2	1260	96.6	1253	96.9	2512
	المتوسط	98	1235	98.1	1190	98	2425
	الرابع	98	1314	98.1	1163	98	2477
	الأغنى	97.5	1168	98.9	1058	98.2	2226
المجموع		**97.5**	**6317**	**97.4**	**5983**	**97.5**	**12301**

المصدر:المجلس الاقتصادي الاجتماعي،**ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، 2015، ص 194.

يوضح الجدول رقم (17-3) أن الدولة حققت خطوات مهمة في تعميم التعليم في مختلف مناطق الوطن حيث و لجميع طبقات المجتمع، فالنسبة الإجمالية للتردد المدرسي لتلاميذ الابتدائي فاقت 95% في جميع مناطق الوطن ولكن كانت أعلاها في شمال شرق الوطن حيث بلغت 98.6%، وقدرت نسبة الذكور ب98.1% والإناث ب 99.1%مما يدل على عدم وجود تفاوت في التعليم بين الجنسين، فيما كانت النسبة الإجمالية الأضعف للتردد المدرسي في الهضاب العليا والمناطق الجنوبية، فقد سجلت

نسبة 96.2%في وسط و غرب الهضاب العليا والجنوب بنسبة 97.4 % وبنسب متقاربة بين الذكور والإناث .

كما يوضح الجدول أن المستوى التعليمي عند الأم لغالبية الأطفال المترددين على الابتدائية هو المستوى الابتدائي بنسبة 98.2% يليه التعليم الثانوي والعالي بنسبة 98.1%،ثم التعليم المتوسط بنسبة 97.7% وبنسبة 96.1% يترددون على مدارس التعليم الابتدائي لأم غير متعلمة، وذلك يعكس سهر الأباء بتعليم أبنائهم بغية تحقيق مستقبل أفضل لهم، خاصة في السنوات الأخيرة نظرا لزيادة وعي الأسر بأهمية ذلك .

كما يبرز الجدول أيضا أن النسبة الإجمالية للتردد المدرسي الابتدائي عالية لدى الأسر الغنية قدرت ب89.2 % وتبقى هذه النسبة أقل بالنسبة للأسر الفقيرة ب96.9 %و هذا ما يؤكد الحلقة المفرغة للفقر فبقية الأطفال الذين لم يحصلوا على التعليم مما يعرضهم للفقر مستقبلا .

1-تطور الإنفاق على قطاع التعليم في الجزائر.

تعتمد الجزائر على مبدأ إجبارية التعليم ومجانيته منذ الاستقلال، كون التعليم من أهم الاستثمارات التي يهدف لتحقيقها أي بلد، ويشمل نظام التعليم في الجزائر التعليم التحضيري، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي العام والتقني، التعليم العالي بالإضافة إلى التعليم والتكوين المهنيين ومحو الأمية ، كما عملت الجزائر بداية من الألفية الثالثة عدة إصلاحات لتطوير المنظومة التربوية لمسايرة التطورات الحديثة أهمها تحديد نسبة نجاح 75%كهدف في امتحانات شهادة البكالوريا، وتبني نظام ليسانس، ماستر، دوكتوراه وتعميمه في جميع الجامعات و غيرها من الإصلاحات وسخرت السلطات اعتماد هامة في قطاع التعليم وهو ما يمثله الشكل التالي :

الشكل رقم (8-3): تطور النفقات العامة على قطاع التعليم في الفترة 1995-2016.

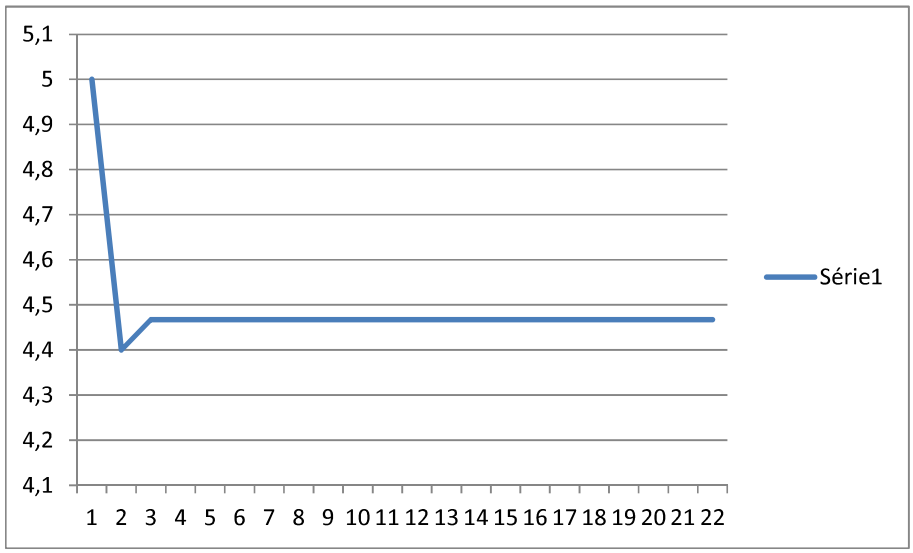

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

يتضح لنا من خلال الشكل (3-8) أن هناك انخفاض في النفقات العامة المخصصة لقطاع التعليم سنة 1996 من 5 إلى 4.4 مليارديناز، ولكنها ارتفعت بعد ذلك لتستقر خلال الفترة 1997-2016عند حوالي 4.46مليار دينار ، وتهدف هذه الاعتمادات لتحقيق الدولة وتنفيذ المبدأ الملتزمة به وهو ضمان التعليم للجميع و في كل مناطق الوطن لا سيما النائية منها عدة برامج للتضامن المدرسي.

وقد ساهمت النفقات العامة الخاصة بقطاع التعليم في تحسين نتائج المنظمة التربوية خاصة من ناحية الكم، حيث زاد عدد التلاميذ والطلبة المتخرجين من المدراس والجامعات والمتربصين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (18-3): تطور عدد التلاميذ –المتربصين –الطلبة في المنظومة التربوية .

القطاعات	2001/2000	2004/2003	2009/2008	2012/2011	2014/2013	2015/2014
التربية الوطنية	7712182	7851893	7381962	7614477	7835740	7989546
ذكور	3985579	4003611	3742493	3848553	3943361	4030445
إناث	3726603	3848282	3639469	3765924	3892379	3959101
التعليم الابتدائي	4720950	4507703	3251519	3429361	3730460	3886773
ذكور	2510836	2388249	1713636	1801431	1951922	2032483
إناث	2210114	2119454	1537883	1627930	1778538	1854290
التعليم المتوسط	2015370	2221795	3158117	2921331	2605540	2575994
ذكور	1046826	1138749	1619235	1506525	1364838	1351094
إناث	968544	1083046	1538882	1414806	1240702	1224900
التعليم الإجباري (1+2)	6736320	6729498	6409636	6350692	6336000	6462767
ذكور	3557662	3526998	3332871	3307956	3316760	6462767
إناث	3178658	3202500	3076765	3042736	3019240	3383577
التعليم الثانوي	975862	1122395	972326	1263785	1499740	3079190
ذكور	427917	476613	409622	540597	626601	1526779
إناث	547945	645782	562704	723188	873139	646868

التكوين و التعليم الثانوي (العمومي - الخاص)	323432	341979	637948	687327	684800	728082
ذكور	181163	194146	391653	378358	386581	420657
إناث	142269	147833	246295	308969	295650	307425
عدد المتربصين في القطاع العمومي	303564	323432	613644	649647	652407	697457
ذكور	176977	181163	374640	346997	356511	394289
إناث	126587	142269	239004	302649	295896	303168
عدد المتربصين في القطاع الخاص	/	18547	24304	37680	32393	30625
ذكور	/	12983	17013	31360	30070	26368
إناث	/	5564	7291	6320	2323	4257
التعليم العالي (1+2+3)	541443	716452	1186046	1231576	1283707	/
ذكور	266294	330740	475952	508329	519925	/
إناث	275149	385712	710094	723247	763782	/
التعليم العالي التدرج (1)	466084	622980	1051600	1090592	1119343	1165040
ذكور						
إناث						
التعليم العالي ما بعد التدرج (2)	220840	275606	399608	436269	442357	/
ذكور	245244	347374	61992	654323	676986	/
إناث	22533	30221	53573	64212	70629	76510
جامعة التكوين المتواصل	13758	17183	27820	32778	34243	/
ذكور	8775	13038	25753	31434	36386	/
إناث	52826	63251	80873	77004	93735	/
	31696	37951	48524	38867	43325	/
	21130	25300	32349	38137	50410	/

المصدر: المجلس الاقتصادي الاجتماعي، **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر** ، 2015،ص 195-ص 196.

ففي قطاع التربية الوطنية ارتفع عدد التلاميذ المتمدرسين من 7712182تلميذ في الموسم الدراسي 2001/2000إلى 7989546تلميذ في موسم 2015/2014، منهم 6736320تلميذ ضمن التعليم الإجباري

(الابتدائي و المتوسط) و975862في التعليم الثانوي في موسم 2001/2000لينخفض العدد إلى 6462767تلميذ ضمن التعليم الإجباري موسم 2015/2014، ويرتفع عدد تلاميذ التعليم الثانوي ويصبح عددهم 3079190خلال نفس الفترة، وذلك يعكس تكثيف خدمة التعليم في الأطوار الثلاثة في سبيل تحسين خدمات التمدرس، فقد شهدت المنشآت التعليمية ارتفاعا حيث أنه تم إحصاء 18333مدرسة ابتدائية، و5239متوسطة و 214ثانوية، وقد تواصلت جهود البناء لتمنح الأولوية لتغطية المناطق النائية الواقعة بالهضاب العليا وبالجنوب.**(المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2015،ص93)**

كما يوضح الجدول أهمية قطاع التكوين المهني خصوصا للذين لم يسعفهم الحظ في استكمال التعليم الإجباري والثانوي بغية تحسين فرصهم في إيجاد مناصب عمل مناسبة، فنلاحظ تضاعف عدد المتربصين حيث بلغ عددهم في القطاع العمومي 303564 متربص منهم (176977ذكور و126587إناث) في الموسم الدراسي 2001/2000 ليرتفع العدد إلى697457 متربص موسم 2015/2014 (394289ذكور و303168إناث)، أما في القطاع الخاص ارتفع عددهم من 18547متربص موسم 2003/ 2004 (12983ذكور و5564إناث) إلى 30625 موسم 2015/2014منهم (26368ذكور و 4257إناث) .

وبالنسبة إلى قطاع التعليم العالي فنلاحظ ارتفاع مهم في أعداد الطلبة وذلك يدخل في الإستراتيجية التعليمية للدولة التي تهدف إلى زيادة عدد خريجي الجامعات الجزائرية حيث ارتفع عدد الطلبة من 541443موسم 2001/2000 منهم(466084التعليم العالي التدرج و22533التعليم العالي ما بعد التدرج) وصولا إلى 1283707 (1119343التعليم العالي التدرج و70629التعليم العالي ما بعد التدرج)السنة الجامعية 2014/2013 مع ارتفاع نسبة الطلبة الإناث بالنسبة للذكور في العليم العالي التدرج ، وارتفاع نسبة الذكور في التعليم العالي ما بعد التدرج .

كما يوضح الجدول أيضا ارتفاع مستمر في عدد الطلبة المسجلين ضمن جامعة التكوين المتواصل حيث بلغ عددهم 93735طالب سنة 2015/2014بعدما كان عددهم لا يتجاوز 52826طالب .

ومن خلال ما سبق يبرز اهتمام الدولة بقطاع التعليم بغية تمكين الأفراد من اغتنام أفضل الفرص وتحسين مستواهم المعيشي ومحاربة الفقر والحاجة .

المبحث الثالث : دليل التنمية البشرية والفساد كمحددات لظاهرة الفقر.

أن التنمية البشرية هي تنمية البشر عن طريق البشر ولأجل البشر، فأي تنمية بشرية تتطلب وجود كفاءات بشرية مؤهلة فيساهم ذلك في تحقيق فائض اقتصادي الذي يعمل على إعادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية للسلع والخدمات والبنى التحتية فينمو الاقتصاد ويتحقق رفاه المجتمع، ويحدث العكس في غياب التنمية البشرية فيبقى المجتمع في تخلف وفقر.

اكتسب مفهوم التنمية البشرية دفعا قويا بإدخال مقياس دليل التنمية البشرية الرقم القياسي للتنمية البشرية الذي أطلق في التقرير الأول لعام 1990وكان دليلا حديث التصميم، يرتكز أو على مفهوم جديد في ذلك الوقت، ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي : مدة البقاء على قيد الحياة والمستوى التعليمي ومستوى المعيشة.

فالجزائر من الدول التي حققت خطوات مهمة في مجال التنمية البشرية، لكن بالرغم من ذلك مازالت ظاهرة الفقر موجودة ومستفحلة، وهناك من يرجع ذلك لانعدام العدالة و انتشار الفساد، هذا الأخير الذي يلعب دورا في انتشار الفقر وأيضا عدم القضاء عليه، كون الفساد سبب و نتيجة للفقر.

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية :

- علاقة التنمية البشرية بالفقر في الجزائر؛
- الفقر و دليل التنمية البشرية في الجزائر؛
- واقع مؤشر الفقر البشري في الجزائر؛
- الفساد و الفقر في الجزائر.

المطلب الأول : علاقة التنمية البشرية بالفقر .

في هذا المطلب سنتطرق إلى علاقة التنمية البشرية بالفقر، لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمفهوم التنمية البشرية منذ عام 1990م عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، وطبقا لما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فان التنمية البشرية تعرف بأنها: " **عملية توسيع الخيارات** "والخيارات يمكن أن تكون مطلقة، ويمكن أن تتغير بمرور الوقت ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي:

"أن يعيش الناس حياة مادية، صحية، ويكتسبوا المعرفة، ويحصلون على موارد لازمة لمستوى معيشة لائق"

كما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 التعريف التالي: "يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي وبعضها ثقافي، حيث الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان" **(رحالي، بوخالفة [‡]، دون ذكر السنة، ص6)**

ووفًقا لتعريف الأمم المتحدة يتضمن مفهوم التنمية البشرية **ثلاثة أبعاد أساسية** :

- تأهيل وصقل القدرات البشرية، فالأفراد يولدون متساوين نسبيا في القدرات؛
- توظيف أو استغلال القدرات البشرية في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛
- تحقيق مستوى الرفاهية في المجتمع.

وبناءا فإن مفهوم التنمية البشرية يستند إلى الإنسان في أهدافه وغاياته وهدفها هو تنمية وتطوير قدرات البشر المختلفة في ميدان الحياة السياسية،الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والعلمية والفكرية.

ومؤشرات قياس معدل تطور ونمو التنمية البشرية عديدة منها :

مؤشر الصحة : يهتم بمسالة قياس معدلات التطور أو التراجع في معدلات العمر المتوقع ؛

مؤشر التعليم: حيث يهتم بقياس مستوى التعليم ونسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدل الأمية .

مؤشر الدخل: ويهتم معدلات نمو الدخل والقدرة الشرائية والتحكم بالموارد بالشكل الذي يكفل التمتع بحياة كريمة. **(محمد صالح، 2014،ص5)**

[‡] رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر** ، مقال متوفر عل الموقع:

http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-3-N3.pdf

فهناك علاقة وطيدة بين التنمية البشرية و الفقر ، حيث يوجد ارتباط قوي بين المؤشرات الاجتماعية وبين انتشار الفقر، فانخفاض الدخل وسوء التغذية وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة، هذا بالإضافة إلى تدني أو انعدام المشاركة السياسي للسكان جميعها مؤشرات لانتشار الفقر. **(حامد،2011، ص 155)**

المطلب الثاني : الفقر و دليل التنمية البشرية في الجزائر .

إن من بين أهداف تحقيق التنمية البشرية هو القضاء على الفقر، لذلك توجد علاقة وطيدة بين التنمية البشرية والفقر، فكلما توجهت جهود الدول لتنمية الفرد زاد ذلك من اغتنامه لأفضل الفرص وبذلك تحسين مستواه المعيشي وابتعاده عن الفقر.

وبالنسبة للجزائر كشف تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن الجزائر تحتل المرتبة 85 عالميا والأولى في مغاربيا في مؤشر التنمية البشرية، متقدمة على عدة دول عربية من أصل 189دولة شملتها الدراسة بناءا على قياس التقدم الذي حققته في الصحة والتعليم ومستوى الدخل.

وحسب المؤشر الذي جرى تحيينه وتقديم أرقام جديدة خاصة بسنة 2017، فإن الجزائر جاء ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة**(2018، ص1**[§]**)**،لأن قيمة دليل التنمية البشرية يقسم إلى ثلاث مجموعات:

تنمية بشرية مرتفعة (حيث يبلغ الدليل 0.800و أكثر)؛

تنمية بشرية متوسطة (0.500، 0.799)؛

تنمية بشرية منخفضة (أقل من 0.500) . **(حامد، 2011،ص 168)**

والشكل التالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر للفترة 1995-2014

[§] مقال متوفر على الموقع : https://www.eldjazaironline.net ، 2018/09/16،21:34.

الشكل رقم (9-3): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (1995-2014).

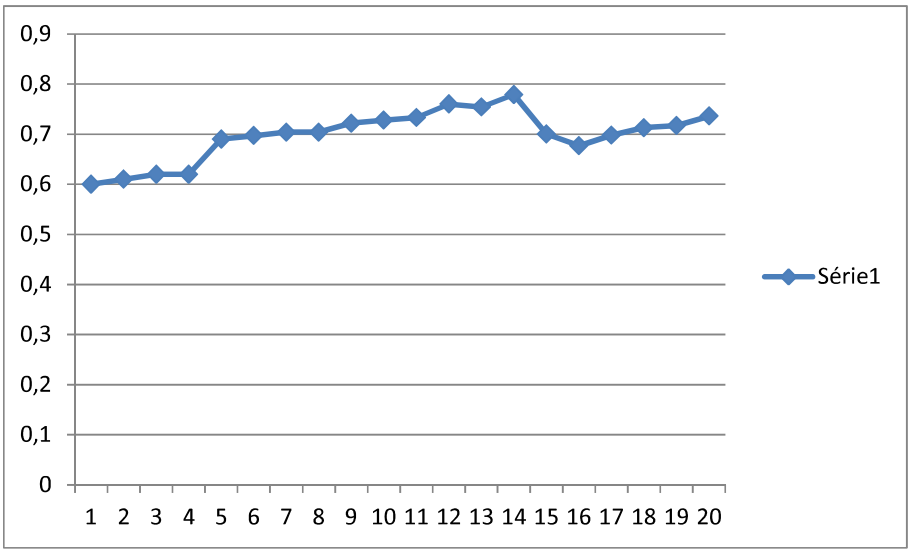

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع: قطوش عبد الحميد، **دور البرامج التنموية في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة مابين 2001-2014**، أطروحة دوكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ، 2016-2017 ص 191.

يتضح من خلال الشكل (9-3) أن الجزائر حققت تحسن في مؤشر التنمية البشرية، حيث ارتفع هذا المؤشر من 0.6إلى 0.779سنة 2008، ثم انخفض ليصل 0.698سنة 2011، ليعود ويرتفع ويصل مؤشر التنمية البشرية إلى 0.736.

فقد ارتفع مؤشر التنمية البشرية للجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1995 و2014 بحوالي 27%، يبين تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناته أن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة كان العامل الذي دفع مؤشر التنمية البشرية إلى أعلى المستويات، و هو ما تأكده التقارير الوطنية، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى وجود فارق بين مستويات التنمية البشرية مع الوقت، حيث شهدت الفترة الممتدة بين 1995 و2000التي مرت خلالها الجزائر بأزمة متعددة الأوجه أثرت بالسلب على مكتسبات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، وتطور بطيء لمؤشر التنمية البشرية بمتوسط سنوي قدره 1.1%، بينما شهدت الفترة الممتدة بين 2000و2005بداية تطور أسرع وتيرة، مع استئناف الجزائر لبرامج الاستثمار في القطاع الاقتصادي والاجتماعي (1.5%)، وابتداء من سنة 2008 سجل معدل نمو أبطأ (1.3%)،

لكنه يفوق المعدل المسجل خلال الفترة الممتدة بين 1995و 2000، وساعد في ذلك تحسن كل مركبات المؤشر كالتالي : **(المجلس الاقتصادي الاجتماعي، 2015، ص57-ص61)**

1-مؤشر العمر المتوقع عند الولادة:

لقد حاز مؤشر العمر المتوقع عند الولادة خلال العقدين الماضيين (1995-2015)، على 10سنوات تقريبا، متنقلا من 67.3عاما سنة 1995إلى 77.2 عاما سنة 2014، (10.5 بالنسبة للرجال و 9.62عاما بالنسبة للنساء)، قدر مؤشر العمر المتوقع عند الولادة ب0.880خلال سنة 2014مقابل 0.877خلال سنة 2013.

2-مؤشر التعليم :

تطور مؤشر التعليم عكس حجم الجهود التي بذلتها الدولة لتعميم الاستفادة من التعليم على مدى خمسين عاما، فبلغ مستوى المؤشر 0.659سنة 2013، بزيادة سنوية قدرها 2.8%مقارنة بسنة 2012 و2.45%مقارنة بسنة 2000، أما سنة 2014 فقدرت القيمة ب0.673.

وأصبحت فئة الكبار (البالغة 25سنة فما فوق) خلال سنة 2013، أكثر تعليما، حيث قدر هذا المكون ب8سنوات، أي بزيادة 0.3 سنة مقارنة بسنة 2012، وهذا المستوى يشمل السنة الثالثة من التعليم المتوسط، وهو يعكس كلا من التطور والعجز المسجلين لدى الأجيال التي مرت بمراحل مختلفة لتاريخ الجزائر، يتراوح متوسط فترة التمدرس بين 10.8 سنة لدى فئة الشباب البالغين المتراوحة أعمارهم بين 25 و 29سنة، و0.5 سنة لدى الأشخاص البالغين 80سنة فما فوق .

فيما يخص عدم المساواة بين الجنسين، فقد ساهم التقدم الملحوظ المحرز في مجال تمدرس البنات منذ الاستقلال، في الحد من الفوارق بين الجنسين، على الرغم من أن الرجال يقضون فترة أطول من (8.7سنة)من النساء في المدرسة (7.2سنة)

وقدرت مدة التمدرس المتوقعة أو "الحياة المدرسية المتوقعة " عند الأطفال البالغين 6سنوات التي تقيس عدد سنوات التمدرس التي يمكن أن يأمل الطفل الذي بلغ سن التمدرس الاستفادة منها، إذا لم تتغير معدلات التمدرس حسب السن، طول الدراسة ب14.6 عام سنة 2013، و15عام سنة 2014، أي بزيادة 9 أشهر تقريبا ب2012.

3-مؤشر الدخل الوطني الإجمالي :

قدر الدخل الإجمالي للفرد في الجزائر ب13771.2دولار بتكافؤ القدرة الشرائية، خلال سنة 2014، مقابل 6685.6دولار بتكافؤ القدرة الشرائية خلال سنة 1995 وبذلك، يكون مؤشر الدخل قد ارتفع إلى 0.744سنة 2014مقابل 0.635سنة 1996، انتقل الدخل الوطني الإجمالي للفرد بتكافؤ القدرة الشرائية، خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2014، من 13438.0دولار إلى 13771.9دولار ، أي بزيادة قدرها 2.5% بينما ارتفع مؤشر الدخل بدوره بنسبة 0.5%، منتقلا من 0.740إلى 0.744.

4-تطور مؤشر التنمية البشرية حسب الجنسين .

وهو مؤشر أدرجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأول مرة في سنة 2014، تتميز الجزائر بتحقيق قيمة جد مشجعة0.892، تعكس التشابه في التنمية، وهناك اختلاف في حجم التنمية المستدامة بين الجنسين وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (19-3): تطور مؤشر التنمية البشرية عند الرجال و النساء .

مؤشر التنمية حسب الجنسين	القيمة (سنة 2011)
مؤشر العمر المتوقع	
النساء	0.845
الذكور	0.894
مؤشر التعليم	
النساء	0.603
الذكور	0.654
مؤشر الدخل الوطني الإجمالي	
النساء	0.587
الذكور	0.805
مؤشر التنمية البشرية	
النساء	0.681
الذكور	0.763
نسبة النساء /الرجال لمؤشر التنمية البشرية	**0.681**
النساء	0.763
الذكور	0.892

المصدر : المجلس الاقتصادي الاجتماعي، **مامكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، 2015،ص65.

يتضح من خلال هذا الجدول أن هناك اختلاف في قيمة مؤشر التنمية البشرية بين الجنسين لصالح الذكور، حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية 0.763 عند الذكور ،في مقابل0.681، ونفس الشيء بالنسبة لمكونات المؤشر (المؤشرات الفرعية) فكانت لصالح الذكور فبلغ مؤشر العمر المتوقع عند الذكور 0.894 و0.845 عند النساء وهي قيم متقاربة لحد ما لتحسن الوضع الصحي والمعيشي للجزائريين خاصة في مجال صحة الأم والمواليد الجدد والتي تشكل تحديا لمسؤولين في القطاع الصحي بالرغم من كل المجهودات المبذولة، **أما مؤشر التعليم** فكانت قيمته عند الرجال 0.654في مقابل 0.603عند النساء بالرغم من كل المجهودات المبذولة وما تحقق من إدماج المرأة منذ الاستقلال في مجال التعليم إلا أنه يبقى ضعيفا في بعض المناطق الريفية والمعزولة، وفي ما يخص مؤشر الدخل الوطني الإجمالي فكان هناك فرق كبير بين الجنسين لصالح الذكور بقيمة 0.805مقابل 0.587 للنساء مما يدل على عدم وجدود عدالة في توزيع الدخل بين الجنسين .

المطلب الثالث : واقع مؤشر الفقر البشري في الجزائر.

مؤشر الفقر البشري هو المؤشر الأمثل لفهم علاقة التنمية البشرية بالفقر، ولمعرفة واقع الفقر البشري في الجزائر لا بد من تتبع تطور مؤشراته الفرعية والمتمثلة في ما يلي :

1-نسبة الأفراد المتوقع أن يموتو قبل 40 سنة :

ارتفع مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة في الجزائر من 0.668سنة 1990إلى 0.847سنة 2008، أي بنسبة قدرها 18 % ومعدل تزايد قارب 1% سنويا، وهو ما يعكس أهمية الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال حماية صحة الطفل والأم، وقد تراجعت هذه النسبة بنحو 0.71نقطة مئوية من 12.13%إلى 7.84% خلال الفترة 1995-2000 والجدول التالي يوضح تطور هذه النسبة للفترة 2000-2010 . **(بن حاج وبلعاطل،2013 ، ص 14)**

الجدول رقم (20-3) : تطور نسبة الأفراد الذين من المتوقع أن يموتو قبل سن الأربعين (2000-2010.)

السنة	2000	2001	2002	2004	2005	2006	2010
نسبة الأفراد المتوقع أن يموتو قبل سن الأربعين	7.84	9.30	9.30	6.39	6.39	6.03	6.7

المصدر: بن حاج منير، بلعاطل عياش، **أثر التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر 2001-2010**، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي بعنوان تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يوم 12/11مارس2013، ص14.

يتضح لنا من خلال الجدول (20-3)أن نسبة الأفراد المتوقع أن يموتو قبل سن الأربعين ارتفعت واستقرت عند 9.30% سنتي(20001-2002)، ثم أخذت هذه النسبة في التراجع وبلغت ما يفوق بقليل 6%خلال الفترة (2005-2010).

2-نسبة البالغين الذين لا يعرفون القراءة و الكتابة :

ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين 15سنة فأكثر في الجزائر ، من 52.9%سنة1990إلى 75.4%سنة 2007 محرزا تقدما ب 22 نقطة مئوية، وعرفت فئة الأشخاص البالغين ما بين 15 و24سنة أدنى مستويات الأمية، فقد تطور معدل القراءة والكتابة-حسب التقرير الوطني للتنمية البشرية 2008- لهذه الفئة من 66.6 %سنة 2000إلى 75.4%سنة 2007 .

ويمكن إرجاع ذلك إلى النسبة المتقدمة التي بلغتها الجزائر في مجال تحقيق التعليم الابتدائي الشامل لجميع من هم في سن التمدرس كما سبق و أن رأينا، بالإضافة إلى الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية التي سطرتها الحكومة تمتد من الفترة 2007إلى 2016، حيث بلغ عدد تلاميذ المستوى الأول 900000تلميذ في الموسم الدراسي2015/2014بعدما كان 500000موسم 2008/2007. **(بن حاج وبلعاطل،2013 ، ص 15)**

3-الحرمان من المستوى المعيشي اللائق و عدم النفاذ إلى التموينات الاقتصادية الإجمالية :

إن الحرمان من مستوى معيشي لائق وعدم النفاذ إلى التموينات الاقتصادية الإجمالية، عبارة عن مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات فرعية وهي : **(بن حاج وبلعاطل،2013 ، ص16)**

3-1-نسبة الأطفال في سن أقل من خمسة سنوات ناقصي الوزن :

حسب نتائج التحقيق الوطني متعدد المؤشرات mics، فإن الإصابة بانخفاض الوزن ترتبط بصورة عكسية مع المستوى التعليمي للأمهات، حيث ينتقل معدل الإصابة من 5%لدى الأمهات دون مستوى تعليمي إلى 1.3%بالنسبة للأمهات ذات المستوى التعليمي العالي، أما حسب المستوى المعيشي للأسر، فينتقل هذا المعدل من 5.4% بالنسبة للأسر الفقيرة إلى 2.5%لدى الأسر الغنية .

الجدول (21-3): تطور نسبة الأفراد الأقل من خمس سنوات ناقصي الوزن في الفترة (5 199-2006).

السنة	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النسبة %	13	6	6	6	6	3.5	3.5	3.7

المصدر: بن حاج منير ، بلعاطل عياش، **أثر التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر 2001-2010**، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي بعنوان تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يوم 12/11مارس 2013، ص16.

يتضح من خلال الجدول (21-3)أن نسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات ناقصي الوزن بلغت 3.7%سنة 2006مقابل 13%سنة1995، مما يدل على الاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع .

3-2نسبة السكان الذين ليس لديهم فرصة مستدامة للحصول على مياه شرب نقية:

لقد بلغت نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب في الجزائر سنة 2010، 93% وهي النسبة التي لم تتجاوز 82% مع بداية الألفية، في نفس الوقت ارتفعت حصة التزويد اليومي بالماء الصالح للشرب لتصل 168لتر.

ارتفاع نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب في الجزائر، يقف وراءه الكثير من العقبات، فحسب التحقيق الوطني متعدد المؤشرات mics فإن 14.7 %من السكان (12%من سكان المدن و18.2من سكان الريف) يحصلون على المياه الموجهة للاستهلاك البشري انطلاقا من مصادر غير مراقبة وهو يعرضهم للإصابة بأمراض مثل الكوليرا وحمى التيفوئيد. **(بن حاج و بلعاطل،2013 ، ص16)**

أما بالنسبة لنسبة السكان الذين تتاح لهم فرصة الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب فكانت عالية تتراوح بين 80إلى 90% لكنها في تناقص مستمر وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل : (10-3): تطور نسبة السكان المتاح لهم مصدر محسن للمياه خلال الفترة(1995-2015).

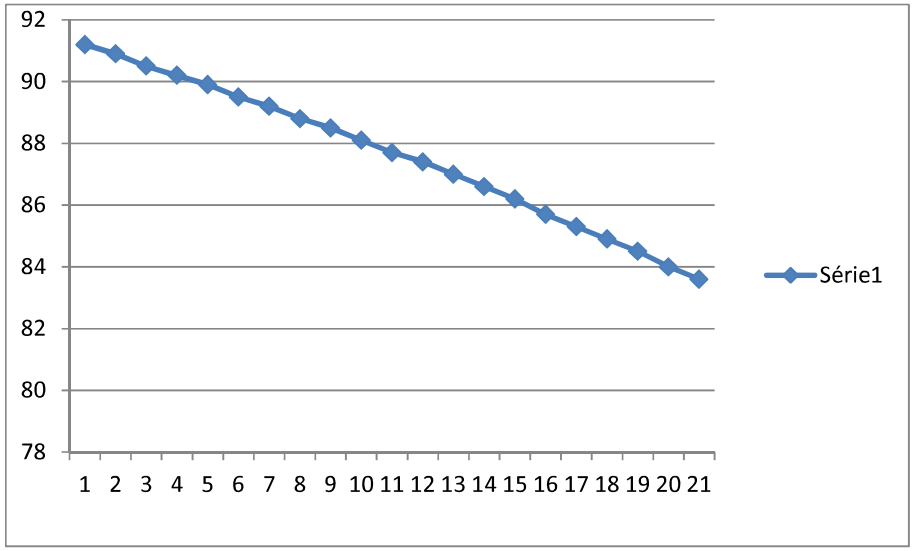

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي .

يتضح من خلال الشكل (10-3) أن نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب في تراجع مستمر بالرغم من كل المجهودات سواءا تحلية مياه البحر أو بناء السدود، استغلال المياه الجوفية من الصحراء نحو المناطق الداخلية، فقد وصلت ل83.6 % سنة 2015 بعدما كانت 91.2%سنة 1995 ، ويمكن إرجاع ذلك لزيادة عدد السكان مع عدم الزيادة في مصادر المياه الصالحة للشرب، وتبذير وعدم ترشيد استهلاك المياه من طرف المواطن، كما أن هناك أسباب مناخية كالجفاف .

المطلب الرابع : الفساد و الفقر في الجزائر.

في هذا المطلب سنتعرف على دور الفساد في انتشار ظاهرة الفقر، فقد أولت الجزائر أهمية كبيرة لمحاربة الفساد، وذلك من خلال مصادقتها على الاتفاقيات للأمم المتحدة سنة 2003 والمتعلقة بالفساد، وقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 19 أفريل 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128، حيث تم من خلالها إصدار حزمة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في قانون رقم 06/01 الصادر في 2006/04/02، والمتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته في الجزائر، المرسوم رقم 414/06 المحدد لنموذج التصريحات بالممتلكات، والمرسوم 415/06 المتضمن كيفيات التصريح بالممتلكات الخاصة بالأعوان العموميين، بالإضافة إلى قانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب المعدل والمتمم بالأمر 12-02 الصادر سنة 2012، ومراجعة قانون الصفقات العمومية، وتعديل القانون رقم 30/11، وتعديل الأمر رقم 96/22 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج، وهي تجربة يمكن تحديد فعاليتها في تسيير المال العام الذي أصبح مستهدف بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة ظهرت تجلياته بعد تراجع أسعار النفط .

وهناك عدة مؤسسات في الجزائر مخولة لمحاربة الفساد، فقد نصبت بالإضافة إلى المجالس (البرلمان بشقيه) والهيئات الوطنية المنصوص عليها دستوريا، منها الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ومجلس المحاسبة، الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وإلى جانب هذه الهيئات هناك مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في حقول عديدة منها الاقتصادي، كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والجمعيات الوطنية منها الجمعية الوطنية للدفاع عن المستهلك ...الخ من الهيئات .

ومن أهم مؤشرات قياس الفساد المستعملة من قبل الهيئات الدولية مثل البنك الدولي نجد **مؤشر ضبط الفساد** : يقيس الفساد بين المسؤولين الحكوميين، والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات، وكذلك **مؤشر مدركات الفساد:** يقيس مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد ، وهو مؤشر مركب يعتمد على مسوحات قامت بها 14هيئة مستقلة حسنة السمعة، ويتطلب إدراج دولة ضمن قائمة الفساد ثلاثة مسوحات حيث تحسن ترتيب الجزائر وفق هذا المؤشر من الرتبة 105 وبدرجة 34 سنة 2012إلى الرتبة 100 ودرجة 36لكل من سنة 2013و 2014، لتتحسن أكثر وتصبح في الرتبة 88 وبدرجة 36، بالإضافة إلى **مؤشر فعالية الحكومة** : والذي يقيس الإدراك الحسية

للمفاهيم الآتية : نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، ودرجة استقرار الحكومة وعرف هذا المؤشر في الجزائر تحسن من 14.1سنة 2000إلى39 سنة 2005 فقد بذلت مجهودات من أجل الرفع من هذا المؤشر ، وهو ما تبينه قيم الفترة(2005-2010)، حيث ارتفع في المتوسط إلى 35.21 وهو ما يعبر عن حالة مستقرة، إلا أن النتائج المحققة (بالمقارنة مع حجم الإنفاق العام بدءا من برنامج دعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي(2010-2014) تعد ضعيفة، وذلك نتيجة لحجم الفساد الذي استشرى بشكل ملحوظ، إذ قدرت تكاليف المشاريع في البنى التحتية بين 5 و10 أضعافها، وهو ما حمل الحكومة أعباء هي في غنا عنها، وذلك نتيجة تفشي بعض الممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري المرتبطة بالتعيينات في المناصب، وسيادة العلاقات العلاقات الشخصية وغياب الكفاءة وهو ما يعبر عن التراجع في مؤشر الفعالية لدى الحكومة، ولا يقتصر الأمر على ما سبق إنما هناك العديد من المؤشرات الأخرى التي لم نذكرها مثل مؤشر نوعية التنظيم والظبط ومؤشر الاستقرار السياسي ..الخ، والشكل التالي يوضح تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر. **(بن عزوز ، 2016، ص 207، ص 210، ص 211، ص 212)**

الجدول رقم (11-3): تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة(2000-2015).

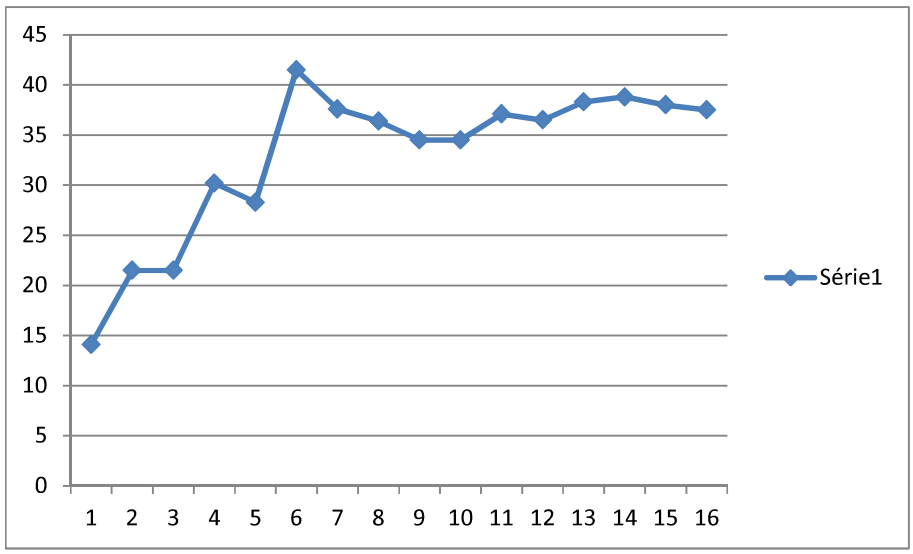

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع :بن عزوز محمد، **الفساد الإداري و الاقتصادي ، آثاره و آليات مكافحته –حالة الجزائر-**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 107، 2016، ص214 .

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تحسن في هذا المؤشر خاصة سنة 2005، فقد وصل إلى 41.5 ولكن حدث تراجع في المؤشر بعد ذلك إلى مستويات أقل من 40 درجة، فقد حاول الحفاظ على شيء من الاستقرار من خلال تفعيل عمليات المتابعة الميدانية عبر إصدار حزمة من القوانين والإجراءات المتصلة بها للحد من ظاهرة الفساد تمثلت في إصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006، والإجراءات المتصلة به الردعية منها والقانونية، وعليه مادام المؤشر لم يتعدى ال50درجة، فإن ضبط الفساد وإدراكه مكامنه تبقى من الصعوبة في الحد منه من منطلق أن قيم مؤشر استقلالية القضاء في الجزائر خلال الفترة 2010-2013لم تتعدى 2.5درجة من أصل 10درجات، وأن ترتيب الجزائر تعدت ال120درجة من أصل 142دولة معنية بهذا المؤشر، وهو ما يعني تحيين معايير الشفافية والديموقراطية من أجل ضبط ظاهرة الفساد. **(بن عزوز، 2016، ص 215)**

إن ترتيب الجزائر بين الدول الأكثر فسادا يعكس وجود أوضاع سياسية، اقتصادية، اجتماعية واجتماعية غير سليمة تشكل المناخ الذي ينمو فيه الفساد، مما يعيق مشروع التنمية والإصلاح الاقتصادي، فحسب ترتيب مؤشرات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية سنة 2009، فإن الجزائر وبالرغم من الإجراءات الصارمة المتخذة بخصوص محاربة الفساد صنفت في المرتبة 111ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم، فقد أتاحت الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة بيئة خصبة لنمو الفساد الذي يعتبر أحد أهم أسباب الفقر، فقد أدى ذلك إلى ضعف المشاركة السياسية التي تعتبر بعدا أساسيا من أبعاد التنمية، ومطلب ضروري بدونها تصبح الخيارات محدودة، أي ضرورة مشاركة كل الأطراف بمن فيهم الفقراء في صياغة سياسات عامة أفضل لدعم النمو وتخفيض عدد الفقراء، وبالإضافة إلى وجود الفساد السياسي يظهر أيضا الفساد الاقتصادي كباب من أبواب الفساد في الجزائر، فالاعتماد على الاقتصاد الريعي جعل من الدولة أداة وظيفتها توزيع المنافع على أفراد المجتمع وعليه تحدد دورها كمؤسسة لتوزيع المنافع على أفراد المجتمع، فقد أكد السيد **بن بيتور** في ندوة حول الفقر، نظمها فرع منظمة الشفافية الدولية بالجزائر أن الصيغ الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة في مختلف القطاعات، على أساس التنمية والتطوير، لا يمكنها إلا أن توسع دائرة الفقر في الجزائر ووصف السياسات المتبعة بسياسات تفقير المواطنين، فسوء التسيير والفساد وانعدام النقاش بشأن كيفية تسيير الثروة واللاشفافية في إدارة شؤون المواطنين، سيؤدي حتما إلى مزيد من الفقر وسط شرائح المجتمع، وفي إشارة إلى تسيير الموارد النفطية، قال: "للأسف نحن نعمل على توفير عوامل التفقير"، مقدما تحليلا اقتصاديا للظاهرة في صلتها ب "الريع" مشيرا بأن كل برميل من البترول

يخرج دون الاستفادة من عائداته في إرساء مشاريع ذات جدوى و ملموسة، موضحا أنه لا توجد أرقام دقيقة حول الفقر في الجزائر، وما توفر منها لا يتوفر على المصداقية، مؤكدا وجود وعي جديد بخطورة الظاهرة بفضل انتشار المعلومات بفضل التكنولوجيات الحديثة.

وربط الظاهرة في شموليتها بعوامل أخرى، ووصف الجزائر بأنها بلد مصدر لثلاثية مهمة و هي: الثروة، الرأسمال البشري والرأس المالي، مشيرا بالنسبة للرأسمال البشري أن هناك 100 خبير جزائري في الخارج مقابل خبير أجنبي واحد في الجزائر في إشارة إلى هروب الكفاءات من الوضع المتردي في البلاد أما الثروة، فقال إن الجزائر تصدر ما قيمته 100دولار، مقابل استيرادها ما قيمته 250دولار، موضحا أن كل دولار يدخل الخزينة يرافقه خروج 30دولار وعزا الخلل إلى سوء التسيير والفساد وعوامل أخرى تتصل بالحكم غير الراشد.

وترى مؤسسات مالية دولية أن ظاهرة الفساد والرشوة ازدادت مؤخرا بعد أن انطلقت المشاريع الكبرى الخاصة بالبنى التحتية، والتي رصدت لها أموال طائلة، غير أنه وبالرغم من الزيادة في حجم الإنفاق إلا أن السلطات الجزائرية لم تنجح في التقليل من نسبة الفقراء في البلاد، وفي هذا الشأن يقول السيد **جيلالي حجاج**، ممثل الشفافية الدولية بالجزائر أن كل المعلومات التي صدرت عن البنك الدولي ومراكز الدراسات الدولية والجزائرية، تتساءل عن سبب وجود نسبة كبيرة من الفقراء في واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم، وتربط ذلك بانتشار الفساد، وهو ما جعل المواطن العادي يفقد الثقة في أجهزة الدولة ويزيد من حدة الطفرة المالية التي تشهدها الجزائر، مما قد يفاقم من المشاكل الاجتماعية والسياسية في البلاد، خاصة بعد ظهور طبقة الأثرياء الجدد تقابلها طبقة واسعة من الفقراء والعاطلين عن العمل.

فالفساد في الجزائر أصبح واقعا مرئيا يعيشه المجتمع يوميا نتج عنه ارتفاع درجة التفاوت في المداخيل والخدمات الأساسية بين مختلف مناطق البلاد، وإذا استمر هذا الوضع على حاله فإن أعداد كبيرة سوف تدخل في عداد الفقراء، ينجر عنه حالة من اليأس، فتصبح هذه الفئات لا تكترث بالقيم الأخلاقية وتدخل في زمرة المفسدين، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم الفساد الذي يشكل تهديدا داخليا كبيرا على أركان الدولة . **(وارث ، 2013، ص98-ص100)**

خلاصة :

يمكن القول بناءا على ما سبق أن لظاهرة الفقر في الجزائر عدة محددات اقتصادية اجتماعية، بشرية وسياسية، فمن المحددات الاقتصادية نجد المديونية والتي عانت منها الجزائر وزاد في حدتها أزمة 1986وانخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض شديد في الجباية البترولية وإيرادات الدولة مما دفع بالحكومة لاتخاذ إجراءات لم تكن في صالح الفقراء بل وزادت من حدة الفقر مثل إلغاء الدعم وارتفاع أسعار المواد الأساسية، كذلك من المحددات الاقتصادية نجد أيضا نصيب الفرد من الناتج المحلي، والذي عرف تدهورا خلال فترة الدراسة 1995-2016، حيث في الإجمال متوسط نصيب الفرد الجزائري من الدخل مرتفع لحد ما مقارنة بالدول المجاورة نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، لكن المشكلة كانت في انعدام العدالة في توزيع هذا الدخل -وهو ما تؤكده قيم معامل جيني- فأدى ذلك إلى وجود فئة تأخذ النصيب الأكبر من الدخل، أما النصيب الأقل فيكون لفئة الفقراء، لذلك نجد أن الحكومة تحاول رفع نصيب الفقراء عن طريق التحويلات الاجتماعية والتي تساعد هم في زيادة قدرتهم الشرائية ورفع إستهلاكم وتحسين مستواهم المعيشي .

كما أن لظاهرة الفقر في الجزائر عدة محددات اجتماعية كعدد السكان، حيث سجل ارتفاع هام في عدد سكان الجزائر فاق المليون نسمة في سنة واحدة مما يؤدي إلى انتشار الفقر ،خاصة في عدم تطور حجم الناتج الوطني المحلي، بالإضافة إلى البطالة التي يعاني منها بالخصوص فئة الشباب خريج الجامعات، كذلك الصحة والتعليم، فيعتبران من أهم المحددات الاجتماعية لمساهمتهما في حلقة الفقر، فالفرد مريض الجسد وغير المتعلم تقل نسبة حصوله على فرص لتحسين ظروف عيشه .

وبالإضافة إلى المحددات الاقتصادية والاجتماعية هناك محددات بشرية مثل التنمية البشرية، فالبرغم من تحقيق مراتب مهمة في التنمية البشرية إلا أن الفقر مازال أمرا واقعا، مما يجعل الكثير من الاقتصاديين يتساءلون عن سبب ذلك خاصة وأن الجزائر دولة غنية، ويرجعون ذلك لانعدام العدالة في تقسيم الثروة على فئات المجتمع وانتشار الفساد والذي يمكن اعتباره من أهم محددات الفقر "السياسية"

في الأخير نقول أن كل هذه المحددات الاجتماعية والاقتصادية، دليل التنمية البشرية والسياسية (الفساد) تساهم في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر ولكن مساهمة كل متغير منها مختلفة وهو ما يحتاج

منا القيام بدراسة قياسية لمعرفتها واخترنا لعدة أسباب فترة الدراسة ممتدة من 1995إلى سنة 2016.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأهم محددات ظاهرة الفقر في الجزائر

تمهيد :

استعرضنا في الفصول السابقة الإطار النظري لظاهرة الفقر وتحليل أهم محددات الظاهرة في الجزائر، لكن الوصف النظري غير كافي لإعطاء صورة واضحة ودقيقة عن الظاهرة المدروسة، لذلك في هذا الفصل سيتم الاعتماد على الاقتصاد القياسي كونه واحد من أهم أساليب التحليل الاقتصادي الذي يقدم التقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ولا يكتفي بالوصف، لذا سنقوم بالتركيز على محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي للفقر في الجزائر يتكون من أغلب المتغيرات الاقتصادية ، الاجتماعية، والسياسية، التي يمكن أن تأثر عليه، وذلك خلال الفترة 1995-2016 ويتم في ذلك الاعتماد على الأساليب الكمية القياسية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المفسرة و المتغير التابع (الفقر).

وقد تم الاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي من اختبارات إحصائية واقتصادية في تحليل مدى صلاحية النموذج و قدرته التفسيرية، لنصل في الأخير لمعرفة أهم محددات ظاهرة الفقر في الجزائر.

ومن أجل الإحاطة بالدراسة القياسية لأهم محددات ظاهرة الفقر في الجزائر تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو الموالي :

المبحث الأول : مدخل نظري للاقتصاد القياسي؛

المبحث الثاني : الإطار النظري للأساليب والاختبارات القياسية المستخدمة؛

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية .

.

المبحث الأول : مدخل نظري للاقتصاد القياسي.

قبل التطرق إلى الدراسة القياسية، كان لابد من مدخل نظري للاقتصاد القياسي، فلدراسة الظواهر وتحليل المشكلات الاقتصادية، لابد من تطوير التحليل الاقتصادي، فلم يعد التحليل الوصفي يفي بالغرض لتنوع وتعدد العلاقات والمتغيرات الاقتصادية وتشابكها، وكذلك تطور الطرق الإحصائية واستخدامها في حل المشكلات الاقتصادية، لذا كان لزاما الاختبار المنظم للنظرية الاقتصادية في مواجهة الواقع، فيتم بذلك توضيح العلاقات الاقتصادية في شكل معادلات رياضية، ثم تحليلها إحصائيا لاختبار الفرضيات، وتقدير أحجامها، واستخدام التقديرات في عملية التنبؤ بالظاهرة الاقتصادية في المستقبل، يسمى هذا التحليل بالتحليل القياسي.

فالاقتصاد القياسي يضع النظرية الاقتصادي في شكل رياضي يمكن اختباره، إحصائيا وقياسيا (اختبارات الرتبة الأولى واختبارات الرتبة الثانية)، ومن ثم التحقق من صحة النظرية الاقتصادية أو رفضها.

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- مفهوم الاقتصاد القياسي و علاقته بفروع العلوم الأخرى؛
- النموذج الاقتصادي و أهم مكوناته؛
- منهجية البحث في الاقتصاد القياسي؛
- النماذج الانحدارية.

المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي وعلاقته بفروع العلوم الأخرى.

في هذا المطلب سنتعرف على مفهوم الاقتصاد القياسي، وعلاقته بفروع علوم أخرى كالرياضيات ، الإحصاء والنظرية الاقتصادية.

الفرع الأول :مفهوم الاقتصاد القياسي.

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد حيث يرتكز اهتمامه على تقدير العلاقات الاقتصادية من الناحية الكمية، بجانب أنه يهتم بالتحليل الكمي للسلوك الاقتصادي، وللوصول إلى ذلك فإن الأمر يتطلب استخدام أساليب مختلفة للتعبير عن الظواهر الاقتصادية والعلاقات القائمة

بين مختلف المتغيرات الاقتصادية فهناك الأسلوب الوصفي والكمي والبياني والرياضي، ويعتمد الاقتصاد القياسي على استخدام الطرق الإحصائية والاستفادة من نتائجها في قياس العلاقات الاقتصادية المختلفة، وقد أورد كل من ساملسون، وستون، وكوب فونز تعريفا واضحا لعلم الاقتصاد القياسي بأنه التحليل الكمي لظاهرة اقتصادية حقيقية مبنية على الملاحظات وتطور النظرية الاقتصادية .**(شاكر، فتاوي، 2006، ص7)**

لقد استخدم لفظ اقتصاد قياسي econometrics لأول مرة سنة 1926، حيث إن أصل هذا المصطلح econometricsيوناني ويتكون من مقطعين هما economicأي علم الاقتصاد وmetricsأي القياس (المتر) **(شيخي، 2011، ص 13)**، فكلمة الاقتصاد القياسي تعني حرفيا القياس في الاقتصاد، وتأخذ معنى واسع يشمل العديد من المفاهيم الاقتصادية والتي تعتمد في الغالب على القياسات حيث أغلب الاقتصاديون يهتمون بعملية القياس حيث يتم قياس الناتج المحلي، البطالة، عرض النقود ، الصادرات، الواردات، ....الخ.

لذلك يمكن القول أن الاقتصاد القياسي هو تطبيق الطرق الرياضية والإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى رقمي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات وتفسير الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية .

ولقد كانت البداية الحقيقية للاقتصاد القياسي هي مع تأسيس جمعية الاقتصاد القياسي econometric societyفي سنة 1930 ودورية اكنومتريكا econometrica journal في يناير 1933. **(الصنوي، دت، ص4)**،

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالفروع الأخرى.

يعتبر الاقتصاد القياس محصلة ثلاثة فروع من المعرفة، وهي: **الإحصاء والرياضيات، النظرية الاقتصادية**، فهو بذلك نقطة التقاء ثلاثة علوم رئيسية.

فالإحصاء يمدنا بأساليب و طرق القياس مثل الارتباط والانحدار، بالإضافة إلى البيانات الواقعية المبوبة**(شيخي،2011، ص 14)**،فنفرق بين الإحصاء الوصفي والإحصاء الرياضي، فيهتم الأول بالجانب الوصفي (جمع البيانات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية، جدولة البيانات،تحليل البيانات) ويتم كل ذلك بدون تقييم لهذه المتغيرات، بالتالي لا يقيس قيمة معلمات العلاقات الاقتصادية بين

هذه المتغيرات، لكن الاقتصاد القياسي يستخدم البيانات التي تم جمعها وتبويبها وتحليلها في قياس معلمات النموذج وتفسير سلوك المتغيرات الاقتصادية.

وبالنسبة إلى الإحصاء الرياضي فيستخدم عدة طرق لتقييم التغيرات الاقتصادية التي تم الحصول عليها، في حين يقوم التحليل الإحصائي بالبحث في أنسب الوسائل لتقييم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية غير المحددة، فكل هذه الطرق الإحصائية يستخدمها الباحث بعد تكييفها مع العلاقات الاقتصادية، وتتحول إلى طرق قياسية تلاءم طبيعة العلاقات الاقتصادية، ومثل هذه الطرق القياسية هي التي يستخدمها الاقتصاد القياسي في قياس العلاقات الاقتصادية . **(عطية، 2004، ص10)**

أما النظرية الاقتصادية فتحدد لنا العلاقات الاقتصادية المراد قياسها من خلال الفرضيات التي تقدمها .

بينما يضع الاقتصاد الرياضي هذه العلاقات النظرية في صيغ رياضية هي المعادلات التي تأخذ أشكالا دالية مختلفة وقابلة للقياس**(شيخي، 2011، ص 14)** .

فالهدف الأساسي هو بناء النماذج القياسية الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني وتقدير واختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة ثم في الأخير استعمال النماذج المقدرة لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي، أو اتخاذ القرارات المناسبة. **(شيخي، 2011، ص 14)**،

المطلب الثاني : النموذج الاقتصادي وأهم مكوناته.

في هذا المطلب سنتطرق لمفهوم النموذج الاقتصادي، مكوناته وأهم أنواعه.

الفرع الأول : مفهوم النموذج الاقتصادي.

يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية هذه العلاقات، ويهدف النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها، بل يتضمن العلاقات الأساسية بها ، ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي وهنالك عدة خصائص يجب أن تتوفر في أي نموذج اقتصادي نجد من أهمها :

- ✓ **مطابقته للنظرية الاقتصادية**، بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح؛
- ✓ **قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية**، بحيث يكون متناسقا مع المسلك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات؛
- ✓ **دقته في تقدير المعلمات**، وتأتي هذه الدقة من اتصاف هذه التقديرات بصفات مرغوبة من خاصية عدم التحيز والكفاءة والكفاية والاتساق؛
- ✓ **قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ**، بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة؛
- ✓ **خاصية البساطة**، فالنموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة، فكلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي أبسط يكون النموذج الاقتصادي أفضل من غيره، شريطة ألا يكون على حساب الدقة في التقدير. **(الرشيد، دت ،ص15)**

الفرع الثاني : مكونات بناء النموذج الاقتصادي.

يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة العلاقات الاقتصادية أو المعادلات، وتسمى هذه المعادلات التي يتضمنها النموذج بالمعادلات الهيكلية، وذلك لأنها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بناؤه ،وتتكون المعادلات الهيكلية للنموذج الاقتصادي من المعادلات التالية :**(محمد الرشيد ،دت، ص16-17)**

- ✓ **المعادلات التعريفية :**

هي متطابقات توضح قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له في متطابقة، مثال ذلك :

الدخل =الاستهلاك+الادخار y=c+s.

- ✓ **المعادلات السلوكية :**

هي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الدالية للمتغيرات الاقتصادية في النموذج، ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير تابع ومتغير مستقل أو أكثر، مثال على ذلك دالة الاستهلاك: C=a+bx+u

✓ **المعادلات الفنية :**

تهتم المعادلات الفنية بتوضيح طبيعة العلاقة بين مستوى الإنتاج من سلعة معينة وبين مدخلات الإنتاج، وهي علاقة فنية توضح الكيفية التي يمكن أن يتحقق بها الناتج بإتباع أسلوب معين من أساليب الإنتاج، ومثال لذلك دالة إنتاج كوب –دوجلاس $Y=K\ ^{a}l^{b}$

ثانيا : متغيرات النموذج .

تتكون معادلات النموذج من عدد من المتغيرات يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع كما يلي:

✓ **المتغيرات الداخلية :**

وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج وتتأثر به، وتتحد قيمتها من داخل النموذج عن طريق المعاملات وقيم المتغيرات الخارجية وتسمى هذه المتغيرات (الداخلية) أيضا بالمتغيرات التابعة .

✓ **المتغيرات الخارجية** :

وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج وفي بعض الأحيان تتحدد قيمها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي وتسمى هذه المتغيرات (الخارجية) بالمتغيرات المستقلة.

✓ **المتغيرات المرتدة زمنيا :**

وهي المتغيرات التي تنتمي إلى فترة زمنية سابقة أو التي تؤخذ قيمها من الفترة السابقة مثل (y_{t-1})التي تمثل دخل السنة الماضية .**(علي بخيت، فتح الله،2010،ص12)**

الفرع الثالث: أنواع النماذج .

هناك عدة أنواع من النماذج التي يمكن تصنيفها كالآتي:**(علي بخيت، فتح الله،2010،ص10-11)**

1-النماذج الاقتصادية الكلية والجزئية :

1-1النماذج الاقتصادية الكلية : وهي النماذج التي تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية التي تخص الاقتصاد الكلي أي تتصل بالسلوك العام والبنية العامة للاقتصاد كالدخل القومي، الاستثمار العام .....الخ .

1-2-النماذج الاقتصادية الجزئية : وهي النماذج التي تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية التي تخص الوحدات الاقتصادية الجزئية كعلاقة العرض والطلب على سلعة معينة.

2-النماذج الاقتصادية الساكنة : وهي النماذج التي لا يكون الزمن أحد متغيراتها أو مؤثرا في تغيير قيم أحد المتغيرات الداخلة فيها، أي بدون فترة ارتداد زمني، وهذا يعني أن لكل متغير قيمة معينة في السنة التي يقع فيها، فمثلا تكون دالة الطلب الساكنة كالآتي : $d_t=f(p_t)$

3-النماذج الاقتصادية المتحركة : وهي النماذج التي يكون الزمن أحد متغيراتها أو مؤثرا في أحد متغيراتها، إن هذه النماذج توضح كيفية تأثير الزمن في المتغيرات الاقتصادية، وتعد هذه النماذج أكثر واقعية، فمثلا تكون دالة العرض المتحركة كالآتي : $d_t=f(p_{t-1})$

أي أن العرض في السنة الحالية (t)تعتمد على سعر السلعة في السنة السابقة(t-1) ويسمى المتغير الحركي بمتغير مرتد زمنيا مثل (p_{t-1})

المطلب الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي .

سنتعرض في هذا المطلب لمنهجية البحث في الاقتصاد القياسي، حيث يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها في مايلي :

الفرع الأول: المرحلة الأولى: تعيين النموذج (وضع مرحلة الفروض).

نقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، وتنطوي هذه المرحلة على عدة خطوات أهمها : **(عطية، 2004، ص 16-ص 20)**

1-تحديد متغيرات النموذج:

حيث يمكن للباحث أن يحدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة من خلال عدة مصادر أهمها النظرية الاقتصادية، والمعلومات المتاحة من دراسات قياسية سابقة ،أو المعلومات المتاحة عن الظاهرة بشكل خاص، لكن ولصعوبة إدراج جميع المتغيرات المفسرة للظاهرة محل البحث في النموذج الذي يتعين تقدير معلماته لعدة صعوبات أهمها صعوبات القياس، لذلك على المتغيرات الأكثر أهمية.

2-تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

يتم تكوين النموذج المتعلق بهذه النظرية مع تعريف كلا من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، قد يتكون النموذج من معادلة واحدة أو عدة معادلات، ودرجة خطية النموذج (فقد يكون النموذج خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون غير متجانسة أو متجانسة من أي درجة) ، وبالرغم من أن النظرية الاقتصادية كثيرا ما لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج، إلا أنها تقدم لنا في بعض الأحيان ملامح الشكل الرياضي للنموذج، ولأن أي خطأ في تحديد الشكل الرياضي للنموذج يترتب عنه أخطاء جسيمة فيما يتعلق بقياس وتفسير العلاقة محل البحث، ولذلك في حالة عدم توضيح النظرية الاقتصادية لشكل النموذج الراضي يلجأ الباحثون لاعتماد عدة أساليب، منها رصد بيانات الظاهرة في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد وأحد المتغيرات المستقلة على المحور الأخر، ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن الحكم مبدئيا على نوع العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل هل هي خطية أم غير خطية، ولكن تعتبر مقدرة هذا الأسلوب محدودة بمتغيرين، لذا فإنه حتى ولو كانت العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على حده خطية، فإن هذا لا يضمن أن تظل هذه العلاقة خطية عندما تؤخذ كل المتغيرات دفعة واحدة، لذلك يقوم الباحثون بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة عند القياس في حالة وجود علاقات متعددة، ثم يختارون الصيغة التي تعطى نتائج أكثر معقولية من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية، ولتحديد عدد المتغيرات التي يحتوي عليها النموذج يسترشد الباحثين بعدة عوامل كدرجة تعقيد الظاهرة، الهدف من تقدير النموذج بالإضافة مدى توافر البيانات، وتعتبر هذه المرحلة من أهم وأصعب مراحل القياس، ولذا فإن الباحث قد يتعرض لكثير من الأخطاء عند تنفيذها مثال ذلك إغفاله لبعض المتغيرات من النموذج لعدم الإلمام بها أو لعدم توافر بيانات عنها، أو افتراضه الشكل الرياضي غير المناسب لقياس الظاهرة.

3-تحديد التوقعات القبلية :

يتعين على الباحث تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة و حجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناءا على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها و حجمها.

الفرع الثاني : المرحلة الثانية : تقدير معلمات النموذج (مرحلة اختبار الفروض).

يحاول الباحث في هذه المرحلة الحصول على تقديرات للقيمة العددية لمعلمات النموذج، ويتطلب ذلك عدة خطوات منها :

1-جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات :

ونجد ثلاثة أنواع من البيانات: **(مدكور، 2006-2007،ص7)**

1-1-البيانات السلسلية: وهي بيانات تجميعية مثل أعداد السكان والدخل والاستثمار وعدد الأطباء والأجور ...الخ

2-1-بيانات مقطعية : هي بيانات تفصيلية عن الوحدات الاقتصادية وتجمع عن طريق استمارة الاستقصاء وهي نوعان :

1-2-1-بيانات منشورة : حيث يمكن للباحث أن يأخذ فترة زمنية محددة مثل السنة فإذا رغب أن يدرس نوع الصناعة مثلا (هل هي متزايدة العائد بالنسبة للحجم أو ثابتة أو متناقصة) والصناعات مثل صناعة الاسمنت أو الزجاج، فإذا اختيرت صناعة الزجاج مثلا فإننا نأخذ إنتاج عدد من المصانع كل مصنع على حده وعدد العمال ومقدار رأس المال.

1-2-2- بيانات تجمع عن طريق استمارة الاستقصاء: وهي مجموعة من الأمثلة توزع على عينة البحث ثم تفرغ هذه الاستمارات حتى يمكن تحليلها.

1-3- بيانات تجمع عن طريق الملاحظة:

ونفرق في هذا الصدد بين الملاحظة البسيطة والملاحظة المنظمة والتي تستخدم في الدراسات الوصفية أو دراسة اختبار الفروض وهذه الملاحظة مدعمة بأن الباحث يعرف الجوانب الهامة التي لها صلة مباشرة بدراسته والتي تفيد بحثه وهذا يجعله في موقف يسمح له بأن يصمم خطة لإجراء وتسجيل ملاحظاته قبل بدأ جمع البيانات .

2- اختبار شرط التعرف الخاص بالدالة : ونقصد به الإجراء الذي يحاول الباحث من خلاله التأكد من أن المعلمات التي يقوم بتقديرها هي معلمات تخص الدالة التي نقوم بتقديرها .

3- التعامل مع مشاكل التجميع الخاصة بمتغيرات بعض الدوال : يتم التجميع على مستوى الأفراد، أو السلع، أو سكان المدن والقرى (التجميع المكاني) مما قد يسبب مشاكل لذلك يتطلب الأمر تكييف البيانات المجمعة قبل إجراء عملية التقدير كلما كان ذلك ممكنا.

4-اختبار درجة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية :

تتغير أغلب المتغيرات آنيا مع بعضها البعض خلال المراحل المختلفة للنشاط الاقتصادي، وهذا يؤدي إلى وجود درجة من الارتباط فيما بينها،كما يتواجد نوع من الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المستقلة وتعرف بمشكلة التعدد الخطي، وعندما تتزايد درجة هذا الارتباط فإنها يمكن أن تفسد بدرجة كبيرة القياسات الاقتصادية التي نتوصل إليها مؤدية إلى نتائج مظللة حيث لا يمكن فصل أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع عن بعضها البعض، وعلى ذلك يجب أن تكون المتغيرات المفسرة مستقلة عن بعضها البعض في نفس الوقت، أي لا يوجد بينها أي ارتباط أو على الأقل يكون بأضعف صورة ممكنة.

5- اختيار الأسلوب المناسب لعملية القياس:

هناك أكثر من أسلوب لتقدير معلمات النموذج، ولكن يفضل استخدام نموذج عن آخر حسب طبيعة العلاقة محل الدراسة للوصول إلى مقدرات جيدة تستوفي خصائص معينة كعدم التحيز والكفاءة .
(بقاط، 2006-2007،ص 112-114)

الفرع الثالث : المرحلة الثالثة : تقييم المعلمات المقدرة للنموذج .

بعد تقدير معلمات النموذج، يجب على الباحث أ يقوم بتقييم هذه النتائج وهو الهدف المرغوب فيه،حيث تعبر هذه المعلمات عن مدى استجابة المتغير التابع للتغير في المتغيرات المستقلة وبالتالي يتبادر إلى الذهن عدة تساؤلات حول إذا ما كانت هذه التغيرات متفقة مع النظرية من حيث اتجاه العلاقة أي هل هي علاقة عكسية أو طردية، وهل العلاقة قوية وهل هذه العلاقات غير متحيزة وذات كفاءة في التقدير ، وهناك عدة معايير للتقييم أهمها :

1-المعايير الاقتصادية :

ويقصد بها المعايير المستخدمة في تقييم معلمات النموذج من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية ، وتتعلق هذه المعايير بقيمة وإشارة المعلمات، فإذا ما جاءت المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية مسبقا فإن هذا يمكن أن يكون مبررا لرفض هذه المعلمات المقدرة، ما لم يوجد هناك من المبررات بوضوح، وبالرغم من ذلك فإنه في بعض الحالات يأتي اختلاف المعلمات المقدرة عما تقرره النظرية الاقتصادية مسبقا نتيجة لقصور في المعطيات المستخدمة في تقدير النموذج، أو نتيجة لكون بعض فروض الطريقة القياسية المستخدمة في القياس غير الصحيحة. **(نجيب إبراهيم، 2002،ص 24-25)**

2-المعايير الإحصائية:

وهي تعتبر الخطوة الأولى في التقييم، وتهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ونجد من بين أهم المعايير الإحصائية شيوعا معامل التحديد والانحراف المعياري واختبارات المعنوية (t)و(f)، وتعتبر المعايير الإحصائية معايير ثانوية بالنسبة للنظرية الاقتصادية لأنها لا تثبت سبب العلاقة وتسمى باختبارات الرتبة الأولى .

3-المعايير القياسية :

تعتبر المعايير القياسية الخطوة الثانية في تقييم المعلمات، وتهدف هذه المعايير للتأكد من الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، فتمتاز المعلمات بعدم التميز و الاتساق إذا توافقت المعلمات مع الواقع، أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات فإن ذلك يؤدي لفقدان المعلمات المقدرة الصفات السابقة، و بالتالي يؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس مدى الثقة في المعلمات المقدمة، هذا يعني أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها ، ومن هذه المعايير معايير الارتباط الذاتي، معايير الامتداد الخطي المتعدد، معايير ثبات التباين وغيرها وتسمى الاختبارات القياسية باختبارات الرتبة الثانية . **(عطية، 2004، ص44)**

الفرع الرابع :المرحلة الرابعة: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ.

يتعين اختبار مدى مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض، فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة، ولكنه لا يكون صالحا للتنبؤ، فالتنبؤ قائم على أساس

افتراض أن المستقبل القريب امتداد للماضي القريب، ولكن إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية للمجتمع، فإن النموذج القياسي ربما لا يكون قادرا على التنبؤ بهذه التغيرات ،ولاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لا بد من اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن، واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة. **(عطية، 2004، ص44)**

ويمكن توضيح المراحل الأربعة للبحث القياسي الاقتصادي في الشكل التالي:

الشكل (1-4): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

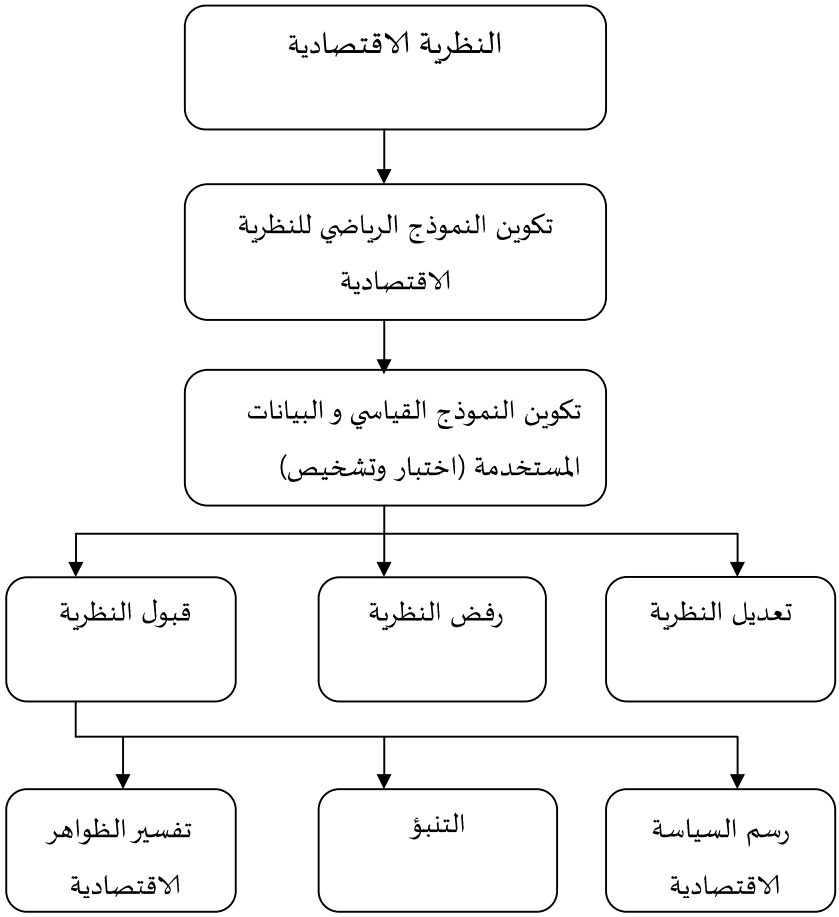

المصدر : أمال نظير مدكور، **محاضرات في الاقتصاد القياسي**، جامعة الأزهر –فرع البنات-، قسم الاقتصاد، مصر، 2006-2007، ص5.

أن الشكل رقم (1-4) يوضح أهم الخطوات المتبعة في البحث القياسي الاقتصادي، بداية من النظرية الاقتصادية إلى جمع البيانات و تكون النموذج، ثم دراسة صلاحية النموذج وفي حالة قبول النظرية

والتأكد من صلاحية النموذج وفقا لاختبارات إحصائية، نستطيع بعد ذلك تفسير الظواهر، التنبؤ بالظاهرة وإتاحة كذلك رسم السياسة الاقتصادية المناسبة.

المطلب الرابع : النماذج الانحدارية.

سنتطرق في هذا المطلب للنماذج الانحدارية، حيث تنقسم نماذج الانحدار إلى نماذج الانحدار البسيط، ونماذج الانحدار المتعدد .

الفرع الأول : الانحدار الخطي البسيط.

هو عبارة عن نموذج يتكون من متغير مستقل واحد، وقد يكون النموذج خطيا إذا كانت العلاقة بين المتغيرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم، ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر.

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج القياسية شيوعا وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته وتطبيقاته إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذه النماذج، ونموذج الانحدار الخطي البسيط هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين المتغيرين التابع والمتغير المستقل ويأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$Y_I=B_0+B_1X_I+\varepsilon_i$$

حيث :

y :المتغير التابع.

X :المتغير المستقل.

ε:الحد العشوائي أو حد الخطأ.

حيث يرجع إدخال حد الخطأ لعدة أسباب أهمها :

- ✓ حذف أو إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية من الدالة الانحدارية؛
- ✓ صعوبة التنبؤ بسلوك الأفراد فتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي؛
- ✓ عدم دقة صياغة الشكل الرياضي للنموذج؛

- ✓ حدوث أخطاء أثناء تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية ...(**مكيد،2007 ص97-98**)

لقيم n,.....2 ,1=iحيثε_i تعتبر دوما متغيرات عشوائية غير مترابطة بمتوسط صفر و تباين σ^2 ، بعض الأحيان تعتبر الأخطاء موزعة طبيعيا لكي نتمكن من استخراج استدلالات حول معالم الانحدار B_0 وB_1، إذا افترضنا أن $x_1,x_2,.....x_n$ثوابت محددة مقاسة بدون أخطاء فعندئذ هذا النموذج يكون في حالة خاصة من النموذج $Y=XB+\varepsilon$حيث :

$$Y_{nx1}=\begin{pmatrix} y1 \\ y2 \\ . \\ . \\ . \\ yn \end{pmatrix}, X_{nx2}=\begin{matrix} 1 \\ 1 \\ . \\ . \\ . \\ 1 \end{matrix}\begin{pmatrix} x1 \\ x2 \\ . \\ . \\ . \\ xn \end{pmatrix}, B_{2x1}=\begin{pmatrix} b0 \\ b1 \end{pmatrix}, \varepsilon_{nx1}\begin{pmatrix} \varepsilon1 \\ \varepsilon2 \\ . \\ . \\ . \\ \varepsilon n \end{pmatrix}$$

إذا قيست xبأخطاء فإن نموذج الانحدار الخطي لن يعتبر حالة خاصة من النموذج $Y=XB+\varepsilon$ لأن مصفوفة التصميم xعشوائية وليست ثابتة. **(بري، دت، ص10- 11)**

فرضيات النموذج الخطي البسيط :

لتقدير العلاقة بين المتغيرات بالدقة المرغوبة من خلال نموذج الانحدار الخطي، فإن ذلك يتطلب فروضا علمية واجبة التحقق نذكرها فيمايلي : **(شيخي ،2011، ص20-21)**

الفرضية الأولى :الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon_i)=0$، وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير y، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيما سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، وتخضع لقوانين الاحتمال، بحيث يكون وسطها أو توقعها الرياضي مساويا للصفر

$$E(\varepsilon_i)=0, \forall\ i=1,.....,n$$

الفرضية الثانية : تجانس (ثبات) تباين الأخطاء، وهو ما يعني أن تشتتها حول المتوسط ثابت، ونعبرعنها رياضيا بالكتابة : $VAR(\varepsilon_i)=E(\varepsilon^2_i)=\sigma^2$

الفرضية الثالثة : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء : بمعنى أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا كما يلي : $cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j)=E(\varepsilon_i, \varepsilon_j)=0 \ , \forall i\neq j \quad i,j=1.....n$

الفرضية الرابعة : تتعلق بقيم المتغير x، تتمثل في أن المعطيات التي جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها قفي تغير المتغير التابع y_i، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل مختلفة عن بقية القيم أي مهما يكن حجم العينة n: يكون المقدار $(1/n)\sum_{i=1}^{n}(xi-x)2 \neq 0$ أي أن الأخطاء تكون مستقلة عن X_i.

$$Cov(x_i, \varepsilon_i)=0, \forall \ i=1,.....,n$$

الفرع الثاني : نموذج الانحدار الخطي المتعدد(الخطي العام) .

إن واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية مبني بشكل عام على تأثر أي ظاهرة بأكثر من متغير مستقل ، لذلك لابد من توسيع نموذج الانحدار البسيط ليشمل على انحدار للمتغير التابع مع العديد من المتغيرات المستقلة ويسمى هذا النموذج بنموذج الانحدار الخطي المتعدد أو الانحدار الخطي العام. .. **(مكيد، 2007 ص 104)**

لنعتبر النموذج الذي يعتمد فيه متغير الاستجابة Y خطيا على عدة متغيرات مستقلة $X_1,X_2,.....X_k$ كما في العلاقة :

$$y_i=b_0+b_1x_{it}+b_2x_{i2}+....+b_kx_{ik}+\varepsilon_i$$

لقيم $i=1,2,.....,n$ حيث ε_i تعتبر دوما متغيرات عشوائية غير مترابطة بمتوسط صفر و تباين σ^2، إذا كانت المتغيرات المستقلة ثوابت محددة أي مقاسة بدون أخطاء فعندئذ هذا النموذج يكون حالة خاصة من النموذج يكون في حالة خاصة من النموذج $Y=XB+\varepsilon$ حيث : **(بري، دت، ص12)** .

$$Y_{nx1}=\begin{pmatrix} y1 \\ y2 \\ . \\ . \\ . \\ yn \end{pmatrix} X_{nx(k+1)}=\begin{pmatrix} 1 & x11 & x12 & . & . & x1k \\ 1 & x21 & x22 & . & . & x2k \\ . & . & . & . & . & . \\ . & . & . & . & . & . \\ . & . & . & . & . & . \\ 1 & xn1 & xn2 & . & . & xnk \end{pmatrix}, B_{(k+1)}=\begin{pmatrix} b0 \\ b1 \\ b2 \\ . \\ . \\ bk \end{pmatrix}$$

$$, \quad \varepsilon_{nx1}=\begin{pmatrix} \varepsilon 1 \\ \varepsilon 2 \\ . \\ . \\ . \\ \varepsilon n \end{pmatrix}$$

وفي الانحدار المتعدد مبني على عدة فرضيات، ونسعى من خلاله الحصول على أفضل معادلة انحدار توضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة والتي يمكن استخدامها بعد ذلك في التنبؤ، ويمكن أن نلخص هذه الفرضيات في مايلي : (**greenes ,2005,p10**)

Y :هو دالة خطية في المتغيرات المستقلة ....x1 ,x2x، أي وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة؛

- ✓ يجب أن لا يكون عدد المشاهدات أكبر من عدد المعلمات؛
- ✓ تكون قيم المتغيرات المستقلة ثابتة غير عشوائية؛
- ✓ القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي يساوي الصفر ؛
- ✓ ثبات تباين المتغيرات العشوائية والتباين المشترك لها يساوي الصفر؛
- ✓ استقلالية حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة، أي أن التباين المشترك لحد الخطأ وكل متغير من المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار يساوي الصفر.

الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد .

نستخدم لتقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، ونكتب المعادلة بصيغتها التقديرية كما يلي : $y_i = \hat{Y}_i + \varepsilon_i$

$$Y_i = a_1 + a_2 x_1 + a_3 x_2 + \ldots\ldots\ldots a_k x_n + \varepsilon_i$$

ويمكن كتابتها باستخدام المصفوفات على الشكل التالي:

$$Y = aX + \varepsilon$$

حيث :

$\hat{Y}_i$: مثل المتجه العمودي درجة (nx1) ويمثل القيم المقدرة للمتغير التابع y

a: يمثل المتجه العمودي والذي درجته (kx1)ويمثل المعلمات المقدرة ($a_1, a_2, a_3, \ldots, a_k$) بالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى العادية.

ε :يمثل المتجه العمودي ودرجة (nx1) ويمثل البواقي (حد الخطأ) .

وللحصول على المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية باختيار قيمa التي تصغر مجموع مربعات البواقي إلى أدنى قيمة لها و نكتب :

$(\sum \varepsilon_i^2) \longrightarrow Min$ أي (مجموع مربعات الأخطاء ESS)

ويمكن أيضا أن نكتب :

$$\sum_{i=1}^{n} \varepsilon i2 = \quad \varepsilon_1^2 + \varepsilon_2^2 + \ldots\ldots + \varepsilon_n^2$$

وهذه المحصلة في الحقيقة ما هي إلا نتيجة ضرب مبدلة المصفوفة εفي المصفوفة نفسها ε.

أي : $\sum \varepsilon_i^2 = \varepsilon' \varepsilon$

$$\varepsilon' \varepsilon = (\varepsilon 1 \quad \varepsilon 2 \ldots\ldots \quad \varepsilon n) \times \begin{pmatrix} \varepsilon 1 \\ \varepsilon 2 \\ . \\ . \\ . \\ \varepsilon n \end{pmatrix}$$

ومنه فإن مسألة التدنية يمكن كتابتها أيضا على الشكل التالي :

$$Min \longrightarrow (\sum \varepsilon_i^2)$$

$$Min \longrightarrow min \quad \varepsilon' \varepsilon$$

$$\varepsilon = Y - aX \text{ : أي} \qquad Y = aX + \varepsilon \quad \text{: لدينا}$$

ونعوض في المعادلة $\varepsilon' \varepsilon$ وبعد النشر نحصل في الأخير على المعادلة $a=(X'X)^{-1}X'Y$

وتمثل هذه الأخيرة المعادلة الأساسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد. **(ادريوش، 2013-2014، ص90)**

تقييم نموذج الانحدار المتعدد :

لتقييم صلاحية نموذج الانحدار المتعدد نقوم باختبار المعنوية العامة للنموذج (معامل التحديد المعدل اختبار فيشر f test، للكشف عن القدرة التفسيرية للنموذج نعتمد على معامل التحديد المعدل (المصحح) ، وذلك لأن قيمة معامل التحديد تكون مرتفعة كلما زدنا عدد المتغيرات المفسرة، ولذلك نعتمد على معامل التحديد المعدل كونه يأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة الداخلة في عملية التحليل، كما نعتمد على اختبار فيشر f test، فكلما كانت قيمة هذا الأخير معنوية كان النموذج أحسن والعكس صحيح.

وبعد اختبار المعنوية العامة للنموذج نقوم باختبار معنوية معلمات النموذج عن طريق اختبار ستيودنت t test وسنتعرض لهذه الاختبارات بمزيد من الشرح في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأساليب و الاختبارات القياسية المستخدمة.

إن ظاهرة الفقر ظاهرة معقدة تتدخل فيها عدة متغيرات لذلك وبغية معرفة العلاقة بين هاته المتغيرات والظاهرة المدروسة، وجب صياغة هذه العلاقات في صورة نموذج رياضي يقدر من واقع بيانات فعلية، وحيث أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي فذلك يمكننا من القدرة على التنبؤ ومعرفة مختلف العلاقات بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع .

بعد التعرف على الجانب النظري للاقتصاد القياسي في المبحث السابق، كان لابد من معرفة الجانب النظري لبعض الأساليب والاختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة القياسية، بداية من كيفية اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، إلى تحديد عدد المتغيرات بطريقة التحليل بالمركبات الأساسية ، بالإضافة إلى كيفية تقدير النموذج الاقتصادي، ومختلف الاختبارات الإحصائية والقياسية لمعرفة مدى صلاحية النموذج.

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية :

- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية؛
- طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP ؛
- طريقة الانحدار التدريجي stepwise regression؛
- الاختبارات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول : اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية .

في أغلب الدراسات القياسية، يكون أول اختبار يقوم به الباحث هو اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و هو ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

1-تعريف السلسلة الزمنية :

هي مجموعة من القيم الخاصة خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن كل قيمة (حد) (y_t) من حدود السلسلة الزمنية يتشكل نتيجة لتفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والتي يمكن اصطلاحا تقسيمها إلى 4مجموعات :

- ✓ العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة؛

- ✓ العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة؛
- ✓ العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية؛
- ✓ العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة .

إن أغلب السلاسل الزمنية للمؤشرات الاقتصادية لها اتجاه عام يعكس التأثير طويل المدى لمجموعة من العوامل على ديناميكية هذه المؤشرات، مما يحدد اتجاهها العام المتزايد أو المتناقص بغض النظر عن جميع الانحرافات والتقلبات الأخرى. **(مكيد، 2007، ص279-280)**

إن أول خطوة يجب القيام بها في دراسة تقلبات ظاهرة اقتصادية ما هي التأكد من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، ويمكننا التمييز بين السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة حسب طبيعة نمو السلسلة .

2- السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة :

يمكننا التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية : **(شيخي ، 2012، ص 200)**

السلاسل الزمنية المستقرة : وهي تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة أوالنقصان.

السلاسل الزمنية غير المستقرة : في هذه السلسلة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان.

إن عدم الاستقرار الذي يمكن أن نواجهه في السلاسل الزمنية التي تمثل مشاهدات واقعية يأتي من أن هذه السلاسل أما أن تكون من نمط (ts(trend stationary، أو من نمط (ds(differene stationary.

-النوع الأول ts: هي سلاسل غير مستقرة لها معادلة اتجاه عام محددة فضلا عن سياق عشوائي مستقر توقعه الرياضي يساوي الصفر وتباينه ثابت .

-النوع الثاني ds: هي سلاسل غير مستقرة ذات اتجاه عام عشوائي وتتميز بوجود جذر الوحدة مرة واحدة على الأقل، ومن أجل جعلها مستقرة نقوم بتطبيق مرشح الفروق الأولى.

إن التمييز بين هذين النوعيين من السلاسل (يكون باستخدام اختبار جذر الوحدة الذي اقترحه (ديكي –فولر) عام 1979 ثم قام بتحسينه سنة 1981.

اختبار ديكي-فولر dickey –fullerالبسيط (DF)

تعمل اختبارات ديكي –فولر على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (deterministic) أو عشوائية (stochastic) لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1)، والذي يكتب على الشكل : $Y_t=y_{t-1}+e_t$

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات. **(شيخي، 2012، ص 207)**

ويأخذ اختبار ديكي-فولر الصيغة التالية: **(البشير ، 2009، ص 13)**

$$\begin{cases} H0 : p = 1 \text{ السلاسل الزمنية غير مستقرة} \\ H1 : p < 1 \text{ السلاسل الزمنية مستقرة} \end{cases}$$

في الفرضية الصفرية الإحصائية $t_c = (p-1)/\sigma_p$ لا تتبع توزيع ستيودينت، ديكي فولر، وانطلاقا من محاكاة مونتي كارلو قدما الجداول الإحصائية التي تمكن من قراءة القيم الحرجة لاختبار جذر الوحدة حيث يكفي قبول الفرضية الصفرية في أحد النماذج الثلاثة التالية للقول بأن السلسلة غير مستقرة:

$$y_t = c + bt + py_{t-1} + \varepsilon_t .....1$$

$$y_t = c + py_{t-1} + \varepsilon_t ..... 2$$

$$y_t = py_{t-1} + \varepsilon_t .....3$$

في النموذج الثالث نميز الحالات التالية:

$|P| < 1$ فإن yt مستقرة والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية؛

$|P| = 1$ فإن yt غير مستقرة والمشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية؛

$|P| > 1$ فإن yt غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أسي مع t والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

اختبار ديكي-فولر المطور(الموسع) dickey –fuller (A DF)

يعمل اختبار ديكي فولر المطور على إدراج فرضية احتمال ارتباط الأخطاء والتي أهملها ديكي فولر البسيط (لافتراضه أن ε_t النموذج عبارة عن صدمات عشوائية) ويقوم اختبار ديكي فولر المطور على اختبار المعنوية الإحصائية لمقدرة النماذج المحسوبة بطريقة المربعات الصغرى العادية، وذلك باختيار النموذج الذي يحقق أقل قيم لمعياري(Akaike) و (Schwarz) من بين النماذج التي تحوي تأخيرات مضافة تدريجيا، ثم يتم تثبيت التأخير المحدد مسبقا عند p (تمثل عدد تأخيرات النموذج)واختبار النماذج الثلاثة التالية:

نموذج الانحدار الذاتي من (p) AR الدرجة

$$\partial y_t = p y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \partial y_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t .....1$$

نموذج الانحدار الذاتي AR(p) مع وجود ثابت من الدرجة

$$\partial y_t = p y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \partial y_{t-j} + c + \varepsilon_t .....2$$

نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة AR(p)مع وجود الثابت ومركبة الاتجاه العام .

$$\partial y_t = p y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \partial y_{t-j} + \varepsilon_t .....3$$

وفي حالة $t_{tab} < t_{cal}$ يكون القرار برفض الفرضية الصفريةH_0 القائلة بعدم استقرارية السلسلة الزمنية ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 وفي هذه الحالة تكون السلاسل الزمنية مستقرة والعكس، إذا كانت $t_{tab} > t_{cal}$ نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة وفي هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة . **(عدوان،2017،ص 15-16)**

يكفي قبول الفرضية الصفرية H_0في واحد من النماذج الثلاثة السابقة للقول بأن السلسلة غير مستقرة، وسواء في اختبار DF أو ADF فإن السلسلة غير مستقرة في الفرضية الصفرية.

المطلب الثاني : طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP .

سنتعرض في هذا المطلب لطريقة التحليل بالمركبات الأساسية والتي تهدف لاختصار عدد المتغيرات المفسرة في النموذج.

1-مفهوم تحليل المعطيات .

تحليل المعطيات هو عبارة عن مجموعة من التقنيات لوصف معمق لعدة مشاهدات عندما تكون أو تدخل عدة متغيرات في هذه المشاهدات وذلك في آن واحد، كذلك تسمح هذه التقنيات بالكشف عن مميزات أساسية لظاهرة مستمرة، فتصف البنية المعقدة لجدول متعدد الأبعاد و تحويلها إلى بنية أكثر تبسيط، ويوجد نوعان من طرق تحليل المعطيات نجد **الطرق العاملية والتصنيف الآلي**، فالنسبة إلى الطرق العاملية فهي تهدف إلى إعداد وتمثيل مجموعات كبيرة من البيانات في شكل فضاء شعاعي (هندسي) قليل الأبعاد، ومن الطرق العاملية الأكثر شيوعا و استعمالا نجد طريقة التحليل بالمركبات الأساسية.

2-مفهوم طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP:

التحليل بالمركبات الأساسية يعتبر من تقنيات التحليل العاملي الأكثر استعمالا، ترجع فكرته للعالم البريطاني spearmanفي أوائل القرن العشرين، ثم ساهم العديد من العلماء في تطويرها، ويقوم هذا التحليل على عدة مبادئ نذكرها في مايلي :

- ✓ تبسيط جدول البيانات الخام، حيث يكون عدد المتغيرات والمفردات الإحصائية كبيرا في أغلب الدراسات إلى جدول مختزل من الوحدات الجديدة المكونة عن طريق تجميع البيانات الخام؛
- ✓ يتم اللجوء إلى تقنية التحليل في المركبات الأساسية لحصر الأبعاد وتسهيل قراءة البيانات الخام.**(مولاي،كافي، 2015،ص73)**

وللقيام بالتحليل إلى مكونات أساسية يتم حساب مصفوفة الارتباط والتي تعطي لنا نتائج حساب معاملات الارتباط كل متغير و الآخر ، حيث يتضح لنا في الأخير مصفوفة ارتباط والتي تحتوي عل عدد من معاملات الارتباط.

كما أن طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) يستعمل لتحليل جداول كمية، حيث إذا كانت وحدات القياس لمختلف المتغيرات غير متجانسة نستعملACP المرجح، أما اذا كانت المتغيرات لها نفس وحدات القياس نستعملACP الكلاسيكي وكذلكACP المرجح. **(بوشتة، عدوكة، 2015،ص54-55)**

وفي حالة جداول كيفية نستعمل التحليل العاملي التطابقي (AFC) والتحليل العاملي التطابقي المتعدد (AFCM)

حيث لكل واحدة من هذه الطرق توافق جدول المعطيات الخاص بها، وتكون عادة هذه الجداول من مجمع مشاهدات لعدة متغيرات حول مجموعة من الأفراد.

3-تحديد عدد العوامل :

هناك عدة معايير لتحديد عدد العوامل بغية تفسير العلاقة بين المتغيرات، ومن أهمها نجد معيار KAISERحيث يقوم على اختيار عدد العوامل يكون مساو لعدد القيم الذاتية التي تزيد قيمتها عن الواحد الصحيح، وتفسير ذلك يعود إلى اختيار العوامل التي يكون لها تباين أكبر من تباين المتغيرات محل الدراسة والذي يساوي واحد.**(Stéphane,2007, p124)**

وتهدف طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية إلى أيجاد عوامل (factors) أو توليفات خطية (linear combination) تسمى بالمكونات الرئيسية لتركيبة من المتغيرات تفسر معظم القياس الكلي للقيم الأصلية .نفرض أن :

$$Y \sim N_p(\mu, S) \quad \ldots(1)$$

$$Y = XB + e$$

حيث إن : (X) يحوي على (m) من المتغيرات وبتطبيق طريقة المركبات الرئيسية سنحصل على مركبات رئيسية أقل من (μ)

$$P_{C1} = a_{11}x_1 + a_{21}x_2 + \ldots\ldots\ldots + a_{m1}x_m$$

$$P_{C2} = a_{12}x_1 + a_{22}x_2 + \ldots\ldots\ldots + a_{m2}x_m$$

ويمكن كتابتها على شكل مصفوفة.

$$P_c = XA$$

ومن خصائص هذه المركبات أنها تكون متعامدة ولها خاصية تقليل مجموع مربعات المسافات العمودية للنقاط على المحاور وهي نفس خاصية خط الانحدار ،كما في الشكل أدناه :

الشكل (2-4): محاور المركبات الأساسية .

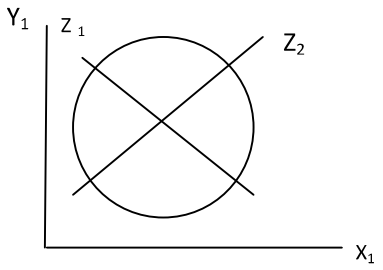

المصدر: م .م. حسين علي عبد الله، **تحليل العوامل المؤثرة في مستوى ضمان جودة كليات جامعة ذي قار**، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 9، العدد 3، أيلول 2014، العراق، ص3.

أما الأساس الرياضي في تحليل المركبات الرئيسية فهو يتم بتدوير محاور جديدة للمتغيرات يتم تكوين مركبات رئيسية تحل محل المتغيرات الأصلية في التفسير وذلك بضرب كل متغير بمصفوفة متعامدة نرمز لها بالرمز A

$$Z=AX_i \quad \ldots (2)$$

وحيث أن (A) مصفوفة متعامدة أي

$$A'A = I$$
$$Z_i'Z_i = (AX_i)'(AX_i)$$
$$= X_i'AA'X_i$$
$$= X_i'X_i$$

ويمكن كتابتها على شكل مصفوفة

$$Z = AX \quad ,,, (3)$$

أي إن المتغير (X_i) أصبح معبراً عنها بالتركيبة الخطية للمركبة الرئيسية .وللتركيبة الخطية لمصفوفة التباين والتباين المشترك ل(Z)

$$S_Z = \begin{pmatrix} S^2_{Z_1} & 0 & . & . & 0 \\ 0 & S^2_{Z_2} & . & . & 0 \\ . & . & . & . & . \\ . & . & . & . & . \\ 0 & 0 & . & . & S^2_{Z_P} \end{pmatrix}$$

وإن مجموع التباين الكلي

$$\sum_{i=1}^{p} S^2 z_i = S^2 z_1 + S^2 z_2 + \ldots\ldots\ldots + S^2 z_p$$

والتركيبة الخطية الأولى

$Z_1 = a_{11}x_1 + a_{21}x_2 + \ldots\ldots\ldots + a_{p1}x_m$

لها اكبر تباين ممكن

$A_i^{'} = (a_{11}, a_{21}, \ldots\ldots\ldots\ldots, a_{p1})$

ومن خلال المتجهات المميزة (eigenvectors) للجذور المميزة (eigenvalues) (X_i) للمصفوفة (S) حسب المعادلة التالية :

$$(S - \lambda I) = 0$$

ولأجل أن يكون (λ_i) هو اكبر تباين ممكن يجب أن تكون المتجهات المميزة لها خاصية التعامد أي

$a' a \; a_1^2 + a_2^2 + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots + a_p^2 = 1$ **(علي عبد الله، 2014، ص3-ص4)**

4-أهداف طريقة التحليل المركبات الأساسية :

لطريقة acpعدة أهداف يمكن ذكر بعضها في مايلي : **(بوشتة، عدوكة، 2015،ص54-ص55)**

- ✓ تقديم تمثيل هندسي للمتغيرات الكمية انطلاقا من جدول البيانات، والهدف من ذلك معرفة إذا كان هنالك بنية معينة للوحدات الإحصائية بالإضافة إلى العلاقة بين المتغيرات ؛
- ✓ عرض النتائج والبيانات المحصل عليها في شكل مبسط مع الحفاظ على أكبر قدر ممكن من المعلومات؛

- ✓ تهدف إلى تكوين متغيرات غير مرتبطة خطيا فيما بينها انطلاقا من المتغيرات الأصلية، كما تسمح هذه الطريقة بإيضاح المتغيرات المتشابهة والمختلفة والصفات المسؤولة عن التشابه أو الاختلاف؛
- ✓ تحديد العوامل التي تفسر على أفضل نحو تشتت المتغيرات، أي توضح الارتباطات الخطية بين الصفات، فهناك صفات مرتبطة فيما بينها إيجابا، وهناك صفات أخرى مرتبطة سلبا فيما بينها؛
- ✓ تفسير أكبر نسبة ممكنة من التباين للمتغيرات الأصلية ...

المطلب الثالث : طريقة الانحدار التدريجي stepwise regression

في هذا المطلب سنتطرق لواحدة من طرق تقدير النماذج و هي طريقة الانحدار المتدرج، لنصل في الأخير لنموذج اقتصادي يضم أكثر المتغيرة تفسيرا للمتغير التابع.

الفرع الأول : مفهوم طريقة الانحدار التدريجي وكيفية تطبيقها.

في كثيرا من المجالات التطبيقية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، يرغب الباحث في تحديد أهم المتغيرات المستقلة والتي تحسن من القدرة التفسيرية للنموذج، وفي المقابل إزالة المتغيرات المستقلة الأخرى التي يكون إضافة أحدها أو بعضها للنموذج غير مؤثر معنويا، ومن ثمة يمكن تطبيق أسلوب الانحدار التدريجي، والذي يستند على إدخال المتغيرات واحد تلو الآخر حسب نسبة الجزء الذي يعزى إليه في تفسير الاختلافات الكلية في المتغير التابع ويعتمد الباحث في ذلك على سلسلة من الاختبارات أهمها اختبار ستيودنت (t-s test) واختبار فيشر (stest-f) ،فإضافة متغير أو إلغاءه يستند على الاختبارات الإحصائية للمعلمات المقدرة.

و تظهر أهمية تطبيق أسلوب الانحدار التدريجي في الآتي :

- ✓ تعتبر أحد طرق علاج مشكلة الارتباط الخطي ITYMULTICOLLINEAR بين المتغيرات المستقلة
- ✓ ترتيب المتغيرات حسب أهميتها في تفسير المتغير التابع . (*الدريني ،ص 21)

* محمود الدريني ، تحليل الانحدار الخطي المتعدد ، متوفر على الموقع: *

.H 1930،2018/08/23 ، http://www.bsofian-ksu.com/agec613/Lecture7.pdf

و هناك طريقتان لكيفية تطبيق أسلوب الانحدار التدريجي هما : **(2018[*] P, 2P1)**

1-طريقة اختيار خطوة للأمام : (STEP) THE FORWARD METHOD -UP)

و هي طريقة بسيطة لاختيار المتغيرات، و تبدأ دون ترشيح مسبق لمتغيرات النموذج، نختار المتغير الذي له اكبر قيمة معامل التحديد R^2 في كل خطوة، وبذلك نحدد المتغير المرشح الذي يزيد من قيمة R^2 أكثر و نحذف المتغير غير معنوي إحصائيا، ونتوقف عن إضافة المتغيرات عندما لا تكون أي من المتغيرات المتبقية مهمة ، فنلاحظ أنه بمجرد إدخال متغير لا يمكن حذفه .

2- طريقة الاختيار خطوة إلى الوراء (ETHOD THE BACK WARDSTEP) M-WNDO

هذه الطريقة اقل شيوعا من سابقتها لأنها بنموذج تم فيه تضمين جميع المتغيرات المرشحة، وتعمل هذه الطريقة من الأسفل بدلا من الأعلى، وتحتفظ دائما بقيمة كبيرة لمعامل التحديد R^2، المشكلة هي أن النماذج المحددة بواسطة هذا الإجراء قد تتضمن متغيرات ليست ضرورية حقا، لذلك يحدد المستخدم مستوى أهمية المتغيرات التي ممكن أن يتضمنها النموذج .

وفق هذه الطريقة يتم الاختيار بالرجوع إلى الوراء، فنبدأ بالنموذج متضمن جميع المتغيرات المرشحة ، وفي كل خطة المتغير اقل أهمية يتم إزالته، وتستمر هذه العملية حتى تظل المتغيرات المعنوية، يقوم الباحث بتعيين مستوى دلالة (قيمة حرجة) يتم فيه إزالة المتغيرات من النموذج وفقها.

الفرع الثاني : مزايا وعيوب طريقة الانحدار التدريجي :

هناك العديد من المزايا والعيوب لهذه لطريقة الانحدار التدريجي نذكر منها : **(2018[†])**

1-المزايا :

ضبط النموذج باختيار أفضل المتغيرات من الخيارات المتاحة؛

أسرع طريقة من الطرق الأخرى لاختيار النماذج؛

[*] CHAPTER 311, STEPWISE REGRESSION ,SITE: https://ncss-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/themes/ncss/pdf/Procedures/NCSS/Stepwise_Regression.pdf ,23/08/2018,22H17 ,P1.

[†] STATISTICS HOW TO .SITE :
https://www.statisticshowto.datasciencecentral.com/.24/08/2018.22H01.

مراقبة الترتيب الذي تتم فيه إزالة المتغيرات أو إضافتها يوفر معلومات قيمة عن جودة المتغيرات المتوقعة...

2- العيوب :

على الرغم من أن طريقة الانحدار التدريجي طريقة شائعة الاستعمال ولها العديد من المزايا، إلا أن العديد من الإحصائيين يتفقون على أنه يتضمن العديد من العيوب ويجب عدم استخدام هذه الطريقة في بعض القضايا ونذكر من بين هذه العيوب مايلي :

- ✓ الانحدار التدريجي غالبا ما يحتوي على العديد من المتغيرات المحتملة ولكن عدد قليل من البيانات لتقدير معلمات معنوية، إضافة المزيد من البيانات لا يساعد كثير؛
- ✓ إذا كان هناك متغيران في النموذج مرتبطان ارتباطا كبيرا، فقد يؤدي ذلك إلى وصول أحدهما فقط ليكون ضمن النموذج؛
- ✓ عادة ما تكون قيمة R^2 مرتفعة جدا ولكن تنخفض هذه القيمة مع تقدم النموذج؛
- ✓ نجد معاملات الانحدار بعضها متحيزة ومعاملات متغيرات أخرى مرتفعة جدا؛
- ✓ قد يتم إزالة بعض المتغيرات من النموذج تعتبر هامة، لذلك ينصح البعض لإضافتها يدويا مرة أخرى..

المطلب الرابع: الإطار النظري للاختبارات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة.

بعد تقدير النموذج، لابد من اختبار صلاحية النموذج وذلك وفق مجموعة من الاختبارات الإحصائية (اختبارات الرتبة الأولى) والاختبارات القياسية (اختبارات الرتبة الثانية) وهو ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول : الاختبارات الإحصائية.

الاختبارات الإحصائية تتمثل في اختبار المعنوية العامة (معامل التحديد المعدل، وفيشر)، واختبار معنوية المعلمات (عن طريق اختبار ستيودنت).

1-اختبار جودة توفيق خط الانحدار باستخدام مربع معامل الارتباط (r^2):

بعد تقدير المعلمات وتحديد خط الانحدار للمربعات الصغرى، نكون بحاجة إلى أن نعرف مدى جودة توفيق خط الانحدار لمشاهدات العينة الإحصائية من (y) و (x) وهذا يعني أننا بحاجة إلى أن نقيس انتشار أو تشتت المشاهدات حول خط الانحدار، إن معرفة هذه الحالة يعد ضروريا وأساسيا، وذلك لأنه كلما كانت المشاهدات قريبة من خط الانحدار كلما كان ذلك الخط جيد التوفيق وهذا يعني أن ن خط الانحدار يوضح على نحو أفضل من الانحرافات في المتغير المعتمد(y) بسبب التغيرات الحاصلة في المتغير التوضيحي أو المتغيرات التوضيحية .

إن مقياس توفيق جودة الانحدار (r^2) الذي يبين النسبة المئوية للانحراف الكلي في المتغير المعتمد الذي يمكن توضيحه ببواسطة المتغير (x)، فعند رسم المشاهدات في شكل الانتشار وحساب الوسط الحسابي للمتغير المفسر (x) والوسط الحسابي للمتغير (y)، فتبدوا نقاط المشاهدات التي تمر عبر نقطة الوسط الحسابي ل(x) والوسط الحسابي ل(y)، فعند توفيق خط الانحدار ($\hat{y}_i = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 x_i$) نحاول أن نحصل على توضيح للانحرافات الحاصلة في المتغير المعتمد(y) التي تنتجها أو تسببها التغييرات في التغير التوضيحي(x)، وفي الحقيقة أن المشاهدات المنحرفة عن خط الانحدار المقدرتين أن خط الانحدار يوضح جزءا من الانحراف الكلي في المتغير المعتمد فقط، فهناك جزء من انحراف يعبر عنه بالشكل الآتي : $e_i = y_i - \hat{y}_i$ يبقى بدون توضيح . **(القريشي ،2004، ص 150،ص153)**

وباختصار :

انحراف المشاهدات (y_i) عن خط الانحدار $e_i = y_i - \hat{y}_i$

انحراف المشاهدات (y_i) عن وسطها الحسابي $y_i = \hat{y}_i - \bar{y}$

انحراف القيم المقدرة (y_i) عن الوسط الحسابي

الانحراف غير الموضح بواسطة خط الانحدار + الانحدار الذي يوضحه خط الانحدار =الانحراف الكلي.

$$r^2 = \frac{\sum y2}{\sum yi2} = \frac{\text{الانحراف الموضح}}{\text{الانحراف الكلي}}$$

r^2يقرر النسبة من الانحرافات في المتغير المعتمد (y) التي يوضحها الانحراف في قيم المتغير التوضيحي (x) ، لهذا السبب فإنr^2 في بعض الأحيان يدعى معامل التحديد أو التقرير..**(القريشي ،2004، ص 150،ص154)**

حيث يقيس معامل التحديد R^2 نسبة التغير في المتغير التابع (y) التي سببها التغير في المتغير المستقل (x) أي نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار إلى الانحرافات الكلية.

إن قيم معامل التحديد R^2 يمكن أن تأخذ قيم تقع ين الصفر و الواحد أي :$0 \geq R^2 \geq 1$

$R^2 = 1$عندما تقع جميع نقاط الانتشار على خط الانحدار أي : $y_i = \hat{y}_i$ وهنا تكون العلاقة تامة

$R^2 = 0$ عندما يكون خط انحدار العينة خطا أفقيا أي: $\hat{y}_i = \bar{y}_i$ ومعنى ذلك لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

وكلا الحالتين نادرة الحدوث ، ففي الأحوال العادية يعتبر خط الانحدار جزء من التغييرات في وبالتالي يكون هنا جزءا آخر غير مفسر بواسطة خط الانحدار ومن ثم نجد في اغلب الحالات $0 < R^2 > 1$.
(بخيت، فتح الله، 2007، ص 88 -ص89)

2-اختبار إحصائية ستودينت *t* (*Test de Student*):

تستخدم إحصائية ستودينت (*t*) عندما يكون تباين المجتمع مجهول وحجم العينة صغيراً (أقل من 30)، وذلك بشرط أن يكون مجتمع المعلمات المقدرة موزعاً توزيعا معتدلاً، ولاختبار مدى الثقة في المعلمات المقدرة من عينة باستخدام معيار (*t*) يجب إتباع الخطوات التالية: **(عطية ، 1997، ص 197-ص198)**

$$t_{cal} = \frac{\hat{B}_i - B_i}{S_{\hat{B}_i}}$$

t_{cal} : القيمة المحسوبة لإحصائية ستودينت.

$\hat{B}_i$: القيمة المقدرة لـ B_i.

$S_{\hat{B}_i}$:الخطأ المعياري في تقدير B_i وهو يساوي إلى: $S_{\hat{B}_i} = \sqrt{V(\hat{B}_i)}$

بحيث: $V(\hat{B}_i)$ تباين ($\hat{B}_i$) وهو يساوي إلى: $V(\hat{B}_i)=\frac{\hat{\delta}^2}{\sum X_i^2}$.

تحديد (t) الجدولية (t_{tab})، يمكن تحديد قيمة (t) الجدولية من جدول توزيع (t) عند درجات حرية معينة ومستوى معنوية محدد (*10%، 5%، 1%*)، حيث:

درجات الحرية = حجم العينة – عدد المعلمات المقدرة.

حتى يمكن إجراء اختبار المعنوية للمعلمات المقدرة من عينة لابد من استخدام فرض العدم (الفرضية الصفرية) والفرض البديل الخاصين بمعلمات المجتمع على النحو التالي:

الفرضية الصفرية $H_0: B_1 = \mathbf{B2} = B_3 = ... = B_K = 0$.

الفرضية البديلة $H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq ..... \neq B_K \neq 0$.

بعد مقارنة قيمة (***t***) المحسوبة t_{cal} مع القيمة الجدولية t_{tab} لدرجة حرية (***n-K***) حيث: ***n*** تمثل حجم العينة و***K*** تمثل عدد المعلمات المقدرة، ولمستوى معنوية α ، وبعد ذلك يكون قرار قبول أو رفض الفرضية الصفرية بالاعتماد على :

إذا كانت $t_{tab} \geq |t_{cal}|$ نقبل فرض العدم حيث تكون قيمة ***t*** المحسوبة في منطقة القبول، ونرفض الفرض البديل، ويكون تقدير العينة غير معنوي إحصائياً.

إذا كانت $t_{tab} \leq |t_{cal}|$ نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل حيث تقع t_{cal} في منطقة الرفض،ويكون تقدير العينة معنوياً إحصائياً، ويمكن أن نثق فيه كأساس جيد للوصول لمعلمة المجتمع.

3-اختبار إحصائيةf، f – statistics

لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل يستخدم **f** ويعتمد هذا الأخير على نوعين من الفرضيات:

الفرضيةالصفرية H_0: وتنص على عدم معنوية أو جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل،أي أن :$H_0: B_1 = 0$

الفرضية البديلة H_1 : وتنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل ،أي أن : $H_1: B_1 \neq 0$:

أي اختبار **f** هو عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من قبل مقسومة على عدد المتغيرات المستقلة (**k**)إلى الانحرافات غير الموضحة مقسومة على درجات الحرية التي تتمثل بعدد المشاهدات **n**مطروحا منها (**k**) ناقص 1.

وبعد احتساب قيمة (**f**) تقارن مع قيمة (**f**) الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند مستوى المعنوية المطلوب (5%, 1%) ودرجة حرية (**n-k-1,k**) للبسط والمقام لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة (**f**)المحتسبة أكبر من (**f**)الجدولية، نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة أي معنوية العلاقة المقدرة وبالعكس في حالة كون(**f**)المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية حيث تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية العلاقة المقدرة أو عدم معنوية معادلة الانحدار.

الفرع الثاني : الاختبارات القياسية :

بعد اختبار النموذج الاقتصادي إحصائيا، وبغية الدراسة القياسية نعتمد على عدة اختبارات و من أهمها مايلي :

1-اختبار عدم ثبات التباين (تجانس التباين) (ARCH)

يتم اختبار فرضية اختلاف التباين باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي **autoregressive conditional heteroscedasticity** ونحكم على النتائج سواء إمكانية قبول الفرضية الصفرية القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر أو رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل (غياب ثبات التباين) .

نجري اختبار **ARCH**باختبار العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع و مربع البواقي المبطأة لفترة واحدة لاختبار الفرض الصفري القائل بثبات التباين، ويقوم هدا الاختبار سواء على اختبار فيشر (f) الكلاسيكي أو اختبار مضاعف لاغرانج(إحصائية χ^2).(**دحماني ، 2013-2014، ص83)**

وفي الجانب التطبيقي لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية : **(داود ، السواغي ، 2013، ص323)**

- حساب حد الخطأ $\hat{\varepsilon}_t^2, \hat{\varepsilon}_{t-1}^2, ..., \hat{\varepsilon}_{t-p}^2$. في نموذج الانحدار بعد تقديره بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية(*MCO*) ؛

- انحدار ذاتي للبواقي $\hat{\varepsilon}_t^2, \hat{\varepsilon}_{t-1}^2, ..., \hat{\varepsilon}_{t-P}^2$ من خلال فترات تباطؤ ويتم الاحتفاظ بالتباطئات المعنوية كما يلي : $\hat{\varepsilon}_t^2 = B_0 + B_1 \cdot \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + ... + B_P \cdot \hat{\varepsilon}_{t-P}^2 + U_t$ ؛

- حساب إحصائية مضاعف لاغرانج حيث : $lm=n.R^2$ ومع حجم العينة **n**، ويمثل معامل التحديد R^2 ؛

ثم نقوم باختبار فرض العدم: $H_0 : B_1 = B_2 = ... = B_P = 0$ وذلك بمقارنة القيمة ($LM=nR^2$) مع χ^2 عند مستوى معنوية معين (5% أو 1% أو 10%) ودرجات حرية تساوي عدد المعلمات الانحدارية في صيغة الانحدار أعلاه.

وإذا كان: $nR^2 > \chi^2_{K\cdot 0.05}$ نرفض فرض العدم، وبالتالي التباين الشرطي لأخطاء غير متجانس (غير ثابت).

وإذا تقرر قبول الفرض العدم بثبات التباين ورفض عدم ثبات التباين لسلسلة حد الخطأ وهذا يعني تأكيد صحة الفرض الثاني لطريقة المربعات الصغرى والذي ينص على ثبات التباين. **(دحماني ، 2014-2013، ص83)**

2-اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار (اختبار JARQUE-BERA):

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار نستخدم اختبار JARQUE-BERA، يمكن رفض أو قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار، فنرفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة JB أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع مربع كاي والعكس. **(دحماني ، 2014-2013، ص83)**

$$\text{JB} = \frac{n}{6} + (s2 + \frac{n(k-3)2}{4})$$

حيث يعتمد هذا الاختبار على معاملي *Skewness* (التناظر) و*Kurtosis* (التفلطح) فيتم إجراء هذا الاختبار بالاعتماد على الجمع بين نتائج لإختبارين (*multicolinéarité,arch*)فإذا كانت B_1 ، B_2 تتبعان التوزيع الطبيعي فإن القيمة S تتبع توزيع (*Chei-Deux*) بدرجات حرية 2 حيث:

$$S = \frac{n}{6}.B_1 + \frac{n}{24} \cdot (B_2 - 3)^2 \rightarrow y^2_{1-\alpha}$$

فإذا كان : $S > \chi^2_{1-\alpha}$ فإننا نرفض الفرضية الصفرية :التوزيع الطبيعي للأخطاء بمعنوية $\alpha\%$.

أما إذا كانت $S < \chi^2_{1-\alpha}$ فإننا نرفض الفرضية البديلة : توزيع غير طبيعي للأخطاء بمعنوية $\alpha\%$.

3-اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي :

قد تنشأ مشكلة الارتباط الذاتي لعدة أسباب أهمها : **(ادريوش، 2013-2014، ص56)**

-حذف بعض المتغيرات التفسيرية ذات القيم المرتبطة ذاتيا، فمن المعروف أن حذف بعض المتغيرات من نموذج الانحدار يترتب عليه ما يسمى بخطأ الحذف، وهذا ينعكس بدوره في قيم الحد العشوائي.

-سوء تعيين الشكل الرياضي للنموذج، إذ أن استخدام صيغة رياضية تختلف عن الصيغة الحقيقية للعلاقة محل التقدير، فإن قيم الحد العشوائي قد تظهر ارتباطا ذاتيا.

-معالجة البيانات، ففي بعض الحالات قد تكون البيانات المنشورة شهرية ويريد الباحث بيانات على أساس ربع سنوية، فيقوم بتجميعها ويحصل على متوسط لها، وربما سوف تقدم بيانات أقل تقلبا فينطوي على نوع من الخطأ والذي سيتكرر من مشاهدة إلى أخرى نتيجة لعملية التقريب مما يؤدي لوجود ارتباط ذاتي .

توجد عدة اختبارات مخصصة للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي ومن بينها نجد:

اختبار ديربن واتسون Durbin H Test، اختبار H statistique، اختبار (breusch –godfrey serial) CORRELATION LM TEST وسنكتفي بذكر الاختبار الأخير كونه الاختبار الذي اعتمدناه في الدراسة القياسية.

اختبار BREUSCH –GODFREY SERIAL CORRELATION LM TEST

هو من بين أهم المعايير التي تستخدم في الكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي ومن الرتبة أعلى من الواحد ومنه فهو أحد الاختبارات الذي يستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتي (autocorrelation)

في بواقي معادلة الانحدار، وقد قدمه كل من BREUSCH-GODFREYتحت مسمى SERIAL CORRELATION LM TESTكبديل للاختبار الشهير DW .

وفي حالة اختبار LM نجد أن :

$$e_t=p_1e_{t-1}+p_2e_{t-2}+.....+p_me_{t-m}+\varepsilon_t$$

ويلاحظ أن حد الخطأ العشوائي e_t يرتبط بالحدود الخطأ العشوائية للفترات السابقة وإلى غاية الفترة m و يمكن دائما استخدام تقنية اختبار الفرضيات حيث نجد:

الفرضية الصفرية: غياب ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير أي:

$$H_0 \quad :p_1=.....=p_m=0$$

الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير أي:

$$H_1 \quad :p_1\neq.....\neq p_m\neq0$$

ولإجراء اختبار BREUSCH-GODFREYلدينا احتمالان :إما اختبار f الكلاسيكية، سواء استخدام اختبار SERIAL CORRELATION LM TESTالذي يتبع توزيع χ^2 أي :

$$(n-m)\ .R^2\approx \chi^2$$

حيث تمثل nحجم العينة ،m تمثل رتبة الارتباط الذاتي، R^2تمثل معامل التحديد

إذا كانت $(n-m).R^2 > \chi^2$ الموجودة في الجدول وعند مستوى معنوية محددة (1%، 5%،10%)حينما نرفض الفرضية الصفرية أي غياب ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية. **(ادريوش، 2013-2014، ص65)**

المبحث الثالث : عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية.

بغية معرفة نوع و قوة العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة (مؤشر ضبط الفساد، عدد وفيات الأطفال عند سن الخامسة،الاستثمار الأجنبي المباشر، دليل التنمية البشرية، إيرادات الموارد النفطية ،الإعانات والتحويلات الاجتماعية ،نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، العمر المتوقع عند الميلاد،نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية، ونفقات الاستهلاك النهائي، عدد السكان الإجمالي، البطالة، الادخار المحلي، أرصدة الدين الخارجي، توافر مصدر محسن لمياه الشرب ومعدل الفقر) في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) وجب علينا إتباع منهجية القياس الاقتصادي، وتهدف هذه الدراسة التطبيقية لتقدير نموذج قياسي يتكون من أهم المتغيرات (المحددات)المؤثرة في ظاهرة الفقر، ومن خلال هذا النموذج يمكن قياس نسبة الفقر والتنبؤ به وتوجيه المجهودات لتخفيف من حدته.

وقد تم الاعتماد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، ثم الدراسات السابقة في عملية اختيار المتغيرات المؤثرة في ظاهرة الفقر، وسبب كثرة عددها كان لابد من الاعتماد على طريقة التحليل بالمركبات الأساسية لاختصار عددها واختيار أكثرها تمثيلا للظاهرة، ثم تقدير النموذج ودراسة صلاحيته وفقا لاختبارات إحصائية و قياسية مختلفة.

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية :

- اختبار عدد العوامل المناسبة؛
- اختبار استقرارية متغيرات الدراسة و تقدير النموذج؛
- الدراسة الإحصائية والقياسية للنموذج؛
- التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية .

المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة واختبار عدد العوامل المناسبة.

سنتعرف في هذا المطلب على كيفية تحديد متغيرات الدراسة، وكذلك اختيار العدد المناسب منها بغية تقدير النموذج الاقتصادي لظاهرة الفقر في الجزائر.

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة.

تحديد متغيرات النموذج يعتبر الخطوة الأولى في تعيين نموذج الدراسة، وبالاعتماد على النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة من الدراسات السابقة عن الفقر، قمنا تحديد المتغير التابع (معدل الفقر) والمتغيرات المفسرة.

1-تحديد المتغير التابع :

إن المتغير التابع المراد تقديره في دراستنا هو معدل الفقر ونرمز له ب:**pov**، ويمثل هذا المتغير نسبة الفقراء من إجمالي عدد السكان في الجزائر الذين يقعون تحت خط الفقر.

2 - المتغيرات المفسرة :

إن سبب الفقر صحيح أنه اقتصادي بحت، إلا أن للمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية، السياسية ،لها أثر بالغ الأهمية على ظاهرة الفقر، ولذلك سنأخذ في دراستنا تلك المتغيرات مجتمعة، بغية تحديد المكامن والمحددات الرئيسية للفقر في الجزائر.

فتمثلت المتغيرات المفسرة في مايلي :

إجمالي الدخل المحلي: ونرمز له **TLI**

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ونرمز له ب **PR GDB**

معامل جيني: ونرمز له ب **GINI**

معدل البطالة: تمثل نسبة السكان البطالين (المعطلين عن العمل) من إجمالي القوى العاملة ونرمز له ب **UNEMP**

تعداد السكان الإجمالي : ويمثل العدد الإجمالي لسكان الجزائر خلال كل سنة ونرمز له ب **POUTO**

معدل النمو الاقتصادي: ونرمز له ب **ECO GROWTH**

إجمالي الادخار المحلي : ويمثل نسبة ما يتم ادخاره من إجمالي الناتج المحلي و نرمز له ب **TOTAL D S**

التضخم : نرمز له ب**INFL**

إجمالي الإنفاق الوطني: و نرمز له ب **TOTAL EXP**

إعانات و تحويلات: و تمثل نسبة من النفقات العامة للدولة والموجهة إلى الفئات الضعيفة في المجتمع ونرمز له ب **SUB & TRAN**

العمر المتوقع عند الميلاد: ونرمز له ب**LI EX BIR**

الإنفاق على التعليم : ويمثل نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام **EXP EDU**

الإنفاق على الرعاية الصحية: ويمثل نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام**HE CARE EXP**

نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية: و نرمز له ب**P CA GDP CONS**

الاستثمار الأجنبي المباشر : يمثل صافي التدفقات الوافدة و نرمز له ب**FO DI IN**

دليل التنمية البشرية: و نرمز له ب **H D I**

مؤشر ضبط الفساد: و نرمز له ب **CCI**

أرصدة الدين الخارجي : وتمثل الديون الخارجية التي تقع على عاتق الدولة وتمثل نسبة من إجمالي الدخل الوطني والمستحقة عليها ونرمز له **EDB**

إيرادات الموارد النفطية: وتمثل مداخيل الدولة الناتجة عن تصدير الموارد النفطية وهي نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ونرمز لها ب**ROR**

توافر مصدر محسن لمياه الشرب : ويمثل نسبة السكان الجزائريين الذين تتاح لهم سبل الحصول على مياه الشرب و نرمز له ب**AISDW**

عدد وفيات الأطفال دون الخامسة:يمثل عدد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة لكل 1000مولود و نرمز له ب **NUFM**

نفقات الاستهلاك النهائي: ونرمز له ب **FCEX**

ونظرا لأن عدد المتغيرات أكبر من عدد السنوات (فترة الدراسة)، ولأن ذلك غير صحيح قياسيا، كان لابد من الاعتماد على طريقة التحليل بالمركبات الأساسية لاختيار أنسبها.

الفرع الثاني : اختيار عدد العوامل المناسبة.

قبل اختيار عدد العوامل المناسبة قمنا بالحصول على بيانات متغيرات الدراسة من الديوان الوطني للإحصائيات و البنك الدولي و هي موضحة في الملحق رقم (01)

لاختيار عدد العوامل المناسبة تم الاعتماد على معيار "كايزر"، حيث قدم هذا المعيار لأول مرة سنة 1958، ويطلق عليه أيضا أسلوب التباين الأكبر **(jean ,paul ,marie,2006,p85)**، وسمة هذه الطريقة هي الحفاظ على خاصية الاستقلال بين العوامل، بالإضافة إل أنها تهدف إلى تدوير المحاور بحيث تجعل التباين لدرجات تشبع كل عامل أكبر ما يمكن، ولاختيار عدد العوامل المناسبة نختار العامل الذي لديه قيمة ذاتية (valeur propre)أكبر من 1 .

جدول رقم (4-1) : القيم الذاتية و نسب الجمود (valeur propre)

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8
القيم الذاتية	12.4762	4.1870	1.7925	1.5357	0.8558	0.5671	0.5671	0.3037
النسبة المئوية من التشتت الكلي	54.2441	18.2044	7.7933	6.6771	3.7207	2.4657	2.4657	1.3205
النسبة المئوية المتصاعدة من التشتت الكلي	54.2441	72.4486	80.2419	86.9190	90.6397	96.0288	96.0288	97.3492
	F9	F10	F11	F12	F13	F14	F15	F16
القيم الذاتية	0.2246	0.1364	0.0900	0.0749	0.0342	0.0241	0.0130	0.0093
النسبة المئوية من التشتت الكلي	0.9765	0.5929	0.3912	0.3258	0.1489	0.1048	0.0567	0.0403
النسبة المئوية المتصاعدة من التشتت الكلي	98.3257	98.9186	99.3098	99.6356	99.7845	99.8893	99.9460	99.9863
	F17	F18	F19	F20	F21	/	/	/
القيم الذاتية	0.0021	0.0008	0.0002	0.0001	0.0001	/	/	/
النسبة المئوية من التشتت الكلي	0.0091	0.0034	0.0007	0.0003	0.0002	/	/	/
النسبة المئوية المتصاعدة من التشتت الكلي	99.9954	99.9988	99.9995	99.9998	100.000	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج xl-stat2014

من خلال الجدول رقم (4-1)، يمكننا من اختيار عدد العوامل المناسبة وفق معيار "كايزر"، حيث اخترنا المحاور f1و f2 و يتضح بشكل أوضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-4): تمثيل القيم الذاتية .

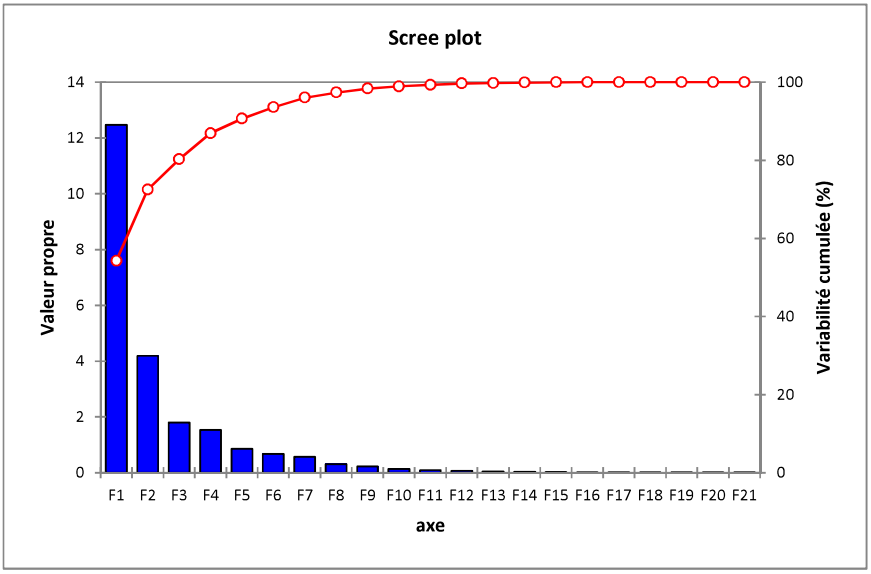

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج xl-stat2014

من خلال الجدول رقم (1-4) والشكل رقم (3-4) تم اختيار 4عوامل لأنها تتضمن قيم ذاتية أكبر من 1 وهي تفسر نسبة 86.91%، كما يتضح لنا أن المحور الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل 54.24 % من قيمة الجمود الكلي، أما المحور الثاني F2فيمثل 18.20 %، فبذلك يكون التمثيل على المخطط العاملي ذو المحورين بنسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على هذا المخطط.

الفرع الثالث: اختيار المتغيرات المناسبة.

ولاختيار المتغيرات المناسبة قمنا بتدوير العوامل باستخدام طريقة varimax من أجل الحصول على عوامل متعامدة (غير مرتبطة فيما بينها)، تم اختيار المتغيرات الأكثر ارتباطا مع العامل الممثل معدل الفقر والذي هو العامل **1**

الجدول رقم (2-4) : تشبعات العوامل بعد عملية تدوير العوامل .

المتغيرات	F1	F2	F3	F4	F5
معدل الفقر	**0.7818**	0.0006	0.0255	0.0597	0.0033
إجمالي الدخل المحلي	0.1218	**0.6139**	0.0649	0.0022	0.0182
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	**0.9531**	0.0252	0.0005	0.0048	0.0037
معامل جيني	0.1357	0.0471	0.0149	0.2180	**0.4591**
بطالة	**0.8614**	0.0112	0.0423	0.0002	0.0157
تعداد السكان الإجمالي	**0.8213**	0.1684	0.0030	0.0014	0.0000
النمو الاقتصادي	0.0298	0.0080	**0.4683**	0.3431	0.0085
إجمالي الادخار المحلي	**0.5130**	0.4080	0.0160	0.0181	0.0038
التضخم	0.2748	0.1567	0.2804	0.2013	0.0014
إجمالي الإنفاق الوطني	0.0003	**0.8723**	0.0032	0.0057	0.0586
إعانات و تحويلات	**0.2707**	0.0060	0.1592	0.2515	0.0094
العمر المتوقع عند الميلاد	**0.9638**	0.0316	0.0000	0.0000	0.0007
الإنفاق على التعليم	0.1517	0.0726	0.2350	**0.2761**	0.1147
الإنفاق على الرعاية الصحية	0.4584	**0.5120**	0.000	0.0063	0.0002
نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية	**0.4692**	0.1307	0.0015	0.0593	0.1018
الاستثمار المباشر	**0.4536**	0.0914	0.2219	0.0049	0.0118
دليل التنمية البشرية	**0.6501**	0.1291	0.0359	0.0009	0.0084
مؤشر ضبط الفساد	**0.8937**	0.0009	0.0008	0.0349	0.0068
أرصدة الدين الخارجي	**0.9880**	0.0026	0.0017	0.0002	0.0010
إيرادات الموارد النفطية	**0.4455**	0.3339	0.0874	0.0423	0.0234
توافر مصدر محسن للمياه	**0.8880**	0.1059	0.0007	0.0001	0.0000
عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة	**0.5949**	0.2213	0.1288	0.0047	0.0048
نفقات الاستهلاك النهائي	**0.7555**	0.2376	0.0006	0.0000	0.0003

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج xl-stat2014

من خلال الجدول رقم (2-4) يتضح لنا أن أغلب المتغيرات تعتبر هامة في تأثيرها على الفقر كما تتمتع كل من المتغيرات: نصيب الفرد من إجمالي، بطالة، تعداد السكان الإجمالي، إجمالي الادخار المحلي ،إعانات وتحويلات، العمر المتوقع عند الميلاد، نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية، الاستثمار المباشر، دليل التنمية البشرية، مؤشر ضبط الفساد، أرصدة الدين الخارجي ،إيرادات الموارد النفطية، توافر مصدر محسن للمياه، عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة، نفقات الاستهلاك النهائي بجودة تمثيل عالية لارتباطها مع المتغير التابع معدل الفقر، أما بقية المتغيرات : إجمالي الدخل المحلي، معامل جيني،النمو الاقتصادي، التضخم، إجمالي الإنفاق الوطني، الإنفاق على التعليم، الإنفاق على الرعاية الصحية فهي بعيدة أي جودة تمثيلها ليست عالية .

المطلب الثاني : اختبار إستقرارية متغيرات الدراسة و تقدير النموذج.

سنقوم في هذا المطلب باختبار استقرارية متغيرات الدراسة كأول خطوة معتمدين في ذلك على اختبار ديكي فولر، ثم بعد ذلك سنقوم بتقدير النموذج .

الفرع الأول : اختبار إستقرارية متغيرات الدراسة.

سوف نقوم بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور باعتباره من أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، وذلك بغية عدم الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف، والجدول رقم (3-4) يوضح نتائج هذا الاختبار بالإضافة إلى تحديد النموذج المناسب لكل سلسلة .

الجدول رقم (3-4): نتائج اختبار ديكي فولر المطور adf للسلاسل محل الدراسة.

المتغيرات	عند المستوى		عند الفرق الأول	
	قيمة ديكي فولر	النتيجة	قيمة ديكي فولر	النتيجة
معدل الفقر pov	-1.574682	غير مستقرة	-4.053267	مستقرة
مؤشر ضبط الفسادCCI	0.738475	غير مستقرة	-5.658109	مستقرة
عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة NUFM	-6.819675	مستقرة (ساكنة)	-	-
الاستثمار الأجنبي المباشرINV	-3.02453	مستقرة (ساكنة)	-	-
دليل التنمية البشريةHDI	0.922443	غير مستقرة	-4.287195	مستقرة
إيرادات الموارد النفطيةROB	-0.444082	غير مستقرة	-4.390308	مستقرة
إعانات و تحويلات SUB & TRAN	-2.840668	مستقرة (ساكنة)	-	-
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDP	5.626693	غير مستقرة	-1.820093	مستقرة
العمر المتوقع عند الميلادBIR	-4.591454	مستقرة (ساكنة)	-	-
نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشيةCONS	-1.199478	غير مستقرة	-5.169172	مستقرة
نفقات الاستهلاك النهائيFCEX	-3.391515	مستقرة (ساكنة)	-	-
معدل البطالة UNEMP	-1.936728	مستقرة(ساكنة)	-	-
عدد السكان الإجمالي	27.66880	غير مستقرة	-2.867901	مستقرة

Pou				
إجمالي الادخار المحلي DS	0.025961	غير مستقرة	-4.029201	مستقرة
أرصدة الدين الخارجي EDB	-5.567450	مستقرة(ساكنة)	-	-
توافر مصدر محسن لمياه الشرب AISDW	-8.793205	مستقرة(ساكنة)	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 09

يتضح لنا من خلال الجدول (3-4)أن السلاسل الزمنية للمتغيرات : **عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسةNUFM ، الاستثمار الأجنبي المباشرINV ، إعانات و تحويلاتSUB & TRAN ، العمر المتوقع عند الميلادBIR ، نفقات الاستهلاك النهائيFCEX ، معدل البطالة UNEMP، أرصدة الدين الخارجي EDB، توافر مصدر محسن لمياه الشربAISDW**،كانت مستقرة في المستوى عند أحد النماذج الثلاثة (نموذج يحتوي على الاتجاه العام والثابت، نموذج يحتوي على الثابت فقط، نموذج لا يحتوي لا على الاتجاه العام ولا على الثابت)أما السلاسل الزمنية المتعلقة ببقية المتغيرات فكان لها جذر وحدة (غير مستقرة)، لذا احتجنا القيام بدراسة الاستقرارية عند الفرق الأول، وبالفعل أصبحت مستقرة، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة بإجراء الفرق الأول.

الفرع الثاني: التوقعات النظرية لإشارة المعلمات.

وقبل تقدير النموذج لا بد من ذكر التوقعات النظرية المسبقة لإشارة المعلمات، حيث أن النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي، تفترض نظريا سلوك المتغيرات الاقتصادية بعلاقتها مع بعضها البعض، ولذا فإن كل متغير يظهر عكس سلوكه النظري وجب تبريره اقتصاديا أو حسبما تفترضه تلك النظرية **(العذاري،الدعمي،2010،ص 138)** ونموذج دراستنا يتكون من متغيرات عديدة وتفترض النظرية الاقتصادية أن :

إشارة معلمة عدد السكان إشارة موجبة أي علاقة طردية مع الفقر، أيضا إشارة موجبة وعلاقة طردية بين عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة والفقر، أما بالنسبة إلى البطالة فتتوقع إشارة سالبة وعلاقة عكسية من الفقر، كما تتوقع إشارة سالبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع

معدل الفقر، ونفس الشيء لكل من متغير المياه الصالحة للشرب، والعمر المتوقع عند الميلاد، وإجمالي الادخار المحلي، دليل التنمية البشرية، الاستثمار الأجنبية المباشر، مؤشر ضبط الفساد، كذلك إشارة سالبة وعلاقة عكسية بين التحويلات الاجتماعية والفقر،كذلك الأمر بالنسبة لإيرادات الموارد النفطية ونفقات الاستهلاك النهائي ونمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية .

الفرع الثالث : تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة الانحدار التدريجي .

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج، وبعد تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات، سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير نموذج قياسي خاص بالفقر قمنا بتحديد الشكل الرياضي للنموذج، وشكل الدالة كمايلي :

$$POV = F(CCI, POU, UNEMP, DS, EDB, AISDW, NUFM, INV, HDI, ROB, SUB, GDP, BIR, CONS, FCEX)$$

إذن نقوم بتقدير انحدار العلاقة كمايلي :

$$POV = a_0 + a_1 CCI + a_2 NUFM + a_3 INV + a_4 HDI + a_5 ROB + a_6 SUB + a_7 GDP + a_8 BIR + a_9 CONS + a_{10} FCEX + a_{11} POU + a_{12} UNEMP + a_{13} DS + a_{14} EDB + a_{15} AISDW$$

قصد صياغة النموذج النهائي لمعادلة خط الانحدار، تم استخدام طريقة Stepwise Regression، والتي بفضلها سنحصل على نموذج يتضمن أكثر المتغيرات المؤثرة في ظاهرة الفقر وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (4-4) : نتائج تقدير نموذج الدراسة .

Dependent Variable: POV
Method: Stepwise Regression
Date: 10/15/18 Time: 21:08
Sample: 1995 2016
Included observations: 22
Number of always included regressors: 1
Number of search regressors: 15
Selection method: Stepwise backwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.1/0.1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	-581.0078	164.3763	-3.534620	0.0047
CCI	-0.262730	0.137936	-1.904728	0.0833
NUFM	0.002406	0.000560	4.297796	0.0013
INV	2.600989	0.926819	2.806361	0.0171
HDI	69.60146	20.42266	3.408050	0.0058
ROB	-0.256123	0.131192	-1.952277	0.0768
SUB	-0.282938	0.103732	-2.727596	0.0197
GDP	-0.000603	0.000256	-2.350323	0.0385
BIR	8.398939	2.447424	3.431746	0.0056
CONS	-0.539079	0.258001	-2.089447	0.0607
FCEX	-1.01E-11	3.65E-12	-2.776699	0.0180

R-squared	0.938929	Mean dependent var	8.804091
Adjusted R-squared	0.883409	S.D. dependent var	3.425924
S.E. of regression	1.169795	Akaike info criterion	3.458387
Sum squared resid	15.05262	Schwarz criterion	4.003908
Log likelihood	-27.04225	Hannan-Quinn criter.	3.586895
F-statistic	16.91173	Durbin-Watson stat	2.676703
Prob(F-statistic)	0.000028		

Selection Summary

Removed POU
Removed UNEMP
Removed DS
Removed EDB
Removed AISDW

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

يتضح لنا من خلال الجدول (4-4) معاملات الارتباط الخطي لأبعاد المتغيرات المفسرة المتبقية وهي: مؤشر ضبط الفساد، عدد وفيات الأطفال عند سن الخامسة، الاستثمار الأجنبي المباشر، دليل التنمية البشرية، إيرادات الموارد النفطية، الإعانات والتحويلات الاجتماعية، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، العمر المتوقع عند الميلاد، نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية، ونفقات الاستهلاك النهائي، والفقر (المتغير التابع) لنموذج الدراسة، كما نلاحظ خروج المتغيرات

المستقلة الأخرى وهي : عدد السكان، البطالة، الادخار المحلي، أرصدة الدين الخارجي، توافر مصدر محسن لمياه الشرب .

وبعد الحصول على أكثر المتغيرات المفسرة ارتباطا بالمتغير التابع و تقدير معلمات النموذج، نجد أن نموذج الدراسة يأخذ الشكل التالي :

POV =-581.0078-0.262730 **CCI** + 0.002406**NUFM**+2.600989 **INV**+69.60146 **HDI**-0.256123 **ROB**-0.282938 **SUB**-0.000603 **GDP**+8.398939 **BIR**-0.539079 **CONS**-1.01E-11 **FCEX**+e

F TEST= 16.91 F prob=0.000028 R^2= 0.938

DW=2.676703

المطلب الثالث : الدراسة الإحصائية، القياسية والاقتصادية للنموذج .

في هذا المطلب سنقوم بدراسة مدى صلاحية النموذج المقدر إحصائيا، قياسيا واقتصاديا، وذلك بالاعتماد على عدة اختبارات.

الفرع الأول: الدراسة الإحصائية للنموذج .

تهدف الدراسة الإحصائية إلى اختبار مدى معنوية معلمات نموذج الفقر في الجزائر المقدرة في المطلب السابق ، ويتعين من اجل ذلك القيام بمجموعة من الإختبارات الاحصائية، والتي تتمثل في معامل التحديد R^2، اختبار ستيودنت (T) واختبار فيشر (F)

1-معامل التحديد R^2:

انطلاقا من نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (4-4) ، فإن نموذج الدراسة الخاص بظاهرة الفقر مفسر بنسبة 93.8% بواسطة كل من المتغيرات المفسرة (CCI مؤشر ضبط الفساد، NUFM عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة، INV الاستثمار الأجنبي المباشر، HDI دليل التنمية البشرية،ROB إيرادات الموارد النفطية، SUB & TRAN إعانات و تحويلات، GDP نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، BIR العمر المتوقع عند الميلاد،CONS نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية، FCEX نفقات الاستهلاك النهائي)، أما النسبة المتبقية والتي تقدر ب06.2 % فترجع للخطأ العشوائي

(لعوامل ولمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج)، وتؤكد قيمة معامل التحديد على العلاقة القوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة .

2- اختبار ستودينت t.student

وتتضح لنا نتائج اختبار ستيودنتt.student في الجدول التالي :

الجدول رقم (5-4): نتائج اختبار ستيودنتt.student

المتغيرات المفسرة	المعاملات	قيمة Tالمحسوبة t_{cal}	قيمة Tالجدولية t_{tab}	القيمة الاحتمالية Prop
مؤشر ضبط الفساد CCI	a_1	-1.904728	1.323	0.0833
عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسةNUFM	a_2	4.297796	1.721	0.0013
الاستثمار الأجنبي المباشر INV	a_3	2.806361	1.721	0.0171
دليل التنمية البشريةHDI	a_4	3.408050	1.721	0.0058
إيرادات الموارد النفطية، ROB	a_5	-1.952277	1.323	0.0768
إعانات وتحويلاتSUB & TRAN	a_6	-2.727596	1.721	0.0197
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحليGDP	a_7	-2.350323	1.721	0.0385
العمر المتوقع عند الميلاد BIR	a_8	3.431746	1.721	0.0056
نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشيةCONS	a_9	-2.089447	1.323	0.0607
نفقات الاستهلاك النهائي FCEX	a_{10}	-2.776699	1.721	0.0180

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

من خلال الجدول (5-4) نلاحظ أنه :

بالنسبة للمعامل a_1للمتغير المفسرCCI (مؤشر ضبط الفساد)، نلاحظ أن قيمة $|t_{cal}|$ ل a_1 أكبر من t_{tab}بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية لa_1 قدرت ب0.0833 وهي أقل من 10 %وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن a_1 معنوي، فنستنتج أن مؤشر ضبط الفساد له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية10% في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.

بالنسبة للمعامل a_2 للمتغير المفسر NUFM (عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة) ، نلاحظ أن قيمة $|t_{cal}|$ ل a_2 أكبر من t_{tab}بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية لa_2 قدرت ب0.0013 وهي أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن a_2 معنوي، فنستنتج أن عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية5% في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.

بالنسبة للمعامل a_3للمتغير المفسر INV (الاستثمار الأجنبي المباشر) ، نلاحظ أن قيمة$|t_{cal}|$ ل a_3 أكبر من t_{tab}بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية لa_3 قدرت ب 0.0171 وهي أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن a_3 معنوي، فنستنتج أن الاستثمار الأجنبي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية5% في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.

بالنسبة للمعامل a_4للمتغير المفسرHDI (دليل التنمية البشرية) ، نلاحظ أن قيمة $|t_{cal}|$ ل a_4 أكبر من t_{tab}بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية لa_4 قدرت ب0.0058 وهي أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن a_4 معنوي، فنستنتج أن دليل التنمية البشرية له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية5% في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.

بالنسبة للمعامل a_5للمتغير المفسر ROB (إيرادات الموارد النفطية)، نلاحظ أن قيمة$|t_{cal}|$ ل a_5 أكبر من t_{tab}بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية لa_5 قدرت ب0.0768 وهي أقل من 10% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن a_5 معنوي، فنستنتج أن إيرادات الموارد النفطية لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية10% في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.

بالنسبة للمعامل a_6للمتغير المفسر SUB & TRAN (الإعانات و التحويلات الاجتماعية) ، نلاحظ أن قيمة $|t_{cal}|$ ل a_6 أكبر من t_{tab}بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية لa_6 قدرت ب0.0197 وهي أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن a_5 معنوي، فنستنتج أن متغير الإعانات والتحويلات الاجتماعية له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية5% في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.

بالنسبة للمعامل a_7للمتغير المفسر GDP (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي)، نلاحظ أن قيمة $|t_{cal}|$ ل a_7 أكبر من t_{tab}بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية لa_7 قدرت ب0.0385 وهي أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن a_7 معنوي، فنستنتج أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية5% في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.

بالنسبة للمعامل a_8للمتغير المفسر BIR (العمر المتوقع عند الميلاد)، نلاحظ أن قيمة t_{cal} ل a_8 أكبر من $|t_{cal}|$ بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية لa_8 قدرت ب 0.0056 وهي أقل من 5% و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن a_6 معنوي، فنستنتج أن العمر المتوقع عند الميلاد له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية5% في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.

بالنسبة للمعامل a_9للمتغير المفسر CONS (نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية)، نلاحظ أن قيمة $|t_{cal}|$ ل a_9 أكبر من t_{tab}بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية لa_9 قدرت ب0.0607 و هي أقل من10 % وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن a_9 معنوي، فنستنتج أن نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية10% في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016

بالنسبة للمعامل a_{10}للمتغير المفسرFCEX (نفقات الاستهلاك النهائي)، نلاحظ أن قيمة $|t_{cal}|$ لa_{10} أكبر من t_{tab}بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية لa_{10} قدرت ب0.0180 وهي أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن a_{10} معنوي، فنستنتج أن متغير نفقات الاستهلاك النهائي له معنوي إحصائية عند مستوى معنوية5% في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.

3-اختبار المعنوية العامة لفيشر t. fisher

نقارن مقدار fالمحسوبة مع الجدوليةf_{tab} وذلك عند القيمة الحرجة 5%، فمن خلال الجدول رقم (4-4) تتضح قيمة فيشر المحسوبة f_{cal} والتي تبلغ 16.91173 وهي أكبر من القيمة الجدولية f_{tab} و التي تبلغ 2.62، ولذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد معلمة واحدة على الأقل لا تساوي الصفر ومقبولة إحصائيا، وبالتالي هناك متغير مفسر واحد على الأقل له تأثير على المتغير التابع مما يعني أن نموذج الدراسة إجمالا معنوي .

الفرع الثاني : الدراسة القياسية للنموذج .

تهدف الدراسة القياسية إلى التأكد من الافتراضات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى المستعملة في تقدير معلمات نموذج الفقر في الجزائر، ومدى تطابقها مع الواقع ، هذا الأخير الذي يكسب معلمات النموذج صفات منها عدم التحيز والخطية.

1-اختبار أخطاء تحديد (توصيف) النموذج ل Ramsey:

يجب اختبار مدى ملائمة شكل الدالة (النموذج) نعتمد على اختبار Ramsey

الفرضية الصفرية H0 : الشكل الدالي للنموذج ملائم (لا توجد أخطاء في التحديد)

الفرضية البديلة H1: الشكل الدالي غير ملائم (توجد أخطاء في التحديد)

الجدول رقم (6-4): نتائج اختبار Ramsey

Ramsey RESET
Test
Equation: EQ01
Specification: POV C CCI NUFM INV HDI ROB SUB GDP BIR CONS FCEX
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probability
t-statistic	1.398999	10	0.1921
F-statistic	1.957198	(1, 10)	0.1921
Likelihood ratio	3.932464	1	0.0474

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (6-4) أن القيمة الإحصائية لفيشر تساوي 0.1921 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5%، ولذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن الشكل الدالي للنموذج ملائم وموصوف بشكل جيد، ومنه ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

2-اختبار ARCH:

يستخدم هذا الاختبار في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين، وتكون الفرضيات كالتالي :

الفرضية الصفرية H0 : ثبات تباين حد الخطأ العشوائي .

الفرضية البديلة H1: عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي.

وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول :

الجدول رقم (7-4): اختبار ARCH لثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.541401	Prob. F(1,19)	0.2295
Obs*R-squared	1.575814	Prob. Chi-Square(1)	0.2094

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/15/18 Time: 22:09
Sample (adjusted): 1996 2016
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.513049	0.282253	1.817692	0.0849
RESID^2(-1)	0.274961	0.221469	1.241532	0.2295

R-squared	0.075039	Mean dependent var	0.710087
Adjusted R-squared	0.026357	S.D. dependent var	1.083991
S.E. of regression	1.069610	Akaike info criterion	3.062858
Sum squared resid	21.73725	Schwarz criterion	3.162336
Log likelihood	-30.16001	Hannan-Quinn criter.	3.084447
F-statistic	1.541401	Durbin-Watson stat	1.975856
Prob(F-statistic)	0.229518		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

يقوم اختبار ARCH بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج والتي تعطى بالعلاقة التالية :

$$LM=NxR^2 \longrightarrow \chi^2(\kappa)$$

من خلال الجدول رقم (7-4) لدينا :

N=21: عدد المشاهدات .

R^2 = 0.075039: معامل التحديد غير المعدل .

K=1: درجة الحرية .

ومنه يصبح لدينا : LM=21x0.07504=1.57584

وبمقارنة الإحصائية المحسوبة لاختبار LM=1.57584 أقل من الإحصائية المجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجات حرية k=1 حيث تساوي قيمتها 3.84 أي :

χ^2=3.84 > LM=1.650858 وذلك في حدود 5 %، ولذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن هناك ثبات تباين لحد الخطأ العشوائي . (التباين الشرطي للأخطاء متجانس) .

3-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء JARQUE –BERA

يمكن اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء عن طريق الاستعانة باختبار Jarque – Bera والذي يعتمد على معاملي التناظر skewness والتفلطح kurtosis .

الفرضية الصفرية H0 : الأخطاء موزعة توزيع طبيعي.

الفرضية البديلة H1 : الأخطاء غير موزعة توزيع طبيعي .

الشكل رقم (5-4): اختبار jarque -bera (التوزيع الطبيعي للأخطاء)

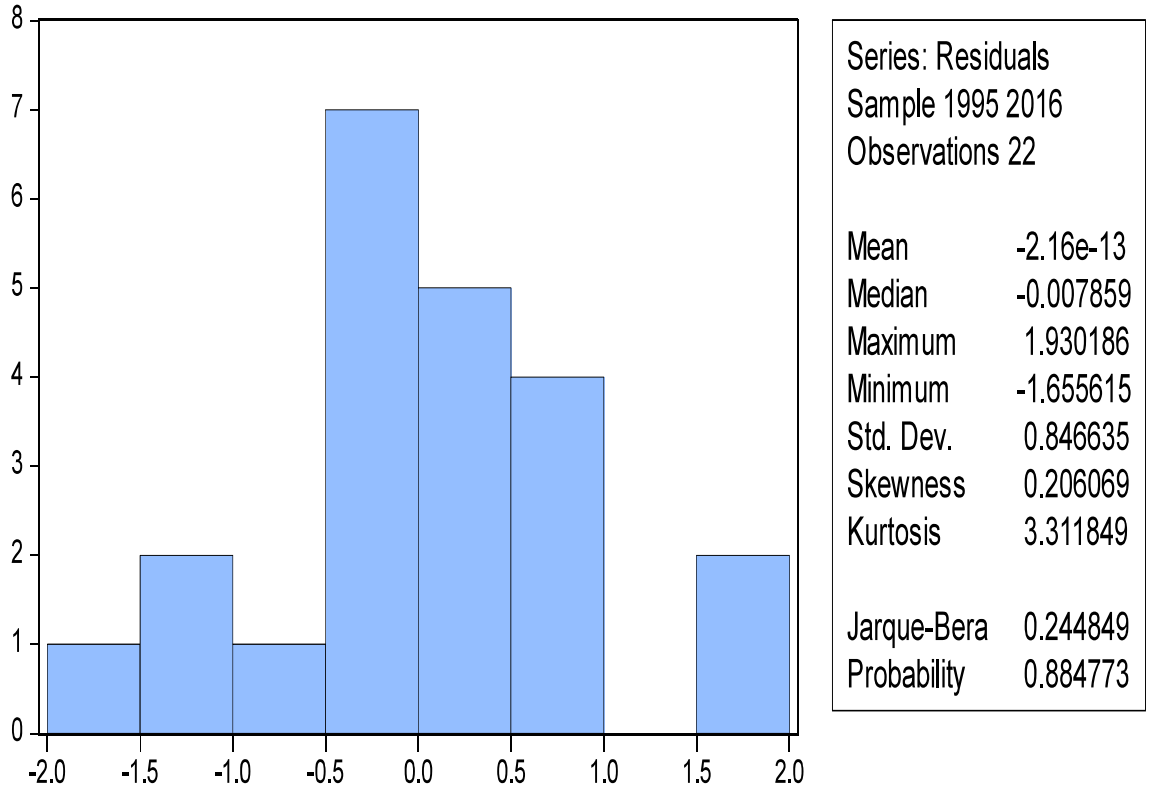

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

من خلال ما ورد في الشكل (5- 4) نلاحظ أن إحصائية **jarque**–bera ، قدرت ب 0.244849 وأن القيمة الاحتمالية لها بلغت 0.884773 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن الأخطاء موزعة توزيع طبيعي .

4-اختبار إستقرارية البواقي :

يقوم اختبار استقرارية البواقي على فرضيتين :

الفرضية الصفرية H0: عدم استقرار البواقي.

الفرضية البديلةH1 : استقرارية البواقي.

ونقبل الفرضية العدم إذا كانت إحصائية الاختبار أقل من 5% والعكس صحيح.

الشكل رقم (6-4): اختبار إستقرارية البواقي .

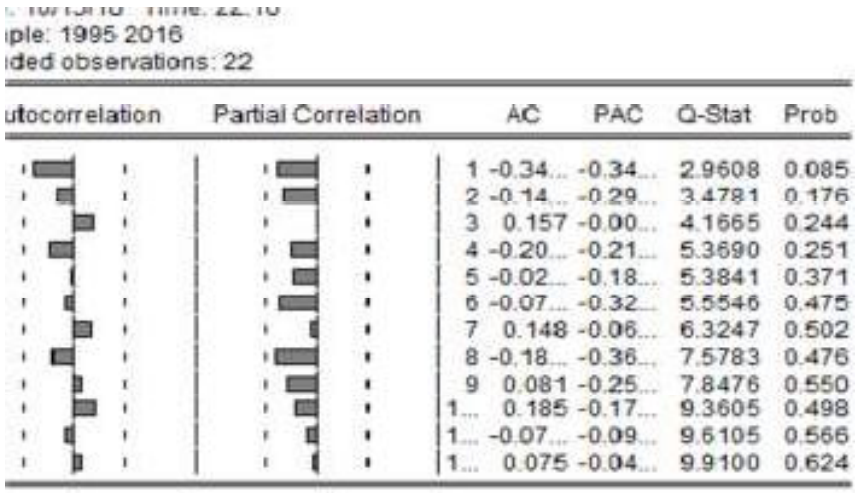

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9

من خلال الشكل رقم (6-4) يتضح لنا أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة عند مستوى معنوية 5% ، وجميع القيم الاحتمالية prob أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود استقرارية البواقي.

5-اختبار مضاعف لاغرانج L M:

وهو من أهم الاختبار الخاصة بالكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي حيث يقوم على فرضيتين :

H0: غياب ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير.

H1: يوجد ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير.

H_0 : $p_1=.....=p_m=0$

H_1 : $p_1\neq.....\neq p_m\neq 0$

وقد كانت النتائج في الجدول التالي كمايلي:

الجدول رقم (8-4): نتائج اختبار مضاعف لاغرانج L M

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.269804	Prob. F(2,9)	0.0856
Obs*R-squared	9.258366	Prob. Chi-Square(2)	0.0698

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/17/19 Time: 23:20
Sample: 1995 2016
Included observations: 22
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	113.2713	156.0454	0.725887	0.4864
CCI	-0.016944	0.117592	-0.144089	0.8886
NUFM	-0.000573	0.000560	-1.023435	0.3328
INV	-0.382613	0.829906	-0.461032	0.6557
HDI	-32.07551	22.66781	-1.415024	0.1907
ROB	0.021302	0.123207	0.172899	0.8666
SUB	0.127173	0.102778	1.237361	0.2473
GDP	0.000151	0.000232	0.652507	0.5304
BIR	-1.433027	2.281223	-0.628184	0.5455
CONS	0.124335	0.235455	0.528061	0.6102
FCEX	1.15E-12	3.27E-12	0.350801	0.7338
RESID(-1)	-0.930239	0.377601	-2.463551	0.0359
RESID(-2)	-0.725930	0.377140	-1.924831	0.0864

R-squared	0.420835	Mean dependent var	-2.16E-13
Adjusted R-squared	-0.351385	S.D. dependent var	0.846635
S.E. of regression	0.984206	Akaike info criterion	3.094037
Sum squared resid	8.717952	Schwarz criterion	3.738744
Log likelihood	-21.03441	Hannan-Quinn criter.	3.245911
F-statistic	0.544967	Durbin-Watson stat	2.234133
Prob(F-statistic)	0.838175		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9

من خلال الجدول رقم (8-4) نلاحظ أنه:

χ^2 الموجودة في الجدول وهي أكبر من 5%، لذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

6-اختبار إستقرارية معلمات النموذج.

هذا الاختبار يسمح لنا بمعرفة مدى استقرارية المعلمات على مدى فترات الدراسة ، ويعتمد على مجال ثقة، فإذا كانت القيم ضمن مجال الثقة فدليل على استقرارية المعلمات والعكس.

الشكل رقم (7-4): اختبار إستقرارية معلمات النموذج .

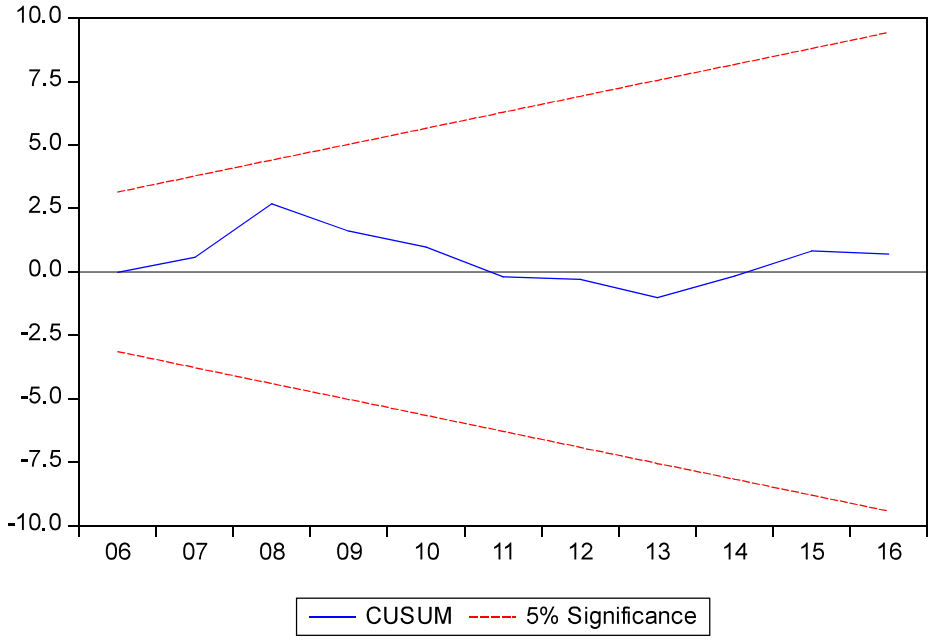

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (7-4)أن إحصائية cusumتطورت بداية من 2006، إلا أن هذه الإحصائية بقيت جميعها داخل مجال الثقة (بالخط المتقطع)، ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه يوجد استقرار هيكلي للنموذج، فنموذج العلاقة خال من أي تغيرات هيكلية وهذا يوضح أيضا استقرار المعلمات.

الفرع الثالث: الدراسة الاقتصادية للنموذج.

بالنسبة لمعامل a_1، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (الفقر) و المتغير المفسر مؤشر ضبط الفساد وتتفق هذه التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير مؤشر ضبط الفسادcc بـ1%فأن معدل الفقر سيتغير بـ0.26 ، إذن معامل مؤشر ضبط الفساد له معنوية اقتصادية .

بالنسبة لمعاملa_2 ، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الفقر) والمتغير عدد وفيات الأطفال دون الخامسة NUFM وتتفق هذه التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير عدد وفيات الأطفال دون الخامسة NUFM ب1000وفاة لطفل دون سن الخامسة فإن معدل الفقر سيتغير ب 0.002406 ، إذن معامل عدد وفيات الأطفال دون الخامسة NUFM له معنوية اقتصادية .

بالنسبة لمعاملa_3 ، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الفقر) والمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر INV ولا تتفق هذه التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الاستثمار الأجنبي المباشر INV ب1دولار أمريكي فإن معدل الفقر سيتغير ب2.600989 ، إذن معامل الاستثمار الأجنبي المباشر INV ليس له معنوية اقتصادية.

بالنسبة لمعامل a_4، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الفقر) والمتغير دليل التنمية البشرية **HDI** ولا تتفق هذه التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير دليل التنمية البشرية **HDI** ب1%فأن معدل الفقر سيتغير ب69.60146 ، إذن معامل دليل التنمية البشرية **HDI** ليس له معنوية اقتصادية .

بالنسبة لمعامل a_5 ، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (الفقر) والمتغير إيرادات الموارد النفطية ROB وتتفق هذه التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية ،حيث إذا تغير إيرادات الموارد النفطية ROB ب1%فأن معدل الفقر سيتغير ب 0.256123، إذن إيرادات الموارد النفطية ROB لها معنوية اقتصادية .

بالنسبة لمعامل a_6 ، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (الفقر) والمتغير إعانات و تحويلاتSUB & TRAN وتتفق هذه التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير إعانات وتحويلاتSUB & TRAN ب1%فأن معدل الفقر سيتغير ب0.282938، إذن متغير الإعانات والتحويلاتSUB & TRAN له معنوية اقتصادية.

بالنسبة لمعاملa_7، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (الفقر) والمتغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحليGDP وتتفق هذه التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحليGDP ب1دينار جزائري فإن معدل الفقر سيتغير ب 0.000603، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحليGDP له معنوية اقتصادية .

بالنسبة لمعامل a_8، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الفقر) والمتغير العمر المتوقع عند الميلاد **BIR** ولا تتفق هذه التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير العمر المتوقع عند الميلاد **BIR** بسنة واحدة فأن معدل الفقر سيتغير ب8.398939 ، العمر المتوقع عند الميلاد **BIR** ليس له معنوية اقتصادية.

بالنسبة لمعاملa_9 ، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (الفقر) والمتغير نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية**CONS**، وتتفق هذه التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية**CONS** ب1 %سنويا فأن معدل الفقر سيتغير ب 0.539079، إذن نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية**CONS** له معنوية اقتصادية .

بالنسبة لمعاملa_{10} ، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (الفقر) ونفقات الاستهلاك النهائيFCEX وتتفق هذه التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير نفقات الاستهلاك النهائيFCEX ب1دينار جزائري فأن معدل الفقر سيتغير ب 1.01E-11،إذن نفقات الاستهلاك النهائيFCEX له معنوية اقتصادية .

يتضح لنا من نتائج الدراسة الاقتصادية أن معظم المتغيرات المعتمدة في دراستنا لها معنوية اقتصادية، و قد أثبت ذلك مقدرة النموذج على تفسير المتغير التابع المتمثل في الفقر ، ماعدا متغير دليل التنمية البشرية، الاستثمار الأجنبي المباشر و العمر المتوقع عند الميلاد ،فقد جاءت إشارة معلمة كل متغير مخالفة للنظرية الاقتصادية.

المطلب الرابع : التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية.

من خلال ما تقدم من نتائج سابقا، من حيث أثر عدة متغيرات على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016، يعتبر مقبولا من الناحية القياسية بالاعتماد على ما جاء من نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر الخاص بالفقر، إلا أنه تبقى تحفظات من الناحية الاقتصادية، من حيث مدى مطابقتها للنظرية الاقتصادية ويمكن تحليل نتائج الدراسة القياسية كمايلي :

- ✓ دلت نتائج التقدير أن إشارة المتغير **مؤشر ضبط الفسادCC** أنها موافقة للنظرية الاقتصادية، أي لها تأثير ايجابي على معدل الفقر، بمعنى كل زيادة في مؤشر ضبط الفساد

تؤدي إلى انخفاض في معدل الفقر، ويمكن تفسير ذلك بأن أن كلما كانت الدولة تحرص على محاربة والسيطرة على الفساد، كلما تحسن الاقتصاد الوطني وينعكس ذلك على مختلف مجالات التنمية، وبذلك تكون معدلات الفقر أقل، وحسب النموذج يتضح أنه كلما ارتفع مؤشر ضبط الفساد ب 1% فإن معدل الفقر سينخفض ب 0.26%

- ✓ و بالنسبة لإشارة المتغير الثاني عدد **وفيات الأطفال دون الخامسة NUFM** ، دلت نتائج التقدير على أن إشارته موافقة للنظرية الاقتصادية، أي له تأثير ايجابي على معدل الفقر ، بمعنى كل زيادة في عدد وفيات الأطفال دون الخامسة تؤدي زيادة في معدل الفقر ، ويمكن تفسير ذلك بأن وفيات الأطفال دون خمس سنوات هو مؤشر على انتشار الفقر خاصة بين العائلات التي لديها أطفال، وتجد أنهم يعانون من أمراض ناتجة عن سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية لهم و للأمهات، وحسب النموذج يتضح أنه كلما ارتفع عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة ب1000وفاة فإن معدل الفقر سيرتفع ب0.002406 %
- ✓ كما دلت نتائج التقدير على أن إشارة **المتغير الاستثمار الأجنبي المباشر INV** جاءت مخالفة للنظرية الاقتصادية، أي له تأثير سلبي على معدلات الفقر، بمعنى كلما ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي أدى ذلك لارتفاع معدل الفقر، ويمكن تفسير ذلك بالمشاكل التي يتخبط فيها القطاع منذ عزم الجزائر تبني اقتصاد السوق، بالإضافة إلى أن أغلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتجه لقطاع المحروقات مما يجعل القطاعات الأخرى لا تستفيد من تدفقات الاستثمار وبالتالي لا يساهم في خفض نسب البطالة أو حتى نقل التكنولوجيا أو في التنمية بصفة عامة بالرغم من كل التحفيزات والتسهيلات الضريبية التي أقرتها الدولة لصالح المستثمرين الأجانب خاصة في القطاع الفلاحي وقطاع السياحة، وحسب النموذج يتضح أنه كلما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي ب 1دولار أمريكي فإن معدل الفقر سيرتفع ب 2.600989 %
- ✓ أما بالنسبة للمتغير **دليل التنمية البشرية HDI** فدلت نتائج التقدير على أن إشارته غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية، أي أن له تأثير سلبي على معدل الفقر ، بمعنى كل زيادة في دليل التنمية البشرية تؤدي إلى ارتفاع في معدل الفقر، وهو ما يخالف المنطق الاقتصادي فالمفروض كلما تحسنت جميع مؤشرات دليل التنمية البشرية (الصحة، التعليم، المستوى المعيشي) كلما انخفض معدل الفقر ويمكن تفسير ذلك بأن الفقراء والمهمشين في الجزائر بقوا خارج التقدم في التنمية البشرية، بالرغم من كل المكاسب المحققة في التعليم والصحة، لكن

التقدم كان كميا على حساب نوعية التعليم والخدمات الصحية المقدمة فمازالت الجزائر لغاية يومنا هذا تسجل نسب الأمية، وتدهور في الحالة الصحية للأم والمواليد الجدد، وحسب النموذج يتضح انه كلما ارتفع مؤشر التنمية البشرية ب1% فإن معدل الفقر سيرتفع ب69.60146%.

- ✓ كما دلت نتائج التقدير على أن إشارة المتغير **إيرادات الموارد النفطية ROB** جاءت مطابقة للنظرية الاقتصادية، أي أن له تأثير ايجابي على معدل الفقر، بمعنى كلما ارتفعت إيرادات الدولة الناتجة عن الموارد النفطية كلما أدى ذلك لانخفاض معدل الفقر، ويمكن تفسير ذلك بأن الجزائر من الدول الريعية التي أغلب إيراداتها من الموارد النفطية، فكلما كانت هذه الأخيرة مرتفعة كلما سمح للدولة بدعم الفئات الفقيرة بطريقة مباشرة (مساعدات مالية)أو بطريقة غير مباشرة (تحقيق التنمية و خلق فرص عمل) وبالتالي تنخفض معدلات الفقر، وحسب النموذج يتضح انه كلما ارتفعت إيرادات الموارد النفطية ب1% من إجمالي الناتج المحلي فإن معدل الفقر سيرتفع ب 0.256123 %
- ✓ أيضا دلت نتائج التقدير على أن إشارة المتغير **إعانات وتحويلاتSUB & TRAN** جاءت مطابقة للنظرية الاقتصادية، أي أن له تأثير ايجابي على معدل الفقر ، بمعنى كلما ارتفع حجم الإعانات والتحويلات كلما انخفض معدل الفقر، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة الإعانات والتحويلات الموجهة للأسر الفقيرة ساهمت في ارتفاع القدرة المعيشية للمواطن خاصة في ظل ارتفاع الأسعار وتدهور المستوى المعيشي لهذه الأسر، بالتالي انخفاض معدل الفقر، وحسب النموذج يتضح انه كلما ارتفعت ب 1% من إجمالي النفقات فإن معدل الفقر سينخفض ب0.282938%.
- ✓ وبالنسبة للمتغير **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحليGDP** دلت نتائج التقدير كذلك على أن إشارته جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، أي أن له تأثير ايجابي على معدل الفقر ، بمعنى كلما ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كلما انخفض معدل الفقر، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كلما سمح ذلك بتحقيق رفاهيته بتحسين وضعه المعيشي ورفع قدرته الشرائية وزيادة استهلاكه، بالإضافة إلى تلبية احتياجاته الأساسية وحسب النموذج يتضح انه كلما ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ب 1دينار جزائري فإن معدل الفقر سينخفض ب 0.000603%.

- ✓ دلت نتائج التقدير على أن إشارة المتغير **العمر المتوقع عند الميلاد BIR** غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية، أي أن له تأثير سلبي على معدل الفقر، بمعنى كلما ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد أدى ذلك لارتفاع معدل الفقر، حيث كل ما كان الفرد متمتعا بالخدمات الصحية والتغذية الجيدة، ومستوى معيشي مقبول كلما كانت فرص عيشه لسنوات عديدة أي يرتفع العمر المتوقع عند الميلاد ويحصل العكس في حالة الفقر، ويمكن تفسير ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر بتراجع سوء التغذية والأمراض خاصة المعدية منها لكن في المقابل لم يؤدي ذلك لانخفاض معدل الفقر لأن الأفراد يقضون هاته السنوات يعانون مختلف الأمراض كما يمكن تفسيره أيضا بأن زيادة العمر المتوقع المرافق لنسب أمية مرتفعة خاصة في صفوف النساء، ونقص الوعي يؤدي إلى زيادة المواليد بشكل كبير وبالتالي زيادة في عدد الفقراء مما سيسبب ارتفاع فجوة الفقر، وحسب النموذج يتضح انه كلما ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد بسنة واحدة فإن معدل الفقر سيرتفع ب8.398939 %.
- ✓ أما بالنسبة للمتغير **نمونصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية CONS** فجاءت إشارته موافقة للنظرية الاقتصادية، أي أن له تأثير ايجابي على معدلات الفقر، بمعنى كلما ارتفع نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية أدى ذلك لانخفاض معدل الفقر، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة استهلاك الأسر راجع لتحسن دخلها وبالتالي تحسن الوضع المعيشي لهذه الأسر، وحسب النموذج يتضح انه كلما ارتفع**نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية**1ب %سنويا فإن معدل الفقر سينخفض ب 0.539079 %.
- ✓ كما دلت نتائج التقدير على أن إشارة المتغير **نفقات الاستهلاك النهائي FCEX** جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، أي أن له أثر ايجابي على معدل الفقر، بمعنى كلما ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي كلما انخفض معدل الفقر، و مكن تفسير ذلك بتحسن دخل الأسر وارتفاع قدرتها الشرائية مما أدى لانخفاض معدل الفقر، وحسب النموذج يتضح انه كلما ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي ب 1 دينار جزائري فإن معدل الفقر سينخفض ب 1.01E-11%.

في الأخير وبناءا على نتائج الاختبارات الإحصائية، القياسية والدراسة الاقتصادية يمكن القول أن نموذج الدراسة فسر ظاهرة الفقر إلى حد كبير، ولكن هذا لا يمنع من وجود قصور وتشوهات ، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة إلى أن بيانات بعض المتغيرات غير قادرة على إظهار حقيقتها، وجعل سلوكها منافيا لطبيعتها النظرية وضمن هذا السياق كانت المتغيرات (الاستثمار الأجنبي، العمر المتوقع عند

الميلاد، دليل التنمية البشرية) كانت علاقتها طردية مع الفقر، بينما أظهرت المتغيرات المتبقية علاقات مطابقة للنظرية الاقتصادية ..

خلاصة

قمنا في هذا الفصل بدراسة قياسية كان الهدف منها هو معرفة أهم محددات الفقر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) وذلك بالاعتماد على البيانات الإحصائية و باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وقد تم ذلك وفقا لعدة خطوات هي:

في البداية قمنا بتوضيح البيانات المستخدمة في الدراسة وهي بيانات سنوية جمعت من عدة مصادر ل22متغير بالإضافة إلى تحديد الفترة الزمنية ؛

أما في الخطوة الثانية، فقد واجهتنا مشكلة قياسية تمثلت في أن عدد المتغيرات مماثل لفترة الدراسة لذا كان لابد من اختصار عدد المتغيرات، لذلك تم اللجوء لاستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية وكانت النتيجة إقصاء ستة متغيرات في هذه المرحلة وهي :إجمالي الدخل المحلي، معامل جيني، النمو الاقتصادي، التضخم، إجمالي الإنفاق الوطني، الإنفاق على التعليم، الإنفاق على الرعاية الصحية حيث كانت جودة تمثيلها ليست عالية؛

وقد تم في الخطوة الثالثة اختبار استقرارية كل متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي-فولر وتبين أنها مستقرة بعد أخذ الفرق الأول ؛

وفي الخطوة الرابعة قمنا بتقدير نموذج الفقر في الجزائر باستخدام طريقة الانحدار التدريجي، وقد تم إقصاء خمس متغيرات أخرى كانت غير معنوية وهي: عدد السكان الإجمالي، البطالة، الادخار المحلي، أرصدة الدين الخارجي، توافر مصدر محسن لمياه الشرب ؛

وفي المرحلة الأخيرة ، تم اختبار مدى صلاحية النموذج المقدر، إحصائيا، قياسيا واقتصاديا، وكانت جميع الاختبارات الإحصائية و القياسية جيدة وتدل على المقدرة التفسيرية للنموذج المقدر ، وكذلك الدراسة الإحصائية التي جاءت أغلب النتائج موافقة للنظرية الاقتصادية ماعدا ثلاثة متغيرات هي : الاستثمار الأجنبي المباشر ، العمر المتوقع عند الميلاد، دليل التنمية البشرية وبالتالي يتم رفضها لعدم معنويتها اقتصاديا.

و انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا، يمكن القول بصفة عامة أن لظاهرة الفقر في الجزائر تتأثر بعدة متغيرات هي: مؤشر ضبط الفسادCCI ، عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة NUFM ، إيرادات الموارد النفطية ROB، إعانات و تحويلاتSUB & TRAN ، نصيب الفرد من إجمالي

الناتج المحليGDP، نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشيCONS، نفقات الاستهلاك النهائيFCEX .

فالنموذج فسر لحد كبير ظاهرة الفقر، إلا أن هناك متغيرات مثل الاستثمار الأجنبي، العمر المتوقع عند الميلاد، دليل التنمية البشرية، جاءت إشارتها مخالفة لنظرية الاقتصادية ويمكن أن يرجع ذلك للبيانات التي لم تعكس حقيقة المتغيرات، بالإضافة إلى خروج متغيرات تعتبر نظريا من أهم مسببات الفقر كالبطالة وعدد السكان الإجمالي ، يمكن إرجاع ذلك لنفس السبب .

خـــــاتمـــة

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم المشاكل التي تواجهها المجتمعات منذ الأزل، والتي تحتل مكانة هامة نظرا لخطورتها، فالفقر مشكلة عالمية وظاهرة ذات امتداد اجتماعي، اقتصادي، سياسي ...الخ عانت منها جميع الدول المتقدمة والدول النامية، وأصبح الفقر هو ليس فقط الحرمان المادي، بل أيضا الحرمان من فرص العيش بكرامة.

وكغيرها من الدول النامية عانت الجزائر من ظاهرة الفقر منذ استقلالها، فمرت الجزائر بعدة مراحل شهد خلالها معل الفقر تذبذبا بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث تراجع معدل الفقر منذ الاستقلال إلى غاية أواخر الثمانينات، حيث عرفت الجزائر أزمة انهيار أسعر المحروقات بالإضافة إلى انخفاض أسعار صرف الدولار، مما انعكس على القدرة الشرائية للمواطن البسيط، ليزداد الأمر سوءا في التسعينات وما صاحبها من إصلاحات اقتصادية ساهمت في ازدياد معدلات البطالة وتدني الدخول وتدهور المستوى المعيشي لأغلبية الجزائريين، وانتشار الفقر ليصل للمدن ويصبح في المناطق الحضرية لتعود وتتحسن معدلات الفقر بعد التغيير السياسي سنة 2000 وبدأ برامج دعم النمو و الإنعاش الوطني و برنامج التنمية الخماسي.

أولاً: نتائج الدراسة:

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بأهم محددات ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)، ويمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ تعتمد الجزائر على المقاربة النقدية (التقليدية) في تعريف الفقر، والتي تعتمد على الدخل و الإنفاق الاستهلاكي للأسر ، والحاجات الأساسية؛
- ✓ أثرت مختلف الإصلاحات الاقتصادية سلبا على الظروف المعيشية لشريحة واسعة من المجتمع؛
- ✓ انعكس ارتفاع معدل الفقر في الجزائر على مختلف الجوانب، اجتماعيا وثقافيا فضلا عن الجانب الاقتصادي، ويبرز ذلك من خلال ارتفاع معدل الجريمة في الجزائر، ارتفاع نسب الأمية والتسرب المدرسي، الهجرة الشرعية، انتشار الأمراض التي كانت قد قضي عليها كالحصبة والكوليرا، ما يدل على التدهور الصحي للسكان؛
- ✓ قامت الحكومات الجزائرية المتعاقبة باتخاذ مجموعة من التدابير للحد من الفقر، كان من أهمها خفض معدلات البطالة عن طريق خلق أجهزة للتشغيل مثل" وكالة التنمية

الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين"، و"مؤسسات دعم الشباب"، لكن ما يعيبها أن أغلب مناصب العمل مؤقتة وغير دائمة تعتمد على مداخيل الدولة، لذا فالفرد مهدد بفقد منصبه عند أي انخفاض لإيرادات الدولة المعتمدة على المحروقات؛

- ✓ إن التصريحات الصادرة عن الجهات الحكومية الرسمية تشير إلى أن معدل الفقر في انخفاض مستمر، إلا أن الخبراء يصرحون بأن معدلات الفقر مازالت مرتفعة؛
- ✓ حققت الجزائر أرقام جيدة فيما يخص التنمية البشرية، وذلك في جميع المؤشرات، فقد احتلت الجزائر مرتبة ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، ولكن ذلك لم ينعكس على معدل الفقر لعدم وصول التنمية لبعض الفئات الهشة في المجتمع؛
- ✓ استخدمت الجزائر آلية التحويلات الاجتماعية لمكافحة الفقر وساعدها على ذلك ارتفاع مداخليها من المحروقات خاصة خلال الفترة 2000-2012،وما يدل على أهمية التحويلات الاجتماعية في القضاء على الفقر هو ارتفاعها المستمر ونسبتها من الناتج المحلي الخام؛
- ✓ حققت الجزائر أغلب الأهداف الإنمائية للألفية سنة 2015 الذي أكدت جميعها على محاربة الفقر وجعل التنمية حق لكل إنسان؛
- ✓ لم تقتصر دائرة الفقر في الجزائر على المناطق النائية والريفية، بل أصبح في السنوات الأخيرة ظاهرة حضرية نتيجة نزوح الريفيين نحو المدن وبحثا عن فرص أفضل للعيش .

هدفت دراستنا إلى تحليل وقياس أهم محددات ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) ويحتاج عرض أهم محددات ظاهرة الفقر إلى عدة دراسات و إلى مختصين بالميدان، لذا حاولنا تقديم المحددات من خلال عدة مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، هامة لقياس وأيضا تحليل الظاهرة في الجزائر ومن خلال الدراسة القياسية تم الخروج بمجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية :

- ✓ توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) ؛
- ✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **إجمالي الادخار المحلي ومعدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)؛
- ✓ توجد علاقة طردية غير دالة إحصائيا بين **الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) ؛
- ✓ لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **أرصدة الدين الخارجي ومعدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)، عند مستوى معنوية ؛

- ✓ توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين **إيرادات الموارد النفطية** و**معدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) ؛
- ✓ توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين **حجم الإعانات والتحويلات** و**معدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)؛
- ✓ توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين **نفقات الاستهلاك النهائي** و**معدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) ؛
- ✓ توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين **نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية** و**معدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)، عند مستوى معنوية ؛

ومنه نرفض الفرضية الأولى.

- ✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **معدلات البطالة** و**معدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) ؛
- ✓ لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **إجمالي تعداد السكان** و**معدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) ؛
- ✓ توجد علاقة طردية غير دالة إحصائيا بين **العمر المتوقع عند الميلاد** و**معدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) ؛
- ✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **توافر صدر محسن لمياه الشرب** و**معدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)؛
- ✓ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين **عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة** و**معدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)؛

و منه نرفض الفرضية الثانية

- ✓ توجد علاقة طردية غير دالة إحصائيا بين قيمة **دليل التنمية البشرية** و**معدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) ؛

و منه **نرفض الفرضية الثالثة** لعدم معنوية المتغير اقتصاديا.

- ✓ توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين **مؤشر ضبط الفساد** و**معدل الفقر** في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) ؛

- ✓ و منه **نقبل الفرضية الرابعة** فهناك علاقة عكسية بين مؤشر ضبط الفساد ومعدل الفقر في الجزائر.

و يمكن القول أن أهم محددات الفقر في الجزائر هي: مؤشر ضبط الفسادCCI ، عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسةNUFM ، إيرادات الموارد النفطية ROB، إعانات و تحويلاتSUB & TRAN ، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحليGDP، نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشيCONS، نفقات الاستهلاك النهائيFCEX ، وبأخذ قيم المعلمات فكان تأثير متغير **نفقات الاستهلاك النهائي** على معدل الفقر في الجزائر هو الأكبر .

ثانياً: التوصيات :

على ضوء النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة:

- ✓ ضرورة القيام بمسوحات حديثة لتكوين صورة لما تحقق في مجال مكافحة ظاهرة الفقر، ووضع خريطة جديدة للفقر خاصة وأن آخر مسح للأسر الفقيرة كان سنة 2005؛
- ✓ ضرورة وضع سياسة وطنية تتفق مع أهداف السياسات الدولية لمحاربة ظاهرة الفقر؛
- ✓ يجب أن تكون إستراتيجية مكافحة الفقر شاملة، تضع في الاعتبار الأبعاد المتعددة للفقر ؛
- ✓ ضرورة مشاركة الفقراء في هذه الاستراتيجيات، وتمكينهم من الخروج من الفقر ، وهو يسهل حصولهم على الخدمات الأساسية، وتوفير سبل العيش الكريم؛
- ✓ ضرورة ترشيد النفقات والرقابة على المشاريع الموجهة للفقراء، والحرص على أخذ نصيبهم من التنمية في مختلف الأوجه : الصحة، التعليم، الشغل، المياه الصالحة للشرب ...الخ ؛
- ✓ الحرص على تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة بين مختلف جهات الوطن ؛
- ✓ وضع محاربة الفقر الريفي في قائمة أولويات السياسات الاقتصادية للدولة وضمن أهداف التنمية ؛
- ✓ الاهتمام بزيادة المراكز الصحية وتوفير كل الوسائل العلاجية والأجهزة في المناطق الفقيرة خاصة الريفية منها، الصحراوية والداخلية؛
- ✓ الاهتمام بصحة المرأة والطفل، عن طريق تكثيف التوعية الصحية للأمهات، خاصة في المناطق النائية، ومحاولة تقريب عيادات التوليد من هذه المناطق، لما نشهده من حوادث وفيات لأمهات حوامل أثناء الولادة لغاية يومنا هذا ؛
- ✓ تطوير قطاع الفلاحة و استقطاب الشباب نحوه ، مما يساهم في القضاء على الفقر الريفي؛

- ✓ الاهتمام بقطاع التعليم، وأيضا التكوين وبرامج محاربة الأمية، ليتمكن الفقراء من الخروج من دائرة الفقر ؛
- ✓ الاهتمام بالتكوين المهني وتطويره، لما له من أهمية بالنسبة للفئات التي لم تتح لهم فرصة إتمام دراستهم ، وذلك لتمكينهم من الحصول على مهنة تخرجهم من أعباء الفقر ؛
- ✓ تشجيع الاستثمار المحلي كأسلوب لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الاستثمار الناقل للتكنولوجيا والذي يستقطب عدد مهم من الشباب البطال؛
- ✓ زيادة نشر الوعي لدى المجتمع المدني والجمعيات لمساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع، بالإضافة إلى التوعية بأهمية تفعيل صندوق الزكاة في محاربة الفقر؛
- ✓ ضرورة مراقبة الدعم والتحويلات الاجتماعية لتصل لمستحقيها من الفئات الفقيرة في المجتمع، مما يضمن فعالية للسياسة الاجتماعية للدولة ؛
- ✓ ضرورة إصلاح النظام المصرفي، وتقديم تسهيلات مالية للفقراء كالقروض قصيرة المدى والقرض الحسن، والقروض الاستهلاكية (خاصة للمرأة الناشطة من المنزل)
- ✓ الاهتمام بالبيئة، وتوفير المسكن اللائق المتضمن لكل الحاجات الأساسية والصحية مثل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، والقضاء على البيوت القصديرية، لتحقيق التنمية البشرية والحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية للأجيال القادمة؛
- ✓ توفير المعطيات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية، تتمتع بمصداقية، حتى تكون نتائج الدراسة القياسية أقرب للواقع، مما يساهم في إيجاد الحلول اللازمة لمختلف المشاكل الاقتصادية ...

ثالثاً: آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم محددات ظاهرة الفقر في الجزائر للفترة 1995-2016، إلا أنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة من بينها:

- ✓ أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة الفقر في الجزائر ؛
- ✓ دور الوقف والزكاة في مكافحة ظاهرة الفقر ؛
- ✓ الاهتمام بدراسة الفقر على مستوى الاقتصاد الجزئي مثل أثر ترشيد الاستهلاك لدى الأسر الجزائرية في الخروج من الفقر؛
- ✓ دور محاربة الفساد في الحد من الفقر ؛
- ✓ التمكين كأسلوب حديث للحد من ظاهرة الفقر؛

- ✓ دراسة الفقر وفق منظور التنمية البشرية؛
- ✓ ظاهرة الفقر الحضري في الجزائر ؛
- ✓ الفقر المتعدد الأبعاد لعينة من الأسر لولاية أم البواقي ؛
- ✓ دور التنمية البشرية في مكافحة الفقر ؛
- ✓ دور التكنولوجيات الحديثة في الخروج من ظاهرة الفقر....

المـــراجـــــع

القرآن الكريم

1. الآية 60من سورة التوبة .
2. الآية 19 من سورة النمل.

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب.

1.ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة، مصر ، دون ذكر سنة النشر.

2.أم الحسن جربيب ،عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفع للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1999.

3.أمال نظير مدكور، **محاضرات في الاقتصاد القياسي**، جامعة الأزهر –فرع البنات-، قسم الاقتصاد ،مصر، 2006-2007.

4.بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004.

5.حسام علي داود، خالد محمد السواغي ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

6.حسين بن علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2007.

7.شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، الحامد، 2011.

8.عبد الر ا زق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.

9.عبد الرحمن سيف سردار، **اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2015.

10.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2004

11.عبد القادر محمد عبد القادر،**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للكتب** ، مصر، 1997.

12.عدنان داوود العذاري، هدى زوبير الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، دار جرير للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2010.

13.عدون ناصر دادي، العايب عبد الرحمان، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية،2010 .

14.فارس عياد شاكر، عزت فتاوي، **مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي**، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر، 2006.

15.محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 1999 .

16.محمد صالح تركي القريشي،**مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2004.

17.مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر الطبعة الأولى، عمان،2007.

18.مكيد علي، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر،2007.

19.نعمة الله نجيب إبراهيم،**مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**،الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ، 2002.

ثانيا:الرسائل و الأطروحات .

1.احمد عاطف عدوان، **استخدام نماذج (arfima)في التنبؤ بأسعار القمح العالمية**، رسالة ماجستير ، تخصص إحصاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،غزة، فلسطين، 2017.

2.اعمر بوزيد امحمد، **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر –حالة خميس مليانة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ،2011-2012.

3.الوالي فاطمة، **قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر :الاقتصاد غير الرسمي**، أطروحة لنيل شهادة دوكتوراه في العلوم تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،2015-2016.

4.حاجي فطيمة،**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**،أطروحة دوكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013-2014.

5.حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ1994**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2006-2007.

6.شيبان سمير ،**محاولة اقتراح نموذج قياسي لإشكالية قياس الفقر الحضري والريفي لولاية سطيف (1990-2010)** ،مذكرة ماجستير تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2012.

7.قطوش عبد الحميد، **دور البرامج التنموية في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة مابين 2001-2014**، أطروحة دوكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر، 2016-2017 .

8.محمد جصاص، **الفقر والسياسات الاقتصادية في الجزائر –دراسة تحليلية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، 2015الجزائر،2016 .

9.ياسين حفصي بونبعو ، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**، أطروحة دوكتوراه علوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

ثالثا: المجلات و الملتقيات.

- **المجلات:**

1. أحمد فتحي عبد المجيد، بشار احمد العراقي، **التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر**، بحوث اقتصادية عربية، العدد42، ربيع 2008.

2. بن جلول خالد ،سالمي جمال، **محددات الفقر في الجزائر :دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة ال(var) خلال الفترة 1980-2014**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 5، العدد 31،9جويلية ، 2015.

3. قويدري كمال ،**دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر**، مجلة التنمية البشرية، المجلد 6،العدد2015،1.

4.البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، **تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي و الفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الحادي عشر، مجلة صادرة عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،2013 .

5.الزبير عروس، **المجتمع المدني:الأداة،الرأي و الفقراء الجدد**، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، العدد53، 2000.

6.بن جلول خالد ،سالمي جمال، **محددات الفقر في الجزائر :دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة ال(var) خلال الفترة 1980-2014**، مجلة الاستراتيجية و التنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، المجلد 5، العدد 31،9جويلية ، 2015 .

7.بن عزوز محمد، **الفساد الإداري و الاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته –حالة الجزائر -**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 07، 2016.

8.بن لحسن الهواري، **التفاوت في توزيع الدخل و إشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد السادس ، ديسمبر 2016، ص 126.

9.بوشتة يحي، عدوكة لخضر، **التحليل بواسطة المركبات الأساسية كأداة لاتخاذ القرار**، مجلة الابتكار و التسويق ، العدد الثالث، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس ،2015.

10.حاج قويدقورين ، **ظاهرة الفقر في الجزائر و آثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية ، البطالة والتضخم** ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد12، جوان 2014.

11.زينب توفيق السيد، **عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجا**،بحوث اقتصادية عربية، العددان 29-2015.

12.عريس مختار ، بابا عبد القادر، **محددات وأسباب الفقر ، مجلة الإستراتيجية والتنمية** ،المجلد 4،العدد 7، 2014.

13.كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005..

14.لحيلح الطيب، جصاص محمد، **الفقر ...التعريف ومحاولات القياس**، أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد السابع ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،جوان 2010.

15.مالكي عمر ، ساهل سيدي محمد، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية –حالة الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نماذج var،مجلة البشائر الاقتصادية**،العدد 07، ديسمبر 2016.

16.محمد عبد الشفيع عيسى، **نظرة أساسية إلى الفقر و توزيع الدخل المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية)**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، 2009.

17.محمد مراس، دراسة **أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر "باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف var"**، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة طاهري محمد بشير، بشار الجزائر، المجلد1، العدد 2، ديسمبر 2015.

18.نور الدين حامد، **علاقة الفقر بالتنمية البشرية في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الحقيقة ، المجلد 2011، العدد17، جامعة أدرار، جانفي 2011.

19.نوري عبد الرسول الخاقاني وطالب حسين فارس الكريطي، **الفكر الاقتصادي حول الفقر بين النهج والمنهج**، مجلة الإدارة والاقتصاد ، المجلد الثاني، العدد السابع، دون ذكر السنة .

20.وارث محمد، **الفساد و أثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثامن، جامعة ورقلة، جانفي 2013.

21.وداد عباس ، **سياسات مكافحة الفقر دراسة حالة الجزائر** ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، العدد الأول ، 2014.

22.يوسف زدام، **الجزائر في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية دراسة في سياسات الأهداف الاجتماعية ومسارها**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد 16 سبتمبر 2015 .

23.أمينة مولاي، ميمون كافي، **استخدام التحليل في مركبات أساسية والتحليل التصنيفي لتحديد مستوى إدارة المعرفة و أثره على الأداء (بالاستعانة بسلم أندرسن وبطاقة الأداء المتوازن) –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية سعيدة**، مجلة الباحث، العدد 15، 2015.

- **الملتقيات :**

1.البشير عبد الكريم، **معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية**، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص: 13

2.احسين عثماني،إيمان بوزيد، **أساليب قياس ومكافحة الفقر بين الواقع و المأمول، الملتقى الوطني ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع –رؤية اقتصادية إسلامية**، جامعة قالمة يومي 17و 18 سبتمبر 2013.

3.الجوزي جميلة، **العولمة والفقر في الدول العربية ،ملتقى دولي حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**،جامعة البليدة،01-03جويلية 2007.

4. الطيب الوافي، **دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر :تجربة صندوق الزكاة الجزائري**، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، الجمهورية التونسية، أيام 27/28/29/06/2013.

5.بركان يوسف،حاجي فطيمة ،**دراسة قياسية وتحليلية لإشكالية الفقر في الجزائر للفترة 1990-2012**، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09ديسمبر جامعة الجزائر 3 ،2014.

6.بن حاج منير ، بلعاطل عياش، **أثر التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر 2001-2010**، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي بعنوان تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، يوم 12/11مارس 2013، ص9.

7.بوزار صفية، **فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 09/08ديسمبر 2014

8.حكيمة العوفي و زوليخة بصدار ،**علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الوطني ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع –رؤية اقتصادية إسلامية جامعة قالمة يومي 17و 18 سبتمبر 2013

9.رابح حميدة، إيمان غرزولي، **تجربة جمهورية مصر العربية في مكافحة الفقر، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة** ،9/8ديسمبر 2014.

10.رشيد بوكساني ،علام عثمان، **دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر الحد من آثاره في مختلف مناطق العالم**، الملتقى الدولي الأول حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، ديسمبر 2014.

11.شيماء أسامة محمد صالح، **الفقر و مستوى التنمية البشرية في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول **تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة** ، 08-09 ديسمبر 2014، جامعة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

12.شيماء سامة محمد صالح، **الفقر و مستوى التنمية البشرية في الدول العربية**، الملتقى الدولي حل تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،08-09ديسمبر 2014.

13.طويطي مصطفى، لعرج مجاهد نسيمة، **إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية** ، الملتقى الدولي حل تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،08-09ديسمبر 2014.

14.عبد العزيز السلومي وعمر حوتية، **فرص الإقلال من الفقر بالدول العربية في ضوء نتائج التجربتين الماليزية والسعودية**، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09ديسمبر 2014.

15.عبد الله غالب، وليد بيبي، **الفقر والمقاربات المتعددة الأبعاد و الحلول الوضعية و الإسلامية لعلاجه** ، ملتقى وطني موسوم بعنوان ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير و تحديات الواقع (رؤية اقتصادية إسلامية) ،جامعة قالمة، يومي 18/17 سبتمبر 2013.

16.عماد بوقلاشي، الحاج العمري، **نحو توظيف إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحد من ظاهرة الفقر بالجزائر**، ملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، يومي 08-09ديسمبر 2014

17.فارس مسدور، **تجربة صندوق الزكاة الجزائري**، الملتقى الدولي حول :جور الجوانب المالية والإدارية والتسويقية لمؤسسات الزكاة، بيروت ،لبنان، 06-10نوفمبر، 2004.

18.كمال بن موسى، عبد الرحمان عية، **التحويلات الاجتماعية في الإنفاق الحكومي الجزائري – آثارها على ذوي الدخول المحدودة** ، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر على ذوي الدخول المحدودة جامعة الجزائر 3، 08-09ديسمبر 2014

19.كمال رزيق، خديجة فروخي، **أثر المديونية الخارجية على مستوى الفقر في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقي الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، يومي 08-09ديسمبر 2014.

رابعا: المطبوعات الجامعية.

1.طارق محمد رشيد، **أساسيات الاقتصاد القياسي**، جامعة السودان المفتوحة، السودان، بدون ذكر السنة.

2.دحماني محمد ادريوش، **سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، دليل الاستخدام مع أمثلة محلولة بالاستعانة بالبرامج المعلوماتية الجاهزة eviews,gretl,microfit,spss,excel**،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2013-2014.

3.صالح صالحي، مطبوعة بعنوان **محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري- الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط**-جامعة سطيف 1،الجزائر ، 2015-2016.

4.عدنان الصنوي، **محاضرات في الاقتصاد القياسي**، جامعة صنعاء، دون ذكر السنة

5.عدنان ماجد عبد الرحمن بري، **مطبوعة بعنوان تحليل الانحدار الخطي**، قسم الإحصاء وبحوث العمليات، جامعة الملك سعود، دون ذكر السنة.

الوثائق والتقارير.

1. إعداد علي عبد القادر علي، تحرير رياض بن جليلي، **اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية** ، سلسلة اجتماعات الخبراء " ب" المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد رقم 19، ماي 2006

2.الديوان الوطني للإحصائيات، **ديموغرافيا الجزائر**،2014.

3.الديوان الوطني للإحصائيات، **فصل التشغيل،حوصلة إحصائية 1962-2011**.

4.الديوان الوطني للإحصائيات، **فصل الصحة،حوصلة إحصائية 1962-2011**

5.المجلس الاقتصادي الاجتماعي، **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، 2015.

6.تقرير الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،**موجز قطري الجزائر**، 2016 ص 35.

7.تقرير الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك، 2014 .

8.حاج محمد رابح،حلوان نريمان، **الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015**، 2016، ص 6.

9.محمد عدنان وديع، **البطالة وتحديات التشغيل**، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، دون ذكر السنة (منشورات المؤسسات).

10.نوار عبد الحميد، **دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2014

11.وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، 1980-1984

12.وزارة التضامن الوطني، **الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء**، قصر الأمم الصنوبر ، الجزائر، أكتوبر، 2000.

13.comcec,sesric. ،قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية ،مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، (أنقرا) تركيا،2015.

14.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم، تقرير حول أهداف التنمية المستدامة ،2016 .

15.تقرير الأمم المتحدة، العمل من أجل التنمية البشرية، نيويورك، 2015

المراجع باللغة الأجنبية :

1ére -livres .

1-Abdellatif Benachenhou , **la formation du sous-développement en Algérie** , Office des Publications Universitaires, Alger 1979.

2-Ahmed henni, **économie de l'Algérie indépendante** ,ENAG éditions ,Algérie ,1991,p2691

3-Greens.william,**econométrie**,pearson,france,5eme edition,p10.

4- Jean –Pierre, Mireille Razafindrakoto & autres, **Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté**,2 édition , economica ,paris,2003.

5-Jean Stafford,Paul Bodson, Marie –Christine Stafford **,l'analyse multivariée avec spss,** presses de l'université du Québec, Québec ,puq,2006,p85.

6- Mohamed Elhocine Benissad , **la reforme économique en Algérie**, office des publications universitaires (opu), 2éme édition, algérie,1991,p1

7-Ragnar Nurkse ,**problems of capital formation in underdeveloped countrie** , oxford new York, basil and basil blakwell 1993.

8-Samuel Ambapour ,**pauvreté multidimensionnelle au Congo une approche non monétaire**, bureau d'application méthodes statistiques informatique,2006

9-Stéphane Tufféry, **data mining et statistique décisionnelle l'intelligence des données , ophrys,**technip ,2007,p124.

2éme –revues.

1-Bouazouni Omar , **étude d impacte des prix des produits alimentaires de bases sur les ménages pauvres algériens programme alimentaire mondial** ,le Caire ,octobre 2008.

2-E Philip Davis,Miguel Sanchez –Martinez , **a review of the economic theories of povrety** , national institute of economic and social research , n.435, 20 august 2014.

3-El Hadi Makboul **, la revue du ceneap,niveau de vie et mesure de la pauvreté en algérie**,(lsms2005),n41,2009.

4-Fields,G., **"Poverty and income distribution: Data for measuring poverty and inequality changes in the developing countries"**, journal of development Economics 44,1994.

5-John Rudy **,modern algeria :the origins of development of a nation**,2nd edn. Bloomington and indianapolis, Indiana University Press, xxii, , 7 maps,2005, published 1july 2007.

6-Samir B.E .Maliki ,Abderrezak Benhabib & Jacques Charmes **,targeting poor Algerian households on the basis of water characteristics,** journal of middle East Economic Association and loyola university chicago ,usa,volume 11, september,2009.

7-Sen Armartya**, poverty: an ordinal approach to measurement ,** econometrica, vol44, n2, mars,1976.

3éme-rapports et documents .

1- anat &pnud ,**carte de la pauvreté en Algérie ,ministère de la l'action sociale et de la solidarité nationale** ,Algérie, mai ,2001.

2- Ceneap ,**niveau de vie et mesure de la pauvreté** ,mai 2006 ,p27

3- Cnes ,**rapport national sur le développement humain** ,n4,2002,p64

4-**cnes ,2015**

5-conseil national économique et social ,**la maitrise de la globaisation :une nécessité pour les plus faibles** ,session plénière ,Algérie ,mai 2001,p8.

6- commissariat la planification et la prospective la pauvreté en Algérie ,Alger, 2004 .p13

7- Omd ,**rapport national sur les omd, Algérie**,juillet 2005,p17

8-PNUD, **Programme des Nations unies pour le développement**, rapport mondial sur le développement humain 1997, 1997.

9- rapport national sur les omd , Algérie, september 2010,p24.

10-Ministère De La Planification ,rapports annuels1

11-2éme rapport national des objectifs du millénaire pour le développement,2010

مواقع الانترنت .

1-عبد الله المصري (2015)،مقال متوفر على الموقع : www.masralarabia .com ،.

2017/01/11 ،21 h:00

2-مرسوم التسيير الذاتي 1963 ، أنظر الموقع http://www.ouargla30.com/t14097-topic

.04/04/2018،12h55

3-قادري بومزغيش بومدين،**الاقتصاد الجزائري**، متوفر على الموقع:
platform.almanhal.com/Files/2/، 2017،23:11/07/01 ص4-ص6

4-غابيرييل لارا إبار ، **الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم :حالة الجزائر** ، 2017، متوفر على الموقع worldbank.org:

5-سلطان بلغيث، **الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر** ، متوفر على الموقع :
http://batnauniv.mountada.biz/t4363-topic، 2018/01/29، 01: 21h.

6-وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف متوفر على الموقع :www.marwakf-dz.org ، 23:57،11.10.2017

7-وكالة الأنباء الجزائرية ، **تقرير وطني حول انجازات الجزائر في مجال أهداف الألفية من أجل التنمية** ، نشر في 23-09-2010 ، متوفر على الموقع:
https://www.djazairess.com/aps/88795،11،2017-05-13:14.

8-موقع البنك الدولي

9-رحالي حجيلة ، بوخالفة رفيقة ، **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر** ، مقال متوفر عل الموقع: http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-3-N3.pdf

10- مقال بعنوان : **محيطاتنا هي مستقبلنا الشراكة لتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة**، متوفر على الموقع : http://www.un.org/ar/conf/ocean/

11- مقال متوفر على الموقع : https://www.eldjazaironline.net 2018،21:34/09/16

12--موقع جريدة الشروق ، www.echoroukonline.comيوم 2014/10/12، 2015/09/11.

13- http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20180627/145117.html-، 2018،21:15/06/27 متوفر على الموقع الالكتروني

14-David ashelman(2015), **a new approch to measurig poverty in the united states** ,sur site-116 : http://digitalcommons.buffalostate.edu/economics_theses , 28/01/2017, 1 le 20:33

15-Oms :organisation mondiale de la santé,sur le site

http://www.who.int/countries/dza/ar/,19:23,11,05,2017

16-Mirjam gehrke, interview,29.04.2013, http://www.dw.com/en/media-center/live-tv/s-

,11/01/2017.23:30100825,

الملاحق

الملحق الخاص بالبيانات المستخدمة في الدراسة القياسية

السنة	معدل الفقر y	إجمالي الدخل المحلي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	معامل جيني	بطالة	تعداد السكان، الإجمالي
1995	14,1	-7,29174E+11	98142,38523	35,3	27,8999996	28904298
1996	/	-7,57887E+11	100404,6528	35,3	29,2999992	29411415
1997	/	-7,9422E+11	99894,3509	37	25,3999996	29886839
1998	/	-8,28295E+11	103435,3922	39	25,6000004	30335732
1999		-8,49496E+11	105253,7978	37	25,8999996	30765613
2000	12,1	-9,12046E+11	107809,2292	34,1	29,7999992	31183660
2001	11,6	-9,98623E+11	109616,6249	36	27,2999992	31592153
2002	8,5	-1,01976E+12	114307,6169	35,1	25,8999996	31995046
2003	8	-1,11735E+12	120995,2078	35,1	23,7000008	32403514
2004	6,8	-1,15284E+12	124556,3779	35,1	17,7000008	32831096
2005	5,7	-2,65582E+12	130102,5648	36	15,3000002	33288437
2006	5,6	-2,77297E+12	130377,0443	37	12,3000002	33777915
2007	5,6	-2,87774E+12	132722,784	/	13,8000002	34300076
2008	11,1	-1,87295E+12	133670,3621	/	11,3000002	34860715
2009	9,8	-2,84447E+12	133534,5533	/	10,1999998	35465760
2010	6,2	-3,06276E+12	135889,6782	35,3	10	36117637
2011	5,5	-3,1581E+12	137153,9349	31,16	10	36819558
2012	5,2	6,02634E+12	138965,8883		11	37565847
2013	5,03	6,14227E+12	139933,5823	35,36	9,80000019	38338562
2014	7,36	6,29546E+12	142359,0244	/	10,6000004	39113313
2015	/	6,33919E+12	144907,6125	/	11,1999998	39871528
2016	/	6,52315E+12	146981,825	/	11,5	40606052

العمر المتوقع عند الميلاد	إعانات وتحويلات	اجمالي الانفاق الوطني	التضخم	إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	النمو الاقتصادي
68,0983659	34,342257	102,801453	29,7796265	28,107103	3,79999479
68,4910244	35,5136384	94,1842512	18,6790759	31,49416112	4,09999847
68,9147073	37,1022817	90,4312887	5,73352275	32,01568536	1,099999938
69,3573171	35,7019229	99,9377425	4,95016164	27,21074071	5,100003611
69,8142927	39,8324502	94,6288825	2,64551113	31,61878684	3,200001551
70,2856829	40,8486171	78,7189074	0,33916319	44,84500309	3,819678496
70,7720244	46,26401	85,327553	4,22598835	41,51350582	3,008395466
71,2703902	49,7221463	90,1250986	1,41830192	40,52827041	5,60932319
71,7743171	30,0473924	85,6271139	4,26895396	44,71354869	7,201872244
72,2758293	30,3141394	85,5949732	3,9618003	47,66856924	4,301624264
72,7614146	32,0086132	76,8682111	1,38244657	54,78820075	5,907791268
73,219561	50,5047595	73,1086376	2,31452409	57,06182302	1,684488319
73,6427073	45,7836597	77,8017998	3,67382727	56,66768135	3,372875154
74,0253171	48,5901197	80,7378318	4,86299053	56,61060513	2,360134861
74,3678537	45,3675657	100,581027	5,73433341	46,29543306	1,632243838
74,6697805	44,5167666	92,9775661	3,91304348	48,45272689	3,634145353
74,937561	44,90735	89,8983677	4,52176466	48,15669649	2,891865995
75,1811951	44,9	91,6238838	8,89458529	47,53439443	3,374768651
75,4121707	44	97,191028	3,25368418	46,19957126	2,767638867
75,6350244	44	101,707542	2,91640641	43,84689143	3,789121212
75,8552927	43	113,36002	4,78497696	37,3289436	3,763466958
	42	114,268525	4	36,44053733	3,3

/

نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (% سنوية)	لاستثمار الأجنبي المباشر	دليل التنمية البشرية	مؤشر ضبط الفساد	أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي)	نفقات الاستهلاك النهائي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	استثمار اجنبي
0,16098301		0,6	/	83,5179554	2,129E+12	/
-4,08540225	270000000	0,61	/	75,8286351	2,12049E+12	0,57518405
-3,71440423	260000000	0,62	/	67,241066	2,10352E+12	0,53966695
0,58586631	606600000	0,62	/	66,4520714	2,15401E+12	1,25882622
1,51448324	291600000	0,69	/	60,8551795	2,21432E+12	0,5994995
1,02722965	280100000	0,697	14,1	48,9187873	2,25501E+12	0,51122238
3,38018117	1113105541	0,704	/	42,8300789	2,3521E+12	2,03326577
2,81269901	1065000000	0,704	21,5	42,232098	2,48041E+12	1,8763118
3,13243903	637881239	0,722	30,2	36,3478795	2,58404E+12	0,93994288
4,95759474	881851385	0,728	28,3	27,4128331	2,71232E+12	1,03352054
3,05419657	1156000000	0,733	41,5	17,421631	2,79316E+12	1,12017427
1,71441321	1841000000	0,76	37,6	5,26101288	2,90176E+12	1,57313714
3,68957758	1686736540	0,754	36,4	4,61241486	3,03142E+12	1,24964656
5,11616006	2638607034	0,779	34,5	3,67932449	3,27424E+12	1,54303881
4,27330523	2746930734	0,7	34,5	5,46062195	3,4916E+12	2,00197501
3,67969611	2300369124	0,677	37,1	4,51456287	3,68835E+12	1,42696365
3,95206184	2571237025	0,698	36,5	3,06452108	3,94158E+12	1,28549602
2,95887769	1500402453	0,713	38,3	2,688251	4,11896E+12	0,71769334
2,88372139	1691886708	0,717	38,8	2,55561803	4,28329E+12	0,80660136
2,29029618	1503453102	0,736	38	2,63969379	4,43802E+12	0,70317242
1,92419081	-403397081	/	37,5	2,91110799	4,56063E+12	-0,2431944
1,43140344	1637370975	/	/	3,58593377	4,69129E+12	1,02947518

الإنفاق على الرعاية الصحية	الإنفاق على التعليم	الاستثمار الاجنبي	نفقات الاستهلاك النهائي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة	توافر مصدر محسن لمياه الشرب (نسبة السكان الذين تتاح لهم سبل الحصول على مياه الشرب)	إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)
3,70152453	5	/	2,129E+12	31844	91,2	8,07382352
3,34906968	4,4	0,57518405	2,12049E+12	29946	90,9	10,8714547
3,59465773	4,4671956	0,53966695	2,10352E+12	28255	90,5	9,35816081
3,59408178	4,4671956	1,25882622	2,15401E+12	26754	90,2	4,97481181
3,43391495	4,4671956	0,5994995	2,21432E+12	25567	89,9	7,54889613
3,48902094	4,4671956	0,51122238	2,25501E+12	24571	89,5	12,8965278
3,83786516	4,4671956	2,03326577	2,3521E+12	23778	89,2	11,205626
3,73006375	4,4671956	1,8763118	2,48041E+12	23159	88,8	11,7884265
3,60102674	4,4671956	0,93994288	2,58404E+12	22745	88,5	14,2006811
3,54406326	4,4671956	1,03352054	2,71232E+12	22540	88,1	16,2445444
3,23516801	4,4671956	1,12017427	2,79316E+12	22418	87,7	21,3508675
3,35511843	4,4671956	1,57313714	2,90176E+12	22570	87,4	22,9812619
3,82141191	4,4671956	1,24964656	3,03142E+12	22786	87	21,6721786
4,20191141	4,4671956	1,54303881	3,27424E+12	23050	86,6	23,2067551
5,35942501	4,4671956	2,00197501	3,4916E+12	23362	86,2	15,2741199
5,11715468	4,4671956	1,42696365	3,68835E+12	23603	85,7	17,6534992
5,29292834	4,4671956	1,28549602	3,94158E+12	23877	85,3	20,3540953
6,14311272	4,4671956	0,71769334	4,11896E+12	24086	84,9	18,7706406
7,12438268	4,4671956	0,80660136	4,28329E+12	24252	84,5	17,3602357
7,20717804	4,4671956	0,70317242	4,43802E+12	24274	84	15,7088718
7,25	4,4671956	-0,2431944	4,56063E+12	24172	83,6	9,12988421
7,25	4,4671956	1,02947518	4,69129E+12	23692	/	/

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم محددات الفقر في الجزائر، ولتحقيق ذلك تم التطرق للإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر وتفسيرها عند المدارس الفكرية المختلفة، أيضا تم تحليل وتبويب المعطيات الإحصائية بغية التعرف على واقع ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) بالإضافة إلى تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المستخدمة في الدراسة.

كما تم ضبط أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر، حيث اعتمدنا على 22متغير مفسر، لذا كان لابد من اختصار عدد المتغيرات فتم اللجوء لاستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، ثم تقدير النموذج وفق الانحدار التدريجي ودراسة مدى صلاحيته، ومن خلال نتائج التقدير تبين أن أهم محددات ظاهرة الفقر في الجزائر هي : مؤشر ضبط الفساد، عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة، إيرادات الموارد النفطية، إعانات وتحويلات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشي، نفقات الاستهلاك النهائي .

الكلمات المفتاحية: الفقر ، خط الفقر ،مؤشر الفقر، محددات الفقر في الجزائر، التحليل بالمركبات الأساسيةACP، الانحدار التدريجيSTEPWISE

Abstract:

This study aimed at identifying the most important determinants of poverty in Algeria. In order to achieve this, the conceptual framework of the phenomenon of poverty was discussed and interpreted in different schools of thought. Statistical data were also analyzed and tabulated to identify the reality of poverty in Algeria during the period 1995-2016. The economic and social variables used in the study.

The main determinants of economic and social determinants of the phenomenon of poverty were determined. We relied on 22 explanatory variables, so the number of variables should be shortened. The method of analysis was used in the basic compounds, then the model was estimated according to gradual regression and its validity. Poverty in Algeria is: corruption control index, number of under-five mortality, oil resource revenues, subsidies and remittances, per capita GDP, per caput growth of final household consumption expenditure, final consumption expenditure.

Keywords: poverty, poverty line, poverty index, determinants of poverty in Algeria, basic acp analysis, STEPWISE.